سلسلة الدراسات الحديثة عن القرن الإفريقي

- ١ -

الصومال

وجذور المأساة الراهنة

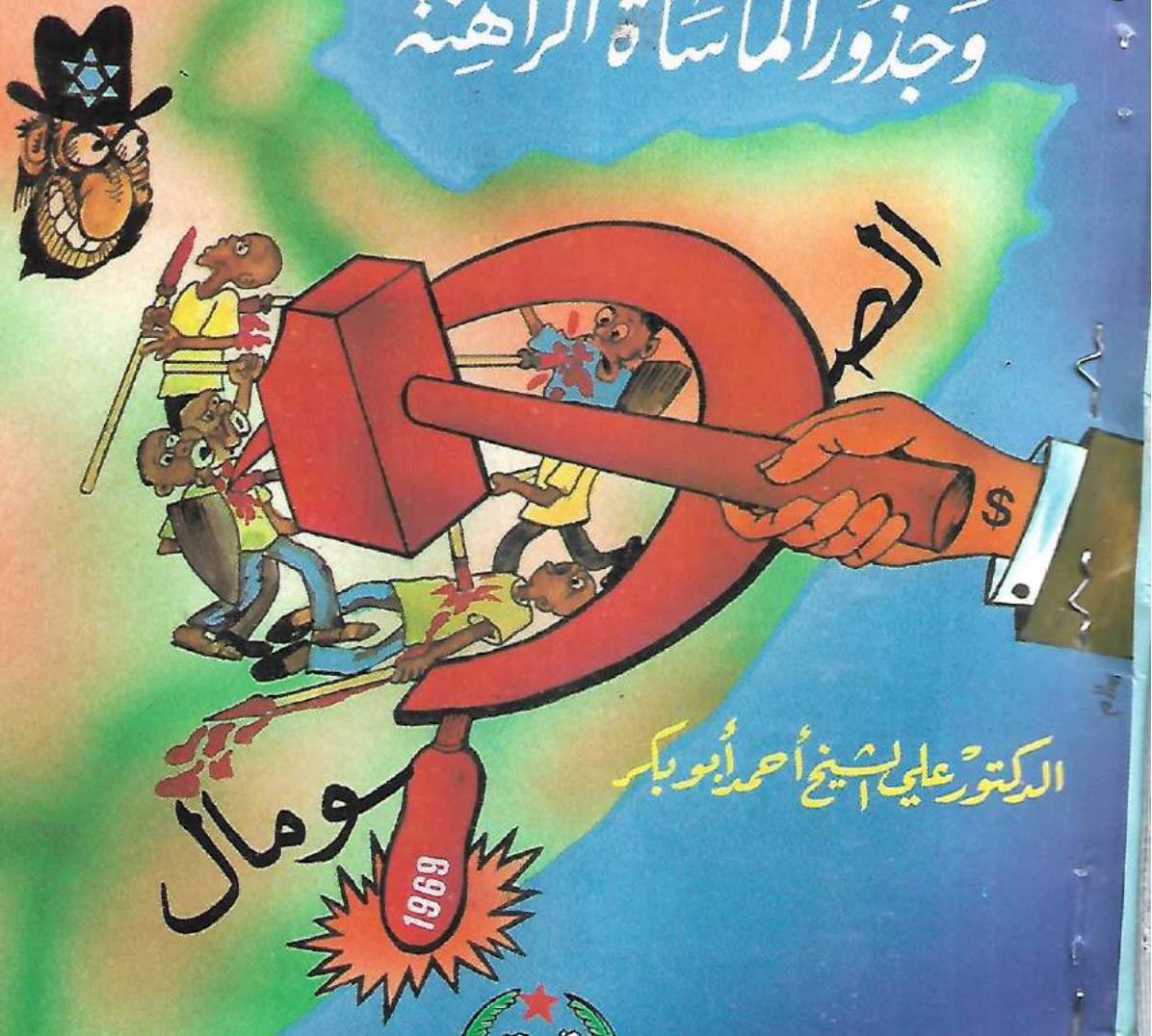

الدكتور علي الشيخ أحمد أبو بكر

دار ابن حزم

المؤلف في سطور:

الدكتور علي الشيخ أحمد أبو بكر.

- من مواليد الصومال عام ١٩٥٣ م.
- تلقّى تعليمه الأوّلي بالخلوة وحفظ القرآن الكريم.
- أكمل دراسته الثانوية في الصومال.
- حصل على الليسانس عام ١٣٩٧ هـ ١٩٧٧ م من كليّة الدعوة وأصول الدين من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.
- حصل على الماجستير عام ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.
- حصل على الدكتوراه عام ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م بمرتبة الشرف الأولى مع التوصية بطبع الرسالة من الجامعة الإسلامية.

أستاذ مساعد يتولّى تدريس الثقافة والدراسات الإسلامية في جامعة الملك سعود بالرياض - كلية التربية.

- من مؤلفاته: (١) الدعوة الإسلامية المعاصرة في القرن الأفريقي مطبوع (١٤٠٥ هـ)

(٢) معالم الهجرتين الى أرض الحبشة تحت الطبع.

(٣) الصومال وجذور المأساة الراهنة (كتابنا هذا).

الصُّومال

وجذور المأساة الراهنة

بسم الله الرحمن الرحيم

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م

دار ابن حزم

للطباعة والنشر والتوزيع بيروت - ص. ب: ١٤/٦٣٦٦

سلسلة الدراسات الحديثة عن القرن الإفريقي
-١-

الصُّومال

وجذور المأساة الرّاهنة

الدكتور علي الشيخ أحمد أبو بكر

دار ابن حزم

عن النعمان بن بشير ــ رضي الله عنهما ــ عن النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ قال:

«مثل القائم على حدود الله والواقع فيها كمثل قوم استهموا على سفينة، فأصاب بعضهم أعلاها وبعضهم أسفلها.

فكان الذين في أسفلها إذا استقوا من الماء مروا على من فوقهم.

فقالوا: لو أنا خرقنا من نصيبنا خرقاً ولم نؤذ من فوقنا! فإن يتركوهم وما أرادوا هلكوا جميعاً، وإن أخذوا على أيديهم نجوا، ونجوا جميعاً».

[رواه الإمام البخاري في صحيحه
في كتاب الشركة رقم الحديث ٤٩٣]

الإهـــداء

إلى هؤلاء الأبطال من الرجال والنساء الذين رفضوا خفض الجباه لأصنام العصر.

إلى الذين جاهدوا العقيدة الشيوعية دفاعاً عن الإسلام والإيمان.

إلى الفتية والفتيات الذين أفنوا شطراً كبيراً من أعمارهم في دياجير سجون الإلحاد ظلماً وعدواناً.

إلى الشهداء الذين جادوا أرواحهم واسترخصوا نفوسهم لإعلاء كلمة الله عزّ وجل.

إلى المصلحين القائمين على حدود الله أمراً ونهياً.

إلى الشرفاء الذين يقفون بجانب الشعب الصومالي في محنته الأليمة.

أهدي هذه الصفحات إلى هؤلاء جميعاً.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله خالق الإنسان لعبادته وعمارة الأرض القائل في كتابه العزيز:

﴿**وما خلقت الجن والإنس إلاَّ ليعبدون**. . .﴾[1].

والقائل في كتابه العزيز:

﴿**إني جاعل في الأرض خليفة**. . .﴾[2].

والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم المبعوث رحمة للعالمين ترك الأمة على المحجة البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلا هالك. وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

إن الأحداث الواردة في هذا الكتاب والقضايا التي عرضت فيه هي محاولة متواضعة ترمي إلى كشف بعض الحقائق المذهلة، وذكر نماذج من الأحداث المروعة، وأصناف من النكبات التي توالت على الشعب الصومالي، والمصائب التي عصفت بالديار وأهلها خلال العقدين الماضيين بالأخص.

إن ما ذكرته هنا شيء يسير جداً، وهو فصل من فصول المأساة لهذا الشعب، إنه شريط واحد بين مئات الأشرطة المسجلة والتي وعتها ذاكرة هذا الشعب

---

(١) سورة الذاريات: الآية ٥٦.

(٢) سورة البقرة: الآية ٣٠.

ومحبوه، إنها ذكريات لا تنمحي من الذاكرة، ولا تـزول آثارهـا وسلبياتهـا من واقعنا خلال فترة وجيزة، إنني اخترت فتـرة وجيزة من تـاريخ المـأساة لكي يتنـاول الكتاب بـإيجاز أمـوراً تلقي الأضواء على سيـر الأحداث، وأذكـر قصصـاً واقعيـة، وقضـايـا تتحدث عن الممارسات البشعة التي تشبـه الأساطيـر أحيانـاً، إن كل سـطر في هذا الكتاب يتصل بالواقع الأليم الذي عاش الصومال في الحقبة المـاضية ويعيش اليـوم في آثارها ويتقلب في لهيبها وجحيمها، وتكشف جانباً من خلفية أزمته الحالية.

إن قصة الشعب الصومالي أصبحت اليوم محيـرة للذين لا يعلمون عن خلفيـة مسلسل الأحداث، أو الذين يتفرجون على أحداثه ومصائبه بدون مبـالاة أو اكتراث، ثم يحللون قضايا هذا الشعب عن بعد، أو أولئك الذين يتابعون هذه القضية بواسطة الأقلام المسمومـة التي تترجم عن نـوايا أصحـابها البعيـدين عن النزاهـة والأمانـة، والذين جعلوا شغلهم الشاغل تأجيـج الفتن وافتعال القضـايا الكـاذبة لأجـل الكسب المادي فقط، وتلك تجارة رابحة في اعتقاد هؤلاء الكتاب في العصر الحديث.

إن وسـائل الإعـلام التي تتناول قضيـة الصومـال بنقل أخبـارها والتعليق على الأحداث، أو الشرح والتحليـل في المحيط العربـي لا تعبـر في معظم الأحيـان عن عمق المأساة وآلامها التي يعيش بها الشعب الصومالي، إن طابع الانتهازية والنفـاق هـو السائـد في هذا المجـال مما شـوه القضية في ذهن القـارىء العربـي وبـالتـالي انعكست تلكّ السياسات الإعـلامية على القضيـة سلباً كمـا شوهت قسـطاً كبيراً من الحقيقة في ذهن القارىء في المحيط الإسلامي بصفة عامة.

أما الإعلام الغـربـي: الأمريكي والأوروبـي فهـو يتناول القضيـة بطريقـة تعبر عن وجهـة النظر الغـربية في الصـومال أيـاً كان الثمن الـذي يـدفعـه هـذا الشعب، فلا يتوقع من الدول الغربية والمؤسسات الغربية أن تساهم في مثـل هـذه القـضـايـا في السـاحة الإسلامية بصورة إيجابية، ولا غرابة في هذا الأمر لأنهم وراء التعقيدات بـطريقة مبـاشرة أو غيـر مباشـرة، لأن أحـداث اليـوم هي نتـائـج أفعـال الاستعمـار الأوروبـي، وأطماعه المتجددة.

أما وسائل الإعلام المحلية فكانت محتكرة للنظام خلال العقدين المـاضيين،

فما نشرته كان يعبر عن وجهة نظر النظام، وبالتالي فأن الحقيقة الموضوعية حول الأحداث الساخنة في القرن الأفريقي والصومال بصفة خاصة ظلّت خافية أو محرفة، وعلى هذا فإن ما يجري في الساحة الصومالية حالياً لا يمكن فهمه واستيعابه إلا بفهم الأحداث والملابسات التي أدت إلى الوضع الحالي، وتعقيداته.

إن مأساة هذا الشعب ليست بنت يومها، وإنما بدأت وتزامنت مع الوجود الاستعماري وقدومه إلى الساحة الصومالية، لقد بدأت مأساته يوم وطأ الأوروبيون أقدامهم على تربة الصومال.

إن الروح الصليبية الحاقدة التي يحملون في جنباتهم تفجرت في الصومال، إن الغزاة حاربوا هذا الشعب أيما حرب، وتكتلت الدول الأوروبية ـ إيطاليا، وبريطانيا، وفرنسا، ضد المجاهدين الذين حاولوا التصدي للهجمة الاستعمارية، وتعاونت الدول الأوروبية بالقوى النصرانية في القرن الأفريقي ـ نصارى أثيوبيا ـ لقد مارسوا ضد هذا الشعب ألواناً من الحروب المختلفة تنوعت أساليبها ووسائلها، ولكنها صبَّت في قالب واحد في نهاية الأمر.

قسَّموا الأراضي الصومالية إلى خمسة أجزاء لإضعاف القوة الإسلامية في منطقة القرن الأفريقي، وتلك كانت لتقوية القوى النصرانية في أفريقيا الشرقية ليضمنوا الهيمنة النصرانية في المنطقة.

كما شنَّ الاستعمار حرباً ثقافية واضحة المعالم، الهدف منها الفصل بين الماضي والحاضر، ولكي يتحقق لهم ذلك الهدف بذل المستعمرون ما استطاعوا بذله لعزل الصومال عن العالم الإسلامي من ناحية، وهدم الثقافة الإسلامية والعربية من الناحية الأخرى، وهذا الأمر هو الذي يضمن لهم ربط هذه البلاد بالعجلة الاستعمارية وثقافته دوماً، ولم تكن هذه الحرب أقل شراسة من حرب المدافع، بل كانت أخطر من حيث النتائج، ولقد استخدموا سلاحاً آخر بعد أن بسطوا نفوذهم على الأراضي الصومالية، إنه سلاح التبشير لاستئصال شأفة الإسلام وتحويل هذا الشعب من عقيدته إلى مجتمع نصراني يتبع الحضارة النصرانية كما تبعت بعض الدول الأفريقية والتي كانت يوماً ما مركزاً للحضارة الإسلامية.

إن الاستعمار الأوروبي حقق أهدافاً عديدة أثناء حكمه المباشر، ومع أنه لم يتمكن من تحقيق كافة الأهداف التي جاء من أجلها إلى هذه المنطقة إلا أنه وضع الجرثومة الأولى القابلة للتكاثر، كما أن الاستعمار وضع الألغام الموقوتة في المجالات المذكورة لكي يتفجر الصراع في المستقبل، وتعهد المتابعة والرعاية عن طريق خبراء متخصصين في الشؤون المرهونة، فبالإضافة إلى خبرائهم ربّى الاستعمار جيلاً وطنياً مهمته الإشراف على البرامج وتنفيذها من الناحية الشكلية وتلك طبيعة الاستعمار في كل قطر من أقطار العالم الإسلامي تقريباً.

وبعد استقلال جمهورية الصومال التي تكونت من بعض المناطق الصومالية، فإن الوضع لم يتغير ولم يطرأ فيه أي تحسن يُذكر، بل ازداد سوءاً وتعقيداً أكثر مما كان في العهد الاستعماري، لأن القيادة الوطنية الجديدة لم تحاول وضع سياسة جديدة تتناسب مع هذا الشعب، سياسة تحقق آماله وطموحاته المشروعة، بل تابعت خطى الاستعمار ولم يتعد دورها دور المقلد تقليداً أعمى الذي ينظر بعيون غيره، ولا يستخدم ما لديه من حاسة البصر مباشرة. فكان حالهم كما قال الشاعر العربي:

صور العمى شتى وأقبحها ... إذا نظرت بغير عيونهن الهام

إن تلك القيادة فشلت لأنها تجاهلت عن الحقائق الموضوعية في القطر وتنكرت للقيم والمبادىء الإسلامية التي يؤمن بها الإنسان الصومالي، وانتقلت قيادة البلاد إلى العسكريين الذين استولوا على الحكم بالإنقلاب العسكري بعد تسع سنوات من الحكم المدني.

إن النظام العسكري ظل يحكم على البلاد ما بين ١٩٦٩م و ١٩٩٠م وكان يحكم بالحديد والنار ومارس كل أسلوب من أساليب القمع والتدمير والتخويف والتشريد المعروف بالأنظمة الشمولية الاستبدادية، وألبسوا نظامهم البذلة الروسية الحمراء، فالإشتراكية العلمية كانت شعارهم. والقمع والتصفية الجسدية وتكميم الأفواه وحل كافة القضايا بالقوة العسكرية كانت وسائلهم، وإحداث تغيير شامل في مجالات الحياة والثقافة والعلوم، والعقيدة والقيم والمثل، والعادات والتقاليد،

والآداب والفنـون كان من أهـدافهم. إن إحداث تغيير شامـل كان غـايتهم، وكـان نداؤهم في المرحلة الأولى من عمر النظام «لنرفع الراية الماركسية اللينينية».

فخلال السنوات العشـر الأولى أحدث النـظام خلخلة في المجتمع، فبـادىء ذي بدء فَقَدَ الإنسان كرامته الأساسية، واعتدي على الأعراض كلها بشكل فاضـح، واستبيحت الحـرمـات، وأُلـغـي مـا تبقى من الأحكـام الإسـلاميـة في المجـالات القضائية، كمـا أنكر قـادة النظام العسكـري القرآن الكـريم جهرة ووضعـوا أحكاماً خاصة لقوانين الأحوال الشخصية وهي تعارض النصوص القرآنية والأحاديث النبـوية بصفة عامة، وأُريقت دماء المفكرين والعلماء لهذا السبب.

أما الثقافة والعلوم والتربية فأصبح التغيير جذرياً، إن الثورة الإشتراكيـة نفذت رغبة الدول الاستعمارية المتمثلة في كتابة اللغة الصومـالية بـالحروف الـلاتينية لكي يستمر التواصل الثقافي بين الصومال وبين هذه الدول، إن ما عجز عن تنفيـذه كبرى الدول الأوروبية فترة حكمها على الصومال تم تحقيقـه بأيـدي صومـالية واتخـذ هذا القرار في وقت كانت الثورة الصومالية تشن أكبـر حملة ضد الاستعمـار والامبريـالية من الناحية الشكلية، وفي السياسات العلنية، إن مناهج التعليم وأساليب التربيـة قد تغيرت بدورها تبعاً للسياسة الجديدة ممـا أدى إلى شلل شبه كـامل في المؤسسـات التعليمية.

وفي غيبة الحريات الضروريـة والرقـابة الشـديدة على النـاس وتضييق الخناق عليهم واتباع السياسة الاشتراكيـة في المجالات الاقتصـادية في الإنتـاج والاستهلاك انهارت المؤسسات الاقتصادية وانخفض المحصول الزراعي بسرعة مذهلة، وبدأت العقول تهاجر إلى الخارج مما ألحق بالبلاد أكبر كارثة على مـر السنين في المجالين الثقافي والاقتصادي خلال سنوات قليلة.

وبعد أن استطاع النـظام إحداث كـل التغييرات الخـطيرة أصبـح نفوذ الـطبقة الحاكمة يزداد يوماً بعد يوم، وشعروا بالرضى والارتياح بسبب ما حققـوه خلال فتـرة وجيزة من حكمهم، ولكن شيئاً واحداً ما زال يخيفهم، فكان لا بد من إيجاد حل له

حتى يحققوا الحلم الجميل. إن ذلك هو المؤسسة العسكرية التي تعاظمت حتى أصبحت قوة محترمة منذ استقلال جمهورية الصومال عام ١٩٦٠م.

وانطلاقاً من هذا قرَّر النظام أن يقحم هذه القوة في حرب غير ضرورية يومها وبأسلوب غير معهود وفي ظروف محلية ودولية غير مناسبة، وتلك كانت مغامرة عسكرية خطيرة وحرباً لم يكن الهدف الحقيقي منها إلا التدمير والتخلص من العناصر الحيوية المؤثرة في هذه المؤسسة، مما أدى إلى انهيارها، وانتهاء دورها التقليدي تجاه الوطن والمواطن، حيث أصبحت فيما بعد وبالاً على الشعب الصومالي.

وبانهيار المؤسسة العسكرية تكاملت حلقات التدمير، وبدأ العد التنازلي للمجتمع الصومالي في جميع مرافق الحياة.

وكانت التغييرات التي حدثت بمثابة زلزال شديد أصاب بلدة عامرة وحرك الأدوات، ودمَّر المباني وهشم السيارات وغير موقع كل شيء بسبب قوته الكبيرة، فإن نجا شيء من هذا الزلزال فلم يعد في مكانه الطبيعي فالجزئيات المتناثرة انفصلت عن كلياتها، فلا شيء ينفع لأنه انفصل عن محيطه الطبيعي.

إن الطريقة التي دمَّرت المؤسسات والعقول والدين والاقتصاد وغير ذلك كانت خبيثة لأنها أدت إلى تفكيك عام لخلايا المجتمع والبنية الأساسية، إن الزلزال العنيف أدى إلى انهيار المجتمع الصومالي وتداعي أركانه مما أورثنا وضعاً في غاية التعقيد، وتخبطاً سياسياً، واضطراباً أمنياً مخيفاً.

إن ما حدث جعل الصومال أرضاً مفتوحة للأيادي الخارجية التي ما فتئت تساعد استمرار الحرائق وتعمق الجراحات العميقة، والأحقاد التي أوجدها النظام السابق مما يزيد الأمر خطورة ويهدد مستقبل الصومال واستقلاله.

إن إعادة ترتيب البيت الصومالي وترميم ما تهدم، وتضميد جراحاته الغائرة يتطلب من عقلاء الصومال مبادرة شجاعة، وإنكار الذات، والجلوس مرات ومرات إلى مائدة المفاوضات لمناقشة المسائل المطروحة في الساحة الوطنية وتبادل الآراء

حولها، لأن استمرار الوضع الحالي على ما هو عليه الآن ينذر بفناء هذا الشعب واندثاره.

ولو احتكمنا إلى الشرع وعرضنا قضايانا على الإسلام لتمكّنا من حل مشاكلنا، وهذا فرض علينا بمقتضى ما نؤمن به من عقيدة وشريعة، إذ يقول رب العالمين:

﴿يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فإن تنازعتم في شيء فردّوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلاً﴾[1].

إن قضية الشعب الصومالي واحدة من القضايا الإسلامية المحزنة مثل القضية الأفغانية والفلسطينية والفلبينية والأرتيرية وغيرها ولكنها تختلف عن هذه القضايا إلى حدٍ كبيرٍ.

إنها كانت عقداً منتظماً وشعباً متجانساً لا يشكو واحدة من المشكلات الاجتماعية أو السياسية، بل كان من أكثر الشعوب الإسلامية تناسقاً وانسجاماً حتى حلَّ على الصومال حكم فريد في نوعه فرَّق جمعه وأزال ألفته حتى انعدمت الثقة بين أبنائه، وانفرط عقده وتناثر.

إن مسؤولية إنقاذ الصومال بعد أن انهار البنيان على أبنائه وأصبحوا تحت الركام الهائل مسؤولية إسلامية أولاً وقبل كل شيء، إن القضية جد خطيرة تتطلب من المجموعة الإسلامية، والدول العربية في المقام الأول نجدة سريعة وإغاثة المنكوبين من إخوانهم.

إن زوال الكيان الصومالي لن يكون ضرره قاصراً عليه في أي حال من الأحوال، لأن أمن الأمة الإسلامية مرتبط بعضه ببعض كالجسد الواحد، أما عندما يكون الأمر ضمن دائرة المنطقة الواحدة مثل المنطقة العربية وأمن البحر الأحمر،

---

(١) سورة النساء: الآية ٥٩.

وأمن الممرات مثل قناة السويس، وباب المندب وما يتصل بها من مصالح سياسية وأخرى اقتصادية فإن زوال الكيان الصومالي أو بعثرته إلى دويلات ضعيفة يشكل خطراً مباشراً على الأمن الاستراتيجي للمنطقة، كما أنه تهديد خطير لجمهورية جيبوتي والتي تطل بدورها على البحر الأحمر وباب المندب.

فالواجب على الدول والشعوب العربية أن تبذل أقصى ما عندها لإنقاذ الموقف من الناحية السياسية، ومن الناحية الإنسانية.

إن الشعب الصومالي يقدِّر الخطوات الإيجابية التي اتخذت حتى الآن حيال القضية مثل مبادرة الجامعة العربية وجهود بعض الدول العربية، ومثل المؤتمر الذي عُقد في جمهورية جيبوتي وأكمل أعماله في مكة المكرمة برعاية المملكة العربية السعودية. ولكنَّه يرى أن تلك الجهود المبذولة غير كافية إذا نظرنا إلى حجم المشكلة.

والله نسأل أن يوفقنا لما فيه الخير إنه لطيف بعباده.

المؤلف

التمهيد

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وإمام المتقين محمد بن عبد الله وعلى آله وأصحابه ومن اهتدى بهديه واستن بسنته إلى يوم الدين.

أما بعد:

إن الشعب الصومالي خاض تجربة مريرة وضحّى بالغالي والنفيس فيها لتصحيح الوضع الذي انحرف عن مساره الطبيعي وإزاحة الكابوس الذي جثم على صدره أكثر من واحد وعشرين عاماً.

ففي هذه المرحلة يحتاج الشعب الصومالي وقفة تأمل ومراجعة الحسابات أكثر من أي وقت آخر، فعليه أن يسأل نفسه عن الأسباب الحقيقية التي أدّت إلى وقوع ما وقع خلال العقدين الماضيين من تاريخه والأسباب الجوهرية وراء الانقلاب العسكري المشؤوم.

إذاً: ما هي الأسباب التي قادت محمد سياد بري إلى سدة الحكم؟!!!. هذا سؤال يفرض نفسه ولا بدَّ من إجابة صريحة بعض الشيء رغم مرارتها على النفس، لأن الأمة التي لا تقرأ تاريخها أمة مطموسة البصيرة وجوفاء، لأنها لا تستفيد من أخطائها التي ارتكبت الأجيال المتعاقبة، وبالتالي من الممكن أن تتكرر تلك الأخطاء بصور تلقائية لدى كل جيل من أجيالها، كما أنها تجهل جهلاً تاماً المنجزات الحضارية والبطولات التي تحققت عبر العصور الماضية، وبهذا أصبحت مقطوعة الصلة بماضيها بكل ما فيه، وبالتالي تتخبط في مسيرتها حاضراً ومستقبلاً. إن الأحداث التي تقع عبر الزمن هي مدرسة تستحق كل الاهتمام والعناية الفائقة فالإشارات القرآنية المتكررة في هذا المجال تحمل دلالات مهمة حيث تعتبر الذين

يستفيدون مما يحدث حولهم تدبراً وعبرة أنهم هم العقلاء وهم الـذين يستحقون أن يوجه إليهم النداء:

﴿فاعتبروا يا أولي الأبصار﴾.

ولقـد أورد الله سبحانـه وتعالى أخبـار الأمم البائـدة وقصصهم علينا في القـرآن الكريم لتكون عبرة وعظة ومنـارات هدي على طـريقنا، يقـول الله تعالى في سـورة يوسف عليه السلام:

﴿لقد كان في قصصهم عبرة لأولي الألباب ما كان حديثاً يُفترى ولكن تصديق الذي بين يديه وتفصيل كل شيء وهدى ورحمة لقوم يؤمنون﴾[1].

---

(١) سورة يوسف: الآية ١١١.

مولد جمهورية الصومال

لقد استقلت جمهورية الصومال عام ١٩٦٠م عن الاستعمار الإيطالي والبريطاني الذي دام قرابة قرن من الزمان، وورثت نظاماً ديمقراطياً من الناحية الشكلية حيث التعددية الحزبية، ولقد أتاح هذا النظام للناس قدراً كبيراً من الحريات الأساسية، مثل حرية التعبير وحرية التجارة، وحرية السفر والتنقل، وحرية الدعوة، وحرية التظاهرات، وغير ذلك من أنواع الحريات العامة والخاصة، وكانت البلاد تجري انتخابات برلمانية مرة كل أربع سنوات تتنافس على المقاعد البرلمانية مجموعات كبيرة من الأحزاب بتنافس شديد، ولقد تجاوزت المنافسة كل الحدود المعقولة، إذ بلغ عدد الأحزاب المتنافسة (٨٦) حزباً سياسياً مرخصاً، مما يدل على الفوضى العارمة التي سادت على البلاد، وسوء استخدام الحريات المتاحة بسبب عدم وجود ضوابط قانونية حازمة من ناحية، وبعدم ملاءمة الأنظمة المعمولة مع الأسس التي يقوم عليها المجتمع الصومالي من ناحية أخرى.

فقد حدث للصومال ما حدث لكثير من الأوطان الإسلامية بعد تحررها من الاستعمار المباشر حيث لم يتجاوز دور المؤسسة الصومالية دور المقلد الأعمى الذي ينفذ الأنظمة والتعليمات الجاهزة التي تركها الاستعمار والتي كانت مفروضة من الناحية الواقعية، كان النظام الإداري، والاقتصادي والتعليمي من مخلفات الاستعمار، عديم الجدوى غير متصل بالبيئة الصومالية الإسلامية، فقد وجدوه جاهزاً للتطبيق فلم يسألوا أنفسهم عن مدى صلاحية هذا النظام في بيئتهم وهل يمكن التوفيق بينه وبين المرتكزات التي يقوم عليها المجتمع الصومالي؟، ولم يراعوا الاتجاه العام للشعب الصومالي، كان التجاهل والمضي على الطريق المرسومة هي ديدن الإدارة الوطنية التي قابلت كل الأصوات المنادية بالاصلاح

الجذري وعدم أخذ كل المخلفات الاستعمارية التي لم تأخذ المصالح الوطنية بعين الاعتبار، بالتجاهل التام والرفض المتواصل.

كما أن الأصوات المعقولة الصادرة من العلماء وبعض المسؤولين والمطالب الشعبية المتمثلة بوضع دستور وقوانين على ضوء الأحكام الإسلامية وإصلاح النظام الإداري الفاسد ومقاومة المظالم الاجتماعية قوبلت برفض قاطع ولم تصغ إليها أبداً وكأن الأمر لا يعنيها، وكأن الأصوات الشعبية ورأي العلماء في هذا المجال لا تستحق النظر والمناقشة، كانت تلك الإدارة حقاً وريثة الحكام الذين غادروا البلاد بعد أن أدّوا مهمتهم، وبهذا فهي غير مستعدة لإحداث أي تغيير جذري يمس جوهر المفاهيم والأسس التي وضعها الأوروبيون أثناء حكمهم، إن المسؤولين الذين ورثوا السلطات الاستعمارية لم يحاولوا أن يتفهموا القضايا العادلة لشعبهم والرغبة الجامحة لدى الفرد الصومالي العادي الهادفة إلى بناء الصومال المستقلة على هدي من المبادىء الإسلامية والقيم العليا التي يؤمن بها الشعب الصومالي بأسره، ويعتز بها كل الاعتزاز، لأن تحقيق ذلك هو الأمل، كما أن حياته تقوم عليها بطريقة أو بأخرى، ونسي هؤلاء ما تحمّلوه من مسؤولية تجاه شعب مسلم عريق في إسلامه ينتمي إلى الحضارة الإسلامية وقيمها وأخلاقياتها فكانوا في وادٍ والشعب في وادٍ آخر.

وعلى هذا لم تتطور الحياة السياسية والإدارية تطوراً إيجابياً، بل كانت تزداد تدهوراً يوماً بعد يوم، فرغم المظاهر الديمقراطية السائدة على الصومال مثل الانتخابات وبقية الحريات الأخرى إلا أنها كانت مجرد مظاهر جوفاء، لا تعبّر عن النضج والأصالة والإبداع، وتطوير المؤسسات والهياكل الإدارية المختلفة، فظلت تراوح مكانها مع مزيد من الإهمال وعدم العناية حتى فقدت بريقها ثم ما لبثت أن انهارت تلك المظاهر خلال سنوات قليلة، لأنها كانت تفتقر إلى الأصالة والعمق وبالتالي لم تستطع أن تنفذ إلى أعماق المجتمع لأنها كانت كالجسم الغريب الذي لا يتلاءم مع العضو فأصبح الفشل الذريع حليفها اللازم في تجربتها التي استمرت تسع سنوات تقريباً.

الانتخابات الأخيرة نافذة على الجحيم

خاضت الجمهورية عدة انتخابات رئيسة في السنوات التالية، عام ١٩٦٠م وعام ١٩٦٤م، وعام ١٩٦٩م، أما الانتخابات الأولى والثانية فقد جرت في جوٍ من النزاهة والحرية الانتخابية، فكان طابعها العام خالياً من التزوير حتى مرَّت في معظم الدوائر الانتخابية بدون عنف.

فكانت البلاد تحت حكم السيد آدم عبد الله عثمان الذي ظلَّت رئاسته سبع سنوات تقريباً ابتداءاً من عام ١٩٦٠م وحتى عام ١٩٦٧م وهو أول رئيس للجمهورية بعد الاستقلال ورغم أن الفترة شهدت صراعاً مريراً مع أثيوبيا أسفر عن خوض حرب شاملة معها عام ١٩٦٤م إلا أن الوضع الداخلي حافظ على توازنه وتماسكه ولم تتغير خلال فترته الرئاسية سياسات البلاد العامة، بل ظل النهج الاستعماري هو النهج السائد، رغم وجود بعض مظاهر الانحطاط من الناحية الإدارية.

وتوالت الأيام وتتابعت السنين حتى عام ١٩٦٩م، وفي تلك السنة أجريت الانتخابات الأخيرة في الصومال، وكانت نمطاً فريداً حيث تمت تحت إشراف القوات المسلحة التي تتلقى الأوامر مباشرة من رئيس الجمهورية السيد عبد الرشيد علي شرماركي رحمه الله تعالى الذي تم انتخابه عام ١٩٦٧م، وهو رئيس الحزب الحاكم (SYL)، ويعني هذا أن الجيش الوطني وقف بجانب الحزب الحاكم ضد الأحزاب الأخرى مما أخلَّ بالتوازن السياسي. ونتج عن هذا التصرف تجاوزات غير معقولة، وأخطاء لا مبرر لها، واعتداءات على الحريات العامة مما أدى إلى إراقة الدماء أثناء الانتخابات، ولقد استغل الحزب الحاكم نفوذه القوي بما في ذلك القوة المسلحة من أجل الفوز بمعظم المقاعد في البرلمان الوطني البالغ عددها ١٢٣ مقعداً، كما أن قائد القوات المسلحة آنذاك استغل بدوره هذا الظرف الاستثنائي

حيث ضرب المعارضة بيد من حديد تنفيذاً للأوامر التي صدرت إليه لتأييد الحزب الحاكم رغم مخالفتها الواضحة للدستور ومنافاتها مصلحة الشعب، لكي يحقق مآربه الشخصية عن طريق إظهار ولائه المطلق لرئيس الدولة كتغطية لما ينوي القيام به من مؤامرات ومكايد لا حدود لها والتي ظهرت فيما بعد.

لقد كان هذا القائد المطيع الذي نفذ الأوامر وساعد المسؤولين في هذا الانحراف الخطير، هو الجنرال/ محمد سياد بري!!!.

وتؤكد المعلومات الصادرة من المحاكم: أن أكثر من خمسين دائرة انتخابية قد تم تزويرها بالفعل، مما يؤكد على التلاعب والتزوير الذي حدث للانتخابات الأخيرة في البلاد، وتلك علة نسفت جسور الثقة بين الشعب والحكومة لأن القيادة لم تحترم الأنظمة المعمولة المتصلة بالانتخابات الوطنية بصفة خاصة، وبعدها انهارت الأسس الضعيفة التي قامت عليها الدولة الصومالية أصلاً، وهي التعددية الحزبية والمنافسة على الانتخابات بدون تدخل من السلطات الحاكمة، وبعد أن حصل الحزب على معظم المقاعد البرلمانية زالت كل المظاهر الديمقراطية واتجه الحزب بعدها نحو الانفراد بالسلطة حيث استخدم كل الوسائل الممكنة لتعميق هذا الاتجاه مما أدّى إلى انضمام معظم نواب المعارضة إلى الحزب الحاكم حتى أصبحت الجلسات والمناقشات البرلمانية عديمة الجدوى لأنها لا تهدف إلا لإقرار البرامج والمقترحات التي تقدمها الحكومة وقلما تسمع أصواتاً معارضة داخل البرلمان.

ولا شك أن تلك الصورة الذميمة كانت بمثابة تمهيد لظهور مفاجآت وتطورات لا تحمد عقباها، وكانت انحرافاً حقيقياً لمسيرة البلاد، لأن تزوير الانتخابات ومحاولة تجميع السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وتوزيع الحقائب الوزارية لتحقيق أغراض شخصية أو حزبية كل تلك التصرفات كانت تمثل ميلاً قوياً عن السياسات والنظم التي أصبحت العمود الفقري للصومال منذ استقلالها والتي أقرّت الحريات الضرورية للمواطنين، وتلك فضيلة اتصف بها ذلك العهد رغم ما فيه من مساوىء، كما كانت تمثل اتجاهاً جديداً للاستبداد وجنوحاً

إلى الحزب الواحد أو الحكم الفردي بعبارة أصح، وبالتالي كان اعوجاجاً أصاب الشعب الصومالي برمته. كل هذا كان يحدث علانية حتى عرفه القاصي والداني فلم يتصدَّ له أحد بل استمر في طريقه وكان الكل في غفلة عما يجري، منشغلاً بهمومه الخاصة حتى ضاعت المصالح العامة.

ونتيجة لهذا الإهمال وانسياق المسؤولين وراء الأطماع الشخصية الزائفة والسكوت الشعبي الذي يدل على عدم المبالاة بالقضايا المصيرية انجرفت البلاد نحو الهاوية، ودفع شعبنا أغلى الأثمان وما زال يدفعه حتى يومنا هذا.

إغتيال رئيس الجمهورية

توفي رئيس الجمهورية إثر تعرضه لحادث إطلاق نار من قِبَل أحد حراسه منتصف شهر أكتوبر عام ١٩٦٩م بعد الانتخابات ببضعة أشهر، والذي يهمنا الآن في هذا الأمر هو: أنه لا يمكن الفصل بين اغتيال الرئيس، وبين الانتخابات إن لم نقل بأن الاغتيال كان من نتائج الانتخابات، وأن مدبري الجريمة استغلوا على الأقل الانتخابات التي أدت إلى خيبة أمل كبيرة في الشارع الصومالي حيث أصبح مهيئاً لحدوث مثل هذا الأمر بسبب ما وصلت إليه الأمور من الغليان والفوضى، كما أن طريقة اغتيال الرئيس وأسلوب المعالجة الذي اتبعته الحكومة بعد الحادث لمواجهة الأزمة الطارئة في البلاد تدلان مرة أخرى على الانحرافات الخطيرة والفوضى في الإدارة السياسية، وخلوها من المعايير المطلوبة لمثل تلك الحالات والقيم الخلقية التي ينبغي أن تتوفر لدى القيادات إذا أُريد لها النجاح.

لقد كان الحادث حقاً مؤلماً ومحزناً، فكيف عالجت الحكومة هذا الموضوع؟ إن الموضوع لم يأخذ الاهتمام الذي يستحقه من قبل السلطات الحاكمة كما أن البرلمان ــ وهو أعلى سلطة في البلاد ــ لم يتصرف حسب التعليمات الدستورية التي تحدد الخطوات المتبعة في مثل هذه الحالة، كان الدستور يخوِّل لرئيس البرلمان كامل سلطات رئيس الدولة عند وفاته مدة ستين يوماً ولكنهم لم يذعنوا لهذا أبداً.

مرَّت خمسة أيام من اغتيال الرئيس حتى انعقدت الجلسة الأولى للحزب الحاكم لمناقشة الوضع المستجد في الساحة الصومالية، ولكن كان من الواضح أن المناقشات التي دارت في تلك الليلة أصبحت متركزة على اختيار رئيس جديد للدولة ولم يتطرَّق النقاش إلى ما سوى ذلك، وبدأ النواب يتصارعون على المنصب

الشاغر متجاهلين كل القضايا المهمة الأخرى، ولقد استمرت المناقشات الحامية بين المحاور المتنافسة حتى قبيل صلاة الفجر بدون التوصل إلى أي نتيجة، والسبب في ذلك هو: وجود شخصيات معينة تعتبر نفسها بأنها الوريث الشرعي لمنصب الرئاسة دون سند قانوني وبالتالي فإن هؤلاء أصبحوا عقبة كأداء أمام حل معقول، بل تمسك كل طرف بموقفه حتى بلغ التوتر بين الأطراف المتخاصمة حداً لم يسبق له مثيل، وانفض الاجتماع بدون اتخاذ أي قرار أو اتفاق على شيء معين، واختتم المجتمعون جلستهم بتهديدات متبادلة، وتوعد كل فريق للآخر بالويل وعظائم الأمور في الجلسة التالية، وتفرق من كانوا حول المبنى كما انصرف النواب إلى منازلهم تحت حماية الجيش والشرطة.

لقد شاءت إرادة الله سبحانه وتعالى أمراً آخر غير الذي خطط له الحزب، حيث تم اللقاء بين النواب قبل الموعد المحدد ليس بذلك الذي عهدوه في جلساتهم العامة، كان هذا المكان هو: المعتقل الكبير والذي أصبح المقر الدائم لعدد كبير من النواب في سنوات طويلة، وفي المقر الجديد الذي لم يختاروه بإرادتهم، تصافح البرلمانيون ونظر بعضهم إلى وجوه بعض بدهشة واستغراب، تعلو على وجوههم علامات الاستفهام المحيرة ما الذي تغير؟ ما الذي حدث؟ ولما وجدوا أنفسهم في هذا المكان؟ ومن المسؤول عن هذا يا ترى؟!.

في الواقع إن الجنرال الذي كان مسؤولاً عن أمنهم وحراستهم والذي ودَّعهم بحرارة قبل ساعات قليلة فقط قد تولى سلطة البلاد بانقلاب عسكري بالتعاون مع بعض صغار الضباط الذين اختارهم بعناية فائقة، وبهذا وضع نهاية لسلطتهم ومناقشاتهم الطريفة إلى الأبد.

لم يكن الانقلاب مفاجأة مذهلة، لأن مسلسل الأحداث كان تمهيداً ومؤشراً قوياً لحدوثه، ولعل الكثيرين كانوا يتوقعون حدوثه، كان عدد كبير من المواطنين يتمنون حدوث تغيير ما لمعالجة المشكلات التي تفاقمت في البلاد بسبب سوء استخدام السلطة، ولعل هذا هو الذي شجع العسكريين على انقلابهم، لأنهم كانوا يراقبون الوضع عن كثب وأدركوا أن الحكومة القائمة فقدت التأييد الشعبي إلى حدٍ

كبيرٍ بل عمَّ السخط طبقات الشعب مما جعلهم يقدمون على انقلابهم والذي حظي في الشهور الأولى تأييداً واسع النطاق من قبل الناقمين من الحكومة السابقة ومن الطبقات الفقيرة ومن بعض السياسيين الانتهازيين الذين كانوا يطمعون في الحصول على مناصب رفيعة في العهد الجديد.

إن ظهور العسكريين على الساحة السياسية واستيلائهم على حكم البلاد بالقوة كان من أخطاء القيادة السياسية المنتخبة التي أساءت التصرف في كثيرٍ من القضايا، كما كان خطأ شعبياً حيث اكتفي بالتفرج على ما يجري، ولم يحاول اتخاذ الخطوات المناسبة لتقويم ما اعوج ووضع حد للتجاوزات.

ومن هذا وذاك ضاع الأمل الكبير الذي كان يراود كل فرد من أفراد هذا الشعب والمتمثل في بناء دولة عصرية تتجه نحو تحقيق أهدافها وغاياتها من الناحية المادية والمعنوية لتزيل عن نفسها الذل الذي أصابها من قبل الاستبعاد الذي باشرته الدول الأوروبية والذي أدى إلى تقسيمها وتغيير هويتها ومحو معالمها الحضارية، لتعيد الحيوية والحياة الطبيعية إلى ربوعها ضمن الصومال الكبير الموحد والمستقل عن التبعية لجهة من الجهات أرضاً وشعباً ودستوراً، والخاضع لرغبة أبنائه المتمثلة لتحكيم كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم.

كان هذا أملاً كبيراً فتبدَّد وكان حلماً جميلاً ولكنه لم يتحقق وحلَّت الكارثة على البلاد، وتولى زمام الأمور في المرحلة الثانية مَنْ حملتهم الدبابات إلى قصر الرئاسة في ظلمة الليل والناس نيام لا يملكون أدنى المؤهلات القيادية ولا يعرفون معنى المسؤولية وبالتالي لا يقدرونها حق قدرها، يرون القوة والبطش حلاً لكل المعضلات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأخلاقية، والتعليمية وغيرها، حتى أصبحت البلاد في الوضع الذي اختفت فيه معالم الدولة بل حكمت على كل الحقوق الإنسانية بالإعدام، لقد استولى العسكريون على الحكم في الصومال يوم: ٢١ أكتوبر عام ١٩٦٩م وبوقوع هذا الانقلاب العسكري انقضت مرحلة من تاريخنا، كانت المحاسن والمساوىء تتصارعان جنباً إلى جنب، وكانت اللغة السائدة في تلك الحقبة هي لغة الحوار مهما تكن المفاسد ولم ينته الأمل بإصلاح

ما فسد وترميم ما تهدَّم من أوضاعه، وبدأت مرحلة جديدة ومغايرة لما سبق، انعدم التفاهم وأصبح الحوار والنقاش أبعد ما يتصوره الإنسان وحلَّت البندقية محل التفكير والعقلانية وتولَّى العسكريون إدارة البلاد وتصريف شؤونها بالكامل، كان التصفيق والترحيب ووضع الزهور على سيارات العسكريين وتوزيع الحلويات في الشوارع مجاناً هي السمة البارزة في الشوارع الكبيرة في العاصمة مما يدل على أن الشعب الصومالي لم يكن مدركاً للأخطار التي حلَّت عليه، وكان هذا الارتياح متصلاً بالأحداث السابقة من التزوير في الانتخابات الأخيرة والفساد الإداري وسوء استخدام السلطة وغيرها، ومساوىء النظام المدني كانت عاملاً مهماً للانقلابيين، للتأييد الشعبي، وهذا ما حدث.

ويمكن لنا أن نضيف أمراً آخر إلى هذا، ألا وهو: أن تلك الفترة كانت تشهد نشاطاً شيوعياً قوياً في أنحاء العالم، والدول الأفريقية كان لها الحظ الأوفر من هذا بسبب الدعاية الضخمة والمنشورات الهائلة التي كانت تصل إلى القارة. مما أوجد قناعة قوية لدى الفرد العادي بأن الشيوعية تحل مشاكله الاقتصادية والتنموية وتساهم في التحرير من الاستعمار البغيض الذي يأخذ خيراته، والصومال كانت ضمن هذا الإطار، كما أن عدم معرفة الناس بالحكم العسكري كانت لصالحهم، ومن هنا ندرك أن التأييد كان مبعثه من الجهل وعدم الخبرة، ولكن سرعان ما تكشفت الحقائق للشعب وإن كان بعد فوات الأوان وبعد أن دخلوا في الشبكة، فأنّى لهم المخرج؟!!!.

ويصدق عليهم قول الشاعر:

رب يوم بكيت منه فلمّا صرت في غيره بكيت عليه

النهج الاشتراكي وبداية الانزلاق الخطير

مرَّت سنة تقريباً من استيلاء العسكريين على السلطة قبل أن تتضح معالم الاتجاه الجديد ويستبين الناس أمره، إلا أن قلة من المواطنين كان بإمكانهم معرفة الوجهة الحقيقية للانقلابيين، أما الغالبية العظمى من الشعب فلم تكن تدرك المخاطر الجمة التي تحدق على البلاد من جراء الأحداث التي بدأت بالانقلاب، كان الجو يساعدهم كما أشرنا إليه سابقاً، فمنذ الأسابيع الأولى توالت الخطب الرنّانة والوعود العريضة من قِبَلِ الجنرال محمد سياد بُري الذي أصبح رئيس المجلس الأعلى للثورة منذ اليوم الأول من الانقلاب المشؤوم، لقد وضع يده على المصحف الشريف وحلف يميناً بأنه يخدم لشعبه وبلاده، كانت خطبة متركزة على العهد السابق ومساويه من الناحية الاقتصادية والسياسية وغيرها وقطع عهداً على نفسه بأنه سيجري تحقيقاً شاملاً على الممارسات الخاطئة التي ارتكبته الحكومات المدنية المتعاقبة على حكم البلاد، ويرد الأموال التي أخذها المسؤولون السابقون بصفة غير شرعية إلى الشعب، ويقدم المتهمين إلى المحكمة فوراً ليجدوا العقاب المناسب في أسرع وقت ممكن، وتلك كانت نغمة سحرية لرجل الشارع الذي ظن بأن الثورة جاءت لتصحيح المسار المنحرف وأنها تعطي كل ذي حق حقه وتلك كانت مضامين الخطب العصماء التي أُلقيت في السنة الأولى بصفة عامة، كما كانت المناقشات الحارة التي تتناول موضوع الأمن والاستقرار ومحاربة العصبية القبلية ومحو سلبياتها وأثارها من المجتمع كل هذا احتلَّ حيزاً كبيراً من خطب الجنرال وأعوانه مما أقنع عامة الناس بأن الثورة جادة في مسعاها وتعني ما تقولها وكأنها تقدم الحلول الناجحة لجميع المشكلات، ومرَّت الشهور تلو الشهور بالوعود البراقة والأمل الكبير الذي أوجدوه في نفوس الناس عبر مقالاتهم وخطبهم المعسولة وانتهت السنة الأولى بدون أحداث تلفت الانتباه في نواياهم، ورغم هذا كانت

السنة الأولى في غاية الأهمية بالنسبة إلى العسكريين لأنها كانت سنة إعداد وتمهيد لما بعدها لأنهم رتبوا أمورهم ودرسوا المجتمع الصومالي من جديد وعرفوا الاتجاهات قوة وضعفاً، كما أعادوا ترتيب القيادات ومراكزها في الجيش والشرطة كليهما حيث أبعدوا كل القيادات الفعالة عن مراكز التأثير بسرعة مذهلة.

فبعد انقضاء عام من الانقلاب وأثناء الاحتفالات بعيد الثورة عام ١٩٧٠م أرسل الجنرال محمد سياد بري رئيس المجلس الأعلى للثورة إشارة واضحة عبَّر عنها بكلمات مقتضبة وجمل قصيرة، كانت العبارات تحمل في طياتها معاني كبيرة تعني الشيء الكثير لمستقبل البلاد ومصائرها وكانت مشبعة بروح التحدي الذي يخفي في باطنه بذور التغيير الجذري والتحول من نهج إلى نهجٍ آخر مختلف تمام الاختلاف مما يعني بداية عهد جديد للصومال، لقد كانت نبراتها توحي بمعنى الكلمة أن كل شيء في هذه الأرض سيتغير بصفة أساسية، وأن البلاد ستدخل مرحلة جديدة، وحقاً أثر النهج المعلن مجريات الأمور فيما بعد حين غيَّر نمط الحياة شكلاً ومضموناً، كما غيَّر ثقافة المجتمع وطريقة تفكيره رأساً على عقب، وفعلا كان ما حدث يومها في حقيقة الأمر قلب الموازين والأعراف، وريحاً عاتية هبَّت على كل الثوابت والأسس التي قام عليها المجتمع الصومالي فلم يسلم من الزلزال شيء حتى الإسلام الذي يؤمن به الشعب الصومالي منذ فجر الإسلام.

وهذه هي الإشارة الحمراء التي عبَّر سياد بري عن التغيير الجديد حين قال: «إن الاشتراكية ستكون منهاج حكمنا بعد اليوم وعلى ضوئها يتم توجيه الإنتاج والاستهلاك وإن جميع قطاعات الإنتاج ستكون تحت تصرف الحكومة، لأن شعبنا اشتراكي بطبعه». لقد حددت تلك الجمل بالطبع موقف الصومال من مجمل القضايا العالمية، وعلى ضوئها تغيرت السياسة الخارجية كما تغيرت السياسة الداخلية، كانت علاقة الصومال بدول العالم قبل الانقلاب علاقة متوازنة حيث لم ترتبط بأي حلف عالمي أو إقليمي كما حافظت على مركزها الممتاز في القارة الأفريقية ودورها النشط في المحيط الإسلامي والعربي، وكانت سياساتها تنطلق من مصالحها كدولة نامية.

أصبح كل هذا بالأمس الذي ذهب، وأصبح ضرباً من العبث محاولة الصومال احتفاظها بعلاقة طبيعية مع العالم كما كانت سابقاً، لأنها أصبحت في خانة الكتلة الشيوعية في التصنيفات الدولية واشتهرت فيما بعد بكونها الناطق باسم الاتحاد السوفياتي في المحافل العالمية وخاصة في المحيط الأفريقي بمؤازرتها القضايا الشيوعية العالمية عندما كانت الحرب الباردة بين الشرق والغرب على أشدها في السبعينيات، ونتج عن تلك التصرفات أن أصبح الصومال البلد الصغير الذي لا يمتلك قوة مادية تذكر طرفاً في الصراع الدائر بين الحلفين: حلف ناتو وحلف وارسو، مما أدّى إلى وجود قواعد عسكرية كبيرة في الصومال لصالح الاتحاد السوفياتي، وأشهرها تلك التي بنيت في مدينة بربرة في الساحل الغربي من البحر الأحمر والمطلة على باب المندب كما منحت الصومال تسهيلات بحرية هامة للسفن السوفياتية في عدد من موانىء البلاد.

وتلك كانت خسارة لا تعوض لحقت بالبلاد من جميع الجوانب، لأن مصالحها قد تضررت عالمياً وإقليمياً، لأنها خسرت العلاقات الممتازة التي كسبتها بعد الاستقلال في الساحة العالمية وفقدت حيادها المطلق الذي اشتهرت به الصومال بكونها ارتبطت بالشرق والغرب بعلاقات غير منحازة إلى جهة معينة، ونتيجة لهذه السياسات الطائشة وبفعل الخطوات الارتجالية والعشوائية في مجال الممارسات السياسية في الداخل والخارج أصبحت البلاد محاصرة تماماً بفعلها، وكأنها فرضت بنفسها عزلة تامة عن العالم الخارجي، كما أدت إلى إحداث بلبلة في الداخل أدت في نهاية الأمر إلى إدخال البلاد في دوامة لا نهاية لها، كان منعطفاً تاريخياً خطيراً تجرَّع الشعب الصومالي كأس المذلة والمهانة، وكانت بداية منزلق لم تستطع البلاد الوقوف بأرجلها حتى وصلت إلى نهاية القاع.

الانقلابيون ووأد الحريات

كانت البلاد تنعم بالحريات الضرورية، وكان هذا أمراً مألوفاً في حياتها العامة والخاصة، لم تعرف حكم الطواغيت المستبدين في حياتها المعروفة وما تعاملت مع هؤلاء الذين يكبتون أنفاس الناس، ويحرمونهم من التمتع بحقوقهم الشرعية، والحريات الطبيعية التي وهبها لهم واهب الحياة، إن حرية التعبير، وحرية البيع والشراء، وحرية السفر والتنقل، وحرية التعليم والتعلم، وحرية نشر التعاليم الإسلامية والدعوة إليه وحرية الكسب المشروع والإنفاق في وجوه الخير، كل هذه الحقوق وغيرها كانت من الحقوق المتوفرة لدى الفرد الصومالي قبل هذا التاريخ، ولكنها ذهبت أدراج الرياح، فكثير من تلك الحقوق أصبحت من أحاديث الماضي وقصص الدهور السحيقة بعد ساعات فقط من الحكم العسكري، فالإعلان الأول الذي صدر صبيحة الانقلاب ألغى معظم المؤسسات الدستورية مثل مجلس النواب والأحزاب السياسية، وألغى كل الأنظمة والقوانين التي كانت تنظم حياة المجتمع في جوانبه المختلفة، كما حظَّر كل المنظمات الدينية والجمعيات الخيرية، كان إعلاناً واحداً، ولكن قوته التدميرية كانت تفوق قوة القنابل الذرية التي جُربت على البشر حتى الآن، إن هذا الإعلان قد دمَّر معظم المكتسبات والحقوق والمؤسسات الحيوية التي كان الكثير منها ضرورة لا غنى عنها، كانت تلك ضربة موجهة أفقدت البلاد التوازن وأصابتها باضطراب واسع، ولا أظن أن أحداً تصور حدوث ما حدث بالطريقة التي حدثت وسارت الأمور إليها فيما بعد، لقد تتابعت القرارات التي تحدد نطاق الحريات والبيانات النارية التي تنذر الناس وتحذرهم من مغبة مخالفة الأوامر الصادرة من الثورة، ولكي تنفذ الثورة مخططاتها جنَّدت كل الإمكانات المتاحة المادية والبشرية وعلى رأسها وسائل الإعلام التي أصبحت تلقائياً ملكاً للثورة كأبواق دعاية تخدم لتنفيذ برامجها.

وبعد أن حُلَّت كل المؤسسات الشعبية والحكومية تم تأسيس هيئات متخصصة بالقمع والإرهاب على عادة الشيوعيين في كل مكان والتي تسلطت على رقاب الناس ثم أصبحت رمزاً للتسلط والقهر، وانطلاقاً من مبدأ مصادرة الحريات فقد صدرت قوانين عديدة عام ١٩٧٠م والتي كانت تجسد الإرهاب وتبث الرعب في النفوس، ومنها:

١ ــ قانون صلاحيات الحبس الذي يعطي سلطات الأمن نفوذاً مطلقاً في هذا الأمر حيث يمكن لهم إلقاء القبض على أي شخص وبدون مستند قانوني مهما كان ضعيفاً، وعلاوة على ذلك تستطيع تلك السلطات إبقاء المقبوض عليه في السجون والمعتقلات بدون تقديمه للمحاكمة فترة غير محددة، امتد بعضها فعلاً أكثر من عشر سنوات متواصلة، ومات الكثيرون في المعتقلات أو تضرَّروا حتى انهارت صحتهم وأصيبوا بعاهاتٍ مستديمةٍ لا تفارقهم أبداً.

٢ ــ القانون الذي تأسست على ضوئه محكمة الأمن، الصادر في ١٩٧٠/١/١٠م، المادة (٣)، إن تلك المحكمة كانت تخضع لمزاج الرئيس، وليس عندها غير التوجيهات التي تصدر إليها في كل قضية على انفراد، وكان سماع اسمها كافٍ للرعب، كما أن تحويل أي شخص إليها يعني في معظم الأحيان أنه محكوم بالإعدام سلفاً، أو بالسجن المؤبد، وما شابه ذلك.

٣ ــ والقانون الذي تأسست على ضوئه مخابرات أمن الدولة المعروف اختصاراً (Nss)، الصادر في ١٩٧٠/٢/١٥م، والمادة (١٤).

لقد أوجدت تلك الهيئة مراكز علنية وسرية في كل المدن الصومالية وقراها حتى أصبحت جيشاً لا يقل عن الجيش الوطني العادي في العدد، أما ميزانيتها فلم تكن محددة بل كانت مفتوحة، مما مكنها من اختراق صفوف كل المؤسسات والدوائر، كما أمست غولاً في الوسط العائلي بكثرة من جنَّدت تلك الهيئة، والأعمال المروعة التي ترتكبها ضد الأبرياء، وباختصار أصبحت مخابرات أمن الدولة سيفاً مسلطاً على رقاب الآمنين طوال السنوات التي استمر بها الحكم الاستبدادي على البلاد.

٤ ــ وقانون محافظة أمن الدولة، الصادر في ١٠/٩/١٩٧٠م، والمادة (٥٤).

٥ ــ وقانون محافظة أمن المجتمع، الصادر في ١/١١/١٩٧٠م، والمادة (٦٧).

إن تلك القوانين التي صدرت في السنة الأولى من عهد الانقلاب كانت بمثابة إصدار أحكام الإعدام في حق المواطنين بالجملة، لأنها كانت تنتهي كل فقرة من فقراتها؛ إما بالسجن المؤبد أو الإعدام رمياً بالرصاص، وإذا علمنا تفاهة الأعمال التي يستحق المرء بارتكابها بالسجن أو الإعدام لأيقنا مدى ما لحق بهذا الشعب من فتك وإبادة خلال العقدين الماضيين، ومن تلك الجرائم الخطيرة في نظر الثورة الاشتراكية على سبيل المثال لا الحصر؛ الانتقادات الموجهة ضد الثورة ورجالها مهما صغرت وبغض النظر عن كونها حقيقة واقعية أو غير ذلك، وبهذا يعتبرون المنتقدين أعداءهم، أو الانتقادات التي توجه ضد النظرية الشيوعية وشخصياتهم البارزة، مثل لينين وكارل ماركس وماوتسي تونج وغيرهم، ومنها اجتماع أكثر من خمسة أشخاص بدون رخصة مسبقة من السلطات الأمنية.

وكانت من الأجهزة الخطيرة التي أسسها رجال الثورة في وقت مبكر حماية لطغيانهم؛ قوات المليشيا الشعبية كبديل عن الشرطة النظامية، وتكونّت المليشيا من العاطلين عن الأعمال في المجتمع وغير المتعلمين، وكان سبب توجههم إلى تلك المهنة هو الإغراءات الكبيرة التي يسمعونها عبر أجهزة الدعاية، فدخلوا كمتطوعين ظنّاً منهم بأن هذا العمل سيتحول في النهاية إلى وظيفة رسمية بصورة تلقائية حسبما كانت تقول لهم الجهات الرسمية، وكان هذا استغلالاً سيئاً لوضعهم الاقتصادي السيء ومستواهم التعليمي المتدني، وعلى مر الأيام أصبحت هذه القوات الشعبية تتمتع بنفوذ قوي لا يجارى حتى أصبحت الذراع القوي للثورة، وحلّت من الناحية الفعلية محل قوات الشرطة التي جُرِّدت من وظائفها في الأمن الداخلي واشتهرت بالمداهمات الليلية وممارسة الاعتقالات العشوائية، وكانت مسؤولة إلى حدٍ كبيرٍ عن مهمة التخلص ممن يُوصفون بـ: أعداء الثورة والشعب اعتقالاً وتعذيباً واغتيالاً حسب

الأوامر الصادرة إليهم من قبل مسؤوليهم. كما كانت مسؤولة إلى درجة كبيرة عن الانحطاط الخلقي الذي كان هدفاً من أهداف الثورة.

إن تلك المؤسسات التي أشرت إليها وغيرها مما لا يتسع بها المقام هي الأدوات التي استعملت لهدم قلاع الحرية، إنها كانت معاول هدم للقيم الثابتة واعتداء مستمر على الكرامة الإنسانية وحرماتها وهضماً لكافة الحقوق الإنسانية العامة، والانقلابيون منذ اليوم الأول وحتى نهاية عهدهم الجائر كان شغلهم الشاغل التخريب والترهيب ونصب أعواد المشانق لكل من يجرؤ على الانتقاد أو النصيحة، أو يطلب حقوقه المشروعة، وهذا هو الوأد الحقيقي للإنسان وهو على قيد الحياة وهي صفة لازمة للمستبدين عبر الزمان والمكان وأخلاق الطغاة أينما وجدوا:

﴿أتواصوا به بل هم قوم طاغون﴾[1].

---

(١) سورة الذاريات: الآية ٥٣.

السياسة الجديدة والتخريب الاقتصادي

لقد كانت الفلسفة الاقتصادية الماركسية هي النغمة العذبة التي تلهج بها ألسنة الشيوعيين في الصومال بعد انقلابهم وتستمتع بها آذانهم وكأنها البلسم الشافي لما يعاني منه شعبنا وتشتكي منه بلادنا الحبيبة من تخلف اقتصادي، أو تعليمي، أو غير ذلك.

فقبل أن نسجل ما لحق بالصومال من دمار اقتصادي لا بد أن نسأل أنفسنا كيف كان الوضع الاقتصادي قبل الثورة الشيوعية؟ كانت الصومال من البلدان النامية قبل الثورة، فقد كانت في سباق مع الزمن لتطوير اقتصادياتها، واستغلال إمكاناتها الهائلة في مجال الثروة الحيوانية والثروة السمكية واستغلال أراضيها الصالحة للزراعة تربة ومياهاً حيث الأنهار المتدفقة التي تقطع عبر الآف الكيلومترات بالإضافة إلى الأمطار الموسمية الغزيرة التي تنزل على معظم المناطق مرتين سنوياً أو ثلاث مرات على بعضها، وبهذا فقد اتجه الناس إلى استصلاح الأراضي وزراعتها، وكانت هذه المحاولة جادة بدرجة أنها حققت تقدُّماً ملموساً خلال السنوات التي أعقبت الاستقلال مما أدى إلى بلوغ الاكتفاء الذاتي في بعض المحاصيل الزراعية، فقد كانت البلاد تنتج ما يسد حاجتها من الذرة الشامية، والذرة الرفيعة، والفول، بل كان فائض من بعضها، بالإضافة إلى الدهن الطبيعي المستخلص من حليب البقر والغنم، وزيت السمسم، كان هناك اتجاه قوي لزراعة الأرز على ضفاف نهر شبيلي، أما مزارع الموز فكانت ثروة هائلة للبلاد لأنها كانت تصدِّر كميات كبيرة إلى الأسواق العالمية، وباختصار فقد كانت الصومال ما قبل الانقلاب العسكري مستورة الحال، لم تكن متطورة زراعياً ولكنها رغم ذلك كان باستطاعتها أن تعيش بدون مساعدة من أحد في الظروف العادية، كما عاشت

سنوات الحرب العالمية الأولى والثانية معتمدة على ثرواتها الطبيعية بما فيها الثروة الحيوانية الكبيرة.

ويضاف إلى ما سبق وجود علاقات تجارية واسعة مع الدول العالمية والشركات التجارية تبعاً للسياسة التجارية المفتوحة مع العالم ووجود أسواق محلية مفعمة بالحيوية والنشاط تدر على المجتمع دخلاً محترماً، كما أنها كانت تساعد خزينة الدولة.

لا ننسى أن الصومال كانت تصدِّر المواشي بأنواعها الثلاثة، الأغنام والأبقار والجمال وجلود المواشي إلى العالم الخارجي للحصول على جزء من العملة الصعبة التي تحتاج إليها، بالإضافة إلى الموز الذي أشرنا إليه سابقاً.

إن ما تحدَّثنا عنه في السطور السابقة غير الواقع المؤلم الذي تعيش فيه الصومال اليوم، فقد تغيرت الظروف رأساً على عقب بعد الانقلاب العسكري، وبفضل النظام الاقتصادي المركزي الذي انتهجته الثورة فقد تغير كل شيء، لقد كان الجيل الجديد من الزعماء يستعجل الخطى لأجل عملية التغيير أياً كانت السلبيات المترتبة على ذلك، كان لسان حالهم يقول: لا بد من أن نشعر الناس بأننا أقوياء وقادرون على اتخاذ القرارات بقوة وصرامة الضباط العسكريين أمام جنودهم، غير مترددين في تنفيذ المشاريع الثورية على نهج الماركسية اللينينية أياً كانت الخسائر التي يتكبد بها الفرد والمجتمع، ونتيجة لذلك كانت العشوائية في المشاريع والارتجالية في القرارات الاقتصادية والفوضى في التنفيذ سيدة الموقف حتى لمس هذا الفرد العادي، فعلى سبيل المثال كانت أولى القرارات المتعلقة بالزراعة تحدد سعر المحاصيل الزراعية، فقد حددت الحكومة سعر (١٠٠) كيلو غرام من الذرة (٤٠) شلناً صومالياً على شرط أن يبيع المزارع جميع محاصيله للدولة، أما سعر شراء الذرة من مخازن الدولة فقد حددت الدولة سعراً مغايراً تماماً، ألا وهو (١٢٠) شلناً مقابل (١٠٠) كيلو غرام. وكان هذا إجحافاً وظلماً للمزارعين الذين يعتمدون على أنفسهم بعد الله، ولم يتلقوا أي مساعدة من الحكومة أو من غيرها، فكيف تستمر الزراعة مع هذه السياسة العدوانية؟ وما هي

النتائج المتوقعة إزاءها؟ إنها أدّت في وقت قصير إلى خسارة كبيرة لا تُعوض لدى المزارعين مما سبب ترك المزارعين مزارعهم بصورة جماعية بفعل قرار التسعيرة حتى تراجعت الأنشطة الزراعية بصورة سريعة، كما خضعت التجارة لمركزية شديدة، وحلّت شركات الحكومة والتعاونيات محل القطاع الخاص، وخضعت الحياة التجارية والزراعية لرقابة صارمة، وكان الهدف منها تصبيغ الحياة الاقتصادية بالصبغة الاشتراكية دون مراعاة المتطلبات المرحلية أو التدرج في التغيير كما كان الهدف منها تجريد الشعب من جميع الحريات المتصلة بالتجارة، والزراعة، وتضييق مجالات الكسب حتى يكون آلة تعمل لصالح الثورة وبرامجها، ولا يستغني عن المساعدات الحكومية أبداً، وتلك كانت سياسة ثابتة لدى العسكريين فقد قال كبيرهم يوماً: «الذي يشبع ويستغني عنكم لا يؤيدكم أيها الرفاق» كما قال القائل: «جوِّع كلبك يتبعك».

فخلال مدة قصيرة كانت الحكومة هي الجهة المسؤولة عن التصدير والإستيراد كما أصبحت المواد التموينية بيد المؤسسات الحكومية والتعاونيات وخضع كل شيء لمركزية مطلقة، ونتج عنها عواقب وخيمة، منها ما يلي:

(أ) ندرة البضائع في الأسواق، حتى التي كانت البلاد تصدرها إلى الخارج بكونها تفيض عن حاجتها مثل اللحوم والحليب والذرة وغير ذلك.

(ب) تعريض المزارعين لخسارة فادحة مما أجبرهم على ترك الحقول الزراعية بعد أن أيقنوا أنهم لا يستفيدون من جهودهم المضنية بسبب السياسة الجديدة التي تتبعها البلاد.

(ج) بدأت هجرة من القرى والريف إلى المدن الكبيرة طلباً للعيش مما جعل تلك المدن عرضة لتغيرات عنيفة وسريعة من الناحية الأمنية والأخلاقية والمعيشية وهذا بدوره ساهم بانفجار الوضع برمته في نهاية الأمر.

(د) الاعتماد شبه الكلي على المساعدات الخارجية في مجال الأغذية بصفة عامة حتى أصبحت حياة الناس في الصومال مرهونة بما يقدم لها العالم، وكان اعتماد البلاد على المساعدات الخارجية يزداد يوماً بعد يوم.

(هـ) ظهور طبقة مترفة تملك النفوذ القوي وتتصرف بمقدرات البلاد حسب رغبتها، والتي أثرت ثراء فاحشاً على حساب الجمهور، حيث احتكروا النشاط الاقتصادي، وبموجب هذا فقد حدث تلاعب واسع النطاق في المال العام، والأموال الخاصة المودعة في البنوك، وكان أمراً عادياً أن يتحول أشخاص معدمون إلى أثرياء خلال أيام معدودات مما أوجد تفاوتاً كبيراً بين أفراد المجتمع.

(و) وفاة آلاف من المواطنين بسبب المجاعة الناتجة عن عدم وجود المواد الغذائية اللازمة، أو الناتجة عن سوء التوزيع واحتكار المواد التموينية من قبل فئات خاصة.

إن الدمار الذي لحق بالاقتصاد الوطني لم يكن تغييراً في الإنتاج أو تحولاً من الاقتصاد الحر إلى الاقتصاد الموجه، وإنما كان زلزالاً أصاب حياة الناس فدمَّر الأخضر واليابس، ومن جراء هذا تمزقت العائلات وتشتت شملهم وانهارت القيم الخلقية، وكانت موتاً بطيئاً للمجتمع كله، نعيش في آثاره اليوم في طول البلاد وعرضها، وتدرك كل عائلة صومالية مدى الدمار الذي لحق بها من جراء تلك السياسة الحمقاء.

أزمة الثقة في المجتمع

لم يكن الخوف والحذر وأخذ الاحتياطات لأجل كلمة يقولها الإنسان أمراً مألوفاً في المجتمع الصومالي، بل الغالب فيه كان الانفتاح والتعامل الطليق بين أفراده، ولم يتعود الفرد على أن يكون مراقباً في تصرفاته العادية، وعلى هذا كانت حياة المجتمع حياة تغمرها السعادة في جنباتها ويملأ ساحتها الرضى والتعاون، وتقديم المساعدات اللازمة كانت سمة بارزة في طبقات المجتمع، لا يستثنى من ذلك طبقة، وكان مجتمعاً متآلفاً خالياً من التعقيدات تميل حياته إلى البساطة والسهولة واليسر، لأنه مجتمع لم يخضع لسلطان الجبابرة من جنسه وأنظمة القهر والتسلط التي من عادتها أن تغير طبيعة المجتمعات، وتركيباتها ووظائفها الاجتماعية.

لم يستطع الاستعمار أن يغير تلك الصفات ولم يتمكن أن يقتل المواهب الكائنة في هذا المجتمع، لأنه كان يواجه مقاومة عنيفة ورفضاً كلياً من المواطنين، ولأن الشعب الصومالي كغيره من الشعوب المستعمرة كان يدرك تمام الإدراك أن الإدارة الاستعمارية وجدت في هذا البلد لهدف إذلاله وسلب إرادته فنتج عن هذا الأمر تفكير أدى إلى المقاومة المعنوية والمادية لم تنطفىء شعلتها حتى طُويت صفحة الاستعمار، من الناحية الرسمية، وبقيت تلك الروح طوال العقد الذي أعقب فترة الاستعمار وعاش المجتمع بأحلام الحرية والاستقلال ولكن الوضع تغير كلياً بعد الانقلاب العسكري.

فبعد أن اختفت كل الحريات الأساسية وحل محلها الكبت والإرهاب وتغير الوجه السياسي للبلد، حيث اغتال النظام العسكري كل القيم في المجتمع كان لا بد من أساليب معوجة ملتوية تخدم الغرض المنشود وتؤصل الإرهاب الذي ينطلق

من مبادىء وقواعد مقننة، تدعمه الدولة وترعاه.

وعلى هذا الأساس أنشأت الدولة مخابرات أمن الدولة المعروف اختصاراً (Nss) بتاريخ ١٥/٢/١٩٧٠م، وجاء إنشاء هذا الجهاز بعد ثلاثة أشهرٍ فقط من الانقلاب مما يدل على طبيعة هذا النظام وما يخططه من أمور تستدعي وجود جهاز كهذا.

فمنذ ذلك التاريخ تغيرت ملامح المجتمع بصورة جذرية، فالجهاز الجديد يبث أتباعه في جميع الوزارات والمؤسسات المختلفة في طول البلاد وعرضها، وكان من مهماته الأساسية زرع الخوف والرعب في نفوس المواطنين، حيث جنَّد آلافاً من الشباب العاطلين عن العمل ذوي الكفاءات العلمية المحدودة لكي ينقلوا أخبار المجتمع وأحاديث الناس وموقفهم من ثورة أكتوبر ومن القائد الملهم والثوري الفذ الجنرال سياد بري يترصدون لكل ذلك، وعلى ضوء ذلك يتخذ الجهاز القرارات المناسبة التي يراها بأنها كفيلة لوضع حد للمعارضة أياً كان نوعها، فالكلمة الناقدة والعبارة الساخرة، والقول الهادف للتصحيح، واتهام الثورة ورجالها بالتقصير وغير ذلك من الأقوال والمواقف كل هذا يعتبرونه عملاً من أعمال التخريب والعدوان على الثورة وتمهيداً لإحداث بلبلة في المجتمع وخدمة للاستعمار العالمي والبرجوازية القذرة وأذناب الرأسمالية العالمية التي تحاول وضع العراقيل والعقبات أمام المد الثوري، ثم التآمر على الثورة المباركة حسب قولهم.

وانطلاقاً من هذا بدأت حملات المداهمات الليلية لاعتقال أعداد من المواطنين بدون تهمة محددة وجهت إلى هؤلاء، وبدون جريمة ارتكبوها ضد الثورة، أو ضد أحد من المواطنين، وقلما تُذاع أخبار الاعتقالات المتواصلة عبر وسائل الإعلام المسموعة والمقروءة، ومع ذلك كانت تلك الأخبار تتسرب إلى المجتمع بسرعة مذهلة عن طريق اثنين:

أولاهما: عن طريق أقرباء المعتقلين وأسرهم وذويهم فأصدقائهم.

ثانيهما: عن طريق أجهزة مخابرات أمن الدولة نفسها، والهدف من ذلك هو نشر تلك الأخبار للتخويف وإلقاء الرعب في نفوس المواطنين بصورة مبالغ فيها بعد

إضافة معلومات كاذبة عن المعتقلين وبأنهم من أذناب الاستعمار، وكانوا يخططون لقلب النظام وقتل الزعماء الثوريين، أو كانوا جواسيس لجهات أجنبية دفعت إليهم ملايين الدولارات، وتتولى توزيع تلك الأخبار مجموعات منظمة تجلس في الحدائق العامة، والمطاعم والفنادق والنوادي، وأماكن التجمعات العامة والخاصة لكي يبرروا ظلم الثورة للشعب من ناحية، ولكي يصوروا قوة الثورة ودقة متابعتها لما يحدث في المجتمع، ومعنى ذلك أن كل من يهمس في أذن صاحبه كلمة ضد الثورة فإنه معرض للقبض وإرساله إلى المعتقلات فوراً، وخلال السنة الأولى والثانية امتلأت السجون القديمة فلم تعد تتحمل مزيداً من المعتقلين مما تطلَّب بناء سجون جديدة تضم مئات من الزنزانات الضيقة مثل «لانتابور» (LAANTA BUUR) «ولباتان جيرو» (LABAATAN JIROW).

والذي يهمنا في هذه الفقرة هو ما يلي:

إن الثورة شنَّت حملات عنيفة لاعتقال أكبر عدد ممكن من المواطنين منذ أيامها الأولى والسبب في هذا كان واضحاً:

أولاً: التخلص من العناصر الفعالة والواعية في المجتمع بحجة أنهم أعداء للثورة ورجعيون يقاومون المذهب الاشتراكي. وينشرون أفكار مسمومة باسم الدين، أو باسم الحرية.

ثانياً: محاولة اغتيال الثقة التي كانت بين أفراد الشعب، حتى لا يثق أحد بآخر خوفاً من بطش الثورة التي لا ترحم.

ولقد وصلت الأمور حداً تنعدم الثقة بين الزوجين أو بين الآباء والأبناء بكثرة الإشاعة والمعلومات المضللة التي تُروجها المخابرات في الأوساط الشعبية.

فعلى سبيل المثال: تنشر المخابرات ما مفاده أن ابناً ثورياً مخلصاً لبلاده أبلغ أجهزة الأمن بأن والده عميل لأعداء الثورة، ويقول كلاماً ضد الرئيس أو الثورة نفسها، وعلى هذا النمط ينشر في مراكز الإرشاد التابعة للثورة، بأن الزوجة الفلانية ثورية تشتكي من زوجها لأنه يمنعها من ممارسة الأنشطة الثورية، وربما تكون تلك

المعلومات صحيحة، ولكنها كاذبة وملفقة في معظم الأحيان، لهدف زرع الشقاق والخلاف بين فصائل المجتمع وخاصة الأسرة وتماسكها، لأن ذلك ضربة موجهة إلى الصميم، وبتلك الوسائل الخبيثة أصبح الشك هو الأساس بين أفراد الشعب حين ماتت الثقة بفعل المخابرات التي دخلت في جميع المرافق والتي اخترقت صفوف الأسر.

وتحقق للثورة هدف كان أمنية غالية، لأن الشعب الخائف المتردد الذي يسود بين طبقاته وفئاته الشك والحذر لا يستطيع المقاومة والوقوف أمام الثورة الاشتراكية والسلطة العسكرية الباطشة، لقد ردَّد الصوماليون منذ السنة الأولى «أن للحيطان آذاناً» كنتيجة مباشرة من العنف والقهر التي تباشره الثورة ضدهم، إنها حرب نفسية ضد الأفراد، ونسف لصروح الثقة التي بناها الأوائل في آن واحد لم يكن هذا الشعب بمستواها في جميع النواحي، ونجح العسكريون بفرض إرادتهم عن طريق التلويح بالعصى ضد الجميع، فلم تكن معارضة عملية ذات فاعلية وقفت ضدهم أبداً.

إن السكون المطبق وعدم المقاومة ولو كانت سلمية أمر يستدعي الانتباه لأنه كان من المأمول أن تنطلق الأصوات لتصحيح المسار بعد أن اتضح منذ السنة الثانية ١٩٧٢م أن الثورة اتجهت نحو الشيوعية الحمراء، ولكن الشعب الصومالي أثبت فشله وعدم قدرته على المواجهة في مثل تلك الظروف لأسباب كثيرة، نذكر منها ما يلي:

السبب الأول:

إن الدولة الصومالية التي تحررت من الاستعمار الأوروبي لم ترث عنه مؤسسات سياسية أو اجتماعية ذات تأثير، ولم تتمكن هي بدورها من بناء مؤسسات قوية ذات جذور عميقة وذات صلة بالقاعدة الشعبية، مثل النقابات المهنية والاتحادات العمالية، والجمعيات الخيرية لخدمة الشعب، ومقاومة المظالم أياً كان مصدرها.

السبب الثاني :

إن الأحزاب التي تأسست قبل الاستقلال أو بعده لم تكن في حقيقة الأمر أحزاباً سياسية تتمتع برؤية واضحة للقضايا التي تهم هذا البلد، ولم تقم على ركائز قوية ومبادىء ثابتة، وإنما وُجدت لكي تخدم مجموعة من المنتفعين وتوصلهم إلى البرلمان أثناء الانتخابات التي تجري مرة كل أربع سنوات، والحقيقة المُرة هي أن المصلحة الآنية والمنفعة العاجلة كانت سبباً لوجود معظم تلك الأحزاب، فما كان باستطاعة أحزاب كهذه أن تواجه الخطر الشيوعي أو تستمر تحت ظروف قمعية بالغة الخطورة، ولذلك اختفت تلك الأحزاب فلم تقم لها قائمة ولا أظن أنها تحيا مرة أخرى. إن الأحزاب القليلة التي تأسست قبل الاستقلال والتي ناضلت لأجل الاستقلال لم تنطلق إلا من العاطفة التي يوجهها حب التخلص من الاستعمار أو تحقيق مصالح خاصة لمجموعات كانت تريد المساومة مع الأطراف الأكثر نفوذاً.

فعندما ذهب الاستعمار بردت العاطفة، وفقدت الدافع الأساسي لوجودها، وبالتالي تحولت تلك الأحزاب من العاطفة الوطنية إلى تحقيق المصالح الشخصية في أحسن الظروف أما الأحزاب التي تأسست بعد الاستقلال فلم يكن لها أي طابع غير الطابع القبلي ولهذا لم يكن لديها أي أهلية للبقاء لأنها لم تنطلق من واقع وأساس.

السبب الثالث :

إن الصحوة الإسلامية كانت تعيش في بداية عهدها ولم تكن تمثل قوة يمكن لها التأثير في الشارع الصومالي زمن الانقلاب العسكري.

السبب الرابع :

إن المؤسسة العسكرية الصومالية التي تولّت زمام الأمور كانت المؤسسة الوحيدة الفعالة المبنية على قواعد تنظيمية ثابتة، وتعرف غايتها التي أُسست من أجلها، وكان الجيش الوطني الصومالي قوة لا يستهان بها، يتمتع بتنظيم وبروح

معنوية عالية وسمعة طيبة لدى المواطنين بسبب دفاعه عن الصومال حالياً وأمل الشعب بأنه سوف يوحد الأراضي الصومالية وهذا هو سر نجاح العسكريين في فرض هيمنتهم على الشعب الصومالي وخلق جوٍ من الرعب.

السبب الخامس: النظام الشيوعي:

لست أدري ما إذا كان الحلف الشيوعي بقيادة روسيا وراء الانقلاب في الصومال ولكنه من الواضح أن نفوذ روسيا كان واضحاً في الصومال بعد الانقلاب مباشرة حيث تدفق عليها عشرات من الجنود والخبراء الروسيين لإدارة البلاد وتوجيهها مما ساعد العسكريين على ضبط الأمور بشكل كامل وبالتالي استفادوا من الخبرات الهائلة للشيوعية العالمية التي تفننت في تعذيب الشعوب ووأد طموحاتها ومصادرة حرياتها، وهذا ما حصل بالفعل في الصومال فقد بلغت الأوضاع حداً أصبح السكوت عن مديح الثورة وقائدها جريمة يعاقب عليها القانون.

فعلى سبيل المثال أصبحت أغنية «المنتصر سياد» (GUULWADE SIYAAD) الورد اليومي بقرار من الدولة. ففي بداية كل جلسة وكل عمل وفي كل طابور للتلاميذ وطلبة المدارس والجيش، لا بد من ترديدها بما فيها من طول حتى أصبحت محفوظة في الألسن رغم أنف الجميع، فمن لم يردِّد مع المرددين صباحاً ومساءً يتعرض لعقاب صارم، فمجرد السكوت أو الشك في ذلك من قبل المسؤول يعتبر جريمة لا تغتفر.

فكم من إنسان استجوب لأنه ساكت لا يمدح الثورة أو لا يبدي فرحه وسعادته عما يجري في البلاد.

إن الذي عمَّق الإرهاب في شرائح المجتمع هو الممارسة الإرهابية والقسوة والبطش بالأبرياء ابتداءً من سجنهم وانتهاء إلى التصفية الجسدية والاغتيالات السرية وإزهاق الأرواح علانية.

إن معظم تلك الحالات كانت تصل إلى السجن الانفرادي، والتعذيب الجسدي أو النفسي، حيث نفذت أحكام الإعدام في حالات كثيرة أمام المسجونين

والمعتقلين مما يزيد الرعب، ويشيع جواً من الخوف والحذر خشية التورط والوقوع في حبائل المخابرات التي تحولت إلى شبح مخيف يؤرق مضاجع الناس الكبار والصغار.

ومما زاد الأمر تعقيداً الحرب النفسية التي كانت تنفذها أجهزة المخابرات والمليشيا الشعبية ضد المجتمع ونشر قصص هادفة تروع الناس.

إن أجهزة الدولة خلال تلك الفترة استباحت الحرمات، واعتدت على الأعراض والأنفس بدون أدنى تهمة أو مخالفة، حتى تحول المجتمع إلى ما يشبه أدوات تتصرف بها تلك الأجهزة كيفما تشاء، حتى أن المداهمات الليلية كانت تتم بطريقة فجة، إذ أن المداهمين يكسرون الأبواب الخارجية والداخلية قبل أن يشعر أهل البيت بوجودهم حتى يأخذوا من يريدون قبضه من غرفة النوم وهم ينهالون عليه ضرباً وركلاً أحياناً كثيرة.

ومن خلال هذا الجو الكئيب المفروض على الشعب انطلق النظام نحو آفاق جديدة من الهدم والتخريب لم يسلم منها جانب من جوانب الحياة فكانت القرارات تتوالى، وعمليات الهدم تتابع، واستسلم الشعب أمام هذا الواقع المؤلم الذي ملؤه الرعب، فكانت برامج الثورة الاشتراكية كالأعاصير التي هبّت على قرية من القرى، أو كالسيل الجارف الذي يدمر كل شيء يصادفه أو يقف أمامه.

الصراع الثقافي في الصومال

إن الشعب الصومالي المسلم قد حمل لواء الإسلام منذ بزوغ فجره في أفريقيا الشرقية وبفضل الله ثم بجهود علمائه العاملين ودعاته المخلصين انتشر نور الإسلام وعمَّ على المناطق القريبة منه وفي أعماق القارة، خاصة في شرق القارة وجنوبها، وكان للصوماليين مساهمة فعالة في نشر الإسلام بين القبائل الوثنية قديماً وحديثاً ولقد تكونت على مر الأيام قوة إسلامية ذات شأن عظيم في القرن الأفريقي بقيادتهم متعاونين مع الشعوب الإسلامية والقبائل الأخرى التي اعتنقت الإسلام.

إن الدول الإسلامية التي تكونت ابتداءاً في المناطق الساحلية للبحر الأحمر وفي أجزاء واسعة من أفريقيا الشرقية لهو دليل على عمق الحضارة الإسلامية في المنطقة، وفي ظلالها الوارفة نعمت شعوبنا وفي تراثها الإسلامي العربي ساهمت في تعميق التواصل الثقافي بينها وبين المجتمعات الإسلامية الأخرى التي تعيش في مراكز الدول الإسلامية في الشرق وفي الغرب، وإن الحواجز البحرية بين شعبنا وبين مراكز القيادة للعالم الإسلامي لم تحل بيننا وبين تأصيل الثقافة العربية، واتخاذ لغة القرآن الكريم لغة رسمية لجميع الدول التي تعاقبت على القرن الأفريقي بصفة عامة ومواطن الصومال بصفة خاصة.

إن الشعب الصومالي احتفظ بلغته العربية منذ دخول الإسلام وحتى القرن التاسع عشر، إن كل القرون المتتالية لم تشهد أي تغيير، فالوثائق القديمة بين أُمراء الصومال وبين إخوانهم في العالم الإسلامي والمخطوطات العديدة التي ألفت في مختلف الفنون والتي شملت اللغة العربية وآدابها، والفقه، وغير ذلك لهو دليل قاطع على ذلك، وعندما جاء الاستعمار الصليبي واعتدى على الشعب الصومالي كما اعتدى على غيره من الشعوب الإسلامية فإن جميع الرسائل التي تبودلت بين

الزعماء الصوماليين في جميع المناطق وبين المستعمرين كانت مكتوبة باللغة العربية.

إن العربية تعمَّقت في نفوس الشعب الصومالي، ولم تكن المعاهد والمدارس في المدن تختص وحدها، وإنما البدو الرحل هم حفظة القرآن الكريم حيث يستظهر الطفل القرآن الكريم وعمره تسع سنوات أو عشر سنوات تقريباً، كما أن هؤلاء البدو يتغنون بأشعارها ويحفظون المتون في مضارب الإبل، ومراعي البقر والغنم، حتى نبغ علماء فطاحل في البادية وفي الحضر على حد سواء.

لقد تغير الوضع بعد قدوم الاستعمار، وكان حدوث ما حدث أمراً متوقعاً، فبجانب القوة العسكرية التي استخدمها المستعمرون ضد المجاهدين في الصومال في عدة عقود متواصلة كان الصراع الفكري والثقافي والذي لم يكن أقل شراسة من الصدام المسلح مستمراً، بل كان يزداد يوماً بعد يوم.

إن الاستعمار ومنذ السنوات الأولى كان يبذل محاولات جادة لفرض الهيمنة المطلقة على الشعب الصومالي، لإضعافه من الناحية الإجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية لكي يصبح ضعيفاً تابعاً يدور في فلكه أمراً ونهياً.

ولا شك أن أسهل وسيلة لإخضاع الشعوب، وأقلها إثارة في الرأي العام لتحقيق الأطماع الاستعمارية البغيضة هو نشر ثقافة أمة من الأمم في أمة أخرى مغايرة في عقيدتها وثقافتها، وهذا هو الذي فعلته الدول الأوروبية في شعبنا المغلوب على أمره لكي تحل الثقافة الأوروبية محل الثقافة الإسلامية والوطنية بصفة تدريجية، وإذابة تراثنا في تراثه الاستعماري العدواني.

إن للصراع الثقافي والحضاري قصة محزنة في أرض الصومال الممزقة. مرَّت هذه القصة بمراحل عديدة، كانت كل مرحلة ملحمة تاريخية تركت بصمات في جبين الشعب الصومالي، كما أن كل مرحلة تترجم من الناحية الثانية مدى الإصرار والصمود لدى هذا الشعب رغم كثافة الهجمات وقوة الأعداء.

وبإمكاننا أن نقسم تلك المراحل إلى أربعة مراحل أساسية.

المرحلة الأولى:

فرض الثقافة الأوروبية على المجتمع الصومالي:

إن هذه المرحلة بدأت منذ أن وطئت الدول الأوروبية أقدامها في الصومال في القرن التاسع عشر الميلادي، ففي هذا القرن تعرَّض المجتمع الصومالي لهجمة نصرانية شرسة قسَّمت بلاد الصومال بين الدول الأوروبية، بريطانيا، وإيطاليا، وفرنسا، وتعاونت هذه الدول مع القوى النصرانية في أفريقيا الشرقية وعلى رأسها الدولة الأثيوبية.

فمنذ الربع الأخير من هذا القرن كانت الثقافة الأوروبية في الصومال واستخدم هؤلاء النفوذ العسكري والاقتصادي لتنفيذ برامجهم الثقافية، فالمدارس التنصيرية كانت اللبنة الأولى في الثقافة الاستعمارية. كما أن الدول الاستعمارية فتحت مدارس تابعة للإدارة الاستعمارية مباشرة وأصبحت اللغات الأوروبية هي اللغات الرسمية في تلك المدارس، وتبعاً لذلك، فإن اللغات الأوروبية هي اللغات الرسمية لكل دولة في المجالات الإدارية وفي جميع شؤون الحياة، وحلَّت اللغات الأوروبية محل اللغة العربية من الناحية الرسمية في المناطق الصومالية كلها، وامتدت هذه المرحلة حتى جلاء القوات الاستعمارية من الأجزاء الصومالية بصفة عامة، ومن خلال الإدارة الاستعمارية المباشرة وعن طريق المناهج التعليمية والمدارس الرسمية تعمقت الثقافة الأوروبية وأصبحت رافداً في المجتمع من روافد الثقافة في الصومال، ومنافساً قوياً لثقافتنا الأصلية.

فبجانب هذه كانت الثقافة الشعبية مثل السينما والإذاعة، وأنماط من السلوكيات السيئة والعادات الأوروبية وكلها كانت تنعكس على الثقافة والفنون الأوروبية في هذا المجتمع.

في خضم هذا الصراع كانت الإدارات الاستعمارية تحارب الثقافة العربية بوسائل مختلفة وبدون هوادة لتحقيق أهدافها بأقصر وقت ممكن.

إن أخطر تلك الوسائل إبعاد الثقافة الإسلامية عن النظام الإداري وإخراجها

من المجال، لأن ذلك كان يعني أن أي شخص يحمل مؤهلات تتصل بالثقافة الإسلامية مهما علا شأنه لن يحصلَ على وظيفة في مجتمعه، إن الوظائف في الإدارة الاستعمارية خاصة للذين تعلموا في المدارس التنصيرية أو الحكومية المعتمدة على اللغات الأوروبية، ولم تكن الإدارات الاستعمارية بحاجة إلى اتخاذ إجراءات تؤدي إلى هدم مراكز التعليم الإسلامية أو أن تصدر قرارات لإغلاق المعاهد العربية والمدارس وخلاوي القرآن الكريم، لأنهم يدركون أن خريجي مدارسهم سيحتلون المناصب الإدارية والوظائف المهمة والمراكز السياسية في نهاية الأمر وبعد جلائهم من هذه الأرض إذا دعت الضرورة إلى ذلك. أما المواد القليلة المسموح إدخالها في المدارس هي مادة اللغة العربية ومادة الدين الإسلامي، وكلتا المادتين كانتا تتعرضان للتشويه وتقبيح صورتيهما في نفوس التلاميذ والطلبة لغرض التنفير، ووضع حاجز نفسي بين هاتين المادتين وبين التلا.. ، وحتى تثمر الجهود كانوا يتعاملون معها في الإطار التالي.

(أ) إنهم يختارون أقل الناس حظاً من حيث المعرفة والثقافة والعامة والقدرة على الأداء، وقلما يشترك عالم جليل في تدريس المادتين.

(ب) إنهم يعطون المادتين أسوأ الأوقات من حيث الفهم والاستيعاب وفي معظم الأحيان تأتي الساعات المخصصة لهذه المواد في نهاية وقت العمل الرسمي للمدرسة.

(ج) إن مدرسي المادتين دون زملائهم من حيث الرواتب الشهرية، أي أن مستواهم المادي رديء جداً ودون غيرهم مما يوجد جواً من الكراهية في نفوس الجيل الصاعد تجاه المواد الإسلامية.

إن الاستعمار باستخدامه هذه الأساليب الخطيرة تمكن من غرس الكراهية والحقد والازدراء للمواد العربية الإسلامية في نفوس الناشئة الصومالية، وظل هذا التأثير موجوداً حتى استقلت بعض المناطق الصومالية من الاستعمار، إن كل جيل يورث مشاعره تجاه هذه المواد في الجيل التالي، فرغم التحسن الذي طرأ على هذا الموضوع في الجمهورية الصومالية بعد الاستقلال عام ١٩٦٠م وحتى عام

١٩٦٩م إلا أننا كنا نجد تلك الكراهية وازدراء العربية في نفوس الصغار بعد الاستقلال.

فرغم الهيمنة الثقافية فإن الدول الأوروبية كان لديها إحساس معين بأن الشعب الصومالي ما زال يحمل ولاء صادقاً للثقافة الإسلامية العربية وانطلاقاً من هذا كان يشن حملات بين فترة وأخرى ضد الشخصيات البارزة المدافعة عن الثقافة الإسلامية، ويضعها في السجون والمعتقلات، أو ينفيها إلى أماكن نائية لا يمكن فيها إحداث تأثير في المجتمع.

وتراجعت الثقافة الإسلامية وضعفت اللغة العربية في القطر الصومالي وبدا للاستعمار وكأنها فرصة نادرة لمحو العربية من الصومال، لكي يقرر الأسلوب الأمثل للتعامل مع هذا الشعب ثقافياً، وقد أدرك بعد مضي فترة كافية من ثقافته أن اللغة الاستعمارية رغم الجهود التي بذلت لن تكون لغة رسمية للشعب الصومالي بسبب الرفض الداخلي والحنين إلى ماضيه، والمحاولات الواضحة للدفاع عن تراثه الإسلامي وثقافته بكل الوسائل المتاحة أمامه.

المرحلة الثانية:

كتابة اللغة الصومالية بالحروف اللاتينية:

* لقد نشرت جريدة إيطالية عام ١٩٣٣م مشروع كتابة اللغة الصومالية بالحروف اللاتينية، وعلى ما يبدو كانت تلك أول محاولة جادة من قبل الأوروبين لكتابة اللغة الصومالية.

* وفي عام ١٩٣٨م قامت الحكومة البريطانية بمحاولة إيجاد أبجدية لاتينية لكتابة اللغة الصومالية وإدخالها أولاً في المدارس الأولية التي بنيت في المحمية وقام الشعب الصومالي بمظاهرات صاخبة واحتجاجات شديدة ضد المحاولة الاستعمارية الهادفة إلى تقويض الثقافة الإسلامية العربية وهدم الإسلام، وقاد المصلحون والعلماء هذه المظاهرة وتراجعت الإدارة الاستعمارية عن المحاولة مؤقتاً.

إن هذه الأحرف كانت مقترحات قدَّمها طائفة من المستشرقين الأوروبيين وتلامذتهم من الصوماليين، وقد ظهرت هذه الأحرف في الخمسينيات من القرن العشرين أي أثناء الاستعمار، وهذا يؤكد حقيقة خيِّرة، ألا وهي أن كتابة اللغة الصومالية بالأحرف اللاتينية لم تكن فكرة صومالية وإنما كانت وراءها القوة الاستعمارية لضمان تبعية الشعب الصومالي ثقافياً، لأن الإنسان بعقله وفكره.

'Abdullāhi Mahhamūd and Bruno Panza . . .	dh	sh	j	kh	hh	ʿ	ʾ	y
Lilias E. Armstrong . .	ḍ	ʃ	j	x	ħ	ʿ	ʾ	y
C. R. V. Bell . . .	ḍ	sh	j	kh	ħ	ʿ	ʾ	y
M. H. I. Galaal and B. W. Andrzejewski . . .	ḍ	sh	j	kh	ħ	ʿ	ʾ	y, y̆
I. M. Lewis . . .	ḍ	sh	j	kh	ḥ	ʿ	ʾ	y
M. M. Moreno . . .	ḍ	š	ǧ	ḫ	ḥ	ʿ	ʾ	y
Shirreh Jama . . .	dh	sh	j	kh	ch	c	ʾ	y

(١) راجع كتاب: SOMALI POETRY ANINTRODUCTION BY... I.M.LEWIS 8 B.W.ANDREZEZEWSK.

* وفي الخمسينيات وقبيل الاستقلال مولت الحكومة البريطانية بحثاً علمياً لمدة ثلاث سنوات قام به الدكتور (B.W.Andrze Zewest) المستشرق اليهودي المتخصص بالأدب الصومالي من معهد الدراسات الشرقية والأفريقية بجامعة لندن وقدَّم توصيته بقبول أبجدية لاتينية معدلة لكتابة اللغة الصومالية، ولم تتمكن الإدارة الاستعمارية في شمال البلاد تنفيذ هذه التوصية مرة أخرى بسبب المواقف الشعبية التي ظهرت من خلال المعارضة والرفض لمثل هذه الخطوات الاستعمارية[1].

ولم تتوقف المحاولات الاستعمارية عند هذا الحد، بل ازدادت قوة وتحمساً فلما أحست الإدارات الاستعمارية بقرب جلائها عن الصومال اتخذت مواقف أكثر إصراراً لتنفيذ المؤامرة.

* ففي عام ١٩٥٥م عُقد مؤتمر ثنائي بين بريطانيا وإيطاليا في مقديشيو بدعوة من الحكومة الإيطالية.

وقد أوصى المؤتمر الثنائي باختيار أبجدية لاتينية معدلة[2]، وفي تلك الفترة وقبل تنفيذ المشروع الاستغماري الخطير من الناحية الرسمية ظهرت مطبوعات أنيقة باللغة الصومالية المكتوبة بالحروف اللاتينية المقترحة وكانت بعض من هذه المطبوعات يتحدث عن الأدب الصومالي، وبعض الأشعار التي نظمها المجاهد الكبير السيد محمدٍ عبد الله حسن.

وكان ذلك مدخلاً سهلاً وعنصر جذب للصوماليين، وتشويقاً إلى الحروف اللاتينية لإخفاء المؤامرة والتستر على الجريمة.

إن الثقافة الأوروبية والإدارات الاستعمارية في الصومال تمكنوا من إيجاد طائفة من الشباب الصومالي المتحمس لكتابة اللغة الصومالية بالحروف اللاتينية، وبالتالي فإن هؤلاء كانوا يسعون إلى إبعاد الثقافة الإسلامية والعربية عن الساحة

---

(١) كتابة اللغة الصومالية ــ وزارة الإعلام والإرشاد القومي، ص ٢١، طبع عام ١٩٧٤م، الصومال ــ مقديشو.

(٢) المصدر السابق، ص ٢١.

الصومالية، وتنفيذ رغبات الاستعمار وتيسير مهماته وقد التقوا مع أعداء الأمة في صعيد واحد، وأصبحوا الألسن الناطقة للأعداء المتسترين وراء اللغة الصومالية، لتحقيق أغراض بعيدة عما يتحدثون عنه.

فمن هؤلاء الصوماليين: موسى كلال، وشره جامع أحمد وعبد الله حاج محمود، وحسين الشيخ أحمد المعروف «كاداره».

إن هؤلاء وغيرهم هم الآلة المستخدمة لكتابة اللغة الصومالية بالحروف اللاتينية.

أما المستشرقون الذين يحركون هؤلاء وأمثالهم نيابة عن الحكومات الأوروبية فكثيرون، ونكتفي بالأسماء المشهورة لدى المجتمع الصومالي.

فمن هؤلاء: المستشرق اليهودي المتخصص بالأدب الصومالي: (B.W.Andrzezewsk) والمستشرق النصراني (I.M.Lewis) المتخصص بالدراسات الإفريقية وبالأخص بالقرن الإفريقي وكلاهما من قسم الدراسات الشرقية والأفريقية بجامعة لندن في بريطانيا، وكلاهما من العناصر التي ساهمت مساهمة خطيرة في عملية بث الفرقة وإذكاء الفتن في المجتمع الصومالي، لأنهما يكتبان عن العادات والتقاليد وحياة المجتمع بأسلوب خبيث بعيد عن الواقع، بهدف إثارة الحزازات والنعرات القبلية، أو تأصيل بعض السلبيات الموجودة في الساحة، أو إيجاد وخلق مشكلات تعقد الأمور، وكل أعمالهما تصب في مجال إبعاد الصومال عن الإسلام وعن المجتمع العربي بكل ما تعني هذه الكلمة من معنى[1]. وتقسيمه إلى تكتلات لا تحمل أي هوية حضارية، ويشبه دور المستشرقين في الصومال دور اليهود في المدينة المنورة بعد الهجرة النبوية الشريفة حيث يحرضون القبائل بعضهم على بعض ليقاتل الأخ أخاه.

ولا ننسى أن هؤلاء وجدوا تعاوناً وثيقاً من قبل الأنظمة المتعاقبة على حكم الصومال.

---

(١) راجع كتاباً للمستشرقين المذكورين: SOMALI POETRY ANINTRODUCTION P 33 — 41.1964. OXFORD AT THE CLAREN DON PRESS.

وبعد الحرب العالمية الثانية بدت علائم التمرد على الدول الاستعمارية، وتطلعت الشعوب إلى الحرية والاستقلال حيث تكونت أحزاب سياسية في الساحة الإفريقية، وكانت الصومال واحدة من تلك الشعوب الثائرة ضد الاستعمار، والساعية إلى نيل حقوقها بكل الوسائل، ففي هذا الجو كانت أوروبا في سباق مع الزمن لتحديد معالم الدويلات المزمع إنشاؤها، وكانت كل دولة تعمق ثقافتها وتحاول أن تكون الثقافة الوحيدة بعد الاستقلال، والأمر الوحيد الذي توحدت رغبة الدول الأوروبية حياله هو كتابة اللغة الصومالية بالحروف اللاتينية.

وعدم توحيد الأجزاء الصومالية التي تم تقسيمها بين المستعمرين في القرن الماضي ورغم الخلافات الموجودة بين الدول الأوروبية، والعداوات الأصلية، التي أدت إلى الحرب العالمية الأولى والثانية، فإن هذه الدول كانت تتشاور فيما بينها وتعقد المؤتمرات لأجل اللغة الصومالية ومصير الصومال الثقافي، وكانت رغبة الدول الاستعمارية واضحة في هذا المجال إذ أنها تحاول جاهدة أن تنفذ برامجها قبل نيل الاستقلال لتصبح اللغة الصومالية المكتوبة بالحروف اللاتينية هي اللغة الرسمية للبلاد، لدفن الثقافة الإسلامية، وإبعاد اللغة العربية عن الساحة الصومالية، وفصل حاضرها عن ماضيها، لأن معنى ذلك هو العزل التام والفصل الكامل بينها وبين الأجيال القادمة.

ولا نستغرب هذا السلوك من أعدائنا، لأنهم جربوا تلك الحيلة في تركيا وفي مناطق كثيرة من أنحاء العالم الإسلامي فترة الاستعمار، حيث حققت نجاحاً منقطع النظير، فبعد إلغاء الخلافة العثمانية عام ١٩٢٤م تم إلغاء الحرف العربي وحل محله الحرف اللاتيني في تركيا بقيادة كمال أتاتورك الذي أعلن حربه ضد الإسلام وضد تراثه شكلاً ومضموناً.

فلقد لخص أحد الأمريكيين الذي زار تركيا قائلاً: «إنكم بطرحكم هذه الأحرف ستفقدون من ناحية ثقافتكم أكثر مما ستخسره أمريكا لو فقدت جميع معانيها»[1].

(١) أبو الحسن الندوي الصراع بين الفكرة الإسلامية والفكرة الغربية، ص ٦٠ ــ ٦١.

فما داموا قد نجحوا في تركيا هذا النجاح الباهر فما المانع من تكرار المحاولة مع شعوب إسلامية أخرى تشارك مع تركيا ثقافتها وتراثها وحضارتها، فالصومال كانت واحدة من تلك الشعوب التي مرَّت بالتجربة تلك، لقد رفض الصوماليون تلك الفكرة رفضاً قوياً وقاوموها بكل ما أوتوا من قوة، وعارضوا كل المقترحات التي عرضها الاستعماريون.

ونكتفي بذلك مثالاً واحداً يعبر عن المواقف والصمود أمام الهجمة القوية التي يتعرض لها الصومال إلى يومنا هذا.

هذا المثال نجده في الوثيقة التي قدَّمها العلماء والأعيان إلى الأمم المتحدة عن طريق إدارة الوصاية والمجلس الاستشاري في شهر نوفمبر ١٩٥٠م.

وهذا بعض فقرات الوثيقة «نحن علماء الصومال ورؤساء قبائلها وشيوخها وأعيانها ورؤساء الأحزاب السياسية بها نرفع إلى السلطة القائمة بإدارة هذه البلاد وهي إيطاليا ما أجمعنا على إقراره نهائياً بخصوص اللغة الشعبية الرسمية في البلاد.

إننا نختار اللغة العربية لغة شعبية رسمية لهذه البلاد للأسباب الآتية:

١ ــ إن اللغة العربية لغة الدين ولغة القرآن الكريم.

٢ ــ إن اللغة العربية لغة المحاكم الشرعية في جميع نواحي القطر وما زالت حتى اليوم.

٣ ــ إن اللغة العربية لغة يتكلم بها أغلبية السكان.

٤ ــ إن اللغة العربية قد اختارها الشعب بالإجماع لتكون لغة البلاد الشعبية والرسمية ومن حاد عن هذا أجمعنا على أنه أراد أن يعمل ضد النظام الإسلامي في البلاد الصومالية»[1].

إن المواقف الإيجابية واليقظة الشعبية بقيادة المخلصين من العلماء وأعيان هذا البلد هي التي أحبطت المؤامرة وتصدت لها بصورة فعالة، ومع ذلك فقد

---

(١) الشيخ عبد الرحمن النجار ــ الإسلام في الصومال، ص ٩٩، ط الأولى، القاهرة.

واصلت القوى المتأثرة بالأفكار الغربية المتشبعة بأرائه، وبثقافته جهودها المحمومة لكتابة اللغة الصومالية بالحروف اللاتينية، فعلى سبيل المثال فقد دفعت تلك القوى هذا الموضوع إلى البرلمان الوطني أكثر من مرة محاولة إقراره رسمياً لكن البرنامج لم يحظَ بالتأييد من قبل النواب بسبب المعارضة الشعبية القوية طوال السنوات التسع التي سبقت الانقلاب العسكري وتلك كانت فترة شهدت قدراً مهماً من الحريات الأساسية كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

وبدلاً من ذلك فقد برز في تلك المدة اتجاه قوي لتعريب الصومال، أي جعل اللغة العربية لغة رسمية في المجال التعليمي والرسمي على حد سواء ولم يكن تنفيذ هذا الأمر هيناً بسبب الثقافة الاستعمارية التي أخذت طابعاً رسمياً أثناء وجود الدول الاستعمارية في البلاد، وما يعني ذلك من هيمنة ثقافية في المجال الرسمي، بالإضافة إلى وجود طبقة متأثرة بالثقافة الغربية وهي التي كانت تشكل معظم القيادات والزعامات بعد جلاء القوات الأجنبية، وكانت للدول الاستعمارية مصالحها الخاصة وبالتالي فإن أي تحول ثقافي في الصومال يهم كل العناصر المذكورة ومع كل العقبات والعراقيل الموضوعة أمام تعريب الصومال فإن الشعب الصومالي عبَّر عن رغبته الجامحة وتطلعاته إلى اختيار النهج وتحديد المسار لمستقبله الثقافي بدون تردد.

وانطلاقاً من هذا فإنه قد تم تعريب المرحلة الابتدائية بالكامل منذ الاستقلال حيث أصبح المنهج في المرحلة المذكورة بالمستوى المطلوب المساوي للمناهج الموجودة في البلاد العربية، وأصبحت العربية هي اللغة الوحيدة التي تدرس بها المواد كلها، وكانت المادة الوحيدة غير العربية ضمن المواد الأخرى هي مادة اللغة الإنجليزية.

وكانت الاستعدادات جارية على قدم وساق لأجل تعريب المرحلة الإعدادية، والثانوية، هذا فيما يختص بالمدارس التابعة للحكومة.

أما المدارس الأهلية التي أسسها العلماء والمثقفون فإنها كانت مدارس عربية في جميع مراحلها بدون استثناء.

إن الصراع الثقافي الذي بدأ مع النفوذ الأوروبي في أواخر القرن التاسع عشر الميلادي لم يتوقف أبداً بل كان يزداد حدة يوماً بعد آخر، فعندما رأى علماء الصومال وعقلاؤها، أن الحرب المعلنة ضد الثقافة الإسلامية، وعلى الأخص ضد اللغة العربية التي هي وعاء الإسلام شمَّروا عن سواعد الجد لمقاومة الهجمة الشرسة ودفاعاً عن عقيدتهم وإسلامهم حتى لا يتمكن أعداء الإسلام من بلوغ أهدافهم وتحقيق مآربهم المتمثلة في تأصيل الثقافة الغربية النصرانية وإحلالها محل الثقافة الإسلامية ولكن مصلحي الصومال واجهوا حقيقة مرة ألا وهي أن المدارس الاستعمارية ومناهجها خرَّجت أجيالاً متعاقبة على مختلف التخصصات بل فتحت الدول الأروبية أبواب معاهدها الإدارية في عواصمها لتخريج الكوادر التي سوف تتسلم زمام الأمور بعد رحيل الاستعمار، وتلك كانت سياسة الاستعمار في جميع الأقطار الإسلامية، ولم تشذ الصومال عن القاعدة.

وانطلاقاً من هذه الحقيقة كان لا بد لهؤلاء المصلحين حماة الإسلام ولغته العربية أن يرمموا الجسور الثقافية التي هدمها الاستعمار وأن يحيوا العلاقات الثقافية والاقتصادية بين الصومال والأقطار الإسلامية الأخرى عامة، والأقطار العربية خاصة لكونها أنسب من غيرها في المجال الذي نحن بصدده الآن، فبعد الحرب العالمية الثانية مباشرة بدأت تلك الجهود المباركة، وتم الاتصال بدول عربية وعلى رأسها مصر، وأسفرت-اللقاءات والمشاورات بين الجانبين عن تعاون تعليمي مهم في نهاية الأمر، فتحت مصر بموجبها عدداً من المدارس شملت المراحل الضرورية لأبناء الصومال، يومها شملت المرحلة الابتدائية والإعدادية والثانوية، ومعهد المعلمين، هذا كان قبل الاستقلال أو الفترة المعروفة بفترة الوصاية التي امتدت عشر سنوات ابتداء من عام ١٩٥٠م وحتى عام ١٩٦٠م.

ولما كانت الصومال بلداً مسلماً، ثقافته إسلامية عربية منذ دخول الإسلام إليها، فكان لا بد أن تتعاون مع الدول العربية في المجالات التعليمية لحماية ثقافتها لأجل هذا:

«فقد وقَّعت الصومال فور إعلان استقلالها إتفاقية ثقافية مع الدولة المصرية

رائدة النهضة الثقافية في العالم العربي والإسلامي في ذلك الوقت وبموجب هذه الاتفاقية أنشأت مصر ما يزيد على ٣٥ مدرسة عربية يعمل بها ٦٥٥ معلماً مصرياً، هذا بالإضافة إلى بعثة الأزهر الشريف والمدرسين المصريين في المدارس الحكومية كما فتحت مصر أبواب معاهدها وجامعاتها للمبتعثين الصوماليين، على أن تتولى مصر كل التكاليف، وبموجب ذلك كانت مصر تنفق على مدارسها في الصومال مليوناً ونصف المليون جنيه سنوياً»[1].

ورغم وجود عقبات كبيرة في طريق تعريب الصومال تكونت بفعل الآثار الاستعمارية، ورغم وجود طبقة من الصوماليين تكونت بفعل التأثيرات الاستعمارية إلا أن مسألة التعريب استمرت بسبب التأييد الشعبي والرغبة الجامحة لدى الغالبية العظمى من المواطنين، كما أن العلاقات الثقافية بين الصومال والدول العربية قد تطورت بصورة إيجابية لأن الجامعات العربية في مختلف البلدان تستقبل عدداً من الطلبة الصوماليين، وهذا عامل مهم بحد ذاته لأن خريجي الجامعات العربية مهما اختلفت مشاربهم فإنهم لبنات تساهم في بناء الصرح الثقافي العربي، وقد ساهموا جميعاً في تقوية الثقافة العربية والإسلامية بطريقة أو بأخرى.

المرحلة الثالثة:

من الاستقلال عام ١٩٦٠م وحتى الانقلاب ١٩٦٩م:

إن الصراع الذي بدأ في القرن التاسع عشر بين الحضارة الإسلامية والحضارة الغربية في أرض الصومال تتابعت تطوراته، ولم يتوقف لحظة من تاريخنا الحديث، لأن الذين يخوضون هذا الصراع والذين أشعلوا فتيله عازمون على المضي حتى النهاية، وكان هذا أمراً طبيعياً فترة وجود القوات الأجنبية وإدارتها التي حكمت كل الصومال حتى عام ١٩٦٠م، وكان من المأمول والمنتظر بعد أن استقلت أجزاء من بلادنا عن الهيمنة الأجنبية المباشرة أن تتغير الصورة، صورة الصراع الدائرة على

---

(١) مجلة المجتمع الكويتية العدد ١٢٩ بتاريخ ١٣٩٢/١١/٧هـ، راجع «الدعوة الإسلامية المعاصرة في القرن الإفريقي للمؤلف».

التربة الصومالية، وضد تراثه وإسلامه ولكن الذي حدث كان عكس هذا إلى حد كبير، بل ظهرت دلائل جديدة في الساحة الصومالية بعد الاستقلال، إن الصراع أخذ أبعاداً جديدة وتصاعداً مستمراً في الاتجاه المرسوم وأنه لم ينته بنهاية الوجود الاستعماري وجلائه عن أجزاء مهمة من بلادنا تلك الخطوة التي أدت إلى إقامة الجمهورية الصومالية.

* «ففي عام ١٩٦٠م عينت الحكومة الصومالية لجنة تتألف من ٩ صوماليين للبحث والتوصية لأفضل السبل لكتابة اللغة الصومالية، وقدَّمت هذه اللجنة تقريراً إلى الحكومة حيث اقترحت شكلاً معدلاً للأحرف اللاتينية بعد عمل دام عاماً كاملاً»[1].

والغريب في الأمر أن الحكومة الصومالية لم تكلف نفسها عناء البحث عن النهج الذي ينبغي أن تسير عليه البلاد من الناحية الثقافية، وما هي الحاجة إلى كتابة اللغة الصومالية بل أنها استمرت على الخط الذي رسمه الاستعمار لمصالحه إن هذه اللجنة وضعت لنفسها شروطاً محددة ومبادىء عامة استرشادية لكي تقدِّم توصياتها ومرئياتها، وبعد استعراض هذه المبادىء يتضح بكل جلاء الاتجاه العام للجنة، وأن المبادىء نفسها لم تكن حيادية بأي شكل من الأشكال بل صيغت بعناية فائقة حتى تحقق أهدافاً محددة سلفاً حسبما يظهر للوهلة الأولى من قراءة الشروط.

فمن هذه المبادىء والمعايير الموضوعة من قبل اللجنة لاختيار الأبجدية المناسبة ما يلي:

١ ــ أن يكون فيها أقل قدر ممكن من الرموز.
٢ ــ أن تكون آلات الطباعة متوفرة لها في داخل البلاد.
٣ ــ ألا تكون فيها علامات تعمل أكثر من وظيفة واحدة.
٤ ــ أن تكون اقتصادية بقدر الإمكان من جميع الوجوه.

---

(١) وزارة الإعلام والإرشاد القومي ــ كتابة اللغة الصومالية، ص ١٩، عام ١٩٧٤م، الصومال ــ مقديشو.

٥ ــ أن تتمشى مع نظام طريقة مورس العالمية لإرسال البرقيات[١].

هذه نماذج من الشروط:

أولاً: إنها استبعدت الحروف العربية في الوهلة الأولى، ففي معظم هذه الشروط لا يمكن أن يقع الاختيار على الحروف العربية، ومن الواضح أن ذلك أمر مقصود.

ثانياً: لم تتضمن الشروط أي فقرة تدل على اهتمام اللجنة بالتراث والقيم في البلاد. أو ربط الحاضر بالماضي حفاظاً على هوية الشعب الصومالي من الضياع أو التحلل، ولم يتجاوز دور اللجنة على السياسة الاستعمارية، وكل عملها كان تكريساً وتعميقاً للرغبة الاستعمارية ولم تضف أي جديد في الموضوع والشيء الجديد هو أنها لجنة من الصوماليين في ظل الاستقلال وغياب الاستعمار، وتلك ثمرة من ثمار الإذلال والهيمنة الثقافية وإلغاء العقل الوطني من الوجود، وتلك أكبر كارثة يمكن أن تصيب أمة من الأمم، وهذا أسوء أنواع العبودية لأن ذلك بمثابة إنكار الذات والتبرؤ من كل المكتسبات الدينية والحضارية.

---

(١) المصدر السابق، ص ٢٠.

منظمة اليونسكو وكتابة اللغة الصومالية

وفي عام ١٩٦٢م وفد على الصومال فريق تابع لمنظمة اليونسكو التابعة للأمم المتحدة، وقدَّم هذا الفريق مقترحات إلى الحكومة الصومالية حول تطوير التعليم في الصومال، والنواحي التربوية وتضمَّنت هذه المقترحات كتابة اللغة الصومالية.

ولم تكتف الأمم المتحدة بهذا القدر، بل استمر ضغطها على الصومال لتنفيذ هذا المشروع وإنجازه في أقرب وقت ممكن، وتبعاً لهذا الأمر جاءت إلى الصومال لجنة أخرى عام ١٩٦٦م وكانت تتكون من ثلاثة أخصائيين في اللغات الإفريقية، وقد جاءوا من بريطانيا وفرنسا وبولندا»[1] وكانت مهمتهم تشابه مهمة اللجنة الأولى وقدَّمت تقريراً إلى الحكومة الصومالية بشأن كتابة اللغة الصومالية بالحروف اللاتينية، إنك تلاحظ هنا الاهتمام الكبير والعناية الفائقة التي تولي بها الأمم المتحدة وهيئتها التعليمية الشؤون الصومالية، لماذا كل هذا الاهتمام العالمي؟ أهو حب اللغة الصومالية وحب آدابها وخصائصها؟ إن الشعب الصومالي يعاني من مشكلات حادة منذ دخول الاستعمار الأوروبي الذي فرق شمله وأورثه فقراً ومرضاً وبعداً عن دينه، ألم تجد الأمم المتحدة وهيآتها مشكلة في القطر الصومالي تستحق العناية من جانبها إلا كتابة اللغة الصومالية بالحروف اللاتينية؟!!! أم أن القضية غير هذا الوجه، إن السنوات التي أعقبت الاستقلال شهدت صراعاً محموماً بين الأطراف المختلفة في الساحة الوطنية، وهو بين أنصار الحضارة الإسلامية المدافعين عن الثقافة العربية ولغتها، وبين أنصار الحضارة الغربية الساعين إلى كتابة الصومالية باللاتينية واتخذ هذا الصراع أشكالاً جديدة، لأنه الآن يدور بين

---

(١) المرجع السابق، ص ٢٢ قد صنعت اللجنة نسخة من توصياتها في وزارة التربية والتعليم الصومالية ويمكن الحصول عليها أيضاً من مركز اليونسكو في باريس.

الصوماليين، بعد أن كان سابقاً بين الاستعمار وأعوانه والشعب الصومالي، لذا فقد عرض الموضوع على البرلمان الصومالي عدة مرات بسبب الضغوط الدولية الكبيرة التي تحركها من الداخل أصابع المستشرقين وتلامذتهم الصوماليين، ولكن جميع المحاولات باءت بفشلٍ ذريعٍ بفضل الجهود الكبيرة التي قام بها العلماء المخلصون وأنصار الحضارة الإسلامية بقيادة العلماء والمصلحين والذي ساعد على إفشال المخططات الاستعمارية في تلك المرحلة هو وجود أجواء من الحرية آنذاك.

وبجانب هذا قطعت مشاريع التعريب وتعميق الثقافة الإسلامية شوطاً في هذه المرحلة ولم تحدث أي انتكاسة تُذكر في هذا المجال منذ بدايتها في العهد الاستعماري بفضل التعاون بين الصومال وبعض الدول العربية كما سبق في المرحلة الثانية.

المرحلة الرابعة:

تنفيذ المؤامرة بالقوة العسكرية:

وبعد حرب وصراع مرير دار رحاه في ساحة الهوية الثقافية الصومالية بين أنصار لغة الإسلام، ووعاء القرآن الكريم، والسنة النبوية الشريفة وبين أنصار الثقافة الاستعمارية ولغته وأنصار الحروف اللاتينية، وبعد أخذ ورد، ومد وجزر امتد قرابة أربعين سنة تحققت رغبة الدول الأوروبية، ونفذت المؤامرة في ظروف جديدة طرأت على الساحة الوطنية، وتنسيق كامل بين أنصار اللاتينية وبين الانقلابيين الاشتراكيين الذين تولوا زمام الأمور.

وبعد سنتين فقط من الانقلاب العسكري أعلن رئيس مجلس الثورة الجنرال محمد سياد بري كتابة اللغة الصومالية بالحروف اللاتينية، وأن هذه اللغة بوضعها الجديد هي اللغة الرسمية للصومال، وكان الإعلان الثوري ٢١ أكتوبر ١٩٧٢م هو الذي قرَّر تلك السياسة. وكان ذلك حدثاً خطيراً في تاريخ الشعب الصومالي، وبهذا القرار نجحت المخططات التي وضعتها الدول الاستعمارية بواسطة عملائها المحليين والمستشرقين من أبنائهم، بعد أن سلب العسكريون من الشعب إرادته

وقـوتـه بـواسـطة الحكم العسكـري القمعي الـذي فـرض على الشعب الـرعب والتخويف، مما يعني أن رغبة الجماهير لم تؤخذ في الحسبـان، وبهذا القـرار خسر الشعب الصومالي معركته الطويلة التي خاضها في سبيل الدفاع عن الإسـلام ولغته، والـذي ضاعف ألم الشعب الصـومالي وضـاعف حسرتـه ومرارتـه كون القـرار اتخذ بأيدي صومالية، وكون القرار اتخذ أيضاً بعد الاستقلال.

وبعد أن ألقينا بعض الأضواء على المراحـل التي مرَّ بهـا الصراع الثقـافي في الصـومـال يجـدر بنـا الآن أن نتكلم عن الأهـداف وراء هـذه القضيـة ونـطرح هـذا السؤال:

ما هي الأهداف وراء كتابة اللغة الصومالية؟

الهدف الأول:

أياً كانت الأهداف التي أعلنها رئيس مجلس الثورة يوم ٢١ أكتوبر ١٩٧٢م فإن كتابة اللغة الصومالية بالحروف اللاتينية ترجمة عملية للمخططات الاستعمارية وتنفيذ برنامج دار حوله الصراع مدة أربعة عقود متواصلة كما أن تلك الخطوة انتصار حاسم لصالح أعداء الإسلام ولغته العربية ضد المصلحين والشعب الصومالي، والذي يؤيد ذلك هو: أن الانقلابيين لم يسألوا أحداًولم يستشيروا المثقفين والعلماء وأعيان البلاد لمعرفة آرائهم ومواقفهم من هذه القضية المصيرية، فإذا كانت كتابة اللغة الصومالية مصلحة عامة للشعب وطريق إلى التقدم والتطور كما رددوا يومها فلماذا اتخذوا هذا القرار الخطير الذي يهم كل فرد من أفراد شعبنا الصومالي بمعزل عنه؟!!! فلماذا لم يجروا استفتاءاً عاماً للوقوف على الحقائق المجردة حيال هذا الموضوع؟!!! أم أن الدوافع الحقيقية لاتخاذ القرار كانت لتحقيق أهداف أخرى لا علاقة لها بالشعب الصومالي؟...

إن ثقافة رئيس مجلس الثورة ثقافة إيطالية بطبيعة الحال فهو منذ أن عرف في الساحة الصومالية كان عسكرياً في الجيش الإيطالي في الصومال كما أنه أخذ بعض الدورات العسكرية في إيطاليا، فرغم أن ثقافته محدودة بصفة عامة، إلا أنه لا يملك غير الثقافة الإيطالية، وبالتالي تربّى على كره شديد للإسلام وأهله كعادة الفاشيين، فهو لم يتعلم أي شيء له علاقة بالإسلام، كما يتعلم الأطفال في مجتمعنا عادة، فمنذ دخوله في الشرطة الإيطالية وحتى الاستقلال ١٩٦٠م كان ولاؤه لصالح الاستعمار، وتلك قصة معروفة، وحتى في الأيام الأخيرة من عهد الاستعمار كان بجانبه بصورة مكشوفة ولسنا هنا بصدد الحديث عن سياد بري وحياته وعلاقاته مع الاستعمار الغربي فمثل ذلك يحتاج إلى بحثٍ مستقلٍ

ليستوعب حياة الرجل من جوانبها المختلفة، وإنما يهمنا في هذا البحث أن نشير إلى أن سياد بري كان وثيق الصلة بالإدارة الاستعمارية كما أنه تعاون مع هذه الإدارة بكل إخلاص وتفان حتى جلائها عن الصومال، فرجل هذا حاله لا يستبعد أن يكون دائم الصلة مع أساتذته الإيطاليين والتشارو معهم في مثل هذه القضايا المصيرية، بل يمكن للمتتبع لأحوال الصومال خلال الفترة التي حكمها سياد بري أن يدرك بكل سهولة ويسر، وبلا عناء أو مشقة تلك العلاقة الممتازة بين إيطاليا وبين القيادة الصومالية، وكمثال للتدليل على ما قلته، أنقل إليك جانباً مهماً يكشف لك أبعاد تلك العلاقة بإيجاز. كان الانقلاب الذي حدث في الصومال عام ١٩٦٩م انقلاباً اشتراكياً، اتضحت معالمه بسرعة مذهلة، ارتبطت الثورة بالكتلة الشيوعية حتى أصبحت الصومال دولة تدور في فلك الاتحاد السوفياتي، كانت الثورة تشن حملات متواصلة لا تتوقف ضد الاستعمار، والإمبريالية والبرجوازية، والرأسمالية، والرجعية، والاستعمار الجديد والقديم، وكانت تلك الحملات موجات تتدفق عبر أجهزة الإعلام ومراكز الإرشاد، وبكثرة تلك الدعاية الضخمة كان يخيل إلى المرء أن الثورة في استعداداتها لبدء هجوم شامل ضد الدول الغربية الاستعمارية، وقواعدها العسكرية، وزادت عداوة الناس ضد المستعمر أضعاف ما كان عليه قبل الثورة، وظن الناس أنها مرحلة فاصلة بين الاستعمار والصومال ومرَّ أكثر من نصف سنة من عمر الثورة وخطب قائد الثورة وأعوانه من الضباط والمدنيين على حد سواء تتواصل بلا انقطاع وتصب جام غضبها على الدول الاستعمارية التي أخذت خيرات الصومال حتى تحولنا إلى فقر مميت. وفي وقت يتابع الجميع موقف الثورة وفي وقت أصبح الجميع في ترقب وانتظار ووصلت التوقعات إلى قطع العلاقات بين الجمهورية الصومالية وبين الدول الاستعمارية وعلى رأسها إيطاليا وبريطانيا بالطبع، حدثت مفاجأة محيرة، يا ترى ما هي المفاجأة المتوقعة في مثل هذه الحالة؟

في منتصف عام ١٩٧٠م زار وفد إيطالي بمستوى عالٍ يقوده وزير التعليم الإيطالي، ومكث أياماً معدودات في الصومال، وتم اللقاء بين الوفد وبين قائد الثورة محمد سياد بري بدون مشاركة وزير التعليم الصومالي آنذاك. وأسفرت

الزيارة عن اتفاقية خطيرة لم يتوقعها أحد، ولم يدُر في خلد المثقفين حدوثها في الفترة التي حدثت، وأهم بنود الاتفاقية بين الطرفين اتفاقية ثقافية بين إيطاليا والصومال أصبحت اللغة الإيطالية بمقتضاها مقرَّرة في المرحلة الثانوية والجامعية، ولم تكن الاتفاقية حبراً على ورق بل طُبِّقت على الفور بدون تأخير.

والغريب في الأمر أن اللغة الإيطالية لم تكن قبل حدوث الانقلاب العسكري من اللغات الأساسية في المدارس الحكومية، بل التنافس القوي كان بين اللغة العربية واللغة الإنجليزية، بينما الإيطالية كانت في المرتبة الثالثة أو الأخيرة بين اللغات في الساحة الصومالية.

إنها خطوة لها دلالات خاصة تعبر عن عمق العلاقة بين قائد الثورة وأسياده السابقين يمكن أن تفسر لنا وقوف الثورة وقائدها بجانب أنصار كتابة الصومالية بالحروف اللاتينية، وتسديد ضربة خطيرة ضد هوية الصومال الإسلامية.

لقد اتضحت حقائق مؤلمة فيما بعد ويصيبك الدوار والدهشة إذا علمت أن اللغة الإيطالية هي اللغة الرسمية في جميع الكليات العلمية في الجامعة الوطنية في مقديشيو بجانب قسم اللغة الإيطالية الذي يعتبر من أقوى الأقسام اللغوية في الجامعة.

علماً بأن الثورة صادرت كل المعاهد والمدارس العربية أو الإنجليزية وغيرت المناهج من حيث اللغات ابتداءاً من المرحلة الإبتدائية وحتى المرحلة الثانوية، فاللغة الوحيدة في جميع تلك المراحل هي اللغة الصومالية إذا استثنينا بعض المواد العربية والإنجليزية التي لا يرسب بها أحد. فما هو السر الذي جعل اللغة الإيطالية لغة التعليم العالي بعد كل تلك الحملات ضد اللغات الأجنبية وخاصة اللغة العربية وبعد مصادرة جميع المراكز العلمية التي تخدم الثقافة العربية والإسلامية.

إن الذين يكنّون مثل هذا الحب والتقدير للذين أذلّوا شعبهم ومزقوا بلادهم في وقت يتغنون بالوطنية وكراهية الاستعمار، والذين يوقعون الاتفاقيات الثقافية دعماً للثقافة الإيطالية المحدودة الانتشار عالمياً، والذين جعلوا اللغة الرسمية في الجامعة الوطنية بعد أن حاربوا اللغة العربية وكل اللغات الحية الأخرى في العالم باسم كتابة اللغة الصومالية بالحروف اللاتينية، وبدعوى التطوير.

إن هؤلاء الذين كانوا في صف أعداء الإسلام والهوية الإسلامية، بل كانوا ضد الحرية منذ أن عرف تاريخهم لا يتورعون عن اتخاذ قرارات جائرة ترضي أسيادهم، الذين ربّوهم، وتشبع رغبات أعداء الإسلام لكي يحطموا الهوية الإسلامية والثقافة الإسلامية انتصاراً لباطلهم، إن الثوريين الاشتراكيين يلتقون مع الاستعمار والمستشرقين والعملاء المحليين الذين رفعوا راية الحروف اللاتينية لمسح الثقافة العربية في خندقٍ واحدٍ.

فلإن كان هؤلاء بدأوا جهودهم منذ أربعين عاماً بدعم من الدول الاستعمارية، فإن قائد الثورة وزملاءه هم المنفذون لتلك المؤامرة القذرة.

الهدف الثاني: تحطيم الثقافة في الصومال:

إن كتابة اللغة الصومالية بالحروف اللاتينية كانت سهماً موجهاً ضد الثقافة الإسلامية بصورة مباشرة.

١ ــ إن هذا القرار أوقف كل الجهود الرامية لتعريب الصومال، وإكمال المراحل المتبقية من العملية، بل لنسف ما بناه المصلحون، حيث صودرت جميع المؤسسات التعليمية بما في ذلك المدارس الأهلية، والمدارس التي كانت تتبع لدولٍ أخرى مثل جمهورية مصر، والمملكة العربية السعودية كما ألغت الثورة الاتفاقية التي أبرمت الصومال مع الجامعة العربية ورابطة العالم الإسلامي بدعم مالي من المملكة العربية السعودية ببناء جامعة متكاملة في مقديشيو، بعد أن منحت الصومال قطعة أرض مناسبة لإقامة مباني الجامعة.

٢ ــ إن تلك الخطوة أدت إلى تحطيم المدارس العربية التابعة للحكومة أياً كان مستواها في طول البلاد وعرضها.

٣ ــ كان من الواضح مدى الكراهية الشديدة والعداوة المتأصلة التي يكنُّها الثوريون للإسلام وثقافته، فبينما المنح الدراسية من أوروبا كانت مستمرة حيث يذهب الطلاب الممنوحون إلى إيطاليا أو بريطانيا أو غيرها كانت جميع المنح الدراسية متوقفة منذ بداية الانقلاب، فلا نجد تفسيراً آخر غير أن الثورة عزمت على أن تسد الأبواب والمنافذ مع العالم العربي وهذا من شأنه أن يلحق ضرراً جسيماً

بالثقافة الإسلامية، وهو ما أدركه العسكريون في وقت مبكر، ومعنى هذا أن التضييق الداخلي كان متزامناً مع قطع العلاقات الثقافية مع الدول العربية بشكل كامل.

٤ ــ بعد بداية تنفيذ اللاتينية برزت مشكلة كبيرة أمام المسؤولين عن العملية، لقد وجدوا أن اللغة الصومالية مشبعة بجمل ومفردات عربية خالصة، يصعب فصلها عن اللغة الصومالية لشدة التشابك بين اللغتين فلا غرابة في هذا الأمر، فإننا نعلم أن اللغة العربية كانت هي اللغة الرسمية للدول التي أقيمت في القرن الإفريقي بصفة عامة والساحل الصومالي بصفة خاصة، فلم توجد أي لغة أخرى مكتوبة، بل العربية وحدها كانت لغة الدول والإمارات التي تعاقبت على حكم المنطقة فهي منتشرة في الأقاليم الصومالية، فتلك معضلة بالنسبة إليهم فكيف عالجوا هذه المعضلة؟!!!.

إنهم شكلوا لجاناً لهذا الغرض، فبعد الدراسة والنظر في القضية لم يجدوا لها حلاً غير تنقية الجمل والمفردات العربية من اللغة الصومالية مهما كلف ذلك. حتى تصبح الصومالية حرة طليقة من قيود اللغة العربية، وحتى تكون بعيدة عن نفوذ العربية، وكان من تعليلاتها أن الجمل العربية أو الكلمات والمفردات العربية المنتشرة في اللغة الصومالية تترك آثاراً سلبية في المجتمع كما أنها تعمق التبعية العربية ولا تتناسب مع المرحلة الحالية، وبأن تلك الجمل والكلمات ليست أصيلة بالصومالية وإنما جاءت عبر البحار ومن بيئات أجنبية نختلف معها اختلافاً جذرياً في العادات والتقاليد وبهذا الحل الذي أوجدوه للمعضلة الوهمية خلقوا لأنفسهم عشرات من المعضلات لأن تصفية المفردات العربية من اللغة الصومالية أمر مستحيل إلا إذا أُريد إعدام اللغة الصومالية نفسها بإعدام شعبها. ومن الملحوظ في هذا المجال أن اللجان المذكورة لم تقف عند حد معين، وإنما تجاوزت كل الحدود الممكن تخيلها، وترتب على تلك السياسات حذف كلمات معروفة لدى كل الناس واختراع كلمات أخرى جديدة على الصوماليين.

لا أظن أنك بحاجة إلى شرح الهدف في مثل هذه الخطوة، فإن الهدف لا يخفى على أحد، إنهم يريدون قطع الصلة بين الشعب الصومالي وبين لغة

الإسلام، لأن أعداء الإسلام يعلمون أن القضاء على الإسلام مباشرة صعب للغاية إذاً تصفية لغته واغتيالها يؤدي إلى هدم الإسلام في نهاية الأمر، لأن ذلك لا يتطلب إلا أن تعلم جيلاً واحداً على الطريقة الجديدة.

وتثقيف هذا الجيل الحاضر عن طريق الحروف الجديدة، وما يترتب على ذلك من خلق ثقافة مختلفة سوف يحدث خللاً في البنية الثقافية، ويخشى أن يؤدي هذا إلى وضع خطير تنفصل البلاد عن إسلامها وتراثها بعد هذا الجيل، لأن الجيل الذي سبق التغيير سوف ينقرض وتلك أسهل طريقة لتحطيم الحضارة الإسلامية وهدم ثقافته، وهي الوسيلة التي استخدمها كمال أتاتورك مما جعل المؤرخين الأوروبيين يعترفون له بذلك النجاح الباهر والانتصار العظيم الذي حققه ضد الإسلام وحضارته العملاقة في تركيا ومن بين هؤلاء أرلوند توينبي إذ يقول: «ولقد كان مصطفى كمال أتاتورك معاصر هتلر أكثر توفيقاً وذكاء في إيثار الطريقة التي تضمن نجاحه، وكان دكتاتور تركيا يريد أن يحرِّر مواطنيه وعقلياتهم من أجواء المدينة الإيرانية التي ورثوها ودرجوا عليها، ويصوغهم بقوة في صياغة الحضارة الغربية، وقد اقتصر على تحويل الحروف الهجائية مكان إحراق الكتب، وقد أصبحت الذخائر الكلاسيكية للكتب الفارسية، والعربية، والتركية لا تتناولها أيديهم، وأصبحت أجنبية لا تبلغها مداركهم، وأصبح إحراق الكتب عملاً لا لزوم له، لأن حروفاً قد أُلغيت، وقد كانت مفتاح هذا النتاج العلمي، والإفادة منه، وبذلك ستظل هذه الذخائر مقفلة في الدواليب، ينسج عليهاالعنكبوت، ولا يطمع في قراءتها إلا بعض الشيوخ المسنين من العلماء»[1].

إن ما حدث في تركيا كانت محاولة واضحة المعالم، كما أن الأحداث في الصومال في المجال نفسه واضحة أيضاً، إنها محاولة جادة لخلع جذور الإسلام باسم الوطنية والقومية، وفي غيبة عن الحريات أو غفلة الشعوب أن تتابع الأحداث في السنوات التي أعقبت كتابة اللغة الصومالية برهن على أن مثل تلك القرارات لم تكن بواعثها الحقيقية تطوير الصومال وتقدمها كما لم تكن البواعث إحداث

---

(١) أبو الحسن الندوي ــ الصراع بين الفكرة الإسلامية والفكرة الغربية ص ٦٠ ــ ٦١.

تغييرات جذرية من شأنها رفع مستوى التعليم والاقتصاد والحياة اليومية لدى المواطن الصومالي، ولكنها كانت ترمي إلى تغيير جذري من شأنه هدم القيم الأخلاقية ومحو الشخصية الصومالية وإلغاء هويته الإسلامية، وتدمير ثقافته والتي تؤدي لا محالة إلى فصل الروابط والعلاقات الثقافية بين الصومال والعالم الإسلامي، وإذا فرضنا نجاح ذلك كما خطط لها أبطالها فإن النتيجة هي فصل مستقبل الصومال وحاضره عن ماضيه بكل ما تعني هذه الكلمة، وهذا هدم وتخريب للحضارة الإسلامية العريقة في القطر الصومالي، وانطلاقاً من تلك الحقائق فإن قيادة الثورة عملت ونفذت ما عجز عنه الاستعمار وهذا هو جوهر الصراع بين الأمة الإسلامية والقوى الاستعمارية. وبالتالي فإن كتابة اللغة الصومالية بالحروف اللاتينية كانت مؤامرة اشترك في حياكة خيوطها الأطراف المذكورة ونفذت بالقوة العسكرية بعد أن فشلت كل المحاولات الأخرى، وبغيبة عن الشعب الصومالي بطبيعة الحال.

الهدف الثالث: إغلاق منافذ المعرفة:

إذا علمنا أن الثورة الاشتراكية التي قادها سياد بري قد تبنت النظرية الماركسية وأخذتها بقوة، واستماتت في نشرها داخل الصومال وخارجها وطبيعة المنهج الماركسي كما هو معروف محاربة الفكر الحر المبني على العلم والمعرفة، وهذا الأسلوب القذر هو الأسلوب الوحيد الذي يتناسب مع الأنظمة المستبدة لأنها لا تستطيع أن تصمد أمام النقد البنّاء والرأي المخالف، بل تعتبر كل ذلك عدواناً عليها يجب التخلص منه، وبمعنى آخر فإن النظام الشيوعي لا يعرف إلا صديقاً مطيعاً لأوامر الحزب الشيوعي بدون مناقشة أو انتقاد، وعدواً لدوداً وهو غير ذلك الصنف المطيع.

وعلى هذا الأساس فإن الدول الماركسية وأحزابها يضعون لشعوبهم ثقافة حزبية ضيقة تستمد القيم والمعايير من النظرية الماركسية، والتوجيهات الصادرة من الحزب الحاكم ولكي يتمكنوا من تنفيذ ذلك الأمر الحيوي بالنسبة إليهم، فإنهم يلجئون إلى استخدام الرقابة الشديدة على وسائل الإعلام والنشر، ويعني هذا

إغلاق منافذ المعرفة، حتى لا يتأثر الناس بما يسمعونه أو يشاهدونه أو يقرؤونه، ولم تسلم من هذا حتى الإذاعات الموجهة عبر الأثير، هذا الأسلوب شائع لدى الأنظمة الشيوعية أينما وجدت.

والثورة الاشتراكية الصومالية استخدمت هذا الأسلوب بكل ما أوتيت من قوة وبالغت في مقاومة المعرفة الصحيحة، وحرصت بدلاً عن ذلك على تعميم الثقافة الحزبية، وعندما أعلنت جعل اللغة الصومالية هي اللغة الرسمية للبلاد فإنها سدّت الأبواب أمام المعرفة والتجديد لدى القارىء الصومالي، كما أنها ضمنت عدم متابعة القراء الأحداث العالمية وما يجري في الساحة الدولية في مختلف الشؤون، فأصبح المجتمع الصومالي وكأنه في قفص، لأنه انفصل عن بقية العالم من حيث المعرفة والعلم، أما الجيل المتعلم الذي كان قبل الثورة، والذي يستعمل اللغات مثل اللغات الأوروبية واللغة العربية فإنه لم يجد ما يقرأه في المكتبة الصومالية، لأن الثورة منعت دخول الكتب والجرائد والمجلات إلى الصومال، وبهذا أصيب بنكسة خطيرة لأنه لا يستطيع توسعة مداركه بسبب الظروف الجديدة.

أما الناشئة التي تربّت وتعلمت عن طريق اللغة الصومالية فإنها لا تجد فرصة للقراءة إلا بهذه اللغة، وجميع ما كتب في عهد الثورة كان يمجد أفعالها ويكيل المديح والثناء العطر للثورة ومنهجها الماركسي الشيوعي.

وبهذا القرّار تمكنت الثورة من إحكام الحصار على الشعب الصومالي، وفرضت عليه أن يقرأ ما تكتبه الجريدة اليومية «نجمة أكتوبر» وهي الوحيدة في البلاد وأن يتابع البرامج اليومية للإذاعة الصومالية، لأن غالبية القراء بعد عدة سنوات فقط أصبحوا من الناشئة التي تعلمت على الطريقة الجديدة وبالتالي فإن تلك الناشئة لا تفهم أي لغة أخرى إذا أرادت أن تسمع الإذاعات الأخرى.

ولعلك توافق معي الآن بأن كتابة اللغة الصومالية كان من أهدافها تجهيل المجتمع الصومالي، وقطع الصلة بينه وبين الشعوب العالمية بطريقة سهلة لم تكلف الثورة أكثر من اتخاذ هذا القرار وهو الذي هيأ وأتاح الفرصة للثورة كي توجد طبقة تعرف القراءة والكتابة، ولكنها غير متعلمة في وقت قصير جداً تسند إليها

الوظائف، وهذا ما تم فعلاً، لأن الطبقة المذكورة تعرف كيف تطيع وتنفذ الأوامر، لأنها لا تدرك حقيقة ما يجري في البلاد وكثيراً ما تغتر بالمظاهر الجوفاء والخطب الرنانة والدورات إلى هافانا أو موسكو أو أي عاصمة أخرى في الكتلة الشيوعية آنذاك.

ولا بد من الذكر ههنا أن طائفة من المعلمين السابقين ظلوا يساهمون في تضليل الجيل الجديد إلى حدٍ بعيدٍ بغية التقرب إلى الانقلابيين مع علمهم بخطورة ما يقومون به، وبهذا فإنهم حاربوا العلم والمعرفة وأجرموا.

الهدف الرابع: التخلص من المتعلمين:

كثيراً ما كان يقول قائد الثورة محمد سياد بري «إن جاهلاً يطيع أوامر الثورة ويخلص للمبادىء اللينينية الماركسية أحب إلينا من متعلم رجعي لا ينفذ أوامر الثورة»[1].

وبمقتضى تلك القناعات الثورية بدأت حملات ضد المتعلمين القدامى وبدأت التصفيات في وقت مبكر.

ومن الغريب في الأمر أن الثورة أمرت إجراء امتحانات سريعة «بهدف إبعاد من لا يرغبون خلال شهور من اتخاذ القرار شملت الموظفين في مكاتب الحكومة والعمال في الورش والمصانع، ورسب خلق كثير في تلك الامتحانات وفقدوا بسببها وظائفهم وأعمالهم، وتلك كانت طريقة خبيثة للتصفيات وإبعاد طبقات معينة في المجتمع وتوظيف طبقات أخرى تعلن ولاءها للثورة وقائد الثورة تلهج بذكر الماركسية وتسبح بحمدها صباحاً ومساءً.

وبما أن هؤلاء الراسبين في امتحانات اللاتينية كانوا من أصحاب الخبرات والتجارب في الأشغال اليدوية والحرف والصناعات فقد تعطلت المصالح بسوء الإدارة وجهالة الأيدي العاملة الجديدة التي قفزت إلى مناصب ليست أهلاً لها.

---

(١) إن هذه العبارات وأمثالها كانت تتكرر في خطب الثوريين في المناسبات المختلفة وكانوا يقتبسون عباراتها من مقولة قالها «لينين» أثناء حكمه.

والهدف هو: محاربة المتعلمين وتقليل شأن التعليم، وهذا تشجيع للطبقة الأمية حتى يتنافسوا ويتسابقوا إلى تنفيذ الأوامر الثورية ليرضوا الطغاة.

النتائج المترتبة على القرار

خلال العشرين سنة الماضية حدثت تطورات مذهلة في الصومال بل تغير كل شيء تقريباً، وانقلبت الموازين وتبدَّلت الأفكار، وانهارت الأسس التي قام عليها المجتمع الصومالي بفعل القرارات الارتجالية، والبرامج العشوائية، والسياسة الهوجاء التي اتخذها النظام الحاكم لتسيير دفة الحكم.

إن قرار اللغة الصومالية المكتوبة بالحروف اللاتينية كان من أخطر القرارات التي اتخذها النظام العسكري، لأن ذلك كان تدميراً هائلاً أصاب حياة الصومال بشلل كامل وترتب على ذلك عواقب وخيمة شملت مختلف المجالات، نضرب بعض الأمثلة في مجالات كان التدمير بها واضحاً لكل إنسان.

أولاً: تدمير البنية التعليمية للبلاد:

إن القرار أحدث ارتباكاً خطيراً في البلاد، فمنذ عام ١٩٧٢م وحتى عام ١٩٧٥م كانت البلاد غارقة في بحر من الفوضى العارمة نتيجة للسياسة التعليمية الجديدة والتي تعني تطبيق اللاتينية على جميع المراحل التعليمية، ولم تقتصر حملة صوملة التعليم على أهل المدن والقرى، بل شملت البدو الرحل.

وحتى تتمكن الحكومة من تنفيذ ذلك البرنامج الضخم أصدرت قراراً يقضي بتعطيل المدارس والمعاهد عام ١٩٧٣/ ١٩٧٤م الدراسي باسم مكافحة الأمية والجهالة، وبالتالي أمرت جميع المدرسين والطلاب أن يتوجهوا إلى مناطق الريف لتعليمهم القراءة والكتابة على الطريقة الجديدة.

واتخذ هذا القرار بعد سنة واحدة من كتابة اللغة الصومالية وقبل أن يتدرب الطلاب والمدرسون على كتابتها بشكل كاف، إذاً كيف يمكن أن تتوقع نجاح ذلك

البرنامج الذي يتولى تنفيذه أناس لم يأخذوا التدريب الكافي؟!!! ولكن السياسة الجديدة لم يكن هدفها تعليم البدو ومحو الأمية ولكن جعل البلاد في دوامة وحيرة مستمرة كان هو الأساس، لكي يتمكن الاشتراكيون من تنفيذ مخططاتهم التي ترغب في تحويل الصومال إلى دولة شيوعية.

ولو كان الهدف من وراء ذلك مكافحة الأمية فلم الذهاب إلى المناطق النائية وإلى البدو الذين ليس لهم قرار بل في ترحال دائم؟! فلماذا لا يكافحون الأمية المنتشرة في العاصمة الصومالية والمحافظات والمدن الرئيسية في البلاد لكي يتوجهوا بعد ذلك إلى ما وراء ذلك؟

كان لزاماً على الثورة أن تغير كل شيء في المجال التعليمي، فالمقررات التعليمية ابتداء من مرحلة الابتدائية وحتى الجامعية كانت مكتوبة إما باللغات الأوروبية وإما باللغة العربية، ونظراً للظروف الجديدة كان لا بد من ترجمة جميع المقررات ونقلها إلى اللغة الجديدة، فقد تم تأليف كافة المقررات للمرحلة الابتدائية باللغة الصومالية قبل إعلان الثورة بكتابتها، وذلك بأمر من الثورة حيث شكّلت لجنة لهذا الغرض ونفذ المنهج منذ السنة الأولى التي تم فيها اتخاذ القرار، وهو عام ١٩٧٢م ولك أن تتخيل تلك الجهود التي يتطلبها مثل ذلك العمل ومدى الدمار الذي يمكن أن يحدثه هذا العمل في البنية التعليمية للبلاد، وتبعاً لذلك أمرت الحكومة المدرسين بأن يقوموا بترجمة فورية لجميع المقررات في مختلف المراحل، وكان المهم في تلك المرحلة تنفيذ أوامر الثورة، وعدم التردد مهما يسبب من ضياع وإرهاق.

والمشكلة الكبرى التي واجهت البلاد فيما بعد هي عدم وجود مراجع صومالية للمقررات المختلفة، لأن قدرة البلاد التعليمية كانت محدودة أصلاً، فعندما انفصلت عن الثقافة العالمية والمراجع العلمية المكتوبة باللغات المختلفة هبط المستوى العلمي بصورة واضحة لأنه من المستحيل أن يتمكن قطر كالصومال من متابعة التطورات العلمية وترجمة المراجع النافعة باللغة الصومالية، حتى يستفيد الطلاب علمياً والسبب في ذلك: أن الكفاءات العلمية التي يمكن لها أن تتفرغ لمثل هذا العمل الجبار غير متوفرة في الصومال.

إن الإمكانات المادية التي يتطلبها هذا العمل غير موجودة أيضاً كما هو معروف، فما دامت القدرات العلمية والإمكانات المادية لا تسعفان البرنامج المذكور فكيف نجاحه أو استمراره على الأقل؟ إنّ المسؤولين عن البرنامج لا يهمهم نجاحه أو استمرار الأداء ولو بمستوى ضعيف بقدر ما يهمهم تنفيذ رغبة الثورة، لأجل هذا لم تستطع برامج التعليم الصمود في ظروف كهذه، لأنها غير مبنية على أطر سليمة. بل سرعان ما تدهور وضعها، وثبت العجز عن تلبية الحاجة حتّى أصبحت مثل الغصن الذي قطع عن أصله أو العضو المبتور الذي انفصل عن بقية الجسم.

إن الناس فقدوا ثقتهم بالنهج الجديد في وقت مبكر، لأن مستوى المدرس قد ضعف تبعاً للسياسة الجديدة، وعجزت وزارة التعليم عن توفير مكتبة متكاملة تلبي حاجة البلاد، وتوفير كتب المناهج، فبعد أن انهارت القاعدة الأساسية للتعليم انهار معها كل شيء فيما بعد كما أن الوضع العام والسياسة الثورية الجديدة للتعليم ساعدت على هبوط المستوى، فعلى سبيل المثال: انخفضت نسبة النجاح إلى ٤٠٪ فقط في العهد الجديد بينما كانت قبل ذلك ٦٠٪ كما أن السياسة الجديدة لا تشترط النجاح بجميع المواد بل يكفي النجاح بمواد يسمونها أساسية شريطة ألا تقل نسبة النجاح عن ٤٠٪ من مجموع الدرجات. بينما كانت السياسة السابقة تقضي بأن ينجح الطالب بجميع المواد المقررة وألا تقل نسبة الدرجات لكل مادة عن ٦٠٪.

هذا الأمر كان من بداية الثورة، وفي سنواتها الأولى، ولكن الأمر قد تطور إلى الأسوء وتجاوز كل الحدود المعقولة وغير المعقولة. فقد أصدرت الثورة مرسوماً يأمر المدرسين أن ينجحوا جميع الطلاب حتى لا يتعقد شباب الثورة من التعليم، وحتى لا ينشغلوا عن أداء واجباتهم الثورية في أمور شكلية، فأصبح الطالب لا يحضر الدروس المقررة عليه إن شاء لأن نجاحه مضمون بقرار من الدولة.

واستمر هذا الوضع وكان يزداد سوءاً يوماً بعد يوم حتى تحولت المدارس في نهاية الأمر إلى منازل مهجورة لا قيمة لها، وتقول إحصائية أجريت قبل سقوط

النظام بسنة واحدة أن عدد المدارس المهجورة التي أغلقت أبوابها بلغت ستين مدرسة في مختلف المراحل التعليمية.

ثانياً: اغتيال الفضائل باسم تعليم الصومالية:

في يوم ٨ مارس ١٩٧٤م أصدرت الثورة أمرها لبدء الحملة في مكافحة الأمية، وأغلقت بموجبها المدارس الثانوية واشترك المدرسون والطلبة في الحملة واستمرت سنة تقريباً.

إن نتائج الحملة من الناحية الأخلاقية كانت جد خطيرة على الناشئة والريف الصومالي والبدو على حد سواء.

١ ــ أما بالنسبة لطلاب وطالبات المدارس، فإن أعمارهم كانت صغيرة جداً فهم يتكونون من طلاب المرحلة الإعدادية والثانوية بصفة عامة وبهذا فهم في سن المراهقة الذي لا يؤهلهم تحمل مثل هذه المسؤولية الصعبة فكانت النتائج وخيمة بسبب الاختلاط المشين بين الجنسين وإبعاد الصغار عن ذويهم وأولياء أمورهم قرابة سنة كاملة، قضى هؤلاء الفتية والفتيات في حياة الذل والمهانة لأنهم كانوا يعتمدون في حياتهم اليومية على عائلات أجنبية بدون أدنى دعم من النظام الاشتراكي، فكانوا ضيوفاً رغم أنف تلك العائلات، مما حطم معنوياتهم، ودمر حياتهم من الناحية النفسية والأخلاقية، فكانت الصدمة عميقة عندما عاد الطلاب إلى ذويهم، لأن أولياء الأمور لاحظوا مدى التحطم الهائل والهبوط الأخلاقي الذي لحق بأطفالهم وكان هذا هدفاً للثورة لأن الفضائل الخلقية والقوة المعنوية كانت أكبر عقبة في سبيل برامج الاشتراكية في الصومال.

٢ ــ أما سكان البادية فقد تضرَّروا كثيراً لأنهم غير مستقرين في حياتهم بل هم في ترحالٍ مستمرٍ بحثاً عن المراعي المناسبة لمواشيهم، فعندما فرض عليهم أن يتعلموا اللاتينية لم يكن باستطاعة الثورة توفير العدد الكافي من الطلبة الذين يغطون على جميع المناطق إلا إذا أجبر أهالي المناطق المتجاورة على أن يسكنوا معاً، وهذا ما حدث. إن السلوك الصبياني كان مضراً لحياة مجتمع البدو الذي تعود

على الحياة الحرة الطليقة، فتجميع هؤلاء في أماكن معينة مثل التعاونيات الشيوعية بدون تقديم أي مساعدة في تحسين حياتهم كان يمثل مضيعة، كما أن إقحام الطلاب والطالبات في بيوتهم وفي شؤونهم الخاصة، وتوفير الأكل والشرب والسكن لهؤلاء مجبرين وغير مخيرين كان انتهاكاً لكرامتهم وشرفهم، وتعدياً على حقوقهم الشرعية، وتدخلاً في أساليب معيشتهم، إن هذا الأمر نفذ عن طريق القوة والتخويف المستمر مما حوَّل حياتهم إلى بؤس وشقاء، وغيَّر عاداتهم وتقاليدهم المبنية على الحياء والفضائل والشهامة، فكم من الرذائل الخلقية التي ارتكبت باسم العلم، وكم من العائلات تحطمت وفقدت نعمة الاستقرار والثقة المتبادلة، لأن الجيوش التي حلَّت في ساحاتهم عربدت وأفسدت حياة البادية وأحدثت في التركيبة الاجتماعية هزة عنيفة أثرت فيما بعد على حياة المدن نفسها كما أن عدداً من الطلاب قتلوا بسبب جرائم ارتكبوها في حق الأهالي بالإضافة إلى ذلك أن أهالي الصومال بدواً وحضراً حريصون كل الحرص أن يعلموا أطفالهم القرآن الكريم في سن مبكر وأن يكون القرآن فاتحة التعليم، فهذا البرنامج أعاق تعليم القرآن الكريم في جميع المناطق بما في ذلك المناطق البدوية البعيدة عن القرى والمدن.

ثالثاً: ظهور جيل لا يستقيم لسانه على لغة القرآن:

من النتائج السيئة لإجبار المجتمع على استخدام الصومالية المكتوبة باللاتينية وتعليم الناشئة في وقت مبكر وقبل أن يحسنوا قراءة القرآن الكريم أنها سببت انحرافاً في ألسنتهم واعوجاجاً في نطقهم للأحرف الهجائية العربية، فإن الأطفال الذين بكروا حياتهم التعليمية في تعليم الحروف اللاتينية صعب عليهم النطق الصحيح لوجود عدد من الحروف اللاتينية المستعملة عند كتابة الصومالية لا تتفق مخارج أصواتها مع مخارج الحروف العربية: (D.G.J)، وخلو الحروف الهجائية الجديدة من بعض الحروف العربية مثل « ض » و « غ ».

رابعاً: قطع الصلة بلغة القرآن:

وكما أسلفنا فإن إقرار اللغة الصومالية وكتابتها بالحروف اللاتينية وجعلها لغة

رسمية للبلاد ولغة التعليم، هو محاولة واضحة لإبعاد الصومال عن الثقافة الإسلامية، وقطع الصلة بينها وبين التراث العربي وينابيع الحضارة الإسلامية، وهذا أخطر شيء يصيب أمة من الأمم أو شعب من الشعوب وأكبر دليل على ذلك أن الأجيال المتعاقبة خلال العشرين سنة الماضية، والتي مضت سنوات عمرها وريعان شبابها في الحقل التعليمي في الصومال لا تستطيع الاستفادة من ذخائر التراث الإسلامي العربي، فقد انقطعت صلتها بالثقافة العربية وهذا ما كان يتمناه أعداء الإسلام وخططوا له قبل رحيلهم، وتابعوه بعد ذلك.

ولولا الجهود المباركة التي بذلها رجال نذروا أنفسهم لله، ولولا دور المساجد والحلقات ولولا القرآن الكريم ومدارس تحفيظ القرآن لاختفت اللغة العربية عن الساحة الصومالية نهائياً كما خطط لها الخصوم.

خامساً: أصبحت الصومالية وسيلة فعالة للهيئات النصرانية المنتشرة في الصومال أو في الأراضي الصومالية الواقعة تحت النفوذ الأثيوبي أو الكيني، فقد كان التنصير سابقاً يبذل جهوداً كبيرة لتعليم الصوماليين إحدى اللغات الأوروبية حسب الهيئة التنصيرية ومن خلال مناهجها التعليمية، كانوا يحاولون فتنة الناس وإخراجهم من الإسلام إلى المسيحية أو تحويلهم إلى مرتدين بلا دين يعتنقونه، أما الآن فالوضع الثقافي الجديد في الصومال قد ساعدهم ويسهل لهم برامجهم لكونهم يستخدمون اللغة الصومالية في مدارسهم الخاصة التي يفهمها كل صومالي فما عليهم إلا أن يترجموا أفكارهم وكتبهم إلى اللغة الصومالية.

لعلنا نتناول هذا الموضوع في مناسبة أخرى خلال المواضيع الآتية.

إن أضرار الصومالية على المجتمع الصومالي موضوع متشعب يحتاج إلى بحث مستقل لأنه ساهم في تدمير حياة المجتمع من الناحية التعليمية والاقتصادية والأخلاقية والإدارية، لأنه عندما تنهار صروح العلم والأخلاق في شعب من الشعوب فإن ذلك سوف يؤثر سلباً في مختلف الجوانب.

لقد افتخر قائد الثورة الاشتراكية بكتابة اللغة الصومالية واعتبرها في خطبته التي ألقاها يوم ٢١ أكتوبر ١٩٧٢م إنجازاً وطنياً عملاقاً وعملاً جليلاً قامت به الثورة

المجيدة، ونصراً ضد الرجعية والقوى الاستعمارية التي فرضت علينا ثقافات ولغات أجنبية.

ولإن كان لأحد من الناس أن يفتخر بما حدث يوم ٢١ أكتوبر ١٩٧٢م، وتم تنفيذه عملياً فللذين ربّوا محمد سياد بري رئيس المجلس الأعلى للثورة منذ شبابه حتى غرسوا في نفسه ونفس من كانوا معه في قطار التخريب كراهية لشعبه وتطلعاته، وعداوة للإسلام ولغته وقيمه وكل ما يمت به بصلة، فلهؤلاء الذين ساهموا في تربيته أن يسعدوا بفعاليته وقوته وقدرته على اتخاذ القرارات المصيرية التي ترضي نهمهم وتشفي غليلهم.

إن الفخر والاعتزاز بمثل هذا القرار للإدارة الإيطالية التي أولته بالرعاية والعناية الفائقة حتى أوجدته في المراكز القيادية للصومال، إن الفخر ليس للشلة العسكرية التي يقودها الجنرال، وإنما الاعتزاز الحقيقي للمستشرقين الأوروبيين الذين واصلوا جهودهم المضنية خلال أربعين عاماً للحيلولة بين الشعب الصومالي وبين هويته، والذين كرّسوا جهودهم في فصل العلاقة بين اللغة الصومالية واللغة العربية وأنكروا أن تكون أي علاقة بين اللغتين، والذين وضعوا طريقة خاصة لكتابة اللغة الصومالية بالحروف اللاتينية خوفاً منهم أن تصبح اللغة العربية لغة رسمية للصومال في المستقبل، أو على أقل تقدير أن تكتب اللغة الصومالية بالحروف العربية، وكانت تلك فكرة طرحها بعض الصوماليين كحل وسط[1]. ولأذناب المستشرقين الذين ابتلوا بحب الاستعمار وحضارته وكل ما يصدر عنهم أن ينعموا بتدمير الثقافة الإسلامية.

والعسكريون الذين نفذوا خطة جاهزة مشاركون مع هؤلاء في الجريمة، لأن

---

(١) ومن هؤلاء الذين طرحوا هذه الفكرة السيد محمد عبد الله حسن الذي قاد حركة الجهاد ضد الاستعمار والحاج عبد الرحمن القاضي الشهير في بورما، ومحمد عبد الله مايال من بربرا، وعثمان كنديد من هوبيا.
«راجع كتابة اللغة الصومالية وزارة الإعلام». ص ١٤.

دورهم دور منفذ الجريمة، ولكي تدرك حقيقة أكثر من ذلك أذكر مثالاً واحداً أختم به هذا الموضوع.

ففي صبيحة ٢١ أكتوبر ١٩٧٢م وبعد أن أعلنت الثورة كتابة اللغة الصومالية قامت طائرة هليكوبتر عسكرية بإلقاء أعداد من المناشير أثناء العرض العسكري، وكانت المناشير تشرح للناس كيفية استعمال الحروف اللاتينية كتابة ونطقاً وبعض التوجيهات الأخرى.

وبعد أن انتهى العرض العسكري كانت وزارة التربية والتعليم تبيع للجمهور كتاباً أُلِّفَ باللغة الصومالية المكتوبة بالحروف اللاتينية تحت عنوان (Iftirnka aqoonta) ومعناه باللغة العربية «أضواء المعرفة» وكان الكتاب يتناول بعض الأشعار الصومالية المعروفة في الأوساط الشعبية، ويباع بقيمة رمزية وهي ثلاث شلنات، والكتاب أُلِّفَ على ما يبدو في أوائل الخمسينات لأننا ونحن طلبة كنا نراه في أوائل الستينات بأيدي بعض أساتذتنا المتحمسين لكتابة اللغة الصومالية، مما يعني أن الذين بدأوا هذه الجهود واصلوا حتى النهاية.

الصومال وجامعة الدول العربية

والجدير بالذكر أن الصومال انضمت إلى الجامعة العربية عام/١٩٧٤م فأياً كانت الأسباب التي أدت إلى اتخاذ الخطوة إلا أن مردودها الإيجابي لموضوع التعريب كان معدوماً ولم تترك أي أثر يذكر، بل استمر الوضع على ما كان عليه قبل ذلك، كما كان توقيت القرار خطأً كبيراً، لأنه جاء بعد كتابة اللغة الصومالية بالحروف اللاتينية، وبعد إلغاء كافة المؤسسات التعليمية العربية، وكأنه بمثابة تأييد لما حدث.

كان الشعب الصومالي الذي رحَّب بقرار الانضمام ترحيباً حاراً يأمل من الجامعة العربية مساعدة كبيرة لكي يحافظ على هويته الثقافية، وممارسة نوع من الضغوط المشروعة على النظام الصومالي لوقف حملاته العدائية الموجهة ضد هوية الصومال وثقافته، ولكن شيئاً من هذا لم يحدث، رغم أن الجامعة رصدت ميزانية كبيرة لتعريب الصومال إلا أن هذا البرنامج لم يرَ النور أبداً، بل كان سخرية في الشارع الصومالي، والغريب في هذا الأمر أن الطبقة الصومالية المثقفة ثقافة عربية لم يسمح لها المشاركة في برامج التعريب ولم يكن لها أي دور يذكر، وتلك كانت سياسة الثورة بصفة عامة، وبتأييد ضمني من أجهزة الجامعة المعنية بالأمر.

وأخيراً فإن الشعب الصومالي الذي مزقته أهواء الاستعمار كواحد من الشعوب الإسلامية التي تعرضت لشتى صنوف القهر والإذلال، ورغم ضخامة المؤامرة التي يكيل لنا الأعداء إلا أننا يجب أن ندرك تمام الإدراك أننا كشعب مسؤولون عن حماية هويتنا الثقافية من الضياع حتى لا نخسر أنفسنا، وإن نجاح المؤامرات ضد هذا الشعب المظلوم عبر العقود الماضية لهو دليل على غفلتنا وضعفنا، وإن الشعب الذي يصفق للطغاة غفلة أو نفاقاً لا يستحق الحياة الكريمة وتلك سنة ثابتة

لا تتخلف أبداً ﴿**فاستخف قومه فأطاعوه إنهم كانوا قوماً فاسقين**﴾. ولقد أصاب المؤسسات التعليمية في البلاد شلل كامل وخسرنا أجيالاً عديدة خلال العشرين عاماً الماضية بسبب تلك السياسة الخرقاء التي انتهجها النظام، وبعد سقوط النظام الاستبدادي الذي دمَّر البلاد، فإن أمامنا فرصة تاريخية للتجديد والبناء وتصحيح المسار وحتى نستفيد من التجارب المريرة لا بد أن نحدد اليوم موضوع اللبنة الأولى وكيفية وضعها، واختيار طريق سليم لأبنائنا وبناتنا حتى لا يضيعوا كما ضاع أباؤهم في متاهات الثقافات الغربية في بيئته الإسلامية، وإن تحديد هويتنا الثقافية أو الرجوع إلى هويتنا والتشبث بها لهو من أكبر الدعائم لبناء مستقبل الصومال وتجنيبه مخاطر جديدة، فهل استوعب الشعب الصومالي مدى الخسارة الفادحة التي لحقت بثقافته وحضارته من جراء فرطه وتقصيره في الحفاظ على هويته الإسلامية حتى لا تتكرر المأساة في التجربة الجديدة؟!!! أرجو أن تكون كذلك.

ثورة على الفضائل والأخلاق

إن الحديث عن الأخلاق والفضائل والقيم في عهد الحكم الاشتراكي في الصومال أمر ذو شجون يقف المتأمل إزاءه حائراً، ولا يجد مبرراً كافياً لما حدث، لكنه حدث فعلاً.

إن الشعب الذي قاوم الاستعمار ورفض أن يستسلم لرغبات المحتلين حقبة من الدهر وصان أخلاقه إلى حدٍ كبيرٍ وقع أسيراً في نهاية الأمر بأيدي مجموعة من العسكريين بقيادة سياد بري فلم يصمد طويلاً أمام الهجمة الجديدة بل سرعان ما انهزم حتى انهارت أخلاقه ومعظم المقومات الأساسية لحياته، فما هي الأسباب وراء ذلك كما ترى، وما هي الأسلحة المستخدمة ضده؟

لقد استخدمت الثورة وسائل عديدة ومتنوعة لتطويع الشعب الصومالي ونزع فتيل المقاومة، ومن أخطرها إشاعة الفساد الخلقي في أوساطه وطمس الفضائل، والقيم الأخلاقية، واستخدام كل الأسلحة الممكنة التي تضمن لهم البقاء والسيطرة، ومما لا شك فيه أن الأخلاق كانت مشكلة أمام الثوريين لأنها تمثل قيمة حقيقية للمجتمع الصومالي، وهي من الأمور الثابتة التي لا تقبل التغيير مهما بعد الزمن، فما دامت تلك القيم سائدة في المجتمع فلا سبيل إلى نجاح الاشتراكيين في مخططاتهم، فكان لا بد لهم أن يقاوموا الفضائل منذ الأيام الأولى لثورتهم، وكانت الحرب التي أعلنوها جزء من برنامج شامل يقصد منه قلب الموازين. أما الجانب الخلقي الذي نحن بصدده الآن فقد استعملوا وسائل عديدة في تدميره والتخلص منه بأسرع وقت ممكن، ونكتفي بذكر أهمها:

أولاً : مراكز الإرشاد القومي :

تقوم هذه المراكز بأنشطة مختلفة ومتنوعة وبقوة دفع هائلة، تؤدي أدواراً معينة يكمل بعضها بعضاً وتصب في قالبٍ واحدٍ في نهاية الأمر. إن مهمة مراكز الإرشاد القومي هي توعية الناس ونشر الأيدلوجية الشيوعية وربط الناس بالثورة ومبادئها، وكان نشاط تلك المراكز متواصلاً بلا انقطاع، وفُتِحَ في كل حي في العاصمة مركز من هذا النوع لمتابعة أنشطة الناس المختلفة، كما أن فروعه كانت منتشرة في جميع المدن والقرى. ومعنى هذا أنه كانت هناك شبكة واسعة الانتشار قوية النشاط تحكم قبضتها على المجتمع بكل قوة.

ومن أهم المرافق التي توجد في كل مركز إرشادي ما يلي :

(أ) ملعب رياضي :

إن الملاعب الرياضية التابعة للمراكز القومية كانت تضم فرقاً من الفتية والفتيات يشتركون في أداء الرياضة أياً كان نوعها.

فالثورة هي التي تحدد نوع الألبسة الرياضية وكل ما يتصل بهذا الموضوع، ولهذا اختيرت الفرق الرياضية من الجنسين على استعمال ألبسة غير ساترة للعورة وفي المباريات التي يشترك فيها الرجال والنساء كان من طبيعة المراكز أن تحشد الناس حشداً لكي يتفرجوا على المباريات، وكان الهدف من ذلك مزيداً من الإذلال والإهانة واغتيال الفضائل الخلقية بمثل هذه الوسائل فنتج عن هذا الأمر فساد عظيم، لأن إتاحة فرصة الاختلاط المشين بلا قيود أو ضوابط حطَّمت صروح الأخلاق، وأدَّت إلى انحراف الناشئة في وقت مبكر.

(ب) مركز للأيدلوجية الشيوعية :

بالإضافة إلى ما ذكر فإن مراكز الإرشاد القومي المنتشرة في طول البلاد وعرضها كانت تقوم بحملة واسعة في أوساط الناشئة تهدف إلى تحويل الناشئة من الإسلام وقيمه ومبادئه السامية، إلى الشيوعية وقيمها البغيضة، لأن الشيوعيين يعلمون تمام العلم أن من يعتنق المذهب الشيوعي لا يتورع عن أي شيء وتلك كانت

وسيلة فعالة لكسب صغار السن وإبعادهم عن القيم والعادات والتقاليد الفاضلة كما أن من أهدافهم خلق كوادر الحزب الاشتراكي الذي يُزمع إنشاؤه في المستقبل.

(ج) مرقص للناشئة:

إن الاشتراكيين عندما يفتحون مراقص في مراكزهم يريدون توفير مزيد من المغريات أو إلقاء مزيد من الشباك لكي يسهل اصطياد أعداد كبيرة من الشباب، وهي وسيلة خطيرة تدمر جانباً من الأخلاق.

(د) مركز لتوقيف الأشخاص:

كانت الحملات المتتابعة ضد التماسك العائلي، فأقذر شيء عند هؤلاء أن يروا خلية سليمة من أمراضهم وأسقامهم، ولكي يحققوا مزيداً من النجاح أطلقوا العنان لأجهزتهم المختلفة لأجل إفساد العائلة الصومالية، وكانت أبواق الدعاية تشن حملة تضليل واسعة النطاق موجهة إلى النساء وصغار السن، تعطيهم وعوداً مغرية وتهدد الأباء الذين يمنعون أبنائهم من الانخراط في النشاط الثوري وأنشطة مراكز الإرشاد القومي كل ليلة كما أن مثل ذلك التهديد كان موجهاً بالطبع إلى الأزواج الذين يمنعون زوجاتهم من الحضور والمشاركة في الأعمال الثورية، أو اللواتي يتمنعن عن حضور المراكز.

واستطاعت الثورة أن تلهب مشاعر العداء على كثير من العائلات، كما أن الحذر واليقظة الدائمة وعدم الثقة ساد في أجواء العائلة بسبب تجنيد المراكز عدداً من الأطفال وقلة من النساء الفاسدات بإغراءات معينة كما أن الأخبار الملفقة والتهم الباطلة كانت موجهة إلى الأسرة المحافظة والمحترمة وإلى الأباء الغيورين على أبنائهم بصفة خاصة، وكثيراً ما كانت الأجهزة توهم هؤلاء الآباء بأن بعض الأفراد من عائلاتهم قدَّموا تقريراً عنهم، وسواء كانت تلك التقارير حقيقية أو كانت باطلة فالأمران سيان، فهذا المركز يقوم بالتحقيق وفتح ملف للتهمة وربما يصل الأمر إلى سجن هؤلاء الآباء حتى لا يثق أحد بأحد داخل الأسرة بعد ذلك، أو كتابة تعهد بأنه لن يعود إلى ممارسة الأنشطة الرجعية، وأحياناً كثيرة كان يحدث الطلاق بسبب سياسة مراكز التوقيف التابعة لمراكز الإرشاد القومي، وفي الحالات التي يحصل

الطلاق بين الزوجين يقوم المركز بتجنيد الزوجة وجعلها أداة فعالة يستخدمها لتحطيم الأسرة.

(هـ) مكتب المراقبة:

هذا المكتب مهمته متابعة الحي ومراقبة أفراده، وإجراء إحصاءات لسكانه ثم توزيع بطاقات التموين لكل عائلة، كما أن المكتب مسؤول عن حضور هؤلاء ومعرفة من يتخلف، لأن البطاقات التي يوزعها على الناس تعني شيئاً كبيراً، لأن العائلات تتلقى المواد التموينية اليومية بموجب بطاقتها التي توضح مدى الحضور والالتزام بمواعيد مراكز الإرشاد القومي، وبموجب تلك الصلاحيات الممنوحة للمكتب يستطيع الاتصال بأي فرد في المجتمع أياً كان مركزه، وعلى هذا تمكن من إيجاد علاقات خاصة داخل الأسر رغم أنف أولياء الأمور.

وبالإضافة إلى ذلك فإن مراكز الإرشاد كانت تقوم بأعمال كثيرة غير التي ذُكرت، فعلى سبيل المثال: إذا أرادت الثورة أن تقوم ببناء مدرسة أو مركز إرشاد أو غير ذلك فإن مراكز الإرشاد القومي كانت تسوق أهل الحي سوقاً وتوجههم إلى مكان العمل وكانت تلجأ أحياناً إلى تفتيش المنازل بحثاً عن متخلفين عن العمل التطوعي فيخرج الآباء والأمهات والأولاد فيشتركون في العمل، وكذلك كان لزاماً على الجميع أن يشتركوا في عمليات تنظيف الشوارع والأزقة وما إلى ذلك، مما سبب تحطيماً حقيقياً وحطّاً في إنسانية المجتمع وتغييراً في نمط حياته وكان الهدف الواضح والمعلن من قبل أبواق الدعاية للثورة هو تدمير التقاليد البالية[1] وكثيراً ما كان يحدث ذلك باسم تحرير المرأة وبأنها مساوية للرجل ولكن ما حدث كان ابتذالاً وإهانة في حقوق المرأة وهتكاً لأعراضها وشرفها وسلب إرادتها بالقوة والقهر.

---

(١) إن الفضائل التي دعا إليها الإسلام في المجالات المختلفة والقيم الثابتة كانت عند الشيوعيين أمور قديمة لا تصلح في عصر الثورة، وبالتالي فإن الإسلام بكل ما فيه عند هؤلاء غير صالح ويجب محاربته وتدميره، وقد اتضحت نواياهم فيما بعد.

ثانياً: قوة المليشيا الشعبية ودورها التخريبي:

عندما أسست المليشيا الشعبية في أوائل السبعينات لم يكن معظم الناس يدركون المغزى من تأسيسها والدور الذي تؤديه، ولكن حقيقتها اتضحت فيما بعد، والذي يهمنا هنا ذكر شيء مما كانت تقوم به قوات المليشيا الشعبية في المجالات الأخلاقية.

لقد تكونت أفراد تلك القوات من الشباب والشابات في سن المراهقة وبأعداد متساوية تقريباً كان دورها الذي تردِّد ذكره وسائل الإعلام ويرد في خطب المسؤولين دوراً أمنياً حتى حلَّت محل قوات الشرطة من الناحية العملية وتعاظم أمرها حتى أصبحت حديث الناس بكثرة مداهماتها الليلية واعتداءاتها على حرمة المنازل، كان يحمل كل واحد أو واحدة من أفراد القوات شارة خضراء في صدره هي عبارة عن عين ضخمة للإنسان، وفسرت فيما بعد بأنها تعني التجسس ومتابعة أفعال الناس بصفة مستمرة، وهذا نوع من التخويف والترهيب، وتلك القوات لم يكن لها ثكنات عسكرية في بداية الأمر ولكن مراكز الإرشاد هي قواعدها الأساسية التي تنطلق منها لأداء مهماتها.

لعلّ المرء يسأل نفسه ما علاقة قوات المليشيا الشعبية بهدم الأخلاق؟!!! أولاً إن النظام الثوري من القمة إلى القاعدة، ومن رئيس الثورة إلى أقل الثوريين رتبة قد اشترك بصورة مباشرة أو غير مباشرة في تلك الحروب القذرة، وعلى هذا فإن هذه القوات قد استخدمت على نطاق واسع لتحقيق أهداف الثورة، فمنذ السنة الأولى للثورة وما تلاها من السنين أصبحت المدن الكبيرة والصغيرة مسرحاً لأنشطة المليشيا الشعبية، فكان من أنشطتها البارزة التي أصبحت مثاراً للسخط الحراسة الليلية، فبعد غروب الشمس تنطلق أفواجاً إثر أفواج من مركز الإرشاد القومي متوجهة إلى الأنحاء المختلفة في المدينة أياً كانت هذه المدينة ويتم توزيعهم بطريقةٍ منتظمةٍ تؤدي في النهاية إلى تقسيمهم مجموعات صغيرة تنتشر في الشوارع والطرق الفرعية والأزقة والدروب الضيقة، والخلية الواحدة تتكون بعد التشكيلة النهائية من شخصين إلى أربعة أشخاص، وفي معظم الحالات تتكون الخلية من

شاب وشابةٍ وهذا المنظر كان هو المنظر السائد ليلياً في المدن الصومالية، ولا أظن أن الهدف من هذا يخفى على أحد.

وعندما ثار بعض الآباء على تلك التصرفات المفسدة لأخلاق بناتهم وأولادهم قسراً كان الرد حاسماً من قبل الثورة حيث الاعتقالات العشوائية والتعذيب النفسي والبدني، حتى يكون هؤلاء عبرة لغيرهم، بل صدرت تشريعات تكفي وتضمن حماية أفراد المليشيا من رقابة الآباء والأمهات والتي تحظر على أولياء الأمور التدخل في شؤون الأبناء بأي شكل من الأشكال، بل ذهبت التشريعات الثورية إلى أبعد من ذلك، فبعد أن تفاقمت الأزمة وأسفرت عن النتائج المتوقعة حيث وجد مئات من الأولاد الذين ولدوا بطريقة غير شرعية كنتيجة ترتبت على سياسة الإفساد المتعمدة التي تتبعها الثورة والتي تنفذها باستعمال كل الوسائل الممكنة بما فيها القوة، وإكراه الفتيات على البغاء المكشوف، بعد هذا كله وقفت كثير من العائلات ضد ما يحدث وانطلاقاً من هذا فقد رفضت عودة البنات اللواتي ارتبطن بمراكز الإرشاد القومي بدون إذن إلى مقر العائلات، كما رفضت رعاية الأولاد الذين ولدوا نتيجة للسياسة التخريبية، واستقبالهم في بيوتهم.

فعندها خطت الثورة خطوة أخرى في مجال الإفساد الخلقي حين أصدرت أوامرها إلى الأجهزة المختصة بإعطاء مزيد من الحماية والحريات للفتيات الثوريات، وبموجب ذلك أصبح لزاماً على العائلات أن تتولى رعاية بناتهن الثوريات وأن تتعهد بتوفير الحاجيات والضروريات لهنَّ لكي يقمن بالواجبات الوطنية، وتبعاً لذلك فإنه لا يجوز لأولياء البنات أن يتبرأوا من الأولاد الذين ولدوا عن طريق السفاح لأنهم من أولاد الثورة المباركة.

ثالثاً: مزرعة الثورة:

لم يكن هدف الثورة إفساد المجتمع الصومالي الذي تحكمه فقط، وإنما هدفها كان أبعد من ذلك بكثير، إنَّهم خططوا لإيجاد جيش لا صلة تربطه بالمجتمع وهي سياسة كانت تستخدمها بعض الأنظمة الشيوعية، لأنهم يعتقدون أن وجود هذا

الجيش ضروري لأمن الثورة في المستقبل. وتمهيداً لإنجاز تلك المهمة الصعبة فتحت الثورة مراكز خاصة لاستقبال اللقطاء المرميين في الشوارع، كما شنَّت حملة عنيفة ضد العفاف والفضائل، لجعل الرذائل أمراً طبيعياً، وكان المسؤولون يردِّدون في السبعينات مدح الفتيات اللواتي ينجبن أطفالاً قائلين: إن المهم هو الإنجاب، وليس معرفة الآباء، فإن الأطفال الذين يولدون سيصبحون قوة ثورية تقاوم الرجعية والاستعمار، وأضرب مثالاً واحداً من تلك الخطب الهادفة للمسؤولين الثوريين، وأنا شاهد عيان: كان وزير الدفاع الجديد محمد علي سمنتر يُلقي خطبة طويلة بمناسبة اقتحام مركز الإرشاد القومي في حي (هدن)[1] وحشر عدد ضخم من طلبة المدارس والعمال، وربات المنازل والعسكريين، تناولت خطبته قضايا متنوعة لا حصر لها، ومن تلك القضايا التي تناولها الوزير ــ وهو الرجل الثاني يومها من حيث النفوذ ــ قضية الحكم بالإسلام، فبعد أن أسهب وأطال الكلام طعناً وتهجماً وسفَّه أحلام القائلين بتطبيق الشريعة الإسلامية قائلاً إن الأحكام الإسلامية لا تتمشى مع متطلبات العصر، وضرب أمثلة لذلك:

١ ــ قال محمد علي سمنتر: يقولون: يجب قطع يد السارق والسارقة. فأجاب قائلاً: لا داعي لقطع الأيدي والأرجل بل إننا نكتفي بسجن المواطنين الذين يسرقون مدة ثلاثة أشهر أو ستة أشهر ثم يخرج هؤلاء من سجونهم فيتحولون إلى أعضاء ثوريين يشتركون في البناء واختتم كلامه بقوله: فهل من المعقول أن نقطع أيدي مواطنينا بسبب سرقة تافهة.

٢ ــ ثم تطرَّق محمد علي سمنتر لموضوع الزنا، فتناوله بأسلوب وقح وبذيء قائلاً: «إن الذين يقولون يجب قتل الشباب والشابات بسبب علاقة جنسية منشأها الحب البريء ليسوا بعقلاء، ما ذنب هؤلاء حتى يستحقوا هذا العقاب، أما إذا كان الأمر يتعلق بما يمكن أن يترتب على ذلك من إنجاب أطفال ليس لهم آباء معروفون، فإننا نؤكد لكوادر الثورة من الرجال والنساء أن الثورة المباركة بقيادة القائد والمعلم محمد سياد بري ستكون هي أباً حقيقياً لهؤلاء الأطفال وتتولى

---

(١) «هدف» حي من أحياء العاصمة الصومالية مقديشو.

شؤونهم، فلا داعي للخوف من هذا الأمر فإن هؤلاء الأطفال سيكونون أعمدة لثورة أكتوبر المجيدة»[1].

إن تلك الكلمات دعوة مفتوحة إلى الرذيلة، ومحاولة لإلقاء بذور فاسدة في مزرعة الثورة الاشتراكية التي أُقيمت لإنتاج أطفال الثورة والجيش الثوري للمستقبل، وهذا ما حدث مع الأسف الشديد، ورغم كل شيء فقد نجحت فكرة «مزرعة الثورة» أيما نجاح فخلال سنوات قليلة جمع الآف من هؤلاء الأطفال في مراكز خاصة بهم لتربيتهم تربية اشتراكية ثورية وأبعد عنهم المجتمع حتى لا يتأثروا برأي المجتمع وأفكاره أو بالإسلام أو العادات والتقاليد، لأن الهدف من المزرعة الفاسدة هو تنشئة جيل فريد من نوعه يكون حرباً على الفضائل والقيم وينتقم من المجتمع الذي سبب له الوضع الذي هو فيه.

إن المليشيا الشعبية لعبت دوراً خطيراً ساهم في هدم الأسس، والركائز التي قام ويقوم عليها المجتمع الصومالي، وكانت صفعة مؤلمة في جبين هذا الشعب، بالإضافة إلى ذلك فقد قامت قوات المليشيا خلال العهد البائد بأدوار أخرى تتمثل في اعتقال الأشخاص واختفائهم والتصفيات الجسدية للعناصر المرغوب عنهم، كما كانت سيفاً مسلطاً على رقاب الشعب.

إن ترك أيدي العابثين تفعل ما تشاء بحجة الخوف من السجن أو القتل أو غير ذلك أعطت هؤلاء السفهاء مطلق التصرف في بناتنا وأبنائنا وفي شؤوننا الخاصة مما أدى إلى نتائج وخيمة وخسارة عظيمة لا يمكن التعويض عنها إلا بجهود مخلصة تنطلق من نقطة بدء صحيحة وعبر بضعة عقود من الزمان في أحسن الظروف.

رابعاً: الخمر:

إن الخمر التي وصفها الرسول صلى الله عليه وسلم بأنها أم الخبائث،

---

(١) كان الوزير من أكثر رجال الثورة كراهية للإسلام وأهله، وقد اشتهر بشيوعيته، حتى لقب برجل موسكو لشدة ولائه وحبه لأسياده الملاحدة، وهذه واحدة من خطبه التي حضرها عشرات من الطلبة والعسكريين عموماً.

أصبحت في عهد النظام السابق من أكثر البضائع رواجاً وانتشاراً، فبينما كانت الخمرة شبه معدومة لم يكد المرء يراها بل كانت خاصة بالدبلوماسيين ومن على شاكلتهم، أصبحت خلال سنوات قليلة تباع في الفنادق والمطاعم والمحلات العادية وفي المطار حتى عمَّت الخمارات في المدن والقرى الصغيرة، لقد أنتجت محلياً بكميات كبيرة، ويبدو أن ذلك لم يكن كافياً بسبب الأعداد المتزايدة المدمنة على شربها، ولذلك كانت تستورد من الخارج، والغريب كل الغرابة أن الكميات الهائلة من الخمرة المستوردة كانت معفاة من الضرائب، أو كانت الضريبة عليها أخف من تلك الضرائب المفروضة على الأغذية الضرورية والسيارات أو ما يستفيد منه الإنسان في حياته اليومية، ولقد ارتفعت الضريبة حتى ٢٠٠٪ أو أكثر بكثير أحياناً، إنها جناية على أجيال عديدة كانت الصومال في حاجة إلى قوتها وصحتها واستقامتها، إن تشجيع انتشار الخمر في هذا المجتمع المسلم لم يحدث عبثاً بل كان هذا من السياسات الثابتة للثورة، والقصد من ذلك هو تحطيم المجتمع وإضعاف مقاومته لكي ينشغل الجميع عن الجرائم التي يرتكبها النظام الاشتراكي ضد الشعب وإسلامه وضد مصالحه العامة والخاصة، ولا أشك في أن سياد بري وزملاؤه الذين نفذوا ذلك المخطط الإجرامي كانوا يقتفون آثار أسيادهم ومعلميهم من الشيوعيين، فقد قيل لمؤسس الدولة الشيوعية في روسيا الرفيق «لينين» مرة أن الشعب الروسي يعارض برامج الحكومة ويمكن أن يثور ضدنا، فغضب من ذلك غضباً شديداً، فقال «ماذا يريد الشعب بعد أن وفَّرنا له الخمر والنساء»، ونقل مثل ذلك الكلام عن الجنرال الراحل «تيتو» رئيس يوغسلافيا فلعل الشيوعيين الصوماليين كان يراودهم الأمل في أن يرتقوا إلى مستوى أساتذتهم، ويصبح الشعب الصومالي مشغولاً عنهم بالرذائل التي وفروا له. ورغم أنهم لم يحققوا كامل أهدافهم في نشر الخمور وتعميمها على الشعب بسبب الرفض الذي قوبل بها من قبل المتدينين وعقلاء المجتمع إلا أنهم ضيَّعوا آلافاً من شبابنا بهذه الوسيلة الخبيثة حتى أصبحوا أسرى للخمر وخبائثها المتنوعة.

خامساً: وسائل الإعلام:

كانت وسائل الإعلام المختلفة هي الأداة المستخدمة لترويج أهداف الثورة وترسيخ المعاني الفاسدة وتزيين الضلالات وتجميل كل قبيح، في أعين الناس، وكانت لتلك الوسائل فاعلية كبيرة لأنها الوحيدة في الساحة الصومالية، ولأنها تابعة للحكومة مباشرة، فلا يستطيع الإنسان أن يجد رأياً مخالفاً لما تنشر الوسائل الرسمية، بالإضافة إلى ذلك فإن الجمهور يمكن أن ينخدع بما يقرأ أو يسمع، لضعف الوعي الذي يسود المجتمع، والمناطق الريفية بصفة أخص.

ومن أشهر تلك الوسائل وأشدها فتكاً على القيم والمبادىء الثابتة ما يلي:

(أ) الإذاعة:

مما لا شك فيه أن الإذاعة الصومالية كانت أخطر من أي وسيلة أخرى، وأن خطرها أشد وأن أثرها أعمق في نفوس الملايين الصوماليين ــ وحتى في نفوس أولئك الذين يعيشون في الدول المجاورة، لأنها تخاطب جميع الأصناف، القراء والأميين حقاً، والمثقفين والجاهلين على حد سواء.

فما دامت هذه الإذاعة موجهة من قبل الثورة الاشتراكية فإن جميع برامجها تعمق انحرافاً معيّناً وتتغلغل في أعماق المستمعين سوءاً وهدماً وتخريباً، فالتعليق الإذاعي، والنشرة والأغنية وما سوى ذلك من البرامج المختلفة ترسخ في أذهان الناس المبادىء الاشتراكية وعظمة قادة الفكر الماركسي ورواده، كما أنها تصور المجتمع الصومالي بأنه كان اشتراكياً قبل مجيء الثورة المباركة وتعلّم الجيل المعاصر تاريخاً غير تاريخه، وحضارة غير حضارته، ومفاهيم جديدة لا علاقة لها بدينه وحضارته وتقاليده وعاداته كما أن الإذاعة كانت تعطي كل شيء تفسيراً اشتراكياً ابتداء من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية وانتهاء إلى الأمثال الصومالية والحكم والشعر ومروراً بالتاريخ وحياة المجتمع والعائلة وكانت تبث تزويراً وافتراء وقلباً للحقائق وتمضي كلماتها معظم النهار تصب في آذان الناس كماً هائلاً من الغش والهذيان، تنخر عظامهم.

أضف إلى هذا أن الأغنية الماجنة عشعشت في الإذاعة الصومالية حتى تكون

جيلاً ممسوخاً لا يفرق بين الخير والشر والجمال والقبح ويتكسر مع أنغام الأغنية الفاجرة وكلماتها، وإن من الأدوار السيئة للإذاعة أنها تذيع يومياً المشاريع التي تم إنجازها في العهد الثوري وتفخم عشرات المرات وهذا بدوره يضلل المستمعين بصفة عامة ويساهم في وأد الحقائق، وخاصة أولئك الذين يتابعون البرامج الإذاعية في الريف ومناطق البادية، والذين يعيشون خارج حدود الجمهورية في الدول المجاورة.

(ب) المسرح القومي:

لقد أدّى المسرح القومي دوراً مهماً من أدوار التخريب، فهو كان دائم النشاط يعرض تمثيليات حية تجسد الخلاعة والميوعة، وتحطم الفضائل بكل المقاييس، كان يضم مجموعات من الفنانين والفنانات المتمرسين بالتمثيليات وعرضها على الجمهور قبل الثورة ولكن دورهم لم يتعد ذلك. ولكن المسرح القومي تطور بعد الثورة وتغيرت حياته، ودخلت عوامل جديدة لم تكن موجودة من قبل، أبرزها القرار الذي اتخذه قائد الثورة ومنح للفنانين والفنانات الشهادة الجامعية تقديراً لمواقفهم وإنجازاتهم التي ساندت الثورة، وبموجب ذلك أصبحوا جنوداً للثورة يعملون بكل جدٍ واجتهادٍ لترجمة المواقف والقرارات التي تتخذها الثورة بأغنيات أو تمثيليات، وباختصار شديد أن دور المسرح القومي كان تعميقاً للمهزلة، وترويجاً للأباطيل بالكلمة المسموعة أو المرئية.

(ج) وكالة الأفلام الصومالية:

كانت تنتج الأفلام، أو تستورد من الخارج وبهذا فهي شاركت في العملية التخريبية لوجود عدد كبير من دور السينما تعرض الأفلام ليلياً، وتبعاً لسياسة الثورة فإن الأفلام المعروضة إما أن تكون تؤيد الأباطيل التي تروجها الثورة وإما أن تكون أفلاماً خليعة تخدم الثورة في زعزعة القيم الأخلاقية وتكون أحياناً أفلام العنف التي تشيع الجرائم في المجتمع.

(د) الجرائد والمجلات:

إن الصومال في العهد الثوري لم يعرف تنوعاً للجرائد والمجلات

أو المطبوعات الأخرى. إن أهم جريدة خلال العشرين سنة الماضية كانت «نجمة أكتوبر» وبدورها كانت بوقاً من أبواق الدعاية الاشتراكية، وتنشر ما تسميه فصائل الحكم الثوري وسلوكياتها العدوانية، والأعمال التي يقوم بها القائد وحكمه وأعمال الثورة الماضي، هذا في الصفحة الأولى، أما الصفحات الداخلية فمعظمها مخصصة لشرح الأيدلوجية الشيوعية وبأنها المبدأ الوحيد الذي يصلح في العصر الحديث، كما لا تخلو عادة من هجمة قوية على المستعمرين والرجعيين والانتهازيين وعملائهم داخل الصومال وعلى رأسهم الذين يتسترون باسم الدين أو يخفون فسادهم تحت الحجاب، كما أنها تخصص بعض الأعمدة للرياضة والحب ودور المرأة في الحياة، وتكاد هذه تخلو من الموضوعات الهامة التي تتناول قضايا الساعة.

إن الأجهزة التي ذكرناها في معرض نشر الخلاعة وإفساد الأخلاق لا تتعدى نسبة قليلة مما يستخدمه النظام، وهناك عشرات من الوسائل المتنوعة، لأن الثوريين كعادة الأنظمة الشمولية سخّروا الإمكانات المتاحة لتدمير البلاد حتى أصبح كل مرفق من مرافق الحياة وكل دائرة من دوائر العمل، معول هدم أو حلقة من حلقات التآمر.

ولا تستغرب شراسة الحملات عبر مختلف الهيئات والوسائل والأجهزة فإنها تستمد قوتها وطاقتها من قائد الثورة، فإنه لم يتردد يوماً من الأيام بإبداء مشاعر السخط والامتعاض تجاه الأخلاق والفضائل والقيم التي تسود مجتمعه، وزيادة في الإيضاح أذكر قصتين واقعيتين تتصلان بالموضوع اتصالاً مباشراً.

القصة الأولى:

لقد أغلقت المدارس أبوابها وكان الطلاب عادة قبل الانقلاب العسكري يذهبون إلى أهاليهم لقضاء إجازاتهم أو يقومون برحلة إلى مناطق أخرى لزيارة الأقارب، لكن الثورة لم تكن مرتاحة لانتشار الطلاب والطالبات في المدن والقرى خوفاً على أمنها، وحتى تراقب التجمعات الطلابية عن كثب وتضمن استمرارية

التوعية الاشتراكية اللازمة للطلاب وحتى لا يتأثروا بآراء ذويهم وعائلاتهم أقامت الثورة معسكراً دائماً أصبح مأوى للطلاب والطالبات أيام الإجازة، وسمّوه معسكر «عيل جالي للشباب» وشاء الله سبحانه وتعالى أن قام رئيس الثورة بزيارة للمعسكر يوم ١٨/٦/١٩٧١م، وكانت الساعة حوالي الواحدة ظهراً، وصادف وقت الغداء، وبعد ترحابه من قبل مسؤولي المعسكر قام بجولة تفقد خلالها المرافق الأساسية للمعسكر، وفي النهاية دخل المطاعم المخصصة للطلاب والطالبات وشاهد منظراً أزعجه وأفقده صوابه، لقد شاهد الرئيس ساعتها الترتيب الذي وضع أثناء الغداء. الطلاب يتناولون غدائهم منفصلين عن الطالبات، أي لم يكن الطلاب والطالبات مختلطين أثناء تناولهم وجبة الغذاء فلم يتمالك أن صاح على المسؤولين وألقى عليهم خطبة عنيفة شرح الأهداف الحقيقية التي جاءت ثورة أكتوبر لأجلها قائلاً: ما هكذا جاءت ثورتنا المباركة، وأصدر أمره على الفور قائلاً: يجب أن تجلس كل فتاة بجانب فتى بدون تأخير، ونفذ العملية بحضوره وقبل إكمال الوجبة حتى جلست كل طالبة بجانب طالب، وعندها ضحك ضحكة عالية أبدى سروره بما تم وقال: الآن أصبحتم على الطريقة الاشتراكية وعلى نهج ثورة أكتوبر المجيدة وودّع الجمع فأصبحت تلك الخطوة سنة متبعة في جميع المعسكرات والمخيمات فيما بعد.....

في مثل تلك الأجواء الموبوءة وفي بيئة تحكمها شخصيات مريضة تشعر بحفاوتها أمام المجتمع، وتدرك عدم أهليتها للحكم والتوجيه والقيادة وتعلم تمام العلم أن تصرفاتها غير شرعية، تموت المعاني الرفيعة وتختفي المعايير السليمة، فأمثال تلك القيادات وما أكثرها في المجتمعات الإسلامية اليوم كاللصوص الذين استولوا على منزل من المنازل بقوة السلاح وتغلبوا على أهلها فأي اعتقاد أو ثقة بأن هؤلاء مخلصون وجادون لرفع شأن المغلوبين ضرب من الغباء المفرط، أو التعامل مع الأوهام لا الحقائق، فالإنفراد بالسلطة والتوجيه من قبل أناس لا يستطيعون التعبير عن مشاعر المجتمع، ولا يحملون هموم الأمة الإسلامية وشعوبها هو نذير شؤم.

القصة الثانية:

٢ ــ كان قاضياً ارتبط برئيس الثورة، وتعمقت العلاقة بينهما إلى درجة كبيرة، كثيراً ما كان رئيس الثورة يطلبه لإجراء مشاورات معه في قضايا معينة، وفي يوم من الأيام طلب الرئيس حضور القاضي على الفور فبعد مجيئه مباشرة وجه إليه بعض الأسئلة.

الرئيس: هل تشرب الخمر عادة أيها القاضي؟!!!.

القاضي: لا يا سيادة الرئيس.

الرئيس: هل لك عشيقات ترتبط معهنَّ؟!!.

القاضي: لا يا سيادة الرئيس وللمعلومية أنا متزوج.

الرئيس: هل تدخن السجائر؟!!!.

القاضي: لا يا سيادة الرئيس.

سكت الرئيس برهة من الزمن. فقال: لا تصلح كصديق لي، ولأجل ذلك لا أنسجم معك. وأمره بالخروج والانصراف بعد أن أعطى وعداً بعدم إيذائه. ولولا خوفي من الإحراج لذكرت اسم القاضي.

وفي مثل تلك الأجواء يجد الانتهازيون المارقون فرصة للتطبيل والتزمير للوصول إلى أهدافهم الشيطانية بالقفز على القيم والمصالح بغض النظر عما تسببه أهواؤهم من خراب ودمار للشعوب ومصالحها، وصدق الله إذ يقول:

﴿وإذا تولّى سعى في الأرض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل والله لا يحب الفساد. وإذا قيل له اتق الله أخذته العزة بالإثم فحسبه جهنم وبئس المهاد﴾[1].

---

(١) سورة البقرة: الآيتين ٢٠٥، ٢٠٦.

معركة الحجاب

لا يخفى علينا ما للاحتشام من قيمة في المجتمع الإسلامي، فالحجاب من الأحكام التي فرضت على المرأة المسلمة البالغة صيانة لعرضها وشرفها، وفرض أيضاً حفاظاً على أفراد المجتمع الإسلامي من الوقوع في حمأة الرذائل والشهوات، إنه من الضوابط الخلقية التي تراعي طبيعة الإنسان وتركيبته الخلقية رجالاً ونساءً. وما جبل فيه من ميل كل جنس إلى الجنس الآخر، إن تلك الأحكام مهمة لبقاء كياننا متوازناً، ولكي نصمد أمام التيارات العاتية التي تهب على الأمة دائماً من قبل أعدائها، فلولا وجود ثوابت في ديننا الإسلامي الحنيف مثل التوحيد ــ والعبادات ــ والأخلاق لما استطاع البقاء والصمود والانتشار، فالله سبحانه وتعالى أنزل آيات محكمات في شأن الحجاب.

أذكر بعضها قبل أن أبدأ الحديث عن معركة الحجاب في الصومال وموقف الشيوعيين منه.

يقول الله عز وجل في محكم كتابه:

﴿قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ويحفظوا فروجهم ذلك أزكى لهم إن الله خبير بما يصنعون * وقل للمؤمنات يغضضن من أبصارهنَّ ويحفظن فروجهنَّ ولا يبدين زينتهن إلا ما ظهر منها وليضربن بخمرهنَّ على جيوبهنَّ ولا يبدين زينتهنَّ إلا لبعولتهنَّ أو آبائهنَّ أو أباء بعولتهنَّ أو أبنائهنَّ أو أبناء بعولتهنَّ أو إخوانهنَّ أو بني إخوانهنَّ أو بني أخواتهنَّ أو نسائهنَّ أو ما ملكت إيمانهنَّ أو التابعين غير أولي الإربة من الرجال أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء ولا يضربن

بأرجلهن ليعلم ما يخفين من زينتهنَّ وتوبوا إلى الله جميعاً أيُّه المؤمنون لعلكم تفلحون﴾[1].

ويقول الله تعالى:

﴿يا نساء النبّي لستنَّ كأحد من النساء إن اتقيتنَّ فلا تخضعن بالقول فيطمع الذي في قلبه مرض وقلن قولاً معروفاً وقرن في بيوتكنَّ ولا تبرَّجن تبرُّج الجاهلية الأولى وأقمن الصلاة وآتين الزكاة وأطعن الله ورسوله إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيراً﴾[1].

ويقول الله تعالى:

﴿يا أيها النبي قل لأزواجك وبناتك ونساء المؤمنين يدنين عليهنَّ من جلابيبهنَّ ذلك أدنى أن يعرفنَّ فلا يؤذين وكان الله غفوراً رحيماً﴾[2].

عندما حلت الشيوعية في الساحة الصومالية عام ١٩٦٩م شرعت في اتخاذ نهج مغاير لما درج عليه المجتمع الصومالي في مختلف مجالات الحياة، فكل مجال لا بد أن يخضع للمفاهيم الجديدة مهما كلف ذلك من عناء ومشقة، فالمهم عند الثوريين تنفيذ المخططات أياً كانت النتائج التي تترتب على ذلك.

نعود إلى موضوع الحجاب فكيف بدأت معركة الحجاب؟

لم تمضِ سنة على الانقلاب حتى اتخذت الثورة قراراً جريئاً وسابقة خطيرة كان له أبعد الأثر في الحياة الاجتماعية، أحدث تغيرات هامة في المجتمع وتبدلات أساسية في المجال الخلقي بصفة خاصة، ففي بداية العام الدراسي سنة ١٩٧٠م أصدرت الثورة قراراً يتعلق بالزي المدرسي للطالبات، وكانت المفاجأة مذهلة عندما أبلغت وزارة التربية والتعليم الطالبات في المدارس، بأن عليهنَّ ارتداء

---

(١) سورة النور: الآيتين ٣٠، ٣١.

(١) سورة الأحزاب: الآيتان ٣٢، ٣٣.

(٢) سورة الأحزاب: الآية ٥٩.

البناطيل والقمصان قصيرة الكم، وأن أي طالبة تحضر المدرسة بلباس غير البنطلون والقميص الذي تحدد مقاييسه الوزارة ستطرد من المدرسة[1]:

وبهذا القرار أُلغي الزي المدرسي الذي كان يخضع للمواصفات الشرعية والذي اشتهرت به الصومال قبل الثورة، وولّى عهده، وفُرض على الطالبات اللباس الأوروبي الذي يكشف عورة المرأة، ونفذ القرار وكأن شيئاً لم يكن، والحجة الوحيدة التي ذكرها المسؤولون يومها باتخاذهم ذلك القرار الجائر هو قولهم: نحن نريد أن نوحد الزي المدرسي حتى لا تكون فوارق بين الطلبة والطالبات، فمنذ ذلك العام ولباس الفتاة مثل لباس الفتى في جميع المدارس كما أن الاختلاط في مختلف المجالات أصبح من الأمور اللازمة. وشاركت الطالبات بجانب الطلاب التدريبات العسكرية التي يقصد منها مشاركة العروض العسكرية باللباس الجديد وباختلاط مشين، وأدّى هذا إلى إشاعة المفاسد والرذائل بين الجنسين بصورة متعمدة ومدروسة، فمنذ ذلك القرار بدأت معركة حقيقية بين النظام الاشتراكي وأجهزته القمعية وبين الطالبات اللواتي لم يخضعن لقرار الثورة وعزمن على المضي حسب ما يأمرهن الإسلام، كانت عملية صعبة للغاية لأن الخوف يسيطر على مدراء المدارس والمدرسين والإداريين، فلا يتوقع منهم أن يتساهلوا مع المتحجبات تحت أي ظرف من الظروف خوفاً على أنفسهم إن لم يكونوا من أنصار قرار الثوريين الذين صادف القرار هوى في نفوسهم.

ونتيجة طبيعية للمواجهة بين الطالبات ومدراء المدارس والمسؤولين تم فصل أعداد كبيرة من الطالبات اللواتي رفضنّ الانصياع لأوامر الثورة وسببت عمليات الفصل المستمرة توتراً شديداً في أوساط العائلات علماً بأن بعض العائلات كانت تميل إلى المهادنة ومسايرة القرار وعدم مقاطعة التعليم لهذا السبب، لكن المتحجبات أبدين إصراراً وعزماً أكيداً على عدم الرضوخ والرضى بالدنية مقابل مسألة تمس جوهر عقيدتهنّ إيماناً واعتقاداً وتتعلق بأمور الإسلام وأحكامه المهمة.

---

(١) الزي المدرسي للطالبات قبل الانقلاب العسكري كان زياً إسلامياً اختير بعناية لجميع المراحل، وكان ساتراً للعورة فضفاضاً مناسباً للبيئة الإسلامية.

كما أن بعض العائلات أرادت أن تجبر بناتها على ارتداء الملابس الجديدة وترك لباس الحجاب، لكنَّ الله سبحانه وتعالى ثبَّت معظم الطالبات بالقول الثابت ومضين في طريقهن.

العنف الاشتراكي وتعاظم ظاهرة الحجاب:

ففي أواسط السبعينات صعدت الثورة حملاتها ضد المتدينين بصفة عامة واستخدمت العنف لمواجهة ما أسموه النشاط المعادي للثورة، وتم اعتقال أعداد كبيرة من الشباب المتديِّن، ومن بين من دخلوا السجون والمعتقلات عدد من المتحجبات، لأن تزايد ظاهرة الحجاب في الشارع الصومالي أصبح أمراً ملفتاً في أواسط السبعينات، والذي جعل رجال الثورة يشنون حملات عنيفة ضد الحجاب الإسلامي هو: أن معظم المحجبات من المتعلمات، لأن المسؤولين علموا بعد التقارير التي قدمتها إليهم لجنة عُيِّنت لبحث ظاهرة الاحتشام عام ١٩٧٤م، بأن بعض الطالبات في المدارس يرتدين الحجاب بعد انصرافهن من المدارس وينتظم عدد لا بأس به منهنَّ في الدروس الدينية في المساجد، أو في بيوتهنَّ، ورأوا أن هذا الأمر لا ينسجم مع المبادىء الاشتراكية والروح الثورية.

ولكن الشيء الذي أدهش الجميع أنه كلما زاد الضغط والإرهاب وتضاعف عدد المعتقلات لهذا السبب زادت ظاهرة الحجاب حتى أصبح في أواخر السبعينات أمراً مألوفاً تصعب مقاومته، ولذلك سلكت الثورة دروباً مختلفة لمواجهة تلك الظاهرة، والقضاء عليها بصورة نهائية.

ومن تلك الوسائل.

(أ) الحرب الدعائية:

شنَّت الثورة حرباً دعائية ضخمة ضد الحجاب استخدمت كل أجهزتها وسخرت كافة الإمكانات لتشويه سمعة الفتيات المتحجبات، لقد استخدموا جيشاً من الفنانين والفنانات، وألفت مسرحيات عديدة تصور الفتاة المتحجبة بأنها فاسدة

وأن تديُّنها خدعة للمجتمع وأنها تخفي فسادها تحت العباءة وما شابه ذلك من الأقوال البذيئة التي أصون عنها قلمي.

واستخدمت الصحافة، والإذاعة لتشويه صورة المحجبات في الشارع.

(ج) تخويف أولياء أمور المحجبات:

كانت تلك وسيلة خطيرة جداً لأن هذا حرب ينشب في النهاية بين الفتيات وعلائلاتهن ويقصد من هذا ممارسة الضغط على الفتيات أو على الزوجات من قبل أزواجهم وآبائهم وإخوانهم، وكانت العلائلات تمارس ضغوطاً معينة ضد المتحجبات خشية تعرضهن للاعتقالات والإذلال من قبل أعدائهن.

(ج) توجيه الإنذار لمدراء المدارس:

والهدف من ذلك هو عدم التهاون في شأن الطالبات المحجبات خوفاً من بعض المدراء أو الأساتذة المتعاطفين معهنَّ في محنتهنَّ وإبلاغ هؤلاء المدراء والأساتذة بأنهم سوف يفقدون وظائفهم إذا ثبت تعاونهم مع النساء الرجعيات «المحجبات».

(د) فصل المتحجبات عن الوظائف:

ولمزيد من الإرهاب النفسي والضغط على المحجبات بدأت الثورة تطرد النساء العاملات من أعمالهم كوسيلة لمقاومة المد الإسلامي في الدوائر الحكومية والشركات والوظائف المختلفة، وبموجب تلك السياسة فصلت أعداداً من النساء المتحجبات عن الشركات الأجنبية والوظائف الحكومية على حد سواء كعقاب لهنَّ وتضييق سبل العيش عليهنَّ ومع كل تلكم الوسائل الخطيرة فإن أعداء الإسلام لم يكتفوا بها. بل أصدرت الثورة أوامرها إلى زبانيتها للاعتداء على المتحجبات في الشوارع وتوجيه الإهانات وتمزيق الحجاب أحياناً كثيرة في الشوارع العامة كل ذلك لم يجد نفعاً ولم يضع حداً لانتشار ظاهرة الحجاب المباركة، والتي هي

ترجمة عملية لتنامي الاتجاه الإسلامي في الصومال، بل ازدادت قوة وصلابة وتعمّقت في المجتمع عكس ما أراده أعداؤه قديماً وحديثاً.

وشاء المولى أن حدثت في القرن الإفريقي أحداث جليلة أدّت إلى تخفيف الوطأة عن الاتجاه الإسلامي وتبعاً لذلك كانت فرصة للدعوة الإسلامية، وعندها وجدت الفتاة المتحجبة مجال تتنفس فيه أول مرة في عهد الثورة الاشتراكية، وانتشر الحجاب انتشاراً واسعاً في طبقات المجتمع حتى دخل في بيوت أعدائه الألداء وفوجىء بعض المجرمين أن ما حاربوه في الساحة الصومالية العريضة بدأ يهاجمهم في عقر دارهم، وفي بيوتهم وجنّ جنونهم، وفقدوا أعصابهم مثل ما فقد بعض المشركين في مكة أعصابهم عندما علموا بإسلام أبنائهم. كما أن ظاهرة الاحتشام قد انتشرت مرة أخرى في كثير من المدارس بعد غيبة طويلة وتعاون مع المتحجبات هذه المرة بعض المسؤولين في المدارس ولم ينفّذوا القرار السابق للثورة.

وبعد أن أفاق النظام البائد ومرّت فترة كافية من هزيمته في حرب القرن الإفريقي، وبعض النكبات الأخرى التي أصابت النظام وفي منتصف الثمانينات هيّأ نفسه لمرحلة جديدة ولخوض آخر معركة مع ظاهرة الحجاب، وما دام الحجاب ظهر مرة أخرى في المدارس الحكومية والمعاهد وكليات الجامعة الوطنية ومختلف مرافق الحياة حتى أصبح حديث العامة والخاصة قرّرت الثورة تصفية المتحجبات من المرافق التعليمية كلها بدون استثناء، في المرحلة الأولى، أما الخطوة النهائية لمقاومة ظاهرة الاحتشام والاتجاه الإسلامي عموماً فقد قرّرت الثورة شن أكبر حملة في تاريخها ضد المتدينين في طول البلاد وعرضها.

أما ما يتعلق بالحقول التعليمية فقد عيّنت الثورة وزيراً جديداً لوزارة التعليم عام ١٩٨٥م وهو السيد عبد الله محمود مري، والذي كان من أقرب المقربين لرئيس الثورة وزوج ابنة الرئيس في آنٍ واحدٍ، فأول خطوة اتخذها لعلاج المشكلة أنه أصدر قراراً مشابهاً للقرارات القديمة وعمّم على جميع المدارس في البلاد، وبدأت محنة جديدة للمسلمات المتحجبات، ولكن الوزير لم يكن يثق بمسؤولي الجهاز التعليمي على ما يبدو نظراً للوعي المتزايد في البلاد، والضعف الذي

أصاب الشيوعية والشيوعيين في الصومال من الناحية الثانية، وانطلاقاً من هذا فقد عزم على أن يحسم الأمر بنفسه متعاوناً مع المخابرات وقوات المليشيا الشعبية وبعض العناصر الفاسدة التي باعت ضميرها للشيطان متجاوزاً مسؤولية مدراء المدارس والمدرسين، فكان يشرف على عمليات فصل الطالبات عن المدارس، ويتخذ القرارات الميدانية في ساحات المدارس، وكثيراً ما كان يأمر الشرطة بالقبض على الفتيات أو الأساتذة الذين سمحوا لهنَّ حضور الفصول الدراسية.

ولكي تستوعب الأمر أذكر بعض الأحداث التي شارك فيها الوزير ولن أكتب أسوأها وأكثرها بشاعة وقذارة، وأنما اختار من بين قصصه اليومية عدداً متسماً بالاعتدال والمعقولية في مثل تلك الأجواء.

الحادثة الأولى:

لقد زار وزير التعليم مدرسة موسى كلال فجأة في الأسبوع الأخير من شهر يناير عام ١٩٨٩م، وأستاذ مادة التاريخ يكتب الدرس على السبّورة يقول الأستاذ في روايته: لقد رأيت الوزير في الفصل واستغربت ولكنني عزمت على المضي في الشرح فأمرني بالتوقف عن الشرح ففعلت ذلك، نظر الوزير إلى الصفوف فكانت فتاة متحجبة تجلس في الصف الأمامي على الجانب الأيمن، فطلب الوزير من الفتاة أن تقوم لجانبي فقامت، ثم أمر فتاة أخرى بالقيام على الفور فامتثلت أمر الوزير، وكانت الأخيرة حاسرة الرأس مكشوفة اليدين لابسة بنطلوناً مجسداً فأوقفها بجانب الفتاة المحجبة فبدأ الوزير يشرح الفرق الكبير بين الفتاتين، ووصف الفتاة المحتشمة بأنها عاهرة تتستر بهذا اللباس، واسترسل في كلامه، مستمراً في الشتم والإهانة أمام الزميلات والزملاء حتى أجهشت الفتاة الطاهرة بالبكاء ثم أثنى على الأخرى واصفاً إياها بأنها طالبة العلم حقاً ورمزاً للأناقة والنظافة وعنواناً للجمال.

التفت الوزير مرة أخرى إلى الطالبة المحتشمة التي كادت أعصابها تنهار بسبب ما أصابها من سعادة الوزير، فقال: أما أنتِ فلن نسمح لك أن تواصلي التعليم إلا أن تكوني مثل هذه الثورية، لأنك لم تنفذي أوامرنا ثم نظر إلى باقي

الطالبات، فوجد في الفصل ثلاث طالبات أخر متحجبات فأوقفهنَّ في زاوية، والتفت إليَّ قائلاً: إنك إنسان غير مسؤول، وبالغ في إهانتي وعتابي سائلاً: كيف سمحت لمثل هؤلاء العواهر أن يدخلن قاعة الدرس؟ وطلب مني إحضار ملفاتهنَّ على الفور بعد أن جلس على الكرسي المخصص للمدرس، فأحضرت الملفات بعد دقائق معدودات فمزق الملفات أمام الطالبات في الفصل بطريقة عصبية، وخيَّم الهدوء والسكوت المطبق على الحاضرين، وبعد أن فرغ من تمزيق الملفات رمى القطع المتطايرة في أعين الطالبات، ثم ذهب بعد ذلك إلى مكتب مدير المدرسة حيث أصدر قرار فصل الطالبات نهائياً، وبعد تلك الإجراءات الشاذة ساق الفتيات الأربعة فحملهنَّ بسيارته الفخمة، وانطلق بهنَّ إلى جهة غير معلومة.

وكانت الطالبات في السنة الأخيرة من المرحلة الثانوية، انتهت رواية الأستاذ.

الحادثة الثانية:

وفي شهر فبراير عام ١٩٨٩م دخل وزير التعليم إلى مدرسة موسى كلال أثناء الإمتحانات التي تجري في منتصف السنة الدراسية فتوجه إلى فصل من فصول المدرسة وكان الأستاذ عبد السلام يشرح مادة اللغة العربية، وأمر الأستاذ بالتوقف عن الشرح وأمر الوزير سبعاً من الطالبات المتحجبات بالقيام، واقتادهنَّ إلى مكتب مدير المدرسة وأحضر معهنَّ مدرس الفصل وبعد أن أطلق وابلاً من الكلمات البذيئة والشتائم اتصّل بأقرب مركز للشرطة، وسرعان ما حضرت قوات الشرطة المدججة بالسلاح وطوقت مكتب المدير، وقبل أن يطلب الوزير من الشرطة إلقاء القبض على المؤمنات وجه سؤالاً إلى الأستاذ عبد السلام كيف سمحت لمثل هذه النوعيات القذرة الجلوس في القاعة؟ فكان رد الأستاذ: لست مسؤولاً عن هذا وعندما أمر قائد الشرطة أن يلقي القبض على الأستاذ وعلى الطالبات فألقي القبض على الأستاذ وكبَّلوا يديه بالحديد، وكذلك فعلوا بالطالبات واتجهوا بهم إلى مركز الشرطة «هول وداك» (Howl Wadaag) وبعد أيام قليلة أعلنت المديرية التعليمية فصل الطالبات عن المدرسة. أما قصص الاعتداء على أعراض المتحجبات، وترسيب الطالبات الفاضلات بصورة مقصودة وبمعرفة الوزير وأصدقائه تفوق حد

الخيال، إنها أمثلة قليلة تكشف جانباً من حقيقة النظام والمستوى الهابط في تعامله مع شعبنا المظلوم، والأحقاد الهائلة التي يكنُّها النظام برمته للإسلام وأهله.

ومن الناحية الثانية نجد صورة من قوة الإيمان وبسالة المؤمنات اللواتي رفضن الخضوع لأوامر الطغاة رغم المحن المتلاحقة بأشكالها المتنوعة مما جعل الجبابرة في الصومال تنهار أعصابهم أمام الحق وروعته.

أما الشق الآخر من الحملة التي تحدَّثنا عن جانب منها فكان يتمثل في حملات متتابعة، فمنذ عام ١٩٨٥م شنَّت الثورة حملات عنيفة ضد الاتجاه الإسلامي، فكان نصيب المؤمنات من هذه كبيراً بسبب حجابهنَّ، فنذكر حملتين مشهورتين فقط:

الحملة الأولى:

في ٢٩ مارس عام ١٩٨٥م أصبحت العاصمة مقديشيو مسرحاً لعمليات واسعة النطاق، ففي صبيحة ذلك اليوم والناس منهمكون في أعمالهم ظهرت السيارات العسكرية في الشوارع، ثم توجهت إلى المدارس الأهلية ومدارس تحفيظ القرآن الكريم المكتظة بالطالبات وخلال ساعات جمعوا أكثر من مائة طالبة في معتقلات الشرطة في العاصمة، والذي أشرف على هذه العملية القذرة هو مدير الشؤون الدينية في وزارة العدل والشؤون الدينية محمد جوليد كارشا، بالإضافة إلى الجنرال عبد الله السيىء السمعة في الشرطة الصومالية، وكانت التهمة الوحيدة التي وجهت إلى المسلمات الطاهرات اللائي قبضن من ساحات مدارس تحفيظ القرآن الكريم كانت التهمة التي وجهوا إليهنَّ أن هؤلاء الفتيات عاهرات يجب تطهيرهنَّ من المجتمع الصومالي، تلك كانت هي التهمة وانطلاقاً من هذا فقد اعتدوا على أعراضهنَّ وشرفهنَّ بطريقة فريدة في نوعها، ومارسوا ضدهنَّ ألواناً من التعذيب النفسي والجسدي تركت في نفوسهنَّ آثاراً لا تندمل جروحها مهما طال الزمان[1].

ولا أجد تعليقاً لمثل تلك الإفتراءات إلا قول الله عز وجل:

---

(١) راجع جريد المسلمون.

﴿إن الذين يرمون المحصنات الغافلات المؤمنات لعنوا في الدنيا والآخرة ولهم عذاب عظيم * يوم تشهد عليهم ألسنتهم وأيديهم وأرجلهم بما كانوا يعملون * يومئذ يوفيهم الله دينهم الحق ويعلمون أن الله هو الحق المبين﴾[1].

الحملة الثانية:

ففي أواخر شهر شعبان ١٤٠٦ أصدرت الثورة قراراً أمرت فيه جميع الأجهزة التابعة للثورة بإلقاء القبض على من وصفتهم بالعناصر الدينية المتطرفة في جميع المدن الصومالية، ورغم أن الحملة لم تكن خاصة بالمتحجبات، وإنما كانت دائرتها أوسع من ذلك، إلا أن المسلمات المتحجبات عانين الأمرين من تلك الحملة فقد دخلت أعداد كبيرة من النساء إلى السجون والمعتقلات فمن بينهنَّ الصغيرة دون البلوغ والمرأة الحامل في شهورها الأخيرة، والمريضة التي لا تقوى على حياة السجون ومراكز التوقيف، وكبيرة السن، والأم التي أخرجوها من بين أطفالها وهم يصرخون، وأسوأ الحوادث وقعت في مقديشيو ــ وهرجيشا ــ وبرعوه حيث بلغ عدد النساء المعتقلات أكثر من مائة في تلك الحملة وحدها.

وكلمة أخيرة:

إن ما ذكرته في السطور السابقة كانت جناية ارتكبت ضد الشعب الصومالي وضد القيم والفضّائل التي نبتت في الظل الإسلامي، وكانت جريمة بشعة ضد إنسانية الإنسان في هذا البلد ومحاولة خبيثة للقضاء على الفطرة السوية، وكانت انتهاكاً فاضحاً على الأعراض المصونة، واعتداء على حرمة البيوت والعائلات الآمنة ومصادرة الحريات، إنها كانت حرباً نفسية شنَّت على المجتمع الصومالي لإذلاله وإرهابه حتى أصبح أشبه ما يكون بقطعان الماشية التي تنقاد لإرادة الراعي. إننا فقدنا في تلك الحقبة المعنى الحقيقي للحرية فكان مجتمعنا يشبه مجتمع العبيد إلى حدٍ كبيرٍ.

---

(١) سورة النور: الآيتان ٢٣ ــ ٢٥.

إن المطرقة الشيوعية والرايات الحمراء كانت هي الشعار الذي استخدم لتمرير الجريمة، وتولّى كبرها إشرافاً وتنفيذاً قائد الثورة الجنرال محمد سياد بري والمجلس الأعلى لثورته، فحقيقة الأمر أن هؤلاء يتحملون الجانب الأكبر من هذا الوزر، ولكنهم ليسوا وحدهم يتحملون.

فعلى الشعب الصومالي أن يستجمع قواه هذه المرة لكي يتذكر ولا ينسى أن آلافاً من رجالنا ونسائنا قد شاركوا مع هؤلاء في التنفيذ والتخطيط أيضاً فلولا وجود هؤلاء الذين باعوا عقيدتهم وكرامتهم لتحقيق أغراض شخصية على حساب المصلحة العامة بكل خسة ودناءة لما تمكن هؤلاء من تنفيذ جرائمهم بهذه السهولة.

ولولا وجود عدد كبير من المنافقين الذين قدَّموا كل المساعدات الممكنة للشيوعيين لما تحقق كل ذلك الدمار بالطريقة التي حدثت.

إننا نعلم جميعاً أن الذين دمَّروا فضائلنا وأخلاقنا وساندوا الظلم والاضطهاد ومردوا على النفاق والجريمة يتحدثون اليوم باسم الشعب الصومالي، ويسعون للوصول إلى المناصب القيادية في المستقبل.

إن أي تساهل مع هؤلاء الذين وقفوا بجانب الشيوعية والدكتاتورية التي سببت ما نحن فيه من الانحلال الخلقي والتفسخ الاجتماعي، والتفكك العائلي وما شابه ذلك، يعني هذا استمرار الأسباب والعوامل التي سببت المعاناة للشعب الصومالي.

لأجل هذا لاينبغي أن ننسى المآسي وأسبابها ومخططيها، ومنفذيها في زحمة الأحداث حتى لا نكون ألعوبة بأيدي السفهاء والمارقين مرة أخرى، لأن تكرار التجربة المأساوية في هذه المرحلة الدقيقة والعهد الجديد الذي نحن فيه هي عود على بدء، كما أن ذلك ضياع للكفاح الذي خاضه شعبنا ضد الطغيان والتضحيات الهائلة.

يقول الله عز وجل: ﴿**ولا تكونوا كالتي نقضت غزلها من بعد قوة أنكاثاً**﴾[1].

---

(١) سورة النحل: الآية ٩٢.

محاولة تشويه العلماء

اتخذت حرب الإسلام أشكالاً متعددة وأنماطاً مختلفة، استخدمت أسلحة متنوعة ووسائل كثيرة، ولكن الغاية كانت واحدة لا تعدد فيها، لقد كان الإسلام في حس الانقلابيين هاجساً مخيفاً لا يكاد يفارقهم وعدواً عنيداً لا يستسلم لرغبة العسكريين ولا ينسجم مع مبادئهم. ومع العلم أن الصحوة الإسلامية لم تتبلور كقوة منظمة ومؤثرة في الشارع الصومالي، ولم تكن أي معارضة إسلامية ضد الثورة، ومع هذا الواقع إلا أن التركيز عليه كان قوياً، وكان الهجوم الموجه ضد العلماء قد بدأ في وقت مبكر من عمر الثورة، وما انقضت سنة من الانقلاب حتى استعمل المسؤولون عبارات وكلمات لم تستخدم في القاموس السياسي الصومالي من قبل، فكلمة«الاستغلال بالدين» في معرض الهجوم على العلماء الذين لم يستطيعوا مواكبة المسيرة الثورية أو على العلماء الذين يبدون آراءهم وأفكارهم حول بعض المبادىء الاشتراكية أو القرارات التي تتخذها الثورة، كما أن كلمة «علماء السوء» قد استخدم استخداماً واسعاً في العهد البائد، فمنذ عام ١٩٧١م وحتى نهاية العهد البائد قلما خلت خطبة من خطب رئيس الثورة والمسؤولين في المناسبات من سخرية أو هجوم على العلماء حتى أصبحت من الكلمات المحببة إلى نفس الرئيس كان يتلذذ بتلفظها، لأنه يقصد منها تشويه العلماء والدعاة أمام الرأي العام الصومالي، ومن ناحية أخرى كانت تلك الخطب المليئة بالطعن والتشويه تمهيداً لخطوات أخرى، والتي ظهرت في سنوات قادمة وأدّت إلى تصفية العناصر المؤثرة في الساحة الصومالية، وعلى رأسهم الدعاة الذين يقومون بواجب الدعوة وتوعية الشعب.

وبجانب هذا التشهير والتشويه كانت تحاول في السنوات الأولى إيجاد رأي عام لدى الجماهير ودهماء الناس بأنها متعاطفة مع الإسلام ومع العلماء المخلصين

مستخدمين طائفة من المرتزقة كأبواق دعاية للثورة باسم العلماء، والهدف هو تغرير العامة وتضليلهم حتى لا يتنبهوا للكراهية الشديدة والحملات المتواصلة ضد الإسلام وعلمائه المخلصين.

وكانت الحملات ضد العلماء متواصلة بدون سبب واضح للجماهير وأفراد الشعب لقد ألقى سياد بري خطبة عامة يوم ١٨ يونيو ١٩٧١م بمناسبة افتتاح مركز للطلبة والطالبات في شهور الإجازة، وبدون مناسبة واضحة قال سياد بري أثناء تلك الخطبة: «إن العلماء السيئين، أو أدعياء الدين في مجتمعنا يدَّعون أن الاشتراكية نظام ضد الإسلام، وضد الحرية، أقول لكم أيها الشباب، أن الاشتراكية نظام سياسي نتعامل به في شؤوننا الدنيوية وأنها لا تضر المصلين في شيء، وأننا لن نعطي مثل هؤلاء المجرمين ومصاصي الدماء حرية لكي يخربوا بلادنا»[١].

إن رئيس الثورة كان ينتهز كل مناسبة لشن مزيد من حملات التشويه ومحاولة تلطيخ سمعة العلماء لإيجاد هوة سحيقة بينهم وبين الشعب الصومالي، وأحياناً كثيرة كانت الثورة تصور العلماء بأنهم مجرمون وأعداء للشعب وأنهم يخدعون الفقراء والمساكين باسم الدين، لقد نشرت جريدة نجمة أكتوبر اليومية بعد عيد الثورة يوم ٢١ أكتوبر ١٩٧٠م كلاماً مطولاً عن الاشتراكية والإسلام، ومما جاء فيها: «إن أي شخص يقف ضد الاشتراكية سوف يعتبر معارضاً لمبادىء الإسلام».

«وكانت النتيجة الفورية لهذا التهديد اعتقال عدد من الأئمة ورجال الدين»[١]، [٢].

---

(١) نجمة أكتوبر ١٩٧١/٦/١٩، وراجع خطب سياد بري ٢/١٣٠.

(١) لويجي بستالوزا، الثورة الصومالية، ص ١٥٩، ط الأولى ١٩٧٥، دار ابن خلدون للطباعة والنشر، ترجمة: إبراهيم العويس.

(٢) إن كلمة رجال الدين ليست من المصطلحات الإسلامية وإنما دخلت في العربية عن طريق الترجمة عن اللغات الأوروبية المتأثرة بالمصطلحات الكنسية والتي تقسم المجتمع إلى رجال الدين وغير رجال الدين.

وعوضاً عن ذلك يمكن استخدام العلماء، لأن الدين والتدين أمر مطلوب لدى المسلمين قاطبة رجالاً ونساء علماء وجهالاً.

إن سبب الهجمة الشرسة ضد العلماء في وقت مبكر من عمر الثورة كان له ما يبرره لأن العسكريين يعلمون دور العلماء في المجتمع الصومالي، وأنهم من الناحية التاريخية كانوا يمثلون دور القيادة والريادة، ويعلمون الحب والتقدير الذي يكنّه الشعب لعلمائه العاملين ولكي يضعوا حداً لنفوذ العلماء ودورهم القيادي جعلوهم غرضاً لسهامهم المسمومة لتشويه صورتهم الحقيقية، ومن الناحية الأخرى مارست الثورة الإرهاب والاعتقالات ومنعهم من التدريس وإلقاء الخطب في المساجد، ولكن كل ذلك لم يتمكن من إخفاء ووأد الحقيقة للدور الذي يضطلع به العلماء واتضح ذلك للثورة وللشعب الصومالي فيما بعد لأنهم وحدهم هم الذين أبطلوا المحاولات الرامية لفرض الأيديولوجية الشيوعية على الصومال، وأنهم هم الذين وقفوا ضد الإلحاد التي فرضته الشيوعية العالمية عندما سكت الجميع وجبنوا.

الهيمنة على المساجد

فبعد أن صادرت الثورة كل الحريات الضرورية خلال فترة وجيزة كما سبقت الإشارة إليه، لم يبقَ في البلاد مكان يستطيع الناس التجمع أو التلاقي فيه بدون إذن مسبق إلا بيوت الله «المساجد».

كانت المساجد مراكز إشعاع قوية منذ أن عرف الإسلام في هذه الديار بل كانت جامعات تخرج أفواجاً إثر أفواج، كما أنها كانت منطلقاً للجهاد ضد الاستعمار في مختلف العصور، وبطبيعة الحال كانت مراكز الدعوة والتوعية ومحاربة المفاسد الخلقية، والأمراض الاجتماعية التي تظهر في المجتمع.

بالإضافة إلى هذا فإن المساجد في الصومال كانت تتمتع بحريات واسعة ولم تخضع يوماً من الأيام لهيئات رسمية أو منظمات، بل الأهالي وأغنياء البلاد والعلماء هم الذين كانوا يشرفون عليها ويقومون ببنائها ورعايتها وإصلاح شؤونها وتمويلها.

كانت الثورة تدرك أن بقاء دور المساجد خارجاً عن نفوذها يشكل خطورة حقيقية لمسيرة الثورة لأن المبادىء التي أعلنتها تتعارض مع الإسلام والأنشطة التي تقوم بها المساجد بطبيعة الحال. لأجل هذا اتخذت الثورة خطوات متتالية لوضع حداً لأنشطة المساجد، والتدخل في شؤونها، والسيطرة الكاملة على أوضاعها، والتحكم فيها، فكانت سياسة الثورة تجاه المساجد تتلخص بالأمور الآتية:

أولاً: إيقاف الحلقات الدراسية في المساجد:

لقد كانوا يوقفون بعض الحلقات المؤثرة في قلب العاصمة مقديشيو والمدن الكبيرة، ثم تطورت حتى وصل الأمر إلى إيقافها بصورة شبه كلية.

ثانياً:

عزل الأئمة والخطباء الذين لا يؤيدون الثورة ومنهجها الاشتراكي في خطبهم العامة، أو الذين يعارضون الشيوعية أو البرامج والقرارات التي تهم الإسلام وقيمه بطريقة أو بأخرى، وتعيين أئمة جدد يُختارون بعناية فائقة.

ثالثاً: محاولة توحيد خطب الجمعة في المساجد:

كانت محاولة خطيرة لشل فاعلية خطب الجمعة في المساجد لكي يتمكنوا من مراقبة خطب الجمعة، وتوجيهها نحو الأهداف الشيوعية، ومنع أي خطب معادية للثورة، أو أي خطب تتناول واقع الأمة الإسلامية عامة، وواقع الشعب الصومالي خاصة.

رابعاً: حظر المواعظ في المساجد:

. كان الهدف من هذا واضحاً حيث لا يسمح لأي أحد أن يلقي موعظة في المساجد أياً كان موضوعها إلا بإذن خاص من وزارة العدل والشؤون الدينية وكان هذا الإذن غير ممكن حصوله إلا لمن يحقق أهداف الثورة.

خامساً: حظر إقامة الحلقات الدراسية الجديدة في المساجد:

وبتلك التدابير أصبحت المساجد تحت أيدي الثورة ورجالها، فلم تعد عامرة بالدروس والحلقات العلمية والمحاضرات، وبتلك التدابير ضمنت الثورة تأييد أئمة المساجد، أو تحييدهم على أقل تقدير، حيث منعت أي خطبة معادية للثورة أو المبادىء الاشتراكية أو تتناول القضايا الساخنة في الساحة كما أن الخطب التوجيهية التي تحث الناس على مقاومة الشرور والمفاسد الخلقية التي تجتاح الديار، والالتزام الخلقي بالدين الإسلامي أصبحت غير ممكنة، إن الثورة أسندت مهمة المراقبة والمتابعة إلى وزارة العدل والشؤون الدينية بعد أن تم استبعاد كل العناصر المؤثرة والغيورة على دينها وعلى رأس هؤلاء الذين أبدوا مقاومة ضد المبادىء الاشتراكية وزير العدل والشؤون الدينية، الشيخ عبد الغني شيخ أحمد

ومدير الشؤون الدينية في الوزارة الشيخ محمد أحمد نور عمر. وعناصر أخرى كثيرة تم تصفيتهم واستبدلت بهؤلاء عناصر لم تكن تحمل روح المقاومة أو ليس عندها الوعي اللازم لمثل تلك الظروف القاسية.

لقد تحولت المساجد إلى مراكز للتجسس لمضايقة المصلين الذين يرتادونها لأجل أداء الصلوات أو بمناسبات أخرى.

والجدير بالذكر أن بناء المساجد والحصول على قطعة أرض لهذا الغرض كان شبه مستحيل في العهد البائد بصفة عامة وخاصة السنوات الأولى للعهد البائد.

ولإلقاء بعض الأضواء أنقل بعض الفقرات من القرار الوزاري المشهور الذي صدر بخصوص الإسلام وموقف الثورة منه وما يتعلق بالمساجد فقط:

١ ــ عدم السماح بتدريس الكتب وإلقاء الخطب الوعظية في المساجد لأي شخص لا يحمل تصريحاً بذلك من وزارة العدل والشؤون الدينية.

٢ ــ أي شخص ألقى كلمة وعظ أو درّس كتاباً بدون إذن مسبق من الوزارة يعتبر مخالفاً لأوامر الوزارة وسيلقى عقاباً لمخالفته الأوامر.

٣ ــ عدم السماح بإنشاء مسجد في الوطن إلا بعد أخذ إذن مسبق من وزارة العدل وتسجيله بديوان الوزارة لتتمكن الوزارة من معرفة عدد المساجد وأماكن إنشائها.

٤ ــ عمل لجنة لكل مسجد جامع، ولكل المساجد[1].

ورغم أن الشعب الصومالي قاوم الإجراءات المذكورة وغيرها وأبطل فاعليتها نسبياً إلا أن المساجد فقدت حريتها وحيويتها في العهد البائد، مما شوّه معالمها وجعلها مسرحاً للعربدة الشيوعية وأهواء العناصر الحقيرة وكان أمراً طبيعياً أن تشاهد كتباً ماركسية في المساجد في أوائل السبعينات، كما أن مستواها من الناحية العلمية

---

(١) صدر هذا القرار عن وزارة العدل والشؤون الدينية برقم ١١/٢٥/١٢٣٤م وتاريخ ١٩٨٥/٨/٥م.

قد هبط هبوطاً شديداً لخلوها من العناصر المتمتعة بالكفاءة والأهلية، والقدرة في إدارة المساجد حتى أصبح من الأمور المألوفة أن ترى إماماً في مسجدٍ كبيرٍ لا يحسن حتى قراءة القرآن الكريم لأن الوزارة المسؤولة عن المساجد من قبل الثورة ما كان يهمها وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، بقدر ما يهمها اختيار العناصر المؤيدة لأهدافها، أو العناصر الضعيفة التي تنقاد لأوامرها رغبة أو رهبة، تلك كانت سياسة عامة في العهد كله وفي مختلف المجالات، والمساجد كانت ضمن تلك السياسات ولذلك فإن اختيار الأئمة والخطباء ولجان المساجد كان يتم تبعاً لمعايير لا علاقة لها بالمساجد ورسالتها، إن الشيوعيين الذين هيأوا أنفسهم للقضاء على الإسلام في الصومال كان هدفهم في المرحلة الأولى والتي انتهت ١٩٧٥م، أن يضربوا الإسلام عن طريق المساجد وبواسطة العناصر المشبوهة التي حلَّت محل العلماء والأئمة والخطباء، لأن هؤلاء الشيوعيين لم يكن بودهم أن يظهروا صورتهم الحقيقية للناس وهذا الأمر كان يتطلب قدراً كبيراً من المراوغة والتضليل، لكي يوفقوا بين ما يدعون إليه ويؤمنون به، وبين التعاليم الإسلامية، وما دام التوفيق بينهما غير ممكن ويستحيل حدوثه كان لا بد لهم أن يفسروا المبادىء الإسلامية العامة وتعاليمه وأحكامه حسب هواهم، وتبعاً لرغباتهم.

وعلى هذا كانوا يريدون تشويه الإسلام انطلاقاً من المساجد وتعطيل المساجد ومنعها من أداء العبادات كما ينبغي، وتلك كانت مفسدة عظيمة ومكيدة وجهت إلى الإسلام وأهله لأن خراب بيوت الله خراب للمسلمين.

يقول الله عز وجل:

﴿ومن أظلم ممن منع مساجد الله أن يذكر فيها اسمه وسعى في خرابها أولئك ما كان لهم أن يدخلوها إلا خائفين، لهم في الدنيا خزي ولهم في الآخرة عذاب عظيم﴾[1].

---

(١) سورة البقرة: الآية ١١٤.

التفسير الشيوعي للإسلام

إننا لا نستغرب صدور أي عمل من قبل هؤلاء العسكريين مهما يكن بعيداً عن العقل والمنطق السليم لأن المنطق عند الانقلابيين هو عدم وجود المنطق نفسه، كما أن هؤلاء ينفذون سياسة شيوعية عالمية فبرامجهم كانت تتغير حسب التعليمات الصادرة إليهم من قبل الخبراء القادمين من مختلف الدول الشيوعية وخاصة روسيا والدول التابعة لها ــ يومها ــ.

ومما لا شك فيه أن الذين تولوا زمام لأمور في الصومال كانوا بحاجة إلى فترة إعداد كافية قبل أن يقولوا كلمتهم الأخيرة في الساحة الصومالية، والذي كان يهمهم بالدرجة الأولى في السنوات التحضيرية لمشروعهم هو: تعبئة الرأي العام المحلي، وتوجيهه نحو الأهداف المرسومة من ناحية وإقناع الأميين وأنصاف المتعلمين الذين لا يحملون وعياً سياسياً بأن الثورة مع مصالحهم وبأنها جاءت لخدمتهم وقد استخدموا لهذا الغرض سيلاً من الخطب الرنّانة التي كانت تُلقى في الحشود الجماهيرية التي تنظمها عادة مراكز الإرشاد القومي.

كل ذلك لم يكن يسد حاجتهم، بل لا بد من تأييد علني للثورة من قبل العلماء لكسب الشارع، والتظاهر بالثورة ليست ضد الإسلام بأي حال من الأحوال. وتلك السياسة هي التي أجبرت الثورة سنة سبعين على أن تعلن في خطبها المتنوعة أن الاشتراكية التي تبنتها الثورة الصومالية ليست غريبة في المجتمع الصومالي بل أنها نابعة منه، لأنها اشتراكية إسلامية، وأن المجتمع الصومالي مجتمع اشتراكي بطبيعة الحال.

وكان لزاماً على هؤلاء أن يجدوا الدعم والمساندة من العلماء إذا أُريد لهم النجاح وتنفيذاً لتلك الخطة فقد أبعدوا العلماء الحقيقيين عن مجالات التأثير وفرض عليهم رقابة مشددة أو اقتيدوا إلى المعتقلات.

وبدلاً من هؤلاء فإنهم درَّبوا مجموعات من المرتزقة التابعين لأجهزتهم وسلَّموا إليهم مراكز التأثير مثل المساجد ومراكز التعليم، والمناصب الدينية وغير ذلك لكي يفسروا الإسلام تفسيراً شيوعياً حسب أهواء الثورة وسياستها الهادفة. يقول الشيوعي الإيطالي: فإن نظرية اللاتناقض بين الإسلام والإشتراكية ومسألة الدين بأسرها إنما تطرحان المزيد والمزيد من الأسئلة بعد أكتوبر ١٩٧٠م.

وأصبحت المسألة الدينية وفكرة اللاتناقض واحدة من ميادين القتال، فكانت عمليات الضغط على الأئمة والفقهاء لجعلهم يقفون إلى جانب مواقع الاشتراكية الإسلامية دون إعلان عن هذا الضغط علناً[١]، وكانت وسائل الإعلام تروج للفكرة وتعمق التفسير الماركسي للإسلام أو التصوير بأن الإسلام جزء لا يتجزأ من المفهوم الاشتراكي، وأنهما شيء واحد وتحت عنوان «الإسلام يشير إلى الطريق الاشتراكي» نشرت جريدة نجمة أكتوبر الرسمية مقالاً مطولاً يوم ٤ شباط ١٩٧١م ومما جاء فيه قولها: «إننا نعزز ثورتنا، ونعمل على تطبيق الاشتراكية عبر تعزيزنا الإيمان بالدين الإسلامي»[٢].

«ورغم تطبيق الاشتراكية عبر تعزيزنا الإيمان بالدين الإسلامي». ورغم أنه كلام غامض إلا أن هذا النهج في تلك المرحلة كان في غاية الأهمية للثورة. إن نقل بأن مثل تلك الخطوات كانت ضرورة لهؤلاء، لأن ذلك الجمهور ورجل الشارع العادي بأن الثورة ليّست معادية للدين، ولربما تؤدي إلى إقناع تلك الطبقة بأن هناك اشتراكية إسلامية، وهي التي اختارت الثورة الصومالية، وفي تلك الملحمة الدائرة في الساحة المحلية لم تتردد الثورة ووسائلها أن تكرس جهودها في تعميق مفهوم الاشتراكية العلمية بطريقة مباشرة أو بعبارات خفية تعبر بقوة بأن الاشتراكية العلمية هي الطريقة الوحيدة ولا طريق سواها. ومما قاله سياد بري في أوائل شهر شباط ١٩٧١م: «إن اشتراكيتنا تتفق تمام الاتفاق مع تعاليم ديننا، ومع إسلام يجعل من

---

(١) لويجي بستالوزا الثورة الصومالية، ص ١٥٩ ــ ١٦٠.

(٢) راجع نجمة أكتوبر، ٤ شباط ١٩٧١م.

الضروري على كل مسلم أن يبذل كل جهده للحصول على ما هو ضروري للعيش الكريم وتحقيق خير الشعب بشكل عام، وأننا نجد في القرآن الكريم آية تؤكد بأن الله قد خلق العالم لمنفعتنا وخيرنا»[1].

كان سياد بري يستدل ببعض المعاني الإسلامية التي تؤيد مواقفهم الثورية التقدمية حسب ادعاءاتهم، مثل التعاون ومكافحة الفقر والجهل ومقاومة القبلية والاستعمار والإمبريالية وتلك كانت قضايا مثارة بعنف في أوائل السبعينات لإلهاء الشعب ومحاولة إقناعه بالعمل والجدية ولكن الانقلابيين ما كان لهم أن يقفوا عند هذا الحد أبداً لدعم موقفهم بل بدأت وسائلهم توجه التهم والتهديدات القوية المتكررة إلى من أسموهم بالرجعيين الاستعماريين الذين يريدون إجهاض الثورة وإلى هؤلاء الذين يستخدمون الدين ضد الاشتراكية العلمية، تقول نجمة أكتوبر «إن الذي يقف ضد الاشتراكية العلمية يقف ضد النظام الوحيد المتلائم مع ديننا».

وتصاعدت حدة لهجة الثورة يوماً بعد يوم من هذا التاريخ وتواصلت عمليات التشويه للإسلام وارتفع عدد المعتقلين بسرعة مذهلة ولم تقف الأمور عند هذا الحد ولكن تطورت، وكان الشيوعيون يستعدون لخوض معركة فاصلة مع الإسلام قبل أن يعلنوا حزبهم السياسي، ولم يكن أمامهم لتنفيذ مخططاتهم الإجرامية إلا الإسلام، ومن هنا شنّوا حرباً ضده من اتجاهاتٍ مختلفةٍ ترمي إلى نبذه ومحاصرته، وكان من الأساليب القذرة لتلك المعركة محاولة إعطاء مفهوم جديد للدين الإسلامي، يتناسب مع المصطلحات الماركسية، والمفاهيم الشيوعية عن الكون والفكرة والإنسان، وما دامت الشيوعية مبنية على تطور الأشياء والصراع الموجود داخل المادة فإن الانقلابيين حاولوا استخدام تلك المصطلحات الماركسية وإعطاءها معاني إسلامية من خلال خطب زعماء الثورة ووسائل إعلامهم، لقد ظهرت المحاولة الخبيثة في الأشهر الأولى من عمر الثورة فبعد ثلاثة أشهر فقط ألقى رئيس الثورة خطبة بمناسبة عيد الأضحى المبارك سنة ١٣٩٠هـ الموافق ١٧/٢/١٩٧٠م

---

(١) نجمة أكتوبر، ٦ شباط ١٩٧١م.

وتحت عنوان، فلنتبع طريق الإسلام قال رئيس الثورة: «إن عقيدتنا الإسلامية تعلمنا بأن قيمها الأصلية خالدة، وبأنها تتطور باستمرار مع تقدم الناس، إن هذه المبادىء الأساسية لديننا لا يمكن أن تفسر بطريقة جامدة»[1] فمنذ بداية الثورة كما رأيت كانوا يحاولون جعل الإسلام في خدمتهم ودعم المبادىء الاشتراكية التي هي في نظرهم الطريقة الوحيدة لتقدُّم الشعب الصومالي ورفاهيته وتحريره من الاستعمار كما يدَّعون، إذا كان الإسلام صالح ويرفضون ذلك منذ السنة الأولى فإنهم يريدون تطوير الإسلام حتى ينسجم مع الشيوعية العالمية ويعيش معها في ائتلاف ووئام حتى يتصالح الإيمان مع الإلحاد ويحاولون تغيير سنن الله في الحياة لأنهم يريدون اجتماع الأضداد.

ما كان لمثل تلك السياسة الخرقاء أن تكون ناجحة، وما كان لها أن تعيش لحظة إلا بوسائل شاذة إنها اعتمدت على القوة المجردة ولم تنفذ إلى أعماق القلوب وبالتالي فإن الماركسية ظلَّت طيلة سنوات الثورة البائسة شعارات مكروهة مرتبطة بالقمع والإرهاب، والتصفيات الجسدية والاعتداء على الأعراض والأنفس والأموال ورغم المحاولات التي بذلوها في التفسير الماركسي للإسلام وربط الإسلام بالإشتراكية العلمية، فإن النفور الشعبي كان يزداد باستمرار مما أجبر هؤلاء الثوريين على تجديد حملتهم بين آونة وأخرى في الطبقات الشعبية، بل ذهبوا لدعم موقفهم السياسي وتعميق مفهوم التلازم بين الإسلام والإشتراكية أبعد من هذا، فعندما أحسّوا الرفض الشعبي القاطع للإشتراكية خططوا لتصديرها فبدأوا يرسلون وفوداً شعبية إلى الجاليات الصومالية المقيمة في الدول المجاورة ومن بين تلك الوفود الشعبية، الوفد الذي سافر إلى أوغندا عام ١٩٧٤م وكان الهدف من ذلك كسب الجاليات لكي تدافع عن الثورة، فقد تولّى رئيس الثورة وداعهم وألقى خطبة طويلة بهذه المناسبة تدل الجمل الواردة فيها على إحساس الثورة بالفشل والإحباط، وإصرارهم على المضي في طريقهم رغم المعارضة الشعبية المتنامية ومما جاء في خطابه هذا «وثمة مسألة أخرى أحب أن أناقشها معكم اليوم وهي

---

(١) بلادي وشعبي. خطب سياد بري ١/٧٦.

متعلقة بسوء التفاهم الذي يسعى أعداء الثورة إلى خلقه بين الشعب وحكومة الثورة ولا سيما الناحية الدينية، فالخلاف الجوهري بيننا وبين أعدائنا يأتي من ناحية المبدأ الذي اخترناه لتطوير حياتنا... إن علماء الدين الذين فهموا الإسلام حق فهمه واتصفوا بالوطنية معنا عملاً وفكراً، غير أن بعضهم لم يفهموا حقيقة الاشتراكية، وبالتالي أيضاً أبدوا تخوفات لا مبرر لها، وبعد أن تكلم عن الأهداف الحقيقية للإشتراكية وبأنها تهتم بالتعليم والصحة ورفع مستوى المعيشة وبأنها في سبيل مصلحة الشعب الصومالي، قال رئيس الثورة: «وعلى هذا الأساس لا يمكن أن يكون هناك اختلاف بين الاشتراكية والدين إلا في نظر أعداء الثورة العامدين إلى خلق افتراضات وأوهام لا أول لها ولا آخر، والواقع أن اشتراكيتنا تواجه معارضة ــ ثم يقول ــ وإذا نظرنا إلى الاشتراكية من هذه الزاوية نجد أن المعارضة ضد الاشتراكية إنما هي في حقيقة الأمر معارضة لكل ما هو جديد من الأفكار والعلوم والأعمال»[1].

والمفهوم من كلامه أن الإسلام الذي يعادي الاشتراكية العلمية ولا يرغب في العيش معها ولا يعلن موافقته مع المبادىء الاشتراكية والمواقف الثورية مرفوض في الساحة الصومالية، وأن العلماء والدعاة الذين يعارضون المبادىء الاشتراكية العلمية أو الذين لا يفسرون الإسلام تفسيراً ماركسياً هم أعداء الشعب الصومالي وأعداء الثورة، لأنهم في فهم سياد بري ــ عملاء للأجانب ويجب القضاء عليهم بكل الوسائل.

---

(١) بلادي وشعبي. خطب رئيس الثورة الصومالية ١٩٧٣م ــ ١٩٧٤م، الناشر وزارة الإعلام والإرشاد القومي، ص ١٨٨ ــ ١٩٢.

الاستهزاء بالإسلام

بالإضافة إلى ما تقدم فإن الشيوعيين الصوماليين ما زالوا يشوّهون الإسلام أمام عامة الشعب، وخاصة ما بعد عام ١٩٧١م عندما أعلنوا الاشتراكية العلمية ورفضوا تسمية اشتراكيتهم بالاشتراكية الإسلامية أو العربية أو الأفريقية:

فمن الأمور التي استخدمها هؤلاء لكي يشوهوا الإسلام أكثر فأكثر توجيه التهم إلى الإسلام بأنه مسؤول عن بعض المظالم الاجتماعية السائدة في المجتمع، فعلى سبيل المثال كان سياد بري يُلقي خطبة أمام حشد كبير عام ١٩٧٢م وكان موضوع الخطبة القبلية وآثارها في المجتمع الصومالي وفي أثناء الخطبة أراد سياد بري أن يستدل بآية من القرآن الكريم ليقول إن بعض الآيات القرآنية تشجع القبلية البغيضة، ولكن الذاكرة لم تسعفه لكونه لم يتعلم القرآن الكريم، والتفت حواليه فوجَّه الكلام إلى أحد العسكريين الذي اشتهر بنفاقه لسياد بري، فوجَّه إليه سؤالاً قائلاً: يا فلان... ما هي الآية التي تذكر القبلية في القرآن؟ فأجاب العسكري وقرأ الآية:

﴿يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم﴾[1].

فبعد أن ضحك ضحكة ساخرة كعادته، وجه الكلام إلى الحشد قائلاً: «نحن لسنا مع هذه الآية وأمثالها في القرآن ولا نوافق لأنها تشجع القبلية التي نحن نحاربها».

---

(١) لقد أخبرني هذه القصة أكثر من واحد ممن حضروا هذا اللقاء من الضباط في الجيش الصومالي، فالاستهزاء بالإسلام كان أمراً مألوفاً لدى قادة الثورة في السنوات العشر الأولى من حكمهم.

الاستهزاء بالرسول صلى الله عليه وسلم

في معرض محاولات الشيوعيين لتفسيرهم الجديد للإسلام كما أشرنا إليه سابقاً يأتي استهزاؤهم بالرسول صلى الله عليه وسلم، ومن الأقوال المشهورة التي وردت في خطب سياد بري قوله: «لو كان الرسول صلى الله عليه وسلم يعيش في سبيريا لأكل الخنزير ولشرب الخمر».

﴿كبرت كلمة تخرج من أفواههم إن يقولون إلا كذباً﴾[1].

كان الهدف من هذه الجملة محاربة الإسلام وقطع جذوره، وهي تتضمن ضمنياً إنكار الوحي، وإنكار الحلال والحرام في دين الله، وبأن الإسلام دين يخضع للظروف البيئية كأي عرف من الأعراف.

كما أن هذه الجمل الخبيثة محاولة لتعويد المجتمع سماع شتم الرسول صلى الله عليه وسلم حتى يتقبلوا في نهاية المطاف كل شيء مما ينوون القيام به في مستقبل أيامهم.

وهذا افتراء على الله وطعن في حقيقة النبّوة والرسالة، كما أن تلك المواقف دعوة صريحة إلى الردّة ورفض الإسلام.

إن الحرب التي أعلنتها الثورة الاشتراكية في الصومال منذ قيامها لم تتوقف عند هذا الحد. بل استمرت بدون انقطاع أو تردد، أو تغيير مواقفها العدائية للإسلام والمسلمين، فبدلاً من مراجعة حساباتها لمعرفة الفشل والنجاح، فبدلاً من إدراك الحقيقة الماثلة أمامهم والمتعلقة بالشعب الصومالي المسلم الذي رفض المذهب

---

(١) سورة الكهف: الآية ٥.

الاشتراكي، لأنه ببساطة ضد عقيدته، فبدلاً من ذلك كله صعَّدت حملاتها عام ١٩٧٤م وكانت حملات محمومة لم يسبق لها مثيل من قبل.

مرَّت خمس سنوات من عمر الثورة، وخلال المدة السابقة أنجزت الثورة الشيء الكثير مما كانت تنوي فعله، إذاً لم يبقَ أمامها إلا أن تخطو خطوة أخرى في سبيل التمهيد لبدء مرحلة جديدة من تاريخها.

ولا ننسى أن الاستعدادات لفتح حزب اشتراكي في البلاد كانت على أشدها فعلاً، وهذا الأمر كان يتطلب تصفية الحسابات بين الشيوعيين وبين الشعب الصومالي، وانطلاقاً من تلك القناعات التي تكونت لدى الكادر الشيوعي بدأت موجة جديدة من الدعايات الموجهة ضد الإسلام وضد العلماء، وضد القيم والفضائل المتصلة بالإسلام وربط هذا كله بعجلة الرجعية والرأسمالية والاستعمار فكانت سنة ١٩٧٤م مسرحاً لأنشطة هائلة ألهبت المشاعر ووضعت البلاد على حافة هوة سحيقة لا قرار لها، ومفترق الطرق.

لقد رأينا كيف أن الثورة استخدمت أنواعاً من الأسلحة الفتّاكة لتدمير الإسلام وأهله في المراحل السابقة.

فما هو السلاح المفضل في هذه المرحلة؟!!!.

وما هو التأثير الذي أدى إليه؟!!!.

وما هي النتائج التي ترتبت على استخدامه للمجتمع الصومالي والساحة الإسلامية؟!!!.

إن المبحث التالي هو الذي يتولّى الإجابة عن هذه الأسئلة إن شاء الله تعالى.

عام الحسم وسلاح تحرير المرأة

إن الثورة الاشتراكية التي استولت على مقاليد الأمور في الصومال بذلت جهوداً مضنية لكسب عاطفة المرأة الصومالية وجعلها بجانب الثورة، تلك المجهودات الجبارة قد بدأت في وقتٍ مبكرٍ جداً، فالحديث عن المرأة الصومالية وشجاعتها ومشاركتها في حرب التحرير لم يكن ينقطع، كما أنهم استخدموا المرأة في مراكز الإرشاد القومي، وقوات المليشيا الشعبية، وأدخلوها في الفرق الرياضية بكل امتهان وابتذال، ولم ينسَ هؤلاء أن يستغلوا بعض المثالب والعيوب الموجودة في المجتمع الصومالي تجاه المرأة لاستثارتها واستدرار عاطفتها، وكانت الوعود البرّاقة، تصدر من قادة الانقلاب وكبار المسؤولين، بأنهم يرفعون شأن المرأة الصومالية، وسوف يزيلون كل المظالم الاجتماعية التي عانت المرأة منها في حياتها الاجتماعية والسياسية والتعليمية والاقتصادية وغيرها، لقد أحدثوا خلال سنوات قليلة تغيرات جذرية في شؤون المرأة الصومالية، فقد أدخلوها في مجالاتٍ جديدةٍ لم يسبق أن دخلت في حياتها لقد أقحموا المرأة الصومالية في القضاء والمحاكم المختلطة فبدأت تجلس جنب القاضي وتتخذ القرارات المصيرية ولم يكن من المهم في تلك الفترة أن تكون المرأة متعلمة للمشاركة بمثل تلك الأعمال الجليلة، ولكن المهم هو أن تشارك مجموعات من النساء في القضايا المصيرية مثل إصدار الأحكام القضائية، كما أدخلوها في مجالات عديدة لا تتناسب وطبيعة المرأة ووظيفتها الأساسية، مثل الأعمال الشاقة، والتدريبات العسكرية الصعبة، وأعمال البناء الشاقة بدون حاجة تدعو إلى ذلك.

ففي السنوات الخمس أو الست الأولى أي منذ عام ١٩٦٩م وحتى ١٩٧٥م والتي كانت الأنشطة الثورية في المجالات المختلفة في قمتها استغلوا المرأة

استغلالاً سيئاً للغاية لأنها كانت تشترك مع الرجال في بناء العمار والمنازل ومراكز الإرشاد القومي بدون مقابل أي بدون أجر تتقاضاه وإن قل لأن مشاركتها كانت شبه إجبارية والسبب في ذلك أن المركز الإرشادي الواقع في الحي يتولّى تعبئة الناس وإخراجهم من بيوتهم بالقوة فإذا ثبت أن شخصاً ما تخلّف عن الاجتماعات الثورية أو الأعمال البنائية التي يجري تنفيذها في منطقته فإنه يتعرض للعقاب الشديد، وتحت هذا الضغط وتفادياً للمشكلات خرجت المرأة من بيتها إلى ساحات لا تتناسب معها في حال من الأحوال.

وهذه بعض النتائج السريعة المترتبة على تلك السياسات:

(أ) إفساد أخلاقي رهيب غيَّر معالم المجتمع إلى حدٍ كبيرٍ.

(ب) ضياع الأطفال وشؤون الأسرة بدون أدنى سبب أو مقابل.

(ج) زعزعة الثقة بين الأزواج وحدوث مشاحنات ونزاعات نتعرض لبعضها في المباحث القادمة إن شاء الله تعالى:

ومن الناحية الثانية لم يكن خافياً لما تهدف إليه الثورة من تصرفاتها تجاه المرأة، لأن المرأة فقدت حريتها الشخصية أول مرة في تاريخها، هويتها كإنسانة محترمة في بيتها ترعى شؤون أطفالها وتقوم بما عليها من الواجبات تجاه زوجها وما تتطلبه الأعمال المنزلية من عمل متواصل، فبدلاً من ذلك كانت تشترك مع الرجال الأجانب في تنظيف شوارع المدن وإقامة تماثيل مجسدة، ومراكز لتضليل الشعب الصومالي، وبهذا فقدت كرامتها وشرفها.

فقدت حريتها في التصرف الشخصي لأن الشيوعيين أجبروها على العري أو ما يشبه العري، وحتى اللباس الذي هو من أخص الخصوصيات للإنسان أصبح خاضعاً لقرارات رسمية تصدرها الثورة، فإذا أرادت المرأة أن تلبس ما يستر عورتها فهي مجرمة ورجعية، وتريد الإفساد وتخريب المجتمع، بل ربما تُتهم بأنها ضد الثورة.

وباختصار هذه صورة المرأة الصومالية في السنوات الأولى، وأما أوضاع المرأة في النصف الأخير من عمر الثورة فقد تردت إلى أسوأ من ذلك بكثير.

والعناية لأنه جديد في فحواه ولأنه يتناول قضايا في منتهى الحساسية ولأن الثورة نفسها لا تستطيع التكهن بما يحدث بعد هذا الخطاب.

كان التاريخ ١١ يناير مساء الأحد عام ١٩٧٥م.

لقد بدأ رئيس الثورة خطبته وكانت طويلة حقاً ومثيرة، إنها تناولت الإسلام وتطرقت إلى حقيقة القرآن الكريم، وتكلم عن أحكام النساء، والعلاقات بين الرجال والنساء والفروق الموجودة من الناحية التشريعية، وأسهب في شرح قضية الإرث والورثة وأتى بكل عجيب.

ولكي يقف القارىء الكريم على فحوى الخطاب فإنني أنقل منه بعض الفقرات المهمة:

أولاً: أيها الرفاق: إن المرأة الصومالية معروفة في كفاحها منذ القدم ومن أقرب الأمثلة دورها الرائد في مكافحة محو الأمية في السنة الماضية فقد استجاب النساء لتلك الدعوة استجابة طيبة لأنهنَّ فهمن في العهد الثوري أنهنَّ متساويات مع الرجال وحصلن على كامل الحقوق أول مرة وهناك بطبيعة الحال أسباب وجيهة لتلك الاستجابة، ومن هذه الأسباب:

* إن النساء أكثر استجابة إلى الخير من الرجال، ولندرك دور المرأة الصومالية في المجتمع يكفينا أن نعلم أنها فازت بأعلى الأوسمة وأشرفها في الوطنية والإخلاص والطاعة والإنتاج فهنيئاً لها على الشرف الذي حصلت عليه وشكراً لها على الدور البطولي الذي قامت به وما زالت، وثقتي كبيرة في أن دور المرأة الصومالية سيزداد أهمية واعترافاً في كل مجالات الحياة في القيادة السياسية، في العمل والإنتاج، وفي بناء المجتمع الصومالي الجديد.

* أيها الرفاق لقد جعلت الأمم المتحدة سنة ١٩٧٥م عاماً لحقوق المرأة، فما دمنا معترفين أصلاً بحقوق المرأة فيجب أن نكون أول من ينفذ مشروع الأمم المتحدة ورغبتها الإنسانية العريضة، ويسعدنا أن نرى اليوم الاستعمار والرأسمالية العالمية وأعداء الحرية وقد اعترفوا حقاً بحقوق الإنسان، مما يدل على أن الوعي الإنساني قد ازداد، وهو الذي أجبر هؤلاء أن يتخذوا مثل تلك القرارات.

عام المرأة العالمي:

كانت الثورة الصومالية قد أكملت استعداداتها لخوض المرحلة الأخيرة في حربها ضد الإسلام، فاختاروا أن تكون المرأة الصومالية هي السلاح المستخدم في هذه المرحلة الحساسة، وأن يكون «تحرير المرأة» والمساواة الكاملة بين الرجال والنساء، لقد اختاروا هذا السلاح واختاروا العام واليوم لأسباب رأوها بأنها وجيهة، فالعام الذي اختاروه لإعلان المرحلة النهائية في حربهم هو عام ١٩٧٥م واليوم كان ١١ يناير من السنة نفسها، يبدو أن الثورة قد أرادت في اختياراتها تلك تحقيق أهداف معينة للوصول إلى مكاسب سياسية في الساحة الدولية كانت المبررات واضحة كل الوضوح، وقد نصت بأن القرار اتخذ تلبية لنداء الأمم المتحدة ونزولاً عند رغبتها، كما أن الخطوة ضربة موجهة إلى الإسلام، وهذا هدف آخر لاتخاذ القرار لأن ذلك من شأنه أن يرفع مقام القادة الشيوعيين في الصومال في الساحة الدولية التي تعج بأعداء الإسلام الظاهرين والمستترين.

بالإضافة إلى ما سبق فإن الخطوة كانت إشارة واضحة إلى أن عهد المهادنة مع الدين الإسلامي قد ولّى، وبأن الثورة تتخذ قراراتها بكل ثقة وشجاعة، ولا يفوتني أن أذكر أن النفوذ السوفياتي في الصومال قد بلغ قمته في أواسط السبعينات، إذ يمكن أن تكون جميع العوامل التي ذكرتها قد تفاعلت في صنع القرار الذي اتخذ بمناسبة المرأة في عام المرأة.

إذاً فما هو القرار الذي اتخذ بهذه المناسبة، وما هي أبرز النتائج التي تمخض عنها القرار؟!!!.

القرار هو: المساواة بين الرجال والنساء في الصومال!!!.

في موقف حاشد في العاصمة الصومالية خطط له بعناية فائقة اشتركت كل المنظمات الثورية والكوادر الشيوعية والمنظمات النسائية، وفي ملعب كرة القدم في العاصمة التي زُينت بالرايات الحمراء والزرقاء والذي يخضع لحراسة مشددة نادرة الحدوث، دخل رئيس الثورة الصومالية وموكبه الذي يصحبه معه عادة إلى ملعب كرة القدم، ووقف في المكان المعد له لإلقاء خطاب تاريخي جدير بالاهتمام

* أيها الرفاق: إن هذا اليوم كما تعلمون، هو يوم المرأة العالمي الذي اعترف العالم فيه بحقوق المرأة ومساواتها مع الرجل في الواجبات والحقوق، وهو اليوم الذي قرَّرت شعوب العالم أن ترفع شأن المرأة وتكرمها اعترافاً بما تقدِّمه من أعمال، وانطلاقاً من هذا وتكريماً للمرأة الصومالية فقد اتخذنا ما يلي:

أولاً: جعل المرأة الصومالية مساوية للرجل في الحقوق والواجبات بدون أدنى تفريق بين الجنسين.

ثانياً: إنه كان فيما مضى إذا مات رجل وترك بنتاً وحيدةً فلم تكن باستطاعتها أن تأخذ مال أبيها بدون مشاركة أشخاص آخرين ليأخذوا مالها ظلماً وعدواناً. وكنا فيما مضى نسمع الربع والثلث في قسمة الأموال، وأقول لن يكون هذا بعد اليوم ولن تسمعوه، لأننا ساوينا النساء مع الرجال في الحقوق والواجبات وانتهت الفترة التي كانت المرأة أمة في المجتمع، وانتهى الوقت الذي كانت المرأة الصومالية فيه تحت رحمة زوجها محبوسة في بيتها»[1].

لقد ذهب سياد بري إلى أبعد من هذا في خطبته الطويلة، إنه تكلم عن القرآن الكريم وأنكر الوحي وقدسية القرآن واستهزأ بالآيات القرآنية والأحكام الواردة فيه.

فماذا قال عن القرآن الكريم تبريراً لقراره هذا؟!!!.

قال سياد بري: «إذا أردت أن أدخل الموضوع بعمقٍ وصراحةٍ أكثر أيها الرفاق يمكن أن نسأل أنفسنا، ما الذي أوجد التفرقة بين الرجال والنساء؟!!!.

ما الذي جعلنا نسمع دائماً في القرآن الكريم ــ الثلث والربع ــ ؟!!!.

ما الذي جعل المرأة دون الرجل في حقوقها؟!!!.

الإجابة على هذا الأمر سهلة جداً:

كان المتخلفون يدفنون البنات وهنَّ أحياء لتقصر عقولهم، فنظراً لأنها حاجة

---

(١) جريدة نجمة أكتوبر، العدد الصادر ١٢/١/١٩٧٥م.

اجتماعية متصلة بالتطور والتناقضات الموجودة في المجتمع فقد قال الإسلام لهؤلاء البدو، أن البنت لا تشترك معك في الحقوق لأنك خير منها وأفضل كرجل، فلا بأس أن تسمح لها بحق الحياة فقط. وكان الإسلام يريد من هذا تحرير البشرية ولكن خطوة فخطوة أو حسب قدراته بصورة تدريجية، لأن الإسلام يخضع لظروف اجتماعية ويتطور حسب فهم الإنسان واتساع مداركه السياسية والتعليمية والدليل على ذلك، أننا نجد في القرآن الكريم كما تعلمون أن ٥٠٪ «خمسين في المائة» من الآيات القرآنية منسوخة أو متناقضة مع آيات أخرى.

وإذا لم تكن التطورات الاجتماعية هي السبب الأساسي كما ذكرت، إذاً فما هو سبب نسخ آية بآية أخرى؟.

وإذا لم تكن مبنية على هذا المبدأ مسايرة للتطور فماذا يكون السبب؟

واختتم بكلامه تهديداً موجهاً إلى المجتمع الصومالي، قائلاً: «فأرجو من مستمعي الآن والذين يسمعون خطابي عبر موجات الإذاعة أن يرشدوا أولئك الذين لا يفهمون شيئاً أو الذين يجهلون تلك المبادىء وإلى أولئك الذين لم يفهموا معاني القرآن الكريم، والذين يسيئون إلى الإسلام بفهمهم الخاطىء، وسوف أكون شاكراً إذا تمكنتم ونحن في هذه المسيرة، مسيرة التمييز بين الخبيث والطيب، وبين الرجعي والوطني، وبين المخلص والخائن، وأرجو أن تميزوا بين هؤلاء وأولئك»[1].

لقد قرأت الفقرات السابقة، إنها تتضمن الأمور التالية:

أولاً: الافتراء على الله وعلى الرسول صلى الله عليه وسلم في مجال حقوق المرأة.

ثانياً: الاستهزاء بآيات الله عز وجل والأحكام الثابتة في القرآن الكريم.

---

(١) المصدر السابق.

ملحوظة: لقد أذاعت الإذاعة الصومالية في مقديشو خطبة الرئيس، كما أنها نشرت في الجريدة الرسمية «نجمة أكتوبر» بتفاصيلها.

ثالثاً: الإنكار مما علم من الدين الإسلامي بالضرورة مثل أحكام الميراث.

رابعاً: جعل القرآن الكريم خاضعاً للتغيرات التي تحدث عبر الزمن وهذا إنكار للوحي الذي اكتمل في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم.

خامساً: إنكار ثبوت القرآن، بقوله أن خمسين في المائة من الآيات القرآنية منسوخة أو هي تتناقض مع آيات أخرى، وأن القرآن يخضع للتطورات التي تحدث كلما اتسعت مدارك الإنسان من حيث فهمه ووعيه السياسي مما يعني إنكاراً للقرآن جملة وتفصيلاً، ومن الواضح أنه لا يؤمن بغير العقل الذي جعله الأصل المتبع في كل التشريعات.

سادساً: السخرية والاستهزاء ضد علماء الأمة الإسلامية لسوء فهمهم في دين الله. وجهلهم المطلق لمعاني القرآن الكريم حتى اعتبرهم أعداء للإسلام والأمة على حد سواء.

سابعاً: تضمن الخطاب توجيهاً هادفاً إلى تقسيم المجتمع وإشعال فتنة عارمة في صفوفه، لأنه اختلق أكاذيب لا أساس لها حيث صوَّر بأن المرأة الصومالية كانت أمة قبل الثورة، ومحبوسة في بيت زوجها.

إنه لا يخفى على مسلم أن الخطاب لم يصدر من مسلم يؤمن بالله ورسوله لأنه اشتمل على جُمل عديدة كل واحدة منها تكفي دلالة على كفره وردته وخروجه عن الإسلام ــ إن كان مسلماً قبل ذلك.

وطبقاً للقرار الذي أعلنه سياد بري في ملعب كرة القدم صدر قانون الأحوال الشخصية الذي فصل ما أجمل في الخطاب تناول القضايا الأساسية التي تمس جوهر حياة الأسرة والعلاقات المتشابكة مثل الزواج والطلاق، والنفقة والحضانة، والولاية والوصاية والوكالة والميراث، كما تضمن القانون الجديد مواد تتعلق بالتبني.

ويتكون القانون من ١٧٣ مادة أذكر منها بعض المواد أو بعض الفقرات التي تندرج تحت مادة من مواد القانون:

«المادة رقم ٤»: تعريف الزواج:

الزواج عقد بين رجل وامرأة متساويين في الحقوق والواجبات.

«المادة رقم ١٣»: شروط الزواج بامرأة ثانية:

لا يجوز للرجل الزواج بامرأة ثانية دون تصريح كتابي بذلك من محكمة الناحية المختصة، ولا تصدر المحكمة مثل هذا التصريح ما لم تتحقق من توفر أحد الشروط التالية:

١ ــ ثبوت عقم الزوجة بإقرار لجنة الأطباء المتخصصين.

٢ ــ وجود شهادة طبية بأن الزوجة مريضة بمرضٍ مزمنٍ أو معدٍ لا يمكن البرء منه.

٣ ــ صدور الحكم بالسجن على الزوجة لمدة تزيد على سنتين.

٤ ــ تغيب الزوجة بلا سبب مقبول عن بيت الزوجية لمدة تزيد على سنة.

«المادة رقم ٢٨»: المساهمة في نفقات الزواج:

يساهم كل من الزوج والزوجة في نفقات الزواج ومتطلبات الزوجية حسب الإمكانات المالية لكل منهما.

«المادة رقم ٣١»: الالتزام بالنفقة وكيفية أدائها:

١ ــ يساهم كل من الزوج والزوجة في تكاليف الحياة الزوجية بالنسبة لدخل كل منهما وفي حالة عدم قدرة أحدهما على المساهمة يلتزم الآخر بتحمل أعباء وتكاليف الحياة الزوجية.

٢ ــ إذا نشأ خلاف بين الزوجين يستعين القاضي بأهل الخبرة ويحسم الخلاف بالطريقة التي يراها.

٣ ــ إذا قصَّر أي من الزوج والزوجة في التزامه بالنفقة الواجبة يجب عليه أو عليها دفع حصته منها ما لم يكن عاجزاً تماماً عن ذلك.

٤ ــ إذا استحال على أحد الزوجين الحصول على النفقة من الآخر لأسباب

غير العوز يحدد القاضي هذه النفقة لتكون ديناً في ذمة من لم يف بها ويخول للآخر الحق في الاستدانة بما لا يزيد عن المبلغ المحدد.

٥ ــ يحق للدائن المطالبة باسترداد هذا الدين مباشرة من الطرف الذي يلزمه القاضي بذلك».

إن مخالفة هذا القانون ومعارضته للشريعة الإسلامية وللقرآن الكريم ليست خافية، فقد جعل النفقة واجباً مشتركاً بين الزوج والزوجة وتلك مخالفة صريحة لما هو ثابت في الإسلام لأن النفقة واجبة على الزوج دون الزوجة التي لم تكلف بالإنفاق على البيت بأي حال من الأحوال، لأن مسؤوليتها الأولى هي تربية الأولاد والقيام بشؤون البيت، أما الرجل فعليه أن يعمل ويكدح في مجالات الحياة المختلفة، فإلزام المرأة بالعمل خارج المنزل لأجل المشاركة في نفقة العائلة ليس من الإسلام في شيء مهما تشدَّق المتشدقون لأن ذلك مضيعة للأولاد وإهمال لواجب التربية والرعاية التي لا يحسنها إلا الأمهات، ومخالفة صريحة لما هو ثابت في شرع الله كما أنه من الواضح أن الهدف من بعض الفقرات هو إحداث النزاعات داخل الأسرة وهدم صروح التفاهم بين أفراد العائلة.

كما أنه حُرم الزواج بزوجة ثانية، وتلك مخالفة صريحة لنصوص القرآن والسنة والإجماع.

الطلاق:

«المادة رقم ٣٦»: إيقاع الطلاق:

١ ــ يقع الطلاق من جانب الزوج بموجب إذن يصدر بذلك من المحكمة المختصة.

٢ ــ يجوز للمحكمة إصدار مثل هذا الإذن فقط بعد إحالة الدعوى على لجنة المصالحة التي عينها.

وفي هذه المادة نلاحظ أن الطلاق أصبح بيد المحكمة وحدها واللجنة التي عينتها المحكمة، بينما الطلاق بيد الرجل حسب الضوابط الشرعية التي حددها الإسلام وتلك مخالفة أخرى للشريعة الإسلامية.

ويُفهم من هذه المادة أن الطلاق لا يقع وإن توافرت جميع الشروط التي حددها الدين الإسلامي، وهو إنكار صريح للنصوص وادعاء الربوبية بتحريم ما أحله الله.

«المادة رقم ١٥٨»: مساواة المرأة والرجل في الميراث:

عملاً بالمبادىء العامة الواردة في البيان الأول والثاني للثورة فإن المرأة والرجل متساويان في الإرث.

«المادة رقم ١٥٩»: أصحاب الحق في الإرث:

١ ــ إن الحق في الميراث يكون للأشخاص الآتين.

(١) الزوج والزوجة، والأبناء والبنات، وأبناء وبنات الإبن، وأبناء وبنات البنت، والأب والأم، والجد والجدة، والأخوات لأبوين أو لأب أو لأم.

(٢) إذا لم يوجد من سبق ذكرهم أو بقي شيء لا مستحق له، تستولي عليه خزانة الدولة.

«المادة رقم ١٦١»: فروض الأولاد وأولاد الإبن وأولاد البنت:

١ ــ إذا كان الوارث واحداً أو واحدة من الأبناء أو البنات يرث كل التركة.

٢ ــ إذا كان الأولاد سواء أكانوا ذكوراً أو إناثاً أكثر من واحد تقسم التركة بينهم بالتساوي»، إن كانت بعض الفقرات تقبل التأويل، فإن محاولة تغيير أحكام الميراث تؤكد النوايا الحقيقية، فلا يحتاج الأمر إلى تعليق.

إن هذا القانون كما رأيته في الفقرات السابقة لا يراعي الأحكام الإسلامية وإن قل. كما أنه تجاهل العادات والتقاليد السائدة في المجتمع الصومالي، وبهذا يعتبر القانون عدواناً على الإسلام وعلى المجتمع، وعلى الأسرة بصفة خاصة وهو محاولة هزيلة لتفكيك البنية الأساسية للصومال لكي يسهل التصرف فيه.

---

(١) قانون الأحوال الشخصية رقم ٢٣ الصادر في ١١ يناير ١٩٧٥م، وقد نشرت هذا القانون وزارة العدل والشؤون الدينية برقم ٢٣ وتاريخ ١١ يناير عام ١٩٧٥م وهو التاريخ الذي أعلن رئيس الثورة فيه قراره بإصدار قانون المساواة بين الرجل والمرأة.

هذا هو القرار التاريخي الذي اتخذه الثوريون بعد كفاحٍ طويلٍ، وصراع مرير خاضوه ضد الشعب الصومالي ومصالحه وأنظمته، لقد مهدوا طويلاً لتنفيذه وركبوا كل صعب وذلول للوصول إلى هذه المرحلة التي كانت حلماً بعيد المنال وأمنية غالية لدى الفئة التي جنّدت نفسها لخدمة أعداء الإسلام، وأعوان الشيطان، وإرضاء شهواتهم ونفسياتهم المريضة، لم يكن القرار نابعاً من رغبة المجتمع الصومالي، ولم يكن نتيجة أملتها الظروف الاجتماعية، ولم يكن قراراً اتُخذ لتلبية القضايا الاقتصادية، كما أن المرأة الصومالية لم تكن بحاجة إلى مثل ذلك الهذيان بقدر ما كانت تحتاج إلى مزيد من العناية الحقيقية وحمايتها من الأيدي العابثة التي تريد إفسادها وهتك شرفها وعراضها.

لماذا إذاً اتُخذ هذا القرار ولمصلحة من؟!!!.

إن القرار المذكور جزء لا يتجزأ من السياسة العامة التي انتهجتها الثورة منذ قيامها ١٩٦٩م وحتى صدور القرار ١٩٧٥م، وفي غاية الانسجام مع الخطوات السابقة، وليس شاذاً خرج عن الخط المرسوم حتى نبحث عن السبب الأساسي للقرار، بل يمكن أن أقول أن الأحداث التي سبقته كانت تمهيداً لمثل هذا القرار، لأن الثورة منذ قيامها كانت تهاجم الإسلام وتشنّع كل أمر يتصل به، وتعتقل العلماء والدعاة إلى الله بدون جريمة أو ذنب ارتكبوه، ولم يخفوا عن الناس شيوعيتهم، وأن الاشتراكية العلمية هي الطريقة الوحيدة ولا غيرها لتقدُّم الصومال، كما أنهم حاولوا جعل الإسلام كله تبعاً للاشتراكية العلمية، فيجب على العلماء أن يوافقوا على هذا التفسير، وإلا سوف يواجهون عقاباً صارماً، كل هذا كان واضحاً وضوح الشمس، لقد اتخذوا القرار الحاسم على ما يبدو في هذا الوقت بأسباب داخلية تطلبت من جانبهم حسم النزاع الإيدلوجي في البلاد، وأخرى تتصل بالسياسة الخارجية والعلاقات الصومالية مع الكتلة الشيوعية ولا ننسى أن القرارات التعسفية جاءت بعد توقيع المعاهدة الشهيرة بين الصومال والاتحاد السوفياتي والتي أوصلت العلاقة بين الطرفين مرحلة جديدة، ولعل مثل هذه القرارات كانت بمثابة برهان

ودليل على شيوعية النظام الصومالي[1].

وأياً كانت المبررات والدوافع الحقيقية للقرار فإن النتيجة ستظل واحدة بالنسبة للشعب الصومالي، لأن القرار كفر صريح وإنكار للقرآن الكريم، وإلغاء للشريعة الإسلامية، وإهانة للشعب الصومالي، الأمر الذي فتح أبواباً من الفتن والشرور كان لها اسوأ الأثر في الساحة الصومالية.

(١) مبحث مستقل يتناول العلاقات الصومالية مع الكتلة الشيوعية بقيادة الاتحاد السوفياتي لإلقاء مزيد من الضوء على مجمل التطورات التي حصلت في الصومال في السبعينات وأثرها في تحريك الأحداث.

قانون إلغاء الشريعة
المسمَّى «قانون المساواة بين الرجال والنساء»
وأبرز نتائجه في الساحة الصومالية

أولاً: أبرز النتائج في الساحة الصومالية:

١ ـ رفض شعبي للقرار:

كان الجو العام الذي يخيم على الصومال كله بعد هذا القرار يظهر قدراً كبيراً من الحيرة والتوتر والقلق لمصير البلاد بعد هذه الخطوة، وازداد خوفهم من أن يتورط الصومال في المعسكر الشيوعي ويصبح جزء لا يتجزأ من الاتحاد السوفياتي، كما أن كراهية الشعب للشيوعية والوجود الشيوعي في البلاد قد عمَّقت بشكل جذري اعتقادهم بأن الشيوعية هي المسؤولة عن اتخاذ مثل هذا القرار والدليل على ذلك أن خبراء الاتحاد السوفياتي قد تعرَّضوا لهجمات في المناطق المختلفة مما أجبرهم على الابتعاد عن المناطق الشعبية، كما أن بعض الإيطاليين تعرضوا للهجوم ظنّاً بأنهم من أفراد الخبراء الروسيين في البلاد بالإضافة إلى ذلك أن أعداداً كبيرة من المحلات التجارية أغلقت أبوابها في الأيام التي تلت يوم اتخاذ القرار.

فرغم الرقابة المشددة واتخاذ كافة الإجراءات للحيلولة دون وقوع مظاهرات ضد الثورة إلا أن الشعب تظاهر ضد القرار بقيادة العلماء والغيورين على الإسلام، صحيح أن تلك المحاولات ما كان لها أن تغير موقف الثوريين بكونها دون المستوى المطلوب في مثل هذه الظروف الحاسمة، ولكنها عبَّرت بما لا يترك مجالاً للشك أن القرار الجائر لا يستند إلى أي شعبية في الساحة الصومالية، وهذا ثبت أثناء تطبيق القانون في المجال القضائي فيما بعد.

٢ ــ وقوف العلماء ضد القرار:

لقد وقف العلماء موقفاً شجاعاً حين شرحوا المغزى من القرار وأوضحوا للناس موقف الشريعة من القضايا الواردة فيه وفصلوا هذا الأمر تفصيلاً ثم أصدروا حكماً شرعياً ضد هؤلاء الذين اتخذوا القرار وسنّوا القوانين المتعلقة بالأحوال الشخصية كما بيَّنوا المفاسد التي يتضمنها القانون، وتم كل ذلك في المساجد الكبيرة في كثير من المدن الصومالية وأهمها العاصمة مقديشيو، وكان الهدف من ذلك ذكر الحقائق المجردة ووضعها أمام الشعب الصومالي أياً كانت النتيجة المترتبة على ذلك.

٣ ــ حملة اعتقالات شاملة:

لقد كانت أياماً عصيبة على الصومال حيث شنت الثورة سلسلة من الاعتقالات والمداهمات لم يسبق لها مثيل لمواجهة الموقف الشعبي الصارم ودخل في السجون والمعتقلات آلاف من المواطنين رجالاً ونساءً، ومارسوا ضدهم ألوان من التعذيب النفسي والجسدي، ووضع البعض في معتقلات جنب البحر حيث تغيرت ألوانهم وتمزقت جلودهم بسبب الرطوبة العالية ووجود أملاح في غرف المعتقلات، ولقد رأيت بنفسي آثار ذلك في أجسام بعض الدعاة والطلبة الذين وقاهم الله من شرورهم ونجوا من الموت.

أما التعذيب النفسي فكان يفوق كل التصورات حتى نسي الناس ما ارتكب هؤلاء الثوريون ضد مجتمعهم في السنوات الماضية التي سبقت هذه القرارات.

٤ ــ المجزرة البشعة وحرق العلماء:

كان إعلان القرار يوم ١١ يناير ١٩٧٥م عن طريق الخطبة التي ألقاها رئيس الثورة الصومالية في ملعب كرة القدم في العاصمة الصومالية، كان الشعب الصومالي كغيره من الشعوب الإسلامية يودِّع عاماً هجرياً ويستقبل عاماً آخر، كاد شهر ذي الحجة ينتهي ذلك اليوم لأنه يوافق ١٣٩٤/١٢/٢٩هـ، وشاء المولى عز وجل أن يستهل عامه الجديد بأحداث جسام وحدوث أمور لم تكن في حسبانه، ومرَّت الأيام بطيئة، والكل مثقل بالهموم والأحزان التي لا تفارقهم، لم تقع أحداث

ذات شأن خلال الأيام الخمسة التالية ليوم القرار سوى انخفاض الأنشطة التجارية، والأنشطة العامة التي يمارسها الشعب في حياته اليومية، وكان هذا في العاصمة بصفة خاصة.

تحسباً لكل طارىء انتشرت القوات المسلحة وقوات الشرطة والمليشيا الشعبية في المدن الرئيسية في البلاد، وبدت هذه المدن وكأنها ساحة حرب بين جيشين.

وفي يوم الجمعة ٥ محرم ١٣٩٥هـ الموافق ١٧ يناير ١٩٧٥م تناول الخطباء أو كثير منهم الحدث التاريخي والقرار الجائر الذي اتخذته الثورة وبيَّنوا الأمر للمصلين، كما أن عدداً من العلماء واصلوا الحديث بعد صلاة الجمعة وتناولوا الموضوع باستفاضةٍ وبيَّنوا حكمه الشرعي، وتواردت أفواج من أفراد الشعب إلى ساحات المساجد ليستمعوا إلى تلك الخطب، وكما أشرنا سابقاً كانت القوات المسلحة والشرطة والمليشيا الشعبية منتشرة، ولكن تم تعزيزها يوم الجمعة واتخذت مواقع لها حول المساجد في العاصمة وبعض المدن الأخرى وأصدرت الأوامر إلى القوات بقطع التيار الكهربائي كخطوة أولى، ثم أمرت بأن تقتحم المساجد وتُلقي القبض على الخطباء والعلماء وتمت عمليات الاقتحام وهاجموا الجموع الموجودة داخل المساجد أو حولها واعتقلوا أعداداً كبيرةً منهم، تم نقلهم إلى السيارات المعدة والواقفة قرب المساجد، وبعد عمليات الاعتقال والاقتحام قامت مظاهرات متفرقة في أحياء العاصمة بشكل خاص، ولكن الثورة استطاعت قمعها بسهولة.

ففي يوم السبت ٦ محرم ١٣٩٥هـ الموافق ١٨يناير ١٩٧٥م أجرت الثورة محاكمات صورية ضد الذين اعتقلوا يوم الجمعة وأعلنت أحكاماً في نفس اليوم قائلة: «إن محكمة أمن الدولة حكمت على ستة من العلماء الذين وقفوا ضد القوانين التي أصدرتها الحكومة بالإعدام رمياً بالرصاص وحكمت المحكمة على ثلاثة من العلماء بثلاثين سنة، وحكمت على اثنين آخرين بالسجن عشرين سنة»[1].

---

(١) نجمة أكتوبر، ١٩ يناير ١٩٧٥م.

وفي يوم الأحد ٧ محرم ١٣٩٥هـ الموافق ١٩ يناير ١٩٧٥م أصدرت محكمة أمن الدولة ما يلي: «حكمت المحكمة على أربعة من العلماء حكماً بالإعدام رمياً بالرصاص لأنهم وقفوا ضد القوانين الجديدة متسترين بلباس الدين الإسلامي وحكمت على ثلاثة بالسجن لمدة ثلاثين سنة، وخمسة عشر آخرين بالسجن عشرين عاماً»[١].

وفي صبيحة يوم الخميس ١١ محرم ١٣٩٥هـ الموافق ٢٣ يناير ١٩٧٥م أذاعت إذاعة مقديشو في بداية بثها لبرنامج يوم الخميس المفاجأة الكبرى التي أذهلت الجميع وأوقفتهم في حيرة وارتباك من أمرهم.

لقد أعلنت الإذاعة نبأ إعدام عشرة من العلماء في بيانٍ قصيرٍ جداً جاء كالآتي:

«نقلاً عن الوكالة الصومالية للأنباء فإنه قد قتل الأشخاص العشرة الذين حكمت محكمة أمن الدولة عليهم بالإعدام قبل الآن رمياً بالرصاص صباح هذا اليوم في الميدان العام القريب لمدرسة الشرطة الواقع على شاطىء البحر، وهذه أسماؤهم:

١ ــ الشيخ أحمد شيخ محمد.
٢ ــ الشيخ موسى يوسف.
٣ ــ الشيخ أحمد إيمان.
٤ ــ علي حسن ورسمة.
٥ ــ حسن عيسى إلبي.
٦ ــ محمد زياد حرس.
٧ ــ علي جامع حرس.
٨ ــ آدم علي حرس.
٩ ــ سليمان جامع محمد.

---

(١) نجمة أكتوبر، ٢٠ يناير ١٩٧٥م.

١٠ ــ ياسين علم عول.

«لقد أدانتهم محكمة أمن الدولة، وثبت أمام المحكمة أن هؤلاء العشرة عارضوا بصورة جماعية القانون الصادر من المجلس الأعلى للثورة، ومن المجلس الوزاري بالإجماع، بتاريخ ١١ يناير سنة ١٩٧٥م المتعلق بالمساواة بين الرجال والنساء، وقد أدانتهم المحكمة بأنهم خالفوا القانون الصادر في ١٠/٩/١٩٧٠م، رقم «١٢» ومادته «٥٤» المنصوص عليه بمثل هذه الحالات».

كيفية تنفيذ حكم القتل بشهدائنا

لقد استخدم الجناة الذين نفَّذوا حكم القتل بشهدائنا الأبرار وابلاً من الرصاص في المرحلة الأولى. كان الشهداء مكبلين بالقيود مربوطة أيديهم إلى ظهورهم بعد أن أسند ظهر كل واحد منهم إلى جذع شجرة نصب لهذا الغرض، وبعد هذا كله عُصبت عيونهم بخرقة سميكة، جاء الجناة بعد ذلك ووقفوا على بعد أمتار معينة من الشهداء حتى أطلقوا الرصاص على أجسام الدعاة الطاهرة، ولقد أظهرت بعض الصور التي التقطت أثناء تنفيذ الجريمة مراحل معينة لبعض العلماء ومنها أن المجرمين كانوا يرسلون بين فترة وأخرى شخصاً يشبه طبيباً يجري فحصاً ثم تبدأ دورة جديدة لإطلاق النار عليهم وهكذا استمر الوضع حتى تمت فصول الجريمة بطريقة مأساوية تظل لعنة على مرتكبيها، ومضى الدعاة حتى فارقوا الحياة الدنيا رحمهم الله تعالى رحمة واسعة، لقد ودَّعوا الحياة الدنيا بعد أن مزَّق الرصاص أجسادهم بدون جريمة اقترفوها:

﴿وما نقموا منهم إلا أن يؤمنوا بالله العزيز الحميد﴾[1].

هذه الطريقة كانت هي المتبعة في العهد البائد عند تنفيذ أحكام الإعدام، ولكنهم قبل هذه الجريمة كانوا ينفذوها على الملأ، أما قتل العلماء فإنهم نفذوه سراً وقبل أن يستيقظ الناس، والصور التي وجدت بعد ذلك بسنوات طويلة تُظهر المرحلة الأولى للقتل وهي تشبه الطريقة العادية المستخدمة لدى الثوريين عندما يزهقون أرواح الأبرياء.

أما ما حدث بعد ذلك فلا نجد دليلاً ملموساً يدل عليه مثل الصور الشمسية أو شهادة طبية تعتمد على الوسائل المتبعة في مثل هذه الحالة، أو غير ذلك.

---

(١) سورة البروج: الآية ٨.

ويبدو أنهم خططوا لإخفاء أثر الجريمة فلم توجد الرفاة حتى يومنا هذا حيث لا يعلم أهاليهم وذويهم وأولادهم وأصدقائهم ماذا فعلوا بأجسام الشهداء بعد قتلهم؟ وأين قبورهم؟

حرق الأجسام بعد قتلهم بالرصاص:

لقد ذكر عدد من المجلات الإسلامية كيفية تنفيذ الإعدام نذكر بعضاً منها للإستدلال ونقل فقرات قصيرة مما ورد فيها حتى لا يطول بنا المبحث.

مجلة المجتمع الكويتية:

لقد نشرت مجلة المجتمع الكويتية عن مأساة الصومال مقالات وتحليلات وتعليقات يعتبر سجلاً حافلاً بالمعلومات وتسجيل الوقائع والأحداث، ومما جاء فيها عن إعدام عشرة من العلماء الصوماليين ما يلي:

* أبشع مجزرة بشرية في القرن العشرين.

الصومال يصفي دعاة الإسلام.. حرقاً بالنار.

اعترضوا على إلغاء شريعة الإسلام.. فأحرقوهم.

أعدمت حكومة الصومال عشرة من المسلمين حرقاً في ميدان عام.

أذاعت النبأ وكالات الأنباء العالمية والصحف والإذاعات[1].

أما مجلة الاعتصام، فقالت في مقال طويل عن المجزرة قصة أصحاب الأخدود تتكرر في الصومال المسلم الحبيب، ضربات الزحف الأحمر توجه بعنف إلى علماء المسلمين في وضح النهار[2].

إن تصفية العلماء وقتلهم بهذه الطريقة بسبب كونهم أنكروا القانون الجديد

---

(١) المجتمع الكويتية راجع الأعداد ٢٣٥ ـ ٢٣٦ ـ ٢٣٧ ـ ٢٣٨ ـ ٢٣٩. عام ١٣٩٥هـ /١٩٧٥م.

(٢) الاعتصام العدد ٧، محرم سنة ١٣٩٥هـ.

وأعلنوا بطلانه قد عبَّرت بجلاء أن الصومال دخلت مرحلة جديدة من تاريخها وأن الشيوعيين قد خططوا للتخلص من الوجود الإسلامي هنا حتى سموا عام ١٩٧٥م عام الحسم لأنهم عزموا على إعلان الحرب ضد الإسلام لكي يحسموا أمره بالقوة، إذاً كان إعدام العلماء مجرد بداية لسلسلة من مؤامراتهم الدنسة، إن الأسلوب الذي اتبعه الشيوعيون والإجراءات السريعة التي أدَّت إلى تنفيذ أحكام الإعدام تبرهن على أن الشرذمة الحاكمة اتخذت القرارات والإجراءات قبل إعلان القانون الجديد، وإن كل شيء كان جاهزاً للتنفيذ، بما في ذلك قتل مجموعة من أفاضل العلماء ورجالات المجتمع الصومالي، وحشر آلاف آخرين في مراكز الاعتقال والسجون، وأن هذه المعركة كانت مصيرية بالنسبة للشيوعيين، لأنهم يدركون حقيقة أمرهم في وسط هذا الشعب، يدركون أنهم ليسوا منه ولا ينتمون إلى عقيدته، ولا يتمتعون بقاعدة شعبية يرتكزون إليها، ويدركون أنهم تسلطوا على هذا الشعب عن طريق القوة العسكرية، ويدبرون شؤونه كما يدبر رئيس العصابة الإجرامية ضحاياه، فليس أمامهم غير هذا السلوك لأن الجبن والخوف والعقدة النفسية، والشعور بالفشل أمام مسلمي الصومال كل هذا جعلهم ينتقمون من هذا الشعب ويذيقونه الويلات إثر الويلات.

أما شهداؤنا الأبرار الذين ذهبوا إلى بارئهم فقد وقفوا موقف المؤمنين الصادقين الذين لا يبهرهم حطام الدنيا ولا تغريهم زينتها، ولا يرهبهم بطش الباطشين وعسف المتعسفين، وتنكيل المتجبرين، إنهم ماتوا موتة الشرفاء وواجهوا الموت كما يواجه الرجال الأوفياء، آثروا الشهادة على الحياة، بأن نطقوا بالحق وأوضحوا الحق الواضح لشعبهم وأحبوا الموت في سبيل الله لكي يحيا إسلامهم في ربوع الصومال، لقد عرض عليهم الطغاة عفواً مقابل توجيه خطاب من كل واحدٍ من الشهداء العشرة يطلب من رئيس الثورة سياد بري عفواً وبذل الشيوعيون أقسى ما عندهم لتحقيق هذا الأمر ليقولوا بعد ذلك أنهم طلبوا العفو من الرئيس واعترفوا بجرائمهم التي ارتكبوها في حق القانون ولكي يجعلوا هذا الأمر وثيقة إذلال لعلماء الصومال.

تباً لهؤلاء التعساء إنهم لا يعرفون حقيقة المؤمنين وقوتهم وسر تلك القوة

الكبيرة، لأنهم ملاحدة لا يؤمنون إلا بالمادة المحسوسة، لقد فوجئوا بالرفض القاطع حيث قالوا بالحرف الواحد وبدون تردد، لا نسأل العفو لمن أنكر القرآن الكريم، ولا نسأل العفو لأننا لم نرتكب جريمة والموت والحياة بيد الله عز وجل، فكانت هذه بمثابة صاعقة أصابت رؤوس المجرمين، فلم يجدوا وسيلة أخرى لتحقيق ما أرادوه إلا القتل وتمزيق أجسامهم. ولكن ذلك لم يزعزع ثبات العلماء فهم كما قال الشاعر:

والمؤمنون وإن جلت كوارثهم أبداً فصبرهم رغم الردى نامي

لقد قرَّر الشهداء أن يصوموا أثناء محنتهم، لذلك صاموا الأيام الخمسة التي قضوها في السجن، فإن قدَّر الله سبحانه وتعالى أن يستشهدوا في هذه المحنة، فإنهم يموتون وهم صائمون لكي يفطروا في الجنة إن شاء الله، وتلك الواقعة تذكرنا بالخليفة الثالث عثمان بن عفان رضي الله عنه عندما حاصر السبئيون والبغاة داره أيام الفتنة الكبرى فعزم على الصيام ومات صائماً، فهؤلاء الشهداء يقتدون بأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على وجه العموم وبالخلفاء الراشدين المهديين الذين أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نقتدي بسنتهم وأن نعضَ عليها بالنواجذ. إذاً مات شهداؤنا صائمين رحمهم الله رحمة واسعة، إنه جواد كزيم.

إن ثبات علمائنا الذين قدَّموا أنفسهم قرباناً لله عز وجل قد أحدث يقظة عظيمة، كان العالم الإسلامي في جهل شبه تام لما يحدث في الصومال فرغم أن الهجمة الشيوعية بدأت مع الانقلاب الشيوعي عام ١٩٦٩م إلا أن العالم الخارجي لم يكن يعرف ما يجري داخل الصومال فكان صوت الحق الذي ارتفع مدوياً في الصومال عندما قال العلماء لا . . . لا شيوعية في الصومال بقيادة شباب الدعوة وعلماء الصومال متحدين الطغيان والطغاة، ويواجهون بذلك أقسى العقوبات وأعتى أشكال الجبروت، كان هذا الصوت هو الخطوة التي أنقذت الموقف بقوة الكلمة، وصلابة العقيدة، والتضحية الجسيمة، وتوضيح الحق الواضح أمام الافتراءات الشيوعية وقوتها المتغطرسة، فثباتهم إلى لحظة الشهادة انتصار لهم وانتصار

لعقيدتهم، وهزيمة للألحاد من الناحية العملية رغم ما يتمتع به من القوة المادية.

فهذه المواقف تستحق الثناء، ويجدر بها أن تكون نبراساً وعلائم هدي للأحياء من الدعاة والعلماء في الساحة الصومالية والساحة الإسلامية لأنها حلقة من حلقات التضحية والفداء التي يبذلها المسلمون منذ أن وجد هذا الدين وإلى يومنا هذا وإلى أن يرثَ الله الأرض ومن عليها وهي صورة رائعة من صور إحياء الإسلام جيلاً بعد جيل، وهي التي تكسر أسنان الباطل، وتهزم جيوش البغي، وهي دليل الإيمان وقوته التي لا تثبت بالأقوال والإدعاءات المجردة، يقول الله عز وجل:

﴿ألم أحسب الناس أن يُتركوا أن يقولوا آمنّا وهم لا يفتنون ولقد فتنا الذين من قبلهم فليعلمنَّ اللهُ الذين صدقوا وليعلمنَّ الكاذبين﴾(١).

وقال تعالى:

﴿وليبتلي الله ما في صدوركم وليمحصَ ما في قلوبكم والله عليم بذات الصدور﴾(٢).

فهنيئاً لهؤلاء الشهداء الذين قال الله فيهم وفي أمثالهم:

﴿ولا تحسبنَّ الذين قُتلوا في سبيل الله أمواتاً بل أحياء عند ربهم يرزقون فرحين بما آتاهم الله من فضله ويستبشرون بالذين لم يلحقوا بهم من خلفهم ألا خوف عليهم ولا هم يحزنون﴾(٣).

٢ ــ أزمة في العلاقات الاجتماعية:

إن لكل مجتمع خصائصه ومميزاته، فالصومال مجتمع مسلم يخضع في معاملاته العامة للأحكام الإسلامية، وله عادات وتقاليد عريقة نابعة من المفاهيم الإسلامية بصفة عامة أو من تقاليد يراها المجتمع بأنها تخدم المصالح العامة ولا تتعارض مع ما تقتضيه تلك المصالح.

---

(١) سورة العنكبوت: الآيتان ٢ ــ ٣.

(٢) سورة آل عمران: الآية ١٥٤.

(٣) سورة آل عمران الأية ١٦٩ ــ ١٧٠.

إن القانون الجديد ومجمل الفقرات والمواد الواردة فيه والفقرات التفصيلية تتناول قضايا معقدة وخطيرة لأنها تتعلق بموضوع الأسرة والعلاقات المتشابكة، وهي من أدق الموضوعات في الشريعة الإسلامية، ومعظم تلك الموضوعات التي تناولها القانون الجديد وردت فيه نصوص من القرآن والسنة وبالتالي فهي غير قابلة للاجتهاد، فموضوع الميراث حددها القرآن الكريم بصفة عامة فلا مجال لقول قائل ولا رأي مجتهد ولم يكونوا أهلاً للاجتهاد قبل أن يرتدوا وكذلك الزواج والطلاق والحضانة والولاية وغير ذلك من الأحكام، فلما حاول الشيوعيون الخوض في هذا المجال لم يكن أمامهم إلا أن ينكروا القرآن والسنة والإجماع لكي يقولوا رأيهم بعد ذلك ويكشفوا للناس كفرهم الصريح، كان هدفهم هدم الإسلام، هدم المجتمع الصومالي ليبنوا لأنفسهم مجتمعاً جديداً كل الجدة، مقطوع الصلة بإسلامه، وحضارته، أن إحداث هذا التغيير الذي يمس جوهر حياة كل فرد من أفراد المجتمع بين عشية وضحاها بدون مقدمات أو تمهيد يتنافى مع سنة التغيير المبنية على التدرج، هذا إذا كان الأمر الجديد لا يتعارض مع الفطرة السليمة، والشريعة الغراء، إن هذا القانون ضرب من التعسف، لذلك أحدث أزمة في المجتمع الصومالي، وخلق تعقيدات أدَّت إلى نتائج وخيمة وعواقب سيئة جداً. فالزواج والطلاق من الأمور اليومية في حياة الأمم والشعوب، فالقانون الجديد غيَّر مجراهما وأصبح كل شيء خاضعاً للثورة، فمن الحوادث المؤسفة التي تكررت في تلك السنة ما حدث بين الأزواج، فقد طلَّق زوج زوجته، وذهبت الزوجة إلى المحكمة وأبلغتها ما حدث، وحضر الزوج إلى المحكمة بأمر منها وبعد مداولات أبلغت المحكمة الزوج بأن طلاقه غير واقع وسأل الزوج عن السبب في هذا، فكانت الإجابة لأنه يجب أن يقع الطلاق بإذن من المحكمة أو من ينوب عنها وأمرت المحكمة الزوجين أن يذهبا إلى منزلهما واقتنعت الزوجة برأي القاضي أو هكذا أرادت، فذهبت مع زوجها القديم الذي طلقها شرعاً وبعد أن نصح الزوج زوجته السابقة بالذهاب إلى بيت والدها لكونها مطلقة طلاقاً بائناً ولكنها قابلت طلبه بالرفض حتى اشتدت حدة المناقشة وبدأ العراك بينهما مما أدَّى إلى وفاة الزوجة المطلَّقة بسبب القانون الجائر وذهب القاتل إلى أقرب مركز للشرطة وفي يده

الخنجر الذي قتل به زوجته السابقة، ثم قُتل القاتل، وأصبح الأولاد بدون أب وأم، إن مثل تلك الحالة التي أشرت إليها تكررت عام ١٩٧٥م وكان هذا نوع من التحدي الشعبي رغم الأخطاء التي ارتكبها البعض بواقع الغضب أو الدفاع عن شرفه وفي جميع الظروف كان ما حدث تعبيراً عن المقاومة والرفض، وتكررت مثل هذه الحالة ثلاث مرات في العاصمة وحدها حسب رواية بعض القضاة.

لقد تكررت تلك الحوادث حتى أصبحت مشكلة اجتماعية تدل على عدم الاستقرار. فالنفقة كانت من المواد العجيبة التي وردت في القانون، وغيرت معالم الحياة الاجتماعية بصورة جذرية أو هكذا أرادت الثورة، فالنفقة تقع على الزوج والأب دون الزوجة والأم في الظروف الطبيعية، لكن القانون الجديد جعل النفقة بين الزوجين بالتساوي، وتلك مخالفة صريحة لما نصَّت عليه الشريعة الإسلامية من أن النفقة على الأزواج، ووجدت القوامة المقررة للرجال لتستقيم حياة الأسرة، وتنعم بالهناء والسعادة إذ يقول الله عز وجل:

﴿الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم. . .﴾[1].

إن هذه القوانين الجائرة قد حولت الزواج إلى شركة فاسدة غير شرعية وغير مبنية على الثقة والمودة والرحمة والحب المتبادل، وكان الهدف منه إثارة البلبلة وعدم الاستقرار في الأسرة التي هي اللبنة الأساسية للمجتمعات، كما كان الهدف إحداث الخلافات والانشقاقات بين الرجال والنساء لتستفيد الثورة من الجو الموبوء، وانطلاقاً من هذا أحدثوا شرخاً في جسم الأسرة، وتمكنوا من هدم عوائل عديدة، ورغم أن الصومال برجاله ونسائه قد رفض الكفر والانصياع لأوامر الثورة والخضوع للقانون الجديد إلا أننا وجدنا في الأيام العصيبة طائفة من النساء الساقطات اللواتي مددن الجسور مع الثورة البائسة ورحبن بالقرار، إنهنَّ قلة لا تصل إلى نسبة مئوية صحيحة إلا أنهنَّ واجهن ضغطاً اجتماعياً رهيباً بل واجهن مقاومة عنيدة جعلهن يتراجعن عن المواقف العلنية بعد مدة وجيزة.

---

(١) سورة النساء: الآية ٣٤.

* القانون أنكر آيات الميراث بصورة صريحة، وكان على القضاة أن يواجهوا وضعاً جديداً في المحاكم، وفي هذا المجال حدث الامتحان الأكبر في المجتمع خلال العهد البائد، لأن ذلك مخالفة وكفر لا مبرر له، وتنفيذه يؤدي إلى الكفر وخدمة للشيوعيين، وأعداء الإسلام الذين تحدوا الإسلام بكل وقاحة، إذا كان ذلك مبنياً على الرضى بصورة خاصة.

إن عدداً من القضاة في المحاكم المختلفة كانوا يلجئون إلى إقناع الورثة بطريقة خاصة حتى لا ينفذوا القانون الجائر، وغالباً كانوا ينفذون الأحكام الشرعية باسم الصلح بين الأقارب إذا ما نشبت خصومة بين الورثة أو بين الزوج والزوجة.

* أما من الناحية الشعبية فالغالبية العظمى قابلت القوانين الجديدة بالرفض وتمسكت بإسلامها واعتبرته كفراً بواحاً ومروقاً من الدين الإسلامي، وهذا الأمر هو الذي جعل قانون الأحوال الشخصية حبراً على ورق على مر الأيام ما اعترف بذلك رجال الثورة فيما بعد.

وفي هذه المناسبة يجب أن أعترف أن أفراداً من القضاة الذين يحملون مؤهلات علمية إسلامية قد أيدوا الثورة الشيوعية في هذا المجال وأصدروا أحكاماً عديدة طبقاً لقانون الأحوال الشخصية الصادر من مجلس الثورة طمعاً في نيل المكاسب المادية أو خوفاً من بطش الثورة وأياً كانت مبررات تلك الزمرة الهزيلة، فإن هؤلاء ارتكبوا جرائم في حق الأمة وإسلامها مما جعلهم في صف الشيوعيين الذين يحاربون الله ورسوله علانية.

٣ ـ وانكشفت حقيقة الانقلابيين:

إن الثورة الشيوعية البائسة حاولت قدر المستطاع أن تضلل جمهور الناس، وأن تخفي عنهم حقيقة أمرها، ولهذا كثيراً ما كانت تختلق المشاكل وتعلن الحروب الوهمية ضد الأعداء المجهولين، أو تظهر نفسها بأنها تخدم الشعب الصومالي أو تشن حرباً ضروساً ضد العلماء مدعية أنهم يتسترون باسم الدين.

إن تلك الحملات كان لها بعض التأثير على العوام والجهال الذين

لا يستطيعون تقويم الأمور، ولكن الشيوعيين بعد قانون الأحوال الشخصية المتضمن الطعن الصريح في القرآن الكريم أصبحت حقيقتهم مكشوفة، فلم تعد الدعايات المضللة تؤثر على الشعب مهما بالغوا فيها، وانكشف وجههم الكالح حتى فقدوا كل تأييد نالوه من دهماء الناس، فمنذ ذلك اليوم كانت الجفوة بين الشيوعيين وبين عامة الشعب، وبدأت مرحلة جديدة إجمالاً، وهي كون الشعب بكافة طبقاته قد أدرك حقيقة ما يجري في أرضه، وبأن الاشتراكية تعارض الإسلام وتضاده فلا تعايش بينهما في حال من الأحوال.

٤ ــ يقظة شعبية:

لم تذهب دماء الشهداء هدراً ولم يكن قتلهم فناء أو مفارقة مجتمعهم ووداع ذويهم وأحبابهم فحسب، كما أن تمزيق أجسادهم بالوسائل البشعة التي ذكرت طرف منها وما صاحب ذلك من تخويف وترهيب لم يصبح مجدياً في الساحة الصومالية، ظن الشيوعيون أنهم أعدموهم، ولكنهم لم يحققوا أهدافهم من جرمهم، لأن الموت والحياة بيد خالق النفس، إن الذين نالوا الشهادة في هذه الملحمة لم يموتوا كما تصور الشيوعيون لحظة تنفيذ رغبتهم الشيطانية.

﴿ولا تحسبنَّ الذين قتلوا في سبيل الله أمواتاً بل أحياء عند ربهم يُرزقون﴾[1].

إن المواقف الإيمانية والثبات الذي لم يعرف التزحزح أيقظ القلوب الغافلة وأوجد حماساً للإسلام رغبة في الدفاع عنه.

وعند المقارنة يجد المرء فارقاً كبيراً بين حالة المجتمع قبل هذه الأحداث وحالته بعد الأحداث، من حيث التوجه والإقبال على الإسلام دراسة والتزاماً من الناحية العملية حتى أصبحت المساجد مكتظة بطلاب العلم، وكانت المساجد في تلك الفترة هي المراكز الوحيدة التي يمكن أن تتجمع فيها أعداد كبيرة في أوقات

---

(١) سورة آل عمران: الآية ١٦٩.

متنوعة في الليل والنهار، ومع الهيمنة المطلقة التي شملت المساجد والمرافق التعليمية الأخرى فإن المساجد كانت أفضل من غيرها لطبيعة وظيفتها.

لقد برز في تلك الفترة اتجاه إسلامي واضح المعالم، وبدأت صحوة مباركة تشق طريقها إلى الأمام، مستخدمة المساجد في الدرجة الأولى ومدارس تحفيظ القرآن الكريم، والدراسات الخاصة، كما انتشرت هذه الصحوة في المدارس الرسمية والجامعة، ومع الرقابة الشديدة والسيطرة المطلقة استطاع القائمون عليها نشر الوعي الإسلامي والحفاظ على الهوية الإسلامية عن طريق الكتاب الإسلامي الهادف والشريط والحلقات الواعية في المساجد.

إن الذين قدَّموا أنفسهم قرباناً لله سبحانه وتعالى أصبحوا شمعة مضيئة للأحياء بل تحدياً قائماً بذاته لأنهم سطروا المواقف بدمائهم الزكية فأصبحت آثارهم في القلوب وكلماتهم تتردد على الألسن.

فالصومال في تاريخه المسجل المعروف لم يشهد معركة تشبه هذه المعركة، لم يسجل تاريخهم حاكماً من حكامهم أنكر القرآن الكريم واستهزأ بأحكامه أو سب الرسول صلى الله عليه وسلم وافترى على الله الكذب قبل سياد بري.

إنهم يدينون بالإسلام وليس عندهم جاليات أو أقليات غير مسلمة. فإنكار القرآن في مثل هذا المجتمع أمر غير مفهوم وغير مستساغ، ولذلك ترك الحادث أثراً واضحاً في نفوس الناس، وكان رد فعلهم قوياً من الناحية النفسية لأن الحادث هزَّ شعورهم، وهذا الأمر جعلهم يسألون أنفسهم عن الأسباب التي أدَّت إلى الردَّة التي أعلنتها الثورة والعوامل التي شاركت في اتخاذ مثل هذه القرارات، ولأول مرة في حياتهم واجهوا وضعاً كهذا، وفجأة وجدوا أنفسهم أنهم يخوضون في معركة بين الإسلام والإلحاد وهم مضطرون، وليسوا مخيرين.

إن قتل علماء أفاضل بأبشع الوسائل عمل وحشي وجريمة العصر ولكن الله سبحانه وتعالى اصطفاهم ورزقهم الشهادة وهذا فضل عظيم، ومن الناحية الثانية كان استشهادهم فتحاً ونصراً للإسلام، لأن الله سبحانه وتعالى أحيا بشهادتهم المباركة نفوساً ميتة كانت بالأمس القريب تعادي الإسلام أو لم تكن تلتزم بأحكامه

وآدابه، وباختصار كانت النتائج عكس ما توقعه الشيوعيون، أرادوا تحقيق أمر وأراد الله شيئاً آخر فكان ما أراده الله عز وجل، أرادوا إخماد شعلة الإيمان في النفوس فأعلنوا ردتهم عن الإسلام، فإذا هم بأفعالهم وأقوالهم الشنيعة قد زادوا إذكاء تلك الشعلة، فرد الله كيدهم، إنهم أرادوا تخويف الناس حتى يبتعدوا عن دينهم وفرضوا عليهم ألواناً من الرقابة والممارسات القاسية، فلم تستطع تلك الممارسات أن تحول بين الإسلام وبين معتنقيه، وفي النهاية قرَّروا تصفية العلماء وشباب الدعوة بالقتل والإحراق والاعتداء على الأعراض والممتلكات فإنشأ الله جيلاً يتحمل نشر الدعوة ومقاومة المنكرات في عصر الاستبداد الشيوعي.

إن ما فعله الشيوعيون في هذه الحادثة الفاجعة يشبه إلى حدٍ كبيرٍ قصة أصحاب الأخدود التي قصَّ الله علينا في القرآن الكريم وذكر جانباً من مشاهدها المثيرة.

يقول الله عز وجل:

﴿والسماء ذات البروج * واليوم الموعود * وشاهد ومشهود * قتل أصحاب الأخدود * النار ذات الوقود * إذ هم عليها قعود * وهم على ما يفعلون بالمؤمنين شهود * وما نقموا منهم إلا أن يؤمنوا بالله العزيز الحميد الذي له ملك السموات والأرض والله على كل شيء شهيد * إن الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم ولهم عذاب الحريق * إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم جنات تجري من تحتها الأنهار ذلك الفوز الكبير * إن بطش ربك لشديد﴾[1].

إن آثار عام الحسم والقرارات التي اتخذت كانت مزيجاً من السلبيات والإيجابيات، كانت القرارات قمة في التعسف والقمع الدموي وكانت محاولة جادة من قبل الشيوعيين لهدم الإسلام في الصومال الحبيب ليصبح جزءاً من الماضي السحيق، كما أرادوا فصل الصومال عن الجسم الإسلامي وزرعه في جسم الكتلة

---

(١) سورة البروج: الآيات ١ ــ ١٢.

الشيوعية، وكانت إمكاناتهم هائلة في تنفيذ خططهم من الناحية المادية، لأن الاتحاد السوفياتي كان بجانبهم في تلك السنوات، ورغم كل ذلك إلا أن النظام في الصومال تجاهل الحقائق والبديهيات، ألا وهي أن شعبنا مسلم ولا يمكن أن يخضع للشيوعية بسهولة، وتلك كانت قفزة عالية غير مناسبة، وتجاهلاً عما لا يجوز أن يتجاهله المرء في مثل هذه البيئة.

كانت رحلة صعبة تكبَّد المجتمع خلالها خسائر كبيرة أرهقت كاهله ولكن الأطماع الكبيرة والآمال العريضة للطبقة الحاكمة لم تتحقق، وفي مجملها كانت تجربة مفيدة للشعب الصومالي في أكثر من ناحية لأنها كشفت جوانب الضعف والقوة للمجتمع، وطبيعة الاستبداد والطغيان، وأرجو أن يكون قد استفاد شعبنا من هذه التجربة المريرة حتى لا تتكرر المآسي مرة أخرى.

أبرز نتائج قانون إلغاء الشريعة
في الساحة العالمية

١ ــ استنكار شعبي للقانون والمجزرة:

لم يقتصر أثر الأحداث الدامية في الصومال في النطاق المحلي فحسب وإنما تحولت إلى قضية عالمية استحوذت اهتمام المجتمع الإسلامي برمته، لأن الأحداث بداهة ارتبطت بأقدس المقدسات الإسلامية، ألا وهو القرآن الكريم، فالطعن والاستهزاء بالقرآن الكريم لا يمكن أن يكون حدثاً محلياً عابراً، وإن المجزرة البشعة وتصفية علماء الصومال ودعاته قضية إسلامية إنسانية تمس شعور الأمة شعوباً وأفراداً وتهز كيان كل مسلم، غيور على دينه، لأن ما حدث أمر من أمور المسلمين فينبغي أن يهتم به كل مسلم وعلى هذا الأساس، فإن الأحداث المؤلمة أثرت على الشعوب الإسلامية وأوجدت شعوراً قوياً أدّى إلى محاولة كشف الأوضاع ومعرفة حقيقة ما يجري في القطر الصومالي، علماً بأن الثورة الصومالية كانت تحارب الإسلام قبل هذه الأحداث، ولكن الإعلام العالمي لم يكن يتناول القضايا الصومالية إلا نادراً وعندما وقع ما وقع كانت دهشة الكثيرين كبيرة في العالم الإسلامي، ولم يكادوا يصدقون سير الأحداث في الصومال ولكنها كانت حقيقة مُرَّة غابت عنهم قبل ذلك.

انهالت البرقيات على مكتب رئيس النظام الصومالي، وكانت تأتي البرقيات من مختلف أنحاء العالم الإسلامي، ومن قارات العالم بما في ذلك القارة الأوروبية والأمريكية، وأبدت الجمعيات والمنظمات والهيئات الإسلامية والإنسانية سخطها واستنكارها للقرارات الجائرة التي اتخذها الانقلابيون في الصومال وما نتج عنها من ارتكاب مجازر وحشية ضد الأبرياء.

«وذكر مسؤول في مكتب رئيس النظام الصومالي محمد سياد بري المخلوع أن المكتب تسلم أكثر من سبعين برقية خلال أسبوع واحد».

إن معظم البرقيات كانت من هيئات شعبية غير رسمية إلا أن بعض الجهات الرسمية وبعض الشخصيات القيادية في الساحة الإسلامية قد استنكرت الجريمة ومسبباتها عبر القنوات الرسمية بين الدول وطلبت وقف تنفيذ الجريمة وإلغاء القانون ولكن النظام لم يستجب لطلباتهم.

٢ ــ الفتاوى الصادرة بهذه المناسبة:

فبعد القرارات التعسفية وبعد أن تناهت المعلومات إلى أسماع العلماء في العالم الإسلامي، أصدروا فتاوى تقضي بكفر الذين اتخذوا القرارات ووضعوا قانون المساواة بين الذكر والأنثى ومن أبرز الذين حكموا بكفر متخذي القرار: شيخ الجامع الأزهر الشريف الدكتور عبد الحليم محمود رحمه الله تعالى حيث أرسل برقية احتجاج لحكومة الصومال يحتج فيها على إعدام علماء الإسلام وعلى القانون المارق عن الإسلام[1].

ومن كبار العلماء الذين أرسلوا برقية عاجلة بشأن القضية، فضيلة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز، ومما جاء في فتواه: «إن الأنباء التي تناقلتها الإذاعات العالمية عن إصداركم قانوناً يقضي بالتسوية بين الذكر والأنثى في كل شيء أقلقت ضمائر المؤمنين، وقد ضاعف الألم حكمكم على علماء الإسلام بالموت والسجن بغير ذنب سوى إعلانهم حكم الشريعة من هذا القانون المخالف لصريح القرآن الكريم والسنة المطهرة وإجماع علماء المسلمين وللعقل الصحيح والمصلحة العامة بل هو كفر وضلال وخروج عن الإسلام. . . .»[1].

ومن هؤلاء فضيلة الأستاذ أبو الأعلى المودودي رحمه الله تعالى، وهو مؤسس الجماعة الإسلامية في باكستان، وعدد كبير من مشاهير علماء الإسلام.

---

(١) راجع المجتمع الكويتية، العدد ٢٣٦ عام ١٩٧٥م.

(١) المرجع السابق العدد ٢٣٦ عام ١٩٧٥م.

٣ ــ موقف المفكرين من الأحداث:

إن المفكرين والكتّاب أعطوا تلك الأحداث اهتماماً كبيراً ونشروا آراءهم ومقالاتهم في صحف يومية ومجلات أسبوعية أو شهرية تناولت مقالاتهم جوانب عديدة من القضية وحللت أبعادها ومراميها وحذّرت من أخطارها على مستقبل الأمة الإسلامية، كما أن كثيراً من تلك المقالات والآراء نبّهت المجتمع الإسلامي وحذرته من مغبة التساهل والتجاهل عما يحدث في الصومال. ومن المجلات التي نشرت مقالات الكتّاب وتحليلاتهم أو خصصت مساحة خاصة بالقضية الصومالية وأحداثها الجليلة خلال سنة كاملة تقريباً المجلات التالية:

١ ــ مجلة المجتمع الكويتية.
٢ ــ مجلة البلاغ الكويتية.
٣ ــ مجلة الدعوة المصرية.
٤ ــ مجلة الاعتصام المصرية.
٥ ــ مجلة الإصلاح الإماراتية.
٦ ــ مجلة الدعوة السعودية.
٧ ــ مجلة رابطة العالم الإسلامي.
٨ ــ مجلة الشهاب اللبنانية.
٩ ــ البلاغ الصادرة من الكويت.

لقد تناولت هذه المجلات المرموقة في الساحة العربية بالذات أحداث الصومال بإسهاب كبير، وعلى رأسها مجلة المجتمع الكويتية كما أن الجرائد اليومية تناولت هذه القضية بطريقة أو بأخرى ومن تلك الجرائد:

جريدة المدينة المنورة السعودية.

وجريدة أخبار اليوم المصرية

وجريدة الرأي العام الكويتية.

---

(١) تجد نص البرقية في كتاب (الدعوة الإسلامية المعاصرة في القرن الأفريقي للمؤلف.

إن عـدداً كبيراً من الكتـاب طلبوا من الـدول الإسـلاميـة أن تسـاعـد الشعب الصـومالي في محنتـه الراهنـة، وأن توقف الـدول العربيـة كـل عـون ودعم للنـظام الحاكم، كما طالب البعض تجميد عضوية الصومال في الجامعة العربية حتى ترجع عن سياستها العدوانية تجاه الشعب الصومالي وعقيدته.

وكانت لتلك المواقف الشعبية إيجابيات كبيرة ظهـرت آثارهـا بعد شهـور فقط كما تعرف في الصفحات القادمة.

٤ ــ موقف الأدباء والشعراء من الأحداث:

لقد نظم عدد كبير من الشعراء قصائـد رائعة على صـدى أحداث الصـومال، سجلوا الأحـداث ومـواقفهم بشعـرهم الصـادر من القلب ولكي يقف القـارىء على طرف من شعرهم في هـذه المناسبـة أختار لـه نماذج من تلك القصـائد، علماً بأن شعراء آخرين نظموا قصائدهم بلغات أخرى مثـل اللغة الصـوماليـة ولغة (أردو) في باكستان الإسلامية عبَّروا عن شعورهم وحزنهم لما حدث في الصومال.

القصيدة الأولى:

محنة الإسلام في الصومال[1]

نظم هذه القصيدة فضيلة الأستاذ الشيخ محمد المجذوب:

سحقاً لكم من ضوارٍ باسم حكامِ ... يا صفحة العار في تاريخنا الدامي
أعدتموا ذكر الأخدود حافلةً ... بكل ما حملت من هوله الطامي
فحق أن تشركوا في الوزر من سعَّروا ... لظاه من كل كفارٍ وظلامِ
أنسيتم الأرض ما شبَّ الطغاة بها ... على المدى من رزيات وآلامِ
واستنكف الذئب أن يرميَ بما اقترفت ... أكفكم من جناياتٍ وآثامِ
وكيف لا.. وهو لا يغشى فريسته ... في القفر إن لم يكن بالساغب الظامي
وتفتكون بلا عذر سوى نقمٍ ... الادنين من كل حرٍ في الورى سامي
يا طغمة الكفر في الصومال لا شملت ... كم رحمة الله من قطاع أرحامِ
يا عصبة الغدر جاوزتم ببغيكمو ... ما أسلف البغي من خزيٍ وإجرامِ
ألم تروا غرضاً يروي بطولتكم ... إلا العداء لقرآني وإسلامي؟
أم غركم من حماة الحق أنهمو ... عُزَّلٌ وليس لهم في الخلق من حامي
وأنكم في ضمانٍ لا نفاذَ له ... من عون (لينين) أو (جنبول) أو (سام)
وأن أصواتهم مخنوقة ولكم ... كل المضلات من فنٍ والإعلامِ
فرحتمو تصطفون المهلكات لهم ... كي ينتهوا بين تعذيبٍ وإعدامِ
ولو عقلتم علمتم أن بغيتكم ... كالأمس لمَّا تزل أضغاثُ أحلامِ

---

(١) نُشرت هذه القصيدة في مجلة المجتمع في العدد ٢٤١، ربيع الأول ١٣٩٥، ١٨ مارس ١٩٧٥م.

أليس فيكم أخو رشد فيمنحكم ... بحادثاتِ الليالي بعض إلمامِ؟
كم حاقدٍ رامَ هذا الدين قبلكمو ... فعاد يعثرُ بالأقدامِ والهامِ
أهوى على السهم يبريه ليرميهِ ... فلم يَرَمْ أن تهاوى السهمُ والرامي
أين الذي ثل[1] أركان الخلافةِ في ... (فروق)[2] من نسلِ (هرتزل) و(حيرام)؟
أين ابن بلا وسوكارنو ولفهما ... من الطواغيت في بغداد والشامِ
وأين جلاد مصر والأولى غمروا ... ربوعها الخضرِ بالترويعِ والسامِ
وأين من ضللوا الأغرار فاندفعوا ... لا يبصرونَ إلى تأليهِ أقزامِ
طواهمو من طوى الأجيال قبلهمو ... من كل عادٍ فأمسوا محضَ أوهامِ
وكالوباء غداً تمضون إثرهمو ... في موكب العار بين اللعنِ والذامِ
ومن تصدى لحرب الله خاب ولم ... يُفِدْهُ تدبيرُ ذي حذقٍ وإحكامِ
وقد يُذلُ على الإرهاب ذو جلدٍ ... لم يلمح النور يوماً قلبه العامي
والمؤمنون، وأن جلَّت كوارثُهم ... فصبرهم أبداً رغم الردى نامي
مستمسكين بحبل اللهِ قد رفضوا ... خفض الجباه لأهواءٍ وأصنامِ

* * *

ويابناة العلى في مقديشو.. بدمي ... ما قد أصابكمو من كل هدامِ
ويا دعاة الهدى عذراً إذا جمدت ... آماقنا فجفاها دمعُها الهامي
الخَطْبُ أكبرُ من آهٍ يرددها ... قلبٌ ينوء بجرحٍ غيرَ مُلتامِ
لكنها محنةُ الإسلام منذ غدا ... وكل أعوانه أشباه أيتامِ
لا يملكون بغير الهمسِ نصرتهِ ... وكان يعرفهم آسادُ آجامِ
في كل صقعٍ شهود من فواجعهم ... تُروى مآسيهم في غير إبهامِ
والعابرون بها يغضون من جزعٍ ... خوف النوازل من خلفٍ وقدامِ
ويحرقون.. ولا طرفٌ يشيعهم ... كأنهم خشبٌ أو بعض أنعامِ

---

(١) ثل: هدم، ويشير الشاعر إلى كمال أتاتورك الذي ألغى الخلافة العثمانية عام ١٩٢٤م، وكان أتاتورك من يهود دونما الذين يعيشون في أرض الخلافة.

(٢) فروق: إسم لمدينة الاستنبول عاصمة الخلافة العثمانية.

ويَنْزِل الموتُ في ساحات غاويةٍ[1] فترجفُ الأرض من حزنٍ وتهيامِ
وهان في الناس شرع الله، فهو لقي يكاد لا يتعدى لعو تمتامِ
تمضي المعاولُ في تدميرهِ وبنو الإسلام ما بين صمّانٍ ونوّامِ
وأشجع الخلق في تلك الملاحمِ من يصيح في ظالم لا.. دون إحجامِ
وقد رفعتم بها أصواتكم غضباً لربكم فحباكم كل إكرامِ
وليس كالموتِ دون الحقِ من شرفٍ بالنار جاحمةٍ أو حدِ صمصامِ
فلتهنئوا بحياةٍ لا نظيرَ لها من رحمة الله في عزٍ وإنعامِ
وللجناة سعيرٌ ود نازلها لو اتخذتم شواه نعلُ أقدامِ
سبقتمونا ونحن اللاحقون، وما ندري غداً نلتقي.. أم بعد أيامِ؟

(١) لقد ماتت المغنية الشهيرة في العالم العربي «أم كلثوم» قبل إعدام الدعاة في الصومال بقليل، وهزت منيتها العالم العربي، وكانت مادة الصحافة والإذاعات ووسائل الإعلام قلما اهتم الإعلاميون مثل هذا الاهتمام، وكأن انتصاراً ضد اليهود قد تحقق وبعد أسابيع معدودة قُتل علماء الصومال وأنكر سياد بري القرآن الكريم فلم يتحرك لهذه الحادثة إلا قلة من المجلات الإسلامية، وكأنه حادث عرضي والبيت إشارة إلى وفاة أم كلثوم.

القصيدة الثانية :

لا تـهـيـمـوا

نظم هذه القصيدة الدكتور عز الدين علي السيد، الأستاذ بكلية اللغة العربية والعلوم الاجتماعية في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، على صدى أحداث الصومال :

لا تـهـيـمـوا إذا الـبـلاء أصـابـا! لا تمـوتـوا بمـا دهـانـا اكتئـابـا!
قـد هجـرنـا كتـابـنـا! والتـوينـا فـدعـا الـديـن ربـه فـأجـابـا!
نـقـم الـلـه مـن شـعـوب أصـابـوا أنبيـاء الـهـدى وخـانـوا الكـتـابـا
وغـدونـا شـبـيـهـهـم فـسـللنـا في وجـوه الهـداة منـا الـحـرابـا
ونـقـضـنـا شـريـعـة الـلـه جـريـاً خلف من صيـروا الأنـام خـرابـا
بـدسـائـيـر لـلورى شـرعـوهـا كشفت عن وجـه البغي نـقـابـا
جـعـلتـهـم عـلى الـحـضـارة شـرًّا مستـطيـراً . . لـظاه يمحو الشبـابـا
ويـحيـل الـشيـوخ مـرضـى عقـول وجسـوم . . لا يملكـون حسـابـا
ألـقـوا الـسـلسـل الـروي وراحـوا في عمـاهـم يغـازلـون الـسـرابـا
بـاسمـك الحلو يـا حضـارة غـنـوا كي تنيلي فـمـا كشفت الحجـابـا
زعـمـوك انـحـلال نـفس مـن الـد ينِ فـهـامـوا يـمـزقـون الـثـيـابـا
واسـمـك الحلو لا يجيب أنـاسـاً طـرحـوهـا وطـوحـوا الآدابـا
وتـعـروا عـن الـحـيـاء فـسـوقـاً وتـمـادوا بـمـا طـغـوا إعـجـابـا
واسـمـك الحلو يـا حـضـارة رمـزٌ ألـمـعـيٌ يـصـاحـب الأحـقـابـا
في الـزمـان الـطـويـل من أول الـدَّ هـرِ . . وحتى دنـا المصيـر اقتـرابـا
هـو رمـز عـلى الـفـضـيـلة في الأر ض تـعـانـي مـشـقـة واغـتـرابـا

ومن الدين ينبع الخير في القلبِ ... يصون النفوس أن تتغابى
وبه تنشأ الفضيلة حرزاً ... لسلوك النفوس أن ينسابا
حاطم العقل والفضيلة حراً ... من قيود تطهر الأنسابا
والنفوس المراض أي وباء ... حين يطغى يعم الأوصابا
ويحيل الشرور في الناس ديناً ... ويحيل النفوس فيهم ذئابا
آية العصر في الحضارة علم ... يجهل الله. ! لا يخاف عقاباً!
يركب الريحُ والسحاب إلى البدرِ ... رويجفو بما ينال الترابا
لا تلمني فإن غيرة قلبي ... زادت القلب وقدةً وعذابا!
فأنا الصارخُ المحبُ لقومي ... ولديني وقد ركبنا عبابا
ليس منه الأمان إلا حجانا ... يطلب البر واثقاً غلابا
قد قسا الليلُ والعواصفُ تترى ... والربابين أدركوا الأسبابا
فليغيثوا السفين أشفى على الضيـ ... ـعةِ ما لم يجنبوه الضبابا
ومذيب الظلام. . والريح. . والمو ... ت ومن يدفع الهموم الصلابا
هو مجرى السفينُ في لجة البحرِ ... قديراً. . ومن يسوق السحابا!
فأعيدوا له الولاء لننجو ... واجعلوا القلب للهدى محرابا
واذكروا المجد يوم رنَّ صداه ... في قباب الحياة يشجي القبابا
وصحاب النبي وقف عليه ... منهم الروح رغبة واحتسابا
يا ربا بين أمة ورثتهم ... رحم الله من دعوت فثابا
وهو فوق المنار من قمة البدر ... وإن واكب الشهاب شهابا
عبقري في الحمق يشهد ربي ... راح بالكفر للسماء وآبا!
ينكر الله هازئاً أن دعاه ... ليراه فصدّ عنه فخابا
عد من يعرف الإله على الأرض ... غبياً وواهماً كذابا!
غرَّه العلم بالظواهر لم يد ... رِ مداها وسرّها مرتابا
من أجالوا عُظْمى المراكب حذقاً ... وابتكاراً. . هل يخلقون ذبابا
هل إذا تسلب الذبابة شيئاً ... يقدِر العلم أن يردَ سلابا؟
جل ربي. ! تلك الحضارة فيهم ... مزقتنا في ديننا أحزابا

ورمتنا بسحرها فصبأنا ... نمنح الدين حيدة واجتنابا
واشترعنا من الحضارة ديناً ... لا يرى الجهر بالخلاعة عابا
فغدا الغيدُ والرجالُ سواء ... في سباقٍ يسود الأحسابا
ونداء بما يجل عن الذكرِ ... وينأى عن الحياء جنابا
عشقوا العيش في الشرور متاعاً.! ... وغدا الخيرُ شهوة وشرابا.!
وخداعا لآمن.! ونفاقاً.! ... وقتالاً متى رأوا وسبابا
والعدو الحقودُ يسخر منهم ... فرحا.. نال ما ارتضاه غلابا
صوَّب السهم بالسداد إلى القلبِ ... فكان الثناء منا الجوابا!
لا تلمني إذا نطقت حزيناً! ... ثائر اللفظ.. صائحاً.. صَخَّابا

القصيدة الثالثة :

شهداء الحق في مقديشو[1]

نظم هذه القصيدة الأستاذ محمد المنتصر الريسوني من مدينة تطوان ـ المملكة المغربية :

رباه قلبي يشكو الهمَّ والكربا ... والحس يجزع غمّاً نافثاً وصبا
أحسستُ بالروح يفري غورها رهق ... عات بلأوائه لا يعرف الحدبا
لما تواترت الأخبار معلنةً ... أن الدعاة بصومال صلو لهبا
لهفي على من تصباه شدى قيمٍ ... ما خاف بطشاً ولا عسفاً ولا ريبا
وظل شهماً عزوفاً عن مخادعهِ ... يدعو بعزمِ حديدٍ ما شكا نصبا
وقطرة الدم للرحمان مأثرةٌ ... بها ينال الشهيد الفوز والطلبا
ذاك الشهيد الذي يسمو على درنٍ ... إذ يحتسي من هداه الناضر النخبا
هذا حسين شذي من نفحة عبقت ... خاض المنايا بحزمٍ أذهل الحِقَبا
واستهجن الجاهليات التي سفهت ... وأعلن الحق يرجو الله محتسبا
كم من شهيدٍ كقطب حاز مكرمة ... لما تحدى حبال الشنق والثوبا
وما يسود الهدى إلا أذا حصدت ... نفس وذاق الكريم المر واللعبا
يا راقداً بحمى الرحمان منتشياً ... تَسْتَرْوِحَ الخير والرضوان والإربا
وتستطيب صلاة من ملائك في ... دار الكرامة حيث العيش قد عذبا
أحييت عزماً بنفس نابها كبد ... فاستسلمت لضلال تلعق الجربا

---

(١) نشرت مجلة المجتمع الكويتية هذه القصيدة في العدد ٢٤٦ ـ ١١ ربيع الثاني ١٣٩٥هـ ـ ٢٢ إبريل ١٩٧٥م.

لسنا نبالي وإن هبَّت تناوئنا ... آراء من عاش بالأوزار معتصبا
لا منهج الرأسماليين يسعدنا ... ولا التشارك في مال يقي حربا
نهج فريد هو القرآن يعصمنا ... عبر الحياة فنمسي السادة النجبا
الخلد مهما عتا الديجور في نزقٍ ... لمنهج معجز نجلو به الكربا
الله قد صاغه، والله يكلؤه ... من كيدِ من قد غدا للبغي منتسبا

القصيدة الرابعة

صيحة لله(١)

نظم هذه القصيدة الأستاذ د . جمال فوزي:

إني قرأت، وفي شبابي، قصة ... شرحت طريق الغدر والعدوانِ
أسد يصول بغابة فرأى بها ... ثوراً تألق ترتعي ويداني
الليث همَّ بصيده فبدا له ... ثوران في غضبٍ له يقفانِ
قد هاجماه بغلظة وتعاون ... فتراجع الغدار بعد ثوان
وغدا يساومهم ففرق جمعهم ... وخلت له الدنيا من الثيرانِ
واليوم ترجمها اللئام حقيقة ... سوداء منها نشتكي ونعاني
يا مسلمون بكل أرضٍ أيقظوا ... وجدان هذا العالم المتفاني
شهداء في (الصومال) حرق جمعهم ... بالنار وسط الناس بالميدانِ
(وأرتيريا) فيها يرى إخوانكم ... كيداً صليبياً وكل هوانِ
سفكوا دماء المسلمين ودمروا ... بلدانهم جهراً بكل مكانِ
يا عصبة الإسلام هيا فانفروا ... فالدين يرقب نصرة الأعوانِ
أمسى لزاماً أن نخوض غمارها ... كيما ندك عصابة الشيطانِ
أرواحنا فوق الكفوف رخيصة ... لله باسم كتائب الرحمنِ
إنّا أردناها سلاماً وارتضوا ... لغة الدماء ونعرة الصلبان
فغدا قتال المجرمين فريضة ... حتى تفيق شراذم الطغيانِ
يا مسلمون، وهل هنالك خيرة ... لتقابلوا العدوان بالإحسانِ
الله أكبر، فازحفوا إنا لها ... حتى تباد حجافل النكرانِ

---

(١) نشرت هذه القصيدة مجلة المجتمع في العدد ٢٥٠، ٩ جمادى الأولى ١٣٩٥ ــ ٢٠ مايو ١٩٧٥م.

القصيدة الخامسة :

مـوكـب الشـهـداء

في رثاء شهداء الإسلام في الصومال، الذين أحرقهم الطاغية (محمد سياد بري).

نظم هذه القصيدة الزميل الدكتور يوسف أبو هلالة، من شعراء الدعوة البارزين، الذين جاهدوا لتحرير فلسطين.. وهو أستاذ بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية:

يـا راحـلينَ عـن الـحيـاة ودينـكـم كـأبـي الـقـلاصِ
بـعـطائكـم عـز العـطاء وزلـزل الـقـزم المـخـاصـي
راجـي الكـرامـة مـالـه عـن دربكـم ذا مـن مـنـاصِ
فـدمـاؤكم قـد سـطرت بـالبـذل ملحمـة الـتـواصي
وبهـا أرتـوي عـطش الفـدا وجلت لنـا درب الخلاصِ
ولـقـد أهـابت بـالأبـاة الأقـربـيـن وبـالأقـاصـي
جـدر المـذلـة لن تـدك بـغيـر زخـات الـرصـاصِ
والـنصـر لـن يجـنيـه عـشـاق الـملذات الـرخـاصِ
والـحـرُّ لا يـلقـي الـقـيـاد لـكـل كـفـار وعـاصِ
وبغيـر نضـح الـدم لن يمحى الهـوان عـن الـنـواصي

* * *

بـالله مـا أغـراكـم بـقـلى الـحـيـاة الـغـالـيـة
هـل راعـكـم أن الـبـلاد تـسـيـر نـحـو الـهـاويـة

وبـأنـهـا مـن دينـهـا أضـحـت فـجـاجـاً خـالـيـة
وسـيـاسـة الـفـجـار عـن ورد الـهـدايـة نـاهـيـة
وداعـتـهـا لـسـهـام بـاطـلـهـا صـدور عـاريـة
بـحـيـاضـهـا تـلغ الـكـلاب وكـل نـفس راضـيـة
فـصـحـت ضـمـائـركـم وأمـتـكـم بـذل غـافـيـة
تـسـقـون دوحـة دينـكـم غـيـث الـدمـاء الـزاكـيـة
فـحـسـوتـمـوا بجـهـادكم كـأس الـشـهـادة صـافـيـة
وهـجـرتم الـعـمـر الـذلـيـل إلى الـحـيـاة الـبـاقـيـة

* * *

فـسـيـاد عـنـوان الـعـمـالـة مـن بـحـرقـكـم تـغـنّـى
لـو كـان يـدرك أن فـيـنـا روح طـارق والـمـثـنـى
مـا كـان يـفـتـك بـالـهـداة ويـودع الأبـرار سـجـنـا
لـكـنـه يـدري بـأن الـسـيـف مـن يـدنـا أضـعـنـا
وبـأنـنـا الـمـتـخـاذلـون ولـو تـجـهـدنـا وصـمـنـا
وبـأن خـيـر سـلاحـنـا أن نـغـمـر الآفـاق حـزنـا
نـيـرانـه إذ أحـرقـت أجـسـادكـم فـزتـم وخـبـنـا
لـو أن بـعض يـقـيـنـكـم فـيـنـا لـثـرنـا وانـتـفـضـنـا
نجتـاح وكـر الـملحـديـن ونـطحن الـعـمـلاء طـحـنـا
لـكـنـنـا مـثـل الـقـطـيـع لـخـسـف ظـالـمـنـا ألـفـنـا

النظام الصومالي والعزلة السياسية

مما لا شك فيه أن النظام العسكري في الصومال انتهج سياسة اشتراكية واضحة المعالم منذ السنة الثانية في السياسة الداخلية أو في السياسة الخارجية، كانت علاقة النظام مع الكتلة الشيوعية قوية جداً منذ ذلك الوقت وفي معظمها كانت على حساب العلاقات مع الدول العربية والأفريقية التي لا ترتبط بعلاقات وثيقة مع حلف وارسو ــ يومئذ ــ بينما السياسات الداخلية كانت سياسات ترمي إلى إذلال الشعب الصومالي وإخضاعه للأيدلوجية الشيوعية من الدرجة الأولى ، وتلك كانت مبنية على القمع والإرهاب كما هو المعروف.

ورغم تلك السياسة التي لم تكن مخفية عن الدول والشعوب المجاورة إلا أن العلاقات بين هذا النظام وبين معظم الدول الإسلامية وخاصة الدول العربية ظلّت قائمة بمستويات مقبولة.

ولعل العامل المساعد لبقاء ذلك المستوى من العلاقات هو رغبة بعض الدول العربية المعادية للشيوعية العالمية مثل مصر ــ والسعودية وغيرهما في الحفاظ على علاقات معينة مع الصومال حتى لا تنجرف الأخيرة مع الكتلة الشيوعية أو بصورة أدق ــ حتى لا تذهب أبعد مما ذهبت إليه حتى ذلك الوقت.

لقد استغل النظام تلك الرغبة استغلالاً سيئاً وجنى بعض المكاسب السياسية والمادية من خلالها.

فانضمام الصومال إلى الجامعة العربية كانت رغبة شعبية إلا أن تحقيق تلك الرغبة في عهد النظام الشيوعي كانت مكسباً للنظام لأن تلك الخطوة أعطت النظام فرصة نادرة حيث حصل على دعم كبير استطاع من خلاله تنفيذ برامجه الشيوعية

وتأسيس مؤسسات قوية لا تخدم إلا الأغراض البعيدة عن المصالح الصومالية الوطنية أو المصالح الإقليمية.

والذي حدث بعد انضمام الصومال إلى الجامعة العربية عام ١٩٧٤م هو أن النظام تمادى في غيِّه وأبدى مزيداً من التشدُّد في الماركسية اللينينية حتى حاول بلشفة الصومال وتحويلها من دولة إسلامية إلى دولة ماركسية شيوعية وعزم على تصفية الحسابات مع الدين الإسلامي والإمبريالية العالمية أو الأنظمة الرأسمالية؛ حسب الدعاية الإشتراكية وتغيرت ملامح السياسة الداخلية والخارجية بعد ١٩٧٤م بصورة واضحة حتى اتخذ مثل هذه القرارات.

وكان لتشدد النظام الصومالي وتعسفه نتائج مهمة في السياسة الخارجية نذكر منها ما يخدم هذا الموضوع:

١ ــ مؤتمر الجامعة العربية في مقديشو:

قرَّرت الجامعة العربية أن يعقد مؤتمر القمة في مقديشو عام ١٩٧٥م بعد انضمامها إلى تلك الجامعة تقوية لمركزها، وكان ذلك مكسباً مهماً داخلياً وخارجياً لسياسة الثورة، ولأجل هذا كان رجال الثورة في تلهف شديد وبفارغ الصبر، ولكي يحققوا مزيداً من المكاسب السياسية والدعم المادي هيئوا للأمر عدته في وقت مبكر وكان كل شيء على ما يرام قبل الموعد بفترة طويلة، بما في ذلك المباني الفاخرة والترتيبات، وكل ما يلزم لمثل هذا المؤتمر، لقد أنفقوا أموالاً طائلة ولكن ما كانوا يرجون من وراء ذلك كان كبيراً.

فكان قدراً من الأقدار أن اتخذت الصومال بقيادتها الشيوعية خطوات وقرارات ضد الإسلام وضد الشعب الصومالي وحصل ما حصل ولم يكن في حسبانهم أن مثل تلك القرارات والقوانين تؤثر في السياسة الخارجية اعتقاداً منهم أنها مسألة داخلية بين الصوماليين أنفسهم، أما أن يكون الطعن في صحة القرآن الكريم وقتل العلماء الأبرياء بسببه هو العامل الخطير الذي يتأثر انعقاد المؤتمر أو أي سياسة خارجية أخرى فهذا لم يدر في خلد رجال الثورة في حال من الأحوال.

فبعد أن أصدر النظام الصومالي قانون المساواة بين الرجال والنساء في كل شيء وبعد أن أعدم عشرة من خيرة علماء الصومال ودعاتها وما نتج عن ذلك من احتجاجات شعبية كبيرة في مختلف الأقطار الإسلامية، فبعد هذا طرحت مسألة تأجيل مؤتمر القمة في مقديشو. فسرعان ما وافقت خمس من الدول العربية في المرحلة الأولى وهي السعودية ــ مصر ــ السودان ــ المغرب ــ تونس.

وبعد أسبوع فقط أي في الأسبوع الأول من شهر فبراير وافقت الكويت والأردن على التأجيل وتتابعت الدول على التأجيل، وتم تأجيل المؤتمر ثم تم شطب مقديشو مكاناً لانعقاده واستُبعدت بصفة نهائية.

إن استبعاد مقديشو مكاناً لمؤتمر القمة كان بمثابة صاعقة نزلت على النظام الصومالي وخسارة لا تقاس بثمن من الناحية المادية والمعنوية، وفي السياسة المحلية والدولية على حد سواء.

الوفود إلى الدول العربية بعد الأحداث

بعد أن أحسَّ النظام مرارة النتائج المترتبة على سياساته الخرقاء أُصيب بـذعر شديد وحاول ترميم الأوضـاع كما حـاول إعطاء تفسيـر لجرائمـه عله يقنع الأطـراف الأخـرى بصواب مـوقفه وسـداد رأيه، فشـرع يرسـل وفوداً تلو الـوفـود إلى الأقـطار العربية.

بعض هذه الوفود مهمتها إقناع الدول العـربية بعقـد مؤتمر القمـة في مقديشـو وبأن العدول عن مقديشو إلى أي عاصمة أخرى ستكون كارثة على الصـومال لأنهـا جهَّزت كل شيء وليس هناك ما يغيـر موقف الجـامعة وكـان هذا مـوقفاً عصيبـاً على النظام بعد أن طلبت منه جامعة الدول العربية أن تقنع الصومـال كل دولـة على حدة إذا هي راغبـة في عقد المؤتمـر في عـاصمتهـا بعـد أن وافقت غـالبيـة الـدول على تأجيله.

وكانت مهمة بعض الوفود الأخرى أن تدافع عن النظام الصومالي من الجرائم التي ارتكبها ضد شعبه وضد الإسـلام وهي إلغاء الشـريعة الإسـلامية وقتـل العلماء بطريقة وحشية وقد ضمَّ هذا الوفد أكثر العناصر الثورية كفاءة، ومن بين أفراده:

ـ عضو مجلس الثورة الصومالية عثمان محمد جيلي.

ـ حسن عبد الله فارح.

ـ محمـد جوليـد كارشـا مـديـر الشؤون الـدينيـة في وزارة العـدل والشؤون الدينية.

لقـد تجول الـوفد في عـدد كبير من البلدان العـربيـة وعلى رأسهـا العـراق ـ والكويت ـ والسعودية ومعظم الدول الخليجية والسودان وغير ذلك، ولكنهم واجهوا

تياراً قوياً في كل مكان. وأكتفي بنقل ما دار في مؤتمر علماء المسلمين ببغداد يوم السبت الموافق ٤ شهر صفر ١٣٩٥م الموافق ١٥ فبراير ١٩٧٥م «أُثيرت في المؤتمر قضية قتل علماء المسلمين في الصومال، فقد اشترك في المؤتمر وفد صومالي يمثل الحكم هناك ويتستر بالإسلام، ولم يكن لدى الوفد الحاسة الإسلامية التي تمكنه من معرفة مدى السخط الذي عمَّ العالم الإسلامي من جراء إقدام الحكم الصومالي على إلغاء الشريعة الإسلامية وقتل العلماء والدعاة المسلمين راح الوفد الصومالي ــ دون تقدير لمشاعر الحاضرين يمدح الحكم الثوري في الصومال ويبشر المجتمعين بأن الإسلام هناك بخير وحاول إنكار المجازر الدموية. تصدّى له بحزم مفتي لبنان الشيخ حسن خالد رحمه الله، والسيد يوسف هاشم الرفاعي «الكويت».

والشيخ محمد حسين الذهبي «مصر» تصدّوا له وردّوا عليه الرَّد المناسب، وكانت مفاجأة أذهلت الوفد وأسكتته.

فقد وقف الشيخ محمد حسين الذهبي رحمه الله تعالى وقال: معي الدليل المادي على أن حكومة الصومال قد ألغت شريعة الإسلام، وقتلت علماء المسلمين، فقد كلفت جهات رسمية في القاهرة مجموعة من علماء الأزهر بالتحقيق فيما يجري في الصومال، وسافر علماء الأزهر إلى هناك، وأرسلوا برقية بحقيقة الوضع، ثم تلى الشيخ الذهبي نص البرقية وفيها:

* إن شريعة الإسلام أُلغيت فعلاً.

* وإن أول مسؤول في الصومال تكلم في القرآن الكريم حيث قال إن القرآن نصفه موضوع.. والنصف الآخر منسوخ!!.

* وإن علماء ودعاة مسلمين قد قُتلوا فعلاً بسبب احتجاجهم على إجراءات الحكم هناك ضد الإسلام والمسلمين.

«فبهت الوفد وخنس، وفي نفس الوقت أُحيط مؤتمر علماء الإسلام في بغداد

علماً بمزيد مما يجري في الصومال»[1]. وواجه الوفد في الكويت وفي المملكة العربية السعودية مواقف مشابهة بالموقف المذكور.

ولقد اعترف الوفد بالصعوبات الكبيرة التي واجهتهم في التقرير الذي قدَّموه للنظام الحاكم.

وبعد جولات شملت معظم العواصم العربية عادت الوفود الصومالية بخفي حنين وخيبة أمل كبيرة لم تفارقه فترة حكمه أبداً.

---

(١) مجلة المجتمع.

الوجه الحقيقي في السياسة الخارجية

منذ بداية ١٩٧٥م زالت كل المظاهر الخادعة التي كان النظام الصومالي يخفي بواسطتها حقيقة أمره، حتى ظهرت صورته الحقيقية في العلاقات الدولية فما استطاع ذلك أن يخدع أحداً من الناس لأنه أصبح مكشوفاً وتحدَّدت علاقاته الخارجية أكثر من ذي قبل، وبدأت مرحلة جديدة كانت بمثابة عزلة شبه كاملة لأن العلاقات الصومالية انحصرت في الكتلة الشرقية لا غير بعد ١٩٧٥م.

إن التطورات المتلاحقة في الصومال والقرارات المتطرفة والمواقف الشاذة أدَّت إلى عزلة النظام، واحتراق أوراقه في الساحة الدولية، وكانت بداية انحداره في الساحة الداخلية والخارجية كما أنها مرحلة فاصلة بالنسبة للدول العربية التي جاملت الصومال وقدَّمت المساعدات الضرورية في مراحل سابقة، فتعين عليها أن تتعامل مع ذلك النظام بكل عزم وأوقفت المجاملات التي تعوَّد عليها النظام الصومالي حزم أخطائه المتكررة في شتى المجالات.

إن التسلسل المنطقي يجعلنا نتوجه إلى العلاقات الصومالية السوفياتية أو الصومالية مع الكتلة الشيوعية عموماً، والمراحل التي مرَّت بها تلك العلاقات، بدايتها ونهايتها.

لأن الوقوف على جانب تلك العلاقات يعطينا معلومات مهمة حول تصرف النظام الصومالي في السياسة الخارجية، ويعطينا تفسيراً واضحاً حول الممارسات الشاذة التي ينفذها النظام في تلك الفترة داخل الصومال، إن وقفة الشعب الصومالي بقيادة علمائه ودعاته قد كشف خبايا النظام للعالم الخارجي ولولا تلك المواقف البطولية ولولا رفض الشيوعية الملحدة ولولا تلك التضحية لما عرف العالم حقيقة ما يجري في الصومال.

تطور العلاقات السوفياتية الصومالية

لقد استقلت جمهورية الصومال عام ١٩٦٠م بعد سيطرة أجنبية دامت خلال قرن من الزمان تقريباً، وما كادت تعلن استقلالها عن إيطاليا وبريطانيا حتى واجهت صعوبات جمة:

أولاً: إن الأجزاء الصومالية التي تحررت من الاستعمار الأوروبي هما جزءان فقط لا غير، وكان الصوماليون يكافحون لأجل توحيد بلادهم لبناء الصومال الكبير، وإعادة كيانه بصورة حقيقية، وتلك كانت مشكلة كبيرة أمام الدولة الناشئة.

* فأحد الأجزاء الذي يتعين تحريره كان تحت الدولة الفرنسية وهو الجزء المعروف سابقاً «بالساحل الصومالي».

* كما أن أهم جزء من أجزاء الصومال ما زال يخضع للهيمنة الأثيوبية.

* والجزء الثالث كان في ذلك الوقت تحت الحكم البريطاني وهو المعروف اختصاراً (N.F.D.) ويقع جنوب الغرب للجمهورية الصومالية وسلم البريطانيون هذا الجزء إلى الحكومة الكينية انطلاقاً من سياسة تقسيم الصومال إلى جزيئات صغيرة وتفتيت وحدتها وهي السياسة التي مارسها الاستعمار الصليبي ضد الأمة الإسلامية.

ثانياً: إن الجمهورية الفتية ضعيفة بطبيعة الحال ولم ترث من الاستعمار شيئاً فكانت تعاني من ضعف اقتصادي رهيب.

ثالثاً: إن الدولة الأثيوبية والتي تسيطر على أجزاء هامة من الأراضي الصومالية وهو الصومال الغربي بدأت تهدد الجمهورية الجديدة، بل طلبت من الهيئات العالمية والدول الغربية بتنفيذ رغبتها زاعمة أن الجمهورية الصومالية تهدد أثيوبيا وهي خطر حقيقي على وجودها.

فكان أمام الصومال تحرير أراضيه المحتلة بكل الوسائل المتاحة وتلك القضية كانت تحتل في ذهن المواطن الصومالي الدرجة الأولى، فأول ما يتبادر إلى الذهن هو الحصول على أسلحة وبناء جيش وطني يتولّى حماية حدود الجمهورية أولاً وقبل كل شيء وتحقيق الحلم الوطني وهو توحيد الأراضي الصومالية ثانية.

اتجهت الصومال إلى الدول الغربية بسبب الروابط الاستعمارية للحصول على أسلحة، وبناء جيش يستطيع الدفاع عن أراضي الجمهورية. ولكن الدول الأوروبية رفضت هذا الطلب بالإجماع بحجج واهية غير منطقية، والهدف من هذا الرفض واضح لأن الغرب الذي قسَّم الصومال وأذل شعبه وأهدى أراضيه للدول الأفريقية المجاورة بسبب الروابط الدينية بينها وبينه لا يمكن له أن يسلح الجيش الصومالي الذي يدافع عن الصومال ويسعى إلى تحقيق وحدته، هي أمنية قائمة إلى يومنا هذا رغم كل العقبات والعراقيل الموجودة.

التفت الصومال إلى اليمين وإلى اليسار فلم يجد أمامه غير الاتحاد السوفياتي في تحقيق أمنيته، وكان قادته مقتنعون بأن الجمهورية ما لم تقوِ دفاعاتها الوطنية فإنها سوف تتعرض لغزو من أثيوبيا والذي أكَّد لهم ذلك هو المعاهدات المتتالية والتي تم توقيعها بين أثيوبيا والولايات المتحدة الأمريكية والتي أسست أول قاعدة عسكرية في أثيوبيا عام ١٩٥٣م.

ولم يتوقف التعاون بين الطرفين بهذا الحد، بل أخذ شكلاً تصاعدياً في الستينيات من هذا القرن.

ففي عام ١٩٦٢م وقعت الولايات المتحدة وأثيوبيا اتفاقية تعهدت بموجبها

الولايات المتحدة تزويد الجيش الأثيوبي بمعدات متقدِّمة وبعد ذلك بسنة عام ١٩٦٣م وقعت بين الطرفين اتفاقية أخرى وفي عام ١٩٦٤م[١] تم توقيع اتفاقية ثالثة، وعندها تدفقت الأسلحة الأمريكية على أثيوبيا، والمبررات لمثل ذلك السلاح هو بروز جمهورية الصومال والتي تقول أثيوبيا أنها تهدد أمنها واستقرارها.

---

(١) (United States Security Agrement P. 1889).
الاتفاقية الأمنية للولايات المتحدة ص ١٨٨٩.

الاتحاد السوفياتي في الصومال

للأسباب الأمنية السابقة اتصلت الصومال بالاتحاد السوفياتي وأسفر ذلك الاتصال عن اتفاقية تم توقيعها بين الطرفين عام ١٩٦٣م وعلى ضوئها حصلت الصومال على أسلحة سوفياتية ووصلت أعداد من الخبراء العسكريين السوفيات إلى الصومال لتدريب أفراد الجيش الصومالي على الأسلحة الجديدة وصيانة المعدات في الوقت نفسه كما أن عدد الذين يذهبون إلى موسكو للأغراض العسكرية قد ازداد بصورة ملحوظة.

استمر هذا الوضع حتى عام ١٩٦٩م، ففي هذا العام تولّى العسكريون زمام الأمور في الصومال وكان من الطبيعي أن يزداد دور الاتحاد السوفياتي في الصومال والذي يساعد على تسهيل مهمته وجود الخبراء العسكريين ووجود أعداد كبيرة من ضباط الجيش الصومالي الذين أكملوا تدريباتهم ودوراتهم في الاتحاد السوفياتي.

كان ازدياد دور السوفيات أمراً ملحوظاً في الصومال، لأن الفريق العسكري الذي تولّى حكم البلاد كان بحاجة إلى السوفيات، لذلك اقتربوا أكثر فأكثر من الاتحاد السوفياتي رغبة في الحصول على مزيد من الأسلحة والخبرات التي تساعدهم على الأمن الداخلي، لتقوية سلطتهم العسكرية.

* وفي عام ١٩٧٢م بدأت الأسلحة السوفياتية تتدفق على الصومال وجاءت معظم المساعدات العسكرية بعد طرد خبراء السوفيات من مصر، ولعله كان يريد أن تحل الصومال محل مصر من حيث الوجود العسكري[1].

---

(١) لقد انتهى الوجود السوفياتي في مصر بقرار من جمهورية مصر حيث اتخذت قرار إنهاء الوجود السوفياتي عام ١٩٧٢م، وكانت تلك الخطوة ضربة موجهة ضد السوفيات وكان من =

وتتوافق الرغبات بين الصومال وبين السوفيات واحتاج كل واحد منهما إلى الآخر في تلك المرحلة، وأصبحت الأراضي الصومالية مفتوحة للاتحاد السوفياتي.

* إن التقارب بين القيادة العسكرية في الصومال وبين روسيا أوجد مشكلات داخلية لأن الثورة أعلنت الاشتراكية العلمية وتبنت خطاً متشدداً للغاية وحاولت أن تجعل الحياة الصومالية نمطاً يشبه حياة الدول الأخرى مع الفوارق الكبيرة بين الشعب الصومالي وتلك الشعوب الشيوعية في أوروبا أو في الصين أو في غيرها.

* فمنذ عام ١٩٧٠م والسنوات التي تلته كان الاتحاد السوفياتي يتولى تدريب الكوادر الصومالية في مختلف المجالات ومن أبرزها ما عُرف (N. S. S) وهو الجهاز الذي يتولّى أمن الثورة، ومنها تنظيم طلائع النصر والذي أصبح فيما بعد جيشاً شعبياً مستقلاً اعتمدت عليه أكثر من الشرطة في القضايا الأمنية ومنها المكتب السياسي والذي تكونت منه خلايا الحزب الاشتراكي الثوري بعد ذلك بسنوات. كل هذه المهام كانت تقع على خبراء الاتحاد السوفياتي.

الأمور البدهية أن يبحث السوفياتي عن مناطق نفوذ له في البحر الأحمر لكي يظل قريباً من مناطق البترول الأكثر جذباً للدول الكبرى، وجاء في الصومال تلبية لتلك الحاجة المبنية على التنافس بين الشرق والغرب.

ذلك لأن الحرب الباردة بين الحلف الأطلسي وحلف وارسو كانت على أشدها في الحزام الإسلامي بصفة خاصة.

معاهدة الصداقة
بين الصومال والاتحاد السوفياتي

وفي عام ١٩٧٤م عزم رجال الثورة بقيادة سياد بري على تقوية العلاقات الصومالية السوفياتية، وتعميق تلك العلاقات لكي يقترب من الاتحاد السوفياتي ويرتبط بهم بعلاقات وثيقة وفي شهر يونيو عام ١٩٧٤م وقعت معاهدة الصداقة والتعاون بين الدولتين أثناء زيارة رئيس السوفيات نيكولي بودجورني للصومال عام ١٩٧٤م تتكون المعاهدة من ثلاث عشرة مادة وتقع في حدود أربع صفحات تقريباً وفي عمومه لصالح الاتحاد السوفياتي وهي بمثابة حشد الطاقة ضد أعداء السوفيات، المدة المتفق عليها عشرون عاماً، وشملت على كافة الميادين المختلفة مثل المجال العسكري والاقتصادي وتبادل الخبرات والمعلومات حول المواقف المختلفة، والتشاور في الأمور الطارئة ومما يدل على التورط الهائل في هذه المعاهدة أن المادة الثالثة تقول: «إن المعاهدة تتيح للجانبين تطوير التعاون في مختلف المجالات مثل المجالات العلمية، والفنية، والأدبية، والتعليمية، والصحية، وفي المجالات الإعلامية مثل وسائل النشر والإذاعة والسينما والتلفاز، والسياحة، والرياضة، وغيرها من المجالات...».

إن المجالات التي ذكرت المعاهدة عام ١٩٧٤م دلّت على تغلغل الاتحاد السوفياتي في وقت مبكر من عمر الثورة إن لم نقل منذ بداية الانقلاب العسكري، فالنفوذ السوفياتي كان واضحاً في جميع المجالات المذكورة في هذه المعاهدة قبل توقيعها بسنوات، مما غيَّر نمط الحياة في البلاد إلا أن هذه المعاهدة أعطت السوفيات هيمنة أقوى من ذي قبل لأنهم استطاعوا أن يجعلوا الصومال مستعمرة تابعة لهم من الناحية الفعلية.

فمن خلال العلاقات القديمة والروابط الجديدة ومن خلال هذه المعاهدة تمكن الاتحاد السوفياتي من إيجاد منشآت مهمة في الصومال:

أولاً: القاعدة العسكرية في مدينة بربرة في شمال الصومال:

والتي كانت تضم شبكة للاتصالات، ومخازن ضخمة للوقود وقاعدة للصواريخ ضد السفن، كما كانت القاعدة تضم مطاراً يبلغ طول مدرجاته ١٥٠٠٠ قدم والذي يستطيع استقبال الطائرات السوفياتية الضخمة، علماً بأن معظم أسرار القاعدة العسكرية في بربرة كانت خاصة بأفراد خبراء السوفيات فقط.

ثانياً: كانت للاتحاد السوفياتي تسهيلات في مقديشو جواً وبحراً.

ثالثاً: لقد أنشأ السوفيات مركزاً للاتصالات في مدينة كسمايو الواقعة في الطرف الجنوبي للصومال وبتلك القواعد والمنشآت والمراكز العسكرية تمكن الاتحاد السوفياتي من الإشراف على باب المندب من الشرق (اليمن الجنوبي) ومن الغرب (الصومال). ومن الناحية الأخرى فإن تلك التسهيلات قد أتاحت له فرصة الهيمنة على أجزاء مهمة من سواحل المحيط الهندي مما لفت نظر الدول الغربية إلى التوسع السوفياتي وظهور نفوذه في طول الساحل الصومالي، وهذا الأمر أدخل الصومال في الصراع الدائر بين الغرب والشرق أيام الحرب الباردة بفعل سياسة قادتها الأقلّ حظّاً في التوفيق في المواقف المختلفة، لم تكن الدول العربية مرتاحة لموقف الصومال وخاصة تلك التي تطل على البحر الأحمر إذا استثنينا اليمن الجنوبي ــ لأنها كانت دولة اشتراكية مرتبطة بالاتحاد السوفياتي ــ لأن تلك الدول كانت تخشى من ازدياد النفوذ الشيوعي في المنطقة فكان عليها أن تتعامل مع النظام الصومالي بحذر شديد.

ولقد جرَّت تلك السياسة المعتمدة على الاتحاد السوفياتي وبالاً على الشعب الصومالي من جميع الجوانب.

* وفي عام ١٩٧٥م صعَّد النظام الصومالي حملاته القمعية ضد الشعب الصومالي واتخذ عدة إجراءات حولَّت البلاد إلى جحيم لا يطاق لأن النظام أحسَّ

ارتياحاً كبيراً واعتقد بأنه حقق انجازات كبيرة في الساحة العالمية فيما عليه إلا أن يبرهن على أنه تجاوز عقدة المخاوف التي كان يحسها قبل عام ١٩٧٤م.

وفي هذا العام انضم إلى الجامعة العربية وكسب من الناحية المادية والمعنوية، وفي هذا العام عُقد مؤتمر القمة الأفريقي في مقديشو، وأصبح سياد بري رئيساً لمنظمة الوحدة الأفريقية عام ١٩٧٥م.

وفي هذه السنة اتفقت الجامعة العربية على عقد مؤتمر القمة في مقديشو، وفي هذه السنة تم توقيع معاهدة الصداقة والتعاون بين الصومال والاتحاد السوفياتي.

إن كل ذلك انعكس سلبياً على الشعب الصومالي، لأن النظام هيأ نفسه لدخول مرحلة أخرى، ورغم النجاحات الظاهرية إلا أن تلك الخطوات التي أشرنا إليها آنفاً كانت بداية الفشل للنظام لأنه يعمل بفكر غيره وينفذ سياسة دولة قوية تنافس قوة أخرى، فأصبح النظام منذ عام ١٩٧٥م يخوض حرباً ليس له ناقة ولا جمل فيها سوف يتحمل مسؤوليتها بطبيعة الحال، بل أصبحت وبالاً على الشعب الصومالي بعد سنوات قليلة كما هو المعروف.

كما فقد كامل الثقة في الساحة الصومالية بعد أن اتخذ القرارات التعسفية وإصدار القوانين ضد الإسلام ومصلحة الشعب الصومالي.

وفي عام ١٩٧٦م أسس الحزب الاشتراكي الثوري الصومالي فبعد جهود متواصلة وتدريب أعداد كبيرة من الشباب الصومالي رجالاً ونساءً على أسس الاشتراكية العلمية، وعلى المبادىء الماركسية اللينينية عن طريق المكتب السياسي والأجهزة الأمنية المختلفة، بعد تلك الجهود تم إعلان الحزب الاشتراكي الثوري الصومالي، لكي يتولّى الشؤون السياسية في البلاد، وقد أعلن الحزب بعد زيارة قام بها رئيس الثورة الصومالية إلى الاتحاد السوفياتي استمرت قرابة شهر مما يدل على أن الحزب لم يعلن إلا بعد الحصول على التأشيرة اللازمة لتأسيسه.

وبتأسيس الحزب الاشتراكي بلغت العلاقة الصومالية السوفياتية أعلى مستوى

لها من قبل ومن بعد، وكانت الخطوة بمثابة دعم العلاقات بين الطرفين، والشعور بالرضى، وخاصة الجانب الصومالي الذي بدأ يتخوف من تحسن العلاقات بين أثيوبيا وبين السوفيات على حساب علاقاته مع السوفيات.

* من الأمور البديهية وجود أعداد ضخمة من الخبراء السوفيات لمهمام مختلفة، فخلال السنوات الست التي سبقت تأسيس الحزب الاشتراكي ارتفع عدد السوفيات إلى أربعة آلاف خبير، وهذا الرقم الذي تذكر معاهد الاستراتيجيات العسكرية ولكن الضباط الصوماليين يعتقدون أن إجمالي العدد أكثر من ذلك بكثير، لأنهم كانوا في جميع المجالات في السنوات المذكورة، بما فيها المجال التعليمي والصحي، وتدريب كوادر الحزب وغير ذلك.

* أما الطلبة الذين ذهبوا إلى الاتحاد السوفياتي وخاصة للمهمات العسكرية فكان كبيراً فقد ذكر الخبراء في المعاهد الاستراتيجية، أن عدد الطلبة الصوماليين في المجالات المختلفة في الاتحاد السوفياتي عام ١٩٧٥م وحده بلغ خمسة آلاف.

وهناك أعداد كبيرة كانت تتوجه إلى بلدان اشتراكية مثل كوبا ورومانيا وألمانيا الشرقية سابقاً وغير ذلك، ومن بين الأهداف لإرسال هذه الأعداد الهائلة إحداث تغيير شامل في المجتمع الصومالي خلال فترة وجيزة وإيجاد عناصر مخلصة للثورة في جميع المجالات.

* وفي عام ١٩٧٧م كانت محاولة سوفياتية لتشكيل ما أسموه (الحزام الأحمر) فبعد أن أصبحت الصومال وأثيوبيا واليمن الجنوبية سابقاً بيد السوفيات طمع الاتحاد السوفياتي أن يزيل الخلافات الإقليمية بتشكيل دولة كونفدرالية (Confederation) عريضة تضم الصومال واليمن الجنوبي وأثيوبيا وأرتيريا لحل الخلافات بين الصومال وأثيوبيا من جانب وبسط نفوذه وهيمنته على البحر الأحمر والخليج بصورة أقوى من جانب آخر[1].

---

(١) يعتقد المسؤولون الصوماليون أن كوبا هي صاحبة الاقتراح المذكور ولكن السوفيات رحبوا به في نهاية الأمر ومن المعلوم أن كوبا كانت تعمل في أفريقيا بإشارة من السوفيات، وبدعم مادي ومعنوي تتلقاه من موسكو.

إن هذا كان حلماً جميلاً تراءى للسوفيات، ولكنه كان بعيد المنال فالتناقضات بين هذه الشعوب أكثر عمقاً مما تصوره السوفيات، إن الخلافات بينها متصلة بالعقائد والأراضي والممتلكات، ولا يمكن أن تكون الاشتراكية أو الرأسمالية حلاً لتلك المعضلة.

وعلى كل أوفد السوفيات عميلهم القديم فيدال كاسترو إلى كل من أثيوبيا والصومال يومي ١٤، ١٥ مارس عام ١٩٧٧م، ثم نظموا جلسات سرية في عدن يوم ١٦ مارس ١٩٧٧م.

وعلى كل باءت جهودهم بفشل ذريع.

إن هذا السرد والعجالة يمكن أن تفسر لنا بصفة عامة سلوك النظام الصومالي والتصرفات الصادرة عنه خلال هذه السنوات، إنه ركب مركباً صعباً، وحاول أن يجمع الأضداد في مكان واحد، أراد أن ينفذ الرغبات السوفياتية، وأن يرضي الدول العربية المعادية للشيوعية، بل كان يلمح بين فينة وأخرى رغبته في تقوية العلاقات الصومالية الغربية، فهيهات أن ينجح مثل ذلك النظام وأن تنطلي أكاذيبه وألاعيبه على الآخرين، لأنه لم يكن لديه قوة ذاتية يتحرك بموجبها بل يعتمد على السوفيات وعلى المساعدات التي تأتي إليه من بعض الدول العربية وكان بإمكانه أن يقف موقفاً مشرفاً لو أراد ذلك في الوقت المناسب ولكنه ضيَّع كل شيء.

الشعب الصومالي هو الخاسر الذي تحمل نتيجة الأخطاء والمغامرات في نهاية المطاف.

الحرب في القرن الأفريقي
بين الصومال وأثيوبيا
وأثرها على الأوضاع الصومالية

جذور الصراع في القرن الأفريقي:

إن القرن الإفريقي من أكثر المناطق توتراً في القارة الإفريقية، فالصراع الحالي حديث وقديم في آن واحد، إن جذوره متصلة بالحروب الصليبية التي اندلعت بين الأمة الإسلامية، والشعوب المسيحية، كانت منطقة القرن الأفريقي من الساحات التي دارت فيها الحروب الصليبية.

فمنذ بزوغ فجر الإسلام وانتشاره السريع بدأت المواجهة بين المؤمنين بهذا الدين الجديد، وبين الكافرين من الوثنيين أو المسيحيين في مناطق عديدة في العالم، فمنذ هجرة الصحابة رضي الله عنهم أجمعين إلى الحبشة ــ وهي منطقة القرن الأفريقي ــ والإسلام يزداد نماءً وقوة يوماً بعد يوم حتى أصبح الصراع الديني أمراً لا مفر منه، كانت الحرب سجالاً بين الطرفين، إلا أن الإسلام كان ينتشر في القبائل الوثنية بإطراد وبصفة مستمرة حتى أصبح المسلمون أغلبية ساحقة في القرن وقوة كبيرة ومؤثرة، بل أصبحت تفرض نفسها على المنطقة كلها، وعندما اشتد هذا الصراع بين المجاهدين والنصارى في القرن الرابع والخامس والسادس عشر الميلادي استنجد ملوك النصارى في الحبشة بالدول الأوروبية وعلى رأسها إسبانيا والبرتغال، حتى تحوَّل الصراع المحلي إلى صراع عالمي بين القوة الإسلامية وبين التحالف النصراني الذي يضم نصارى الحبشة والقوات الأوروبية.

فمنذ ذلك التاريخ ظل الصراع يشتد حيناً ويخف آخر بين الطرفين إلى أن

جاء الاستعمار الأوروبي الحديث وتمكن من بسط نفوذه على العالم الإسلامي فأصبحت منطقة القرن الأفريقي من المناطق المنكوبة حيث عبثت بها أيادي الاستعمار الغادرة ومزقتها شر ممزق بالتعاون مع نصارى الحبشة الذين وجدوا فرصة العمر، حتى توسعت دولتهم المحاصرة إلى جميع الجهات والمناطق الإسلامية بفعل المساعدات الهائلة التي قدَّمتها الدول الأوروبية لها ضد المسلمين. ومن الناحية الأخرى تنافست الدول الأوروبية لأجل تقاسم الضحية ونتج عن هذا تقسيم الشعب الصومالي إلى خمسة أقسام أخذ الأوروبيون أجزاء معينة، وسلموا أخرى إلى الحبشة وإلى كينيا، بينما بسطت الحبشة نفوذها حتى شمل هذا النفوذ جميع المناطق التي أقام عليها المسلمون دولهم الإسلامية منذ دخول الإسلام في القرن الأفريقي حتى جاء الاستعمار وغيَّر معالمها.

إن هذا التقسيم الذي نفَّذه الاستعمار الأوروبي أوجد وضعاً جديداً وخارطة سياسية غير واقعية، وكان هذا إذلالاً للمسلمين بصفة عامة، والشعوب المستضعفة التي ترزح تحت نير العبودية الأثيوبية حتى يومنا هذا بصفة خاصة وانطلاقاً من هذا الواقع المرير فإن الوضع الجديد كان يحمل في طياته بذور الانفجار بين آونة وأخرى، وهذا الذي حدث بالفعل، حيث لم تنعم المنطقة بالاستقرار بعد ذلك التقسيم، لأن أجواء التفاهم والتلاقي على مبادىء مشتركة أو المصالح غير متوافرة بين شعوبها.

وعلى هذا لم يكن بد من الجهاد والكفاح المسلح لأجل التحرير وطرد الغزاة المعتدين من الأراضي الإسلامية المغتصبة.

فبعد جلاء القوات الاستعمارية عن بعض الأراضي الصومالية عام ١٩٦٠م وإعلان الجمهورية الصومالية، ازدادت المشاعر، مشاعر الحرية والاستقلال عن النفوذ الأجنبي من قبل الشعوب الإسلامية، وفي جميع المناطق المحتلة، وعلى رأسها الأراضي الصومالية المحتلة من قبل أثيوبيا، وكانت الثورات تلو الثورات، فكلما خمدت ثورة قامت على إثرها ثورة أخرى تعلن الجهاد ضد الاستعمار الأثيوبي، وتوحيد الأراضي الصومالية تحت راية واحدة وكان ذلك هدفاً عاماً

لجميع الصوماليين، سواء كانوا داخل الجمهورية الصومالية أو كانوا في الأراضي المحتلة من قبل أثيوبيا وكينيا ومن قبل الفرنسيين، ومن ناحية أخرى كان موقف أثيوبيا بصفة عامة موقفاً عدوانياً، لم يكن لأطماعها التوسعية أي حدود، بل ادعى منبلك جد هيلا سلاسي في نهاية القرن التاسع عشر، بأن الأراضي التي تسكنها القبائل الصومالية ملك لأثيوبيا، وطلب من الدول المستعمرة أن تتنازل عن هذه الأراضي لأثيوبيا في نهاية الأمر محاولاً بذلك عدم تحقيق رغبة الصومال في الحرية.

أما بعد الاستقلال فلم يتغير نهجها تجاه الصومال، بل بدأت تعد نفسها لتصفية الجمهورية الصومالية، وعقدت اتفاقيات متتالية مع الدول الغربية، وخاصة مع الولايات المتحدة للحصول على صفقات أسلحة متطورة وبالغة التعقيد، بينما رفض الغرب كله أن يزود الصومال حاجته من الأسلحة الدفاعية بحجة أنها تزيد التوتر في المنطقة، فبعد مضي ثلاث سنوات فقط من استقلال الصومال شنَّت أثيوبيا هجوماً على الجمهورية الصومالية بهدف تقويضها قبل أن يقوى عودها ولكن الصومال استطاعت أن تدافع عن أراضيها بقوة وبسالة رغم الضعف من حيث السلاح والتدريب وعدد أفراد الجيش.

إن العدوان الأثيوبي على الصومال عام ١٩٦٤م كان عاملاً مهماً وأساسياً لتقوية الدفاع الوطني ورفع كفاءة القوة العسكرية، وتحسين مقدرتها القتالية.

ففي السنوات التي أعقبت الحرب كان دور الصومال مقتصراً بمساندة ودعم الجبهات التي تقاتل لأجل الحرية والاستقلال، ورغم أن الأعمال الحربية بين الجبهات وأثيوبيا لم تتوقف منذ استقلال الصومال وحتى أواسط السبعينات إلا أن المواجهة بين الدولتين لم تتكرر بعد ١٩٦٤م، ولكن العلاقة بينهما لم تتحسن أبداً إلا في فترة وجيزة لا تتجاوز سنتين وبالتحديد عامي ١٩٦٧، ١٩٦٨م عندما حاول رئيس الوزراء محمد إبراهيم عقال تغيير السياسة الخارجية وسرعان ما توقفت بعد حدوث الانقلاب العسكري عام ١٩٦٩م.

القتال ضد المعتدين أمر مشروع:

إن الشعب الصومالي والشعوب الإسلامية الأخرى التي ابتلعتها أثيوبيا وضمَّتها إلى أراضيها بالتعاون مع الاستعمار الأوروبي بدافع الحقد الصليبي والكراهية المتأصلة في نفوس هؤلاء وأولئك، إن تلك الشعوب المضطهدة لها كامل الحق في أن تجاهد ضد المعتدين الغاصبين، لنيل حقوقها المغتصبة وتقرير مصيرها بنفسها كشعب من الشعوب، وهذا ما حدث منذ دخول الاستعمار في منطقة القرن الأفريقي فلم تتوقف المحاولات رغم العقبات الهائلة التي واجهتها، ورغم التحديات الكبيرة في الساحة المحلية والأفريقية والدولية على حد سواء، إن شعوبنا الإسلامية داخل أثيوبيا لم تستسلم أبداً لإرادة الاستعمار ولم تعتبر نفسها بأنها جزء من أثيوبيا ولم تتعامل مع هذا النظام ككيان شرعي مع طول حكمه لها، إن الرفض الداخلي المستمر وعدم الاعتراف بذلك النظام جزء من جهاد شعبنا، وبدون ذلك الرفض والمقاومة المنبعثة من أعماق نفوسه لن تتمكن شعوبنا من الاحتفاظ بهويتها الإسلامية وتاريخها العريق، إن الهزيمة العسكرية مريرة وصعبة على نفوس الشعوب لأن ذلك نوع من الإذلال وإنما الهزيمة الحقيقية تكمن عادة في تقبُّل الشعوب للواقع المرير واستسلامها للهزيمة من الناحية النفسية، ونسيان الحق الثابت، أو اليأس الذي يتنافى مع حقيقة الإيمان.

ومن الأسباب التي شرع الجهاد من أجلها في الإسلام مقاومة المعتدين ونصرة المظلومين، فالله سبحانه وتعالى يقول:

﴿أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا وإن الله على نصرهم لقدير * الذين أخرجوا من ديارهم بغير حقٍ إلا أن يقولوا ربنا الله ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لهدمت صوامع وبيع وصلوات ومساجد يُذكر فيها اسم الله كثيراً ولينصرن الله من ينصره إن الله لقويٌ عزيزٌ﴾[1].

---

(١) سورة الحج: الآيتين ٣٩، ٤٠.

مقدمات الحرب في القرن الأفريقي:

كانت أثيوبيا ـ العدو التقليدي للشعب الصومالي ـ تظهر مخاوفها دوماً تجاه الشعب الصومالي، وكانت القوة العسكرية الصومالية المتعاظمة منذ الاستقلال شبحاً للإمبراطورية الأثيوبية، وكان الإمبراطور الأثيوبي الراحل هيلا سلاسي يبذل محاولات جادة لإقناع الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة على تزويد أثيوبيا أسلحة متطورة لتأمين حاجتها الأمنية وحماية حدودها من التهديدات الصومالية.

لقد حدث الانقلاب العسكري في الصومال ضد الحكومة المدنية وأعلنت الاشتراكية العلمية في البلاد وتبدَّلت الولاءات مما أحدث تغييراً جذرياً في السياسة الصومالية، حيث ارتبطت بالاتحاد السوفياتي بأوثق العلاقات.

إن هذه التطورات في الساحة أحدثت قلقاً عميقاً في أثيوبيا، واعتبرتها خطوات ضد السياسة الأثيوبية، وكادت تنشب حرب بين الدولتين عامي ١٩٧٢م، ١٩٧٣م عندما أعلنت أثيوبيا بأنها كشفت حقلاً بترولياً في الصومال الغربي، وحرَّكت فرقاً من جيشها إلى الحدود الصومالية الأثيوبية، والدوافع الحقيقية لأثيوبيا في تلك الفترة كانت تتمثل في الخوف من أن يتأثر التيار الاشتراكي الأثيوبي بما يحدث في الصومال، ولعل هيلا سلاسي خطط في تلك المرحلة لتوجيه ضربة استباقية ضد الصومال، وإجهاض المحاولات الانقلابية ضده وكسر شوكة القوة المتأثرة بالاشتراكية، وكان يطمع فوق ذلك بمزيد من المساعدات الغربية في ظل الحرب الباردة بين الشرق والغرب ووجود الاتحاد السوفياتي في الأراضي الصومالية من حيث القواعد والخبرات، والخبراء العسكريين والمدنيين وعلى كلٍ لم تحدث تلك المواجهة المتوقعة بين الطرفين بتأثير الوساطات التي قامت بها منظمة الوحدة الإفريقية.

وفي عام ١٩٧٤م حدث انقلاب عسكري في أثيوبيا وتغيرت السياسة الخارجية الأثيوبية وارتبط الانقلابيون بالسوفيات أكثر من ارتباطهم بالولايات المتحدة وأعلنوا الاشتراكية العلمية منهجاً لثورتهم والشعب الأثيوبي، وبهذا تغيرت

العلاقة الأثيوبية مع أمريكا بعد ربع قرن من النفوذ الأمريكي في أثيوبيا من حيث السياسات المعلنة، مع أن ذلك ليس بالضرورة أن يكون الموقف الحقيقي بين الطرفين، أو أن يؤدّي إلى قطيعة سياسية توجب التعاون الاقتصادي أو العسكري بينهما.

كان من الواضح أن الثورة الصومالية استبشرت خيراً تجاه التغيرات الحاصلة في أثيوبيا ظناً من قادتها أن الاشتراكية العلمية في البلدين وارتباطهما بالمعسكر الشيوعي وكونهما يتلقيان التوجيهات والدعم من السوفيات عوامل مهمة تكفي للتعاون بينهما، وتذليل كل العقبات والصعاب بين البلدين، وكانت الخطب الحماسية تعكس هذه النظرة، لقد صرَّح بعض المسؤولين الصوماليين في خطب عامة بأن الثورة الصومالية قدَّمت كل المساعدات الممكنة للثورة الأثيوبية لأنها ثورة اشتراكية، كما أن البعض بالغ في التفاؤل قائلاً: «لن تكون حروب أخرى بين الأفريقيين» وخاصة بين الدول الاشتراكية، لأن الاشتراكية العلمية تحل كل المشكلات والعداوات التي أوجدها الاستعمار وخلقتها الإمبريالية العالمية حسب قولهم[1].

إن الأحداث والقلاقل المستمرة داخل النظام الأثيوبي الجديد حرَّك مشاعر الشعوب التي ترزح تحت نير الاستعمار الأثيوبي وعلى رأس تلك الشعوب الشعب الأرتيري والصومالي والأورمي وغيرهم وعزم الجميع على اتخاذ خطوات سريعة للتحرر من الاستعمار وبدء عمليات حربية جديدة أكثر فاعلية من العمليات الحربية السابقة وانطلاقاً من هذا الشعور القوي كان على النظام العسكري الصومالي أن يظهر استجابة معينة وتعاطفاً مع هذه الشعوب، وكان الضغط شديداً عليه قبل الانقلاب الأثيوبي وكان لزاماً عليه أن يبدي للشعب رغبة في تحرير الأراضي الصومالية وتوحيدها حتى يكسب التأييد الشعبي منذ سنواته الأولى.

---

(١) لم يكن أمراً خافياً من أن السوفيات استخدموا القدرات الصومالية للإطاحة بالإمبراطور هيلا سلاسي، حيث أُرسل عشرات من الشباب الصومالي أو الأورمي الذين يتقنون عدداً من اللغات المهمة في أثيوبيا لمساعدة الشيوعيين هناك سراً.

أما بعد الانقلاب الأثيوبي وموت الإمبراطور القوي في أثيوبيا والصراع بين الأجنحة المتصاعدة في الجيش الأثيوبي فقد أصبح الضغط أشد والمطالبة بتحرير الأراضي الصومالية أصبحت مطلباً أساسياً لدى أفراد الشعب الصومالي، ولدى القوات المسلحة على حد سواء، وانطلاقاً من هذا فقد بدأت الثورة تدريب مجموعات من الثوار منذ عام ١٩٧١م، وأعادت إلى الأذهان الكفاح المسلح الذي كان قبل الثورة والذي لم يتوقف بصورة كاملة حتى مجيء الثورة، وخاصة في منطقة بالي في جنوب أثيوبيا. إن ظهور الثوار والعمليات التدريبية في المناطق المختلفة من الأراضي الصومالية كان إيذاناً للانفجار في المنطقة، لأن معنى هذا تصاعد العمليات الحربية في المناطق الشرقية والجنوبية علماً بأن الثورة الأرتيرية كانت تقاتل في الشمال، إذاً فالمسألة في منتهى الحساسية لأثيوبيا كما أنها مصيرية للشعوب التي تستعمرها أثيوبيا.

فالسنوات التي أعقبت الانقلاب الأثيوبي عام ١٩٧٤م لم تشهد أي تحسن من الطرفين، بل كانت سنوات توتر وتبادل التهم بين حين وآخر، وعلى هذا خاب أمل قادة الثورة الصومالية وتبخر هذا الأمل، فالاعتقاد الذي ساد في أوساطهم بأن العقيدة الاشتراكية سوف تقرِّب بين الدولتين أصبح ضرباً من الخيال.

أما موقف الاتحاد السوفياتي بصفة عامة من الصراع في القرن الأفريقي فهو كالآتي:

إن السوفيات كانت خبرتهم محدودة في هذه المنطقة فلم يكن عندهم العمق اللازم للتعامل مع المشكلات المتراكمة والتعقيدات الموجودة لدى الأطراف المختلفة في القرن الأفريقي، وضعوا ثقلهم في الصومال وكانت موطىء قدم له أهميته للسوفيات من الناحية العسكرية والتسهيلات الأخرى كما كان ذلك بمثابة تعويض لما خسره السوفيات من جراء طردهم من جمهورية مصر العربية، وبجانب هذا كان يساند الثورة الأرتيرية لأنها ثورة عادلة تسعى إلى تقرير مصيرها، أما بعد الانقلاب الأثيوبي فقد تغيرت السياسية السوفياتية في القرن الأفريقي، فقد أوقف كل المساعدات المادية والمعنوية عن الثورة الأرتيرية بحجة أنها تقاتل دولة تقدمية

اشتراكية، واتضح أن المصلحة السوفياتية فوق كل اعتبار، وما يردِّده السوفيات بأنه مع الشعوب المضطهدة ومع الثورات التحررية والتي كانت يومها نغمة عذبة لكثير من الشعوب أصبح كذباً مكشوفاً لا قيمة له في عالم الواقع، فالثورة الأرتيرية التي كانت بالأمس القريب ثورة عادلة تحررية ضد دولةٍ مستعمرةٍ تخدم الأغراض الإمبريالية في نظر السوفيات أصبحت بعد الانقلاب الأثيوبي ثورة ظالمة تقاتل لأجل مصالح الاستعمار والإمبريالية العالمية، فوقفوا ضد الثورة والشعب الأرتيري بكل ما أوتي للسوفيات من قوة[1]. أما موقفهم من الصراع بين الصومال وأثيوبيا فكان في البداية محاولة جادة للتوفيق بين الطرفين، وكبت المشاعر القومية لصالح الاتحاد السوفياتي، واستمرت محاولته ردحاً من الزمن. ابتداء من ١٩٧٤م وحتى قبيل المعركة عام ١٩٧٧م، لقد حاول السوفيات إيجاد علاقة خاصة بين الصومال وأثيوبيا تشبه الاتحاد الفدرالي لكي يمتص غضب الشعوب في الكيان الجديد المقترح، ولكي يحافظ على العلاقات الودِّية مع الطرفين مما يتيح له مزيداً من النفوذ والتحكم على المنطقة والمضايق البحرية، كما أن الأمر يعطي الاتحاد السوفياتي فرصة نادرة لبسط نفوذه في القارة الأفريقية وخاصة في شرقي القارة.

إن المحاولات السوفياتية لم تحقق أهدافها ولم يتمكن من تقريب وجهات النظر أو حل الخلافات الجذرية بين أثيوبيا وبين الشعب الصومالي بصفة خاصة، بل ازداد التوتر بين الجانبين.

«ففي شهر يناير ١٩٧٦م قدَّم الأثيوبيون مذكرة بعنوان: «سحب الحرب في القرن الأفريقي» أُرسلت إلى عدد من الزعماء الأفارقة واتهمت المذكرة الصومال بأن لديه خططاً حربية لضم الصومال الغربي وجيبوتي، وبأن الصوماليين قد بدأوا يتسللون إلى المحافظات الحدودية مثل محافظة هرر وسيدامو وبالي منذ تشرين

---

(١) قالت جريدة برافدا السوفياتية ــ العدد الصادر ــ ٢٠ مارس ١٩٧٨م ما يلي: «إن الصراع كان أداة بيد الإمبريالية الغربية التي تسعى إلى تقويض أثيوبيا وحرمانها من المنافذ البحرية وأنه في الظروف الحالية، فإن الانفصاليين الأرتيريين في لعبة يلعبها الآخرون، وأنهم يساندون موضوعياً في تنفيذ المخططات الإمبريالية.

الثاني ونوفمبر ١٩٧٥م، وذكرت الوثيقة أن هدف الصوماليين هو تشتيت القوات الأثيوبية لفتح الطريق أمام هجوم صاعق يقوم به الجيش النظامي الصومالي»[١].

وكانت المحاولة الأثيوبية لكسب التأييد الأفريقي في صراعها مع الصومال وأرتيريا وأن تظهر للعالم أنها تتعرض للعدوان كي تخفي جرائمها ضد تلك الشعوب المظلومة، لقد أحست الحكومة الأثيوبية ضغطاً كبيراً من قبل المقاتلين في المناطق الشرقية والجنوبية عام ١٩٧٦م حين تزايدت حرب الثوار وتمكن المقاتلون من فرض حصار على كثير من الثكنات العسكرية في الصومال الغربي، وقطع طرق الإمدادات للجيش الأثيوبي، وتحققت في تلك السنة انتصارات مهمة مما جعل أثيوبيا تتهم الجيش النظامي الصومالي بالتدخل في الحرب الدائرة، وكان هذا أمراً طبيعياً ما دامت الصومال من الناحية الإعلامية ومن حيث التدريب والسلاح بجانب الجبهات المقاتلة، ففي الشهور الأولى من هذا العام أحرز الثوار انتصارات هامة في معظم الجبهات التي يدور فيها القتال، وتم قطع السكة الحديدية التي تربط بين جيبوني وأديس أبابا بواسطة جبهة الصومال الغربي يوم ٢ يونيو ١٩٧٦م كما أن الثوار في إقليم بالي وسيدامو قد حققوا نصراً في كثير من المراكز مما دفع بالقوات الأثيوبية إلى الاحتماء بالمقرات الأساسية خشية تعرضها للهجمات من قبل الثوار.

إن الجيش الأثيوبي أصبح مشلول القوة فاقد الثقة بنفسه بسبب الهزائم التي لحقت به بأيدي الجبهات التحررية فكان من الواضح منذ الشهور الأولى أنه يواجه متاعب كثيرة ولا يتمكن من ردِّ الهجمات التي يتعرض لها من قبل الثورات والجبهات المختلفة.

أما الحكومة الاشتراكية في الصومال فكانت تعاني بعض المشكلات الداخلية والخارجية.

أما المشكلات الخارجية فإنها كانت تتخوف من أن ينحرف الاتحاد السوفياتي

---

(١) بركيت هابتي سيلاسي، الصراع في القرن الأفريقي ص ١٣١ ط الأولى ١٩٨٠ مؤسسة الأبحاث العربية ــ بيروت ــ لبنان.

نحو الدولة الأثيوبية، كما أن الاتحاد السوفياتي لم يحقق كل ما كان يريده في الساحة الصومالية، وبالأخص فشلت مساعيه الرامية إلى إيجاد نوع من الاتحاد بين الصومال وأثيوبيا، ورغم أن أثيوبيا رفضت الفكرة إلا أن الصومال لم تلبِ الشروط الأساسية من جانبها. أما المشكلات الداخلية فإن الحكومة الصومالية فقدت ثقة الشعب الصومالي بصفة عامة بسبب مواقفها المتطرفة تجاه الإسلام والتصرفات الشاذة في تعاملها مع الاتجاه الديني والعلماء، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى كانت الثورة في مقديشو تواجه تياراً شعبياً قوياً يطالب الحكومة بأن تتبنى قضايا التحرير وتوحيد الأراضي الصومالية المغتصبة، فأصبحت بين الضغط الخارجي الذي يقف ضد القضايا التحررية وهو موقف الاتحاد السوفياتي بصفة عامة والضغط الداخلي الذي يلح على الحكومة أن تساند جبهات التحرير وكان هذا هو الشعور العام للصوماليين عموماً في داخل الجمهورية أو خارجها.

هذا باختصار هو الجو الذي كان سائداً في ساحات القرن الأفريقي قبيل الحرب الكبرى وتلك هي مواقف الأطراف المختلفة، ومن خلال تلك المعلومات يمكن أن نلخص أسباب الحرب بين الجانبين بالنقاط الآتية:

١ ــ هشاشة الوضع الداخلي في أثيوبيا بعد الانقلاب الذي أطاح بهيلا سلاسي عام ١٩٧٤م، وما أعقب ذلك من الانفجارات الداخلية التي توالت حلقاتها حتى جاء منغستو إلى سدة الحكم في أديس أبابا بعد المجازر التي أرتكبها ضد زملائه[1].

٢ ــ بدء عمليات قتالية واسعة النطاق ضد الجيش الأثيوبي في الجهات الآتية: الشمال حيث يقاتل الأرتيريون ضد الجيش الأثيوبي. الشرق حيث تقاتل جبهة الصومال الغربي المدعومة من الجمهورية الصومالية. والجنوب حيث تقاتل

---

(١) في يوم ٣ فبراير ١٩٧٧م قام منجستو هيلا مريم بمجزرة رهيبة كان من ضحاياها رئيس المجلس العسكري الأثيوبي تغري بانتي وأغلبية مساعديه، وخلال ٢٤ ساعة فقط كان منجستو هو الرئيس الأعلى للمجلس العسكري الحاكم.

جبهة «أبو»[1] المدعومة من الجمهورية الصومالية.

واتهمت أثيوبيا رسمياً الصومال والسودان بأنها وراء المقاتلين ضد جيشها، كما اتهمت عدداً من الدول العربية بأنها تدعم الأعمال العدوانية ضد أثيوبيا.

٣ ـ تعهدت فرنسا في بداية عام ١٩٧٧م بمنح الاستقلال الكامل لمستعمرتها السابقة جيبوتي، ومنذ هذا الإعلان تصاعد التوتر بين الصومال وأثيوبيا إذ ارتفعت حدة التصريحات والاستعدادات العسكرية على جانبي الحدود القريبة من جيبوتي، استعداداً للحظة الحاسمة، مما ضاعف درجة الحرارة والغليان في القرن الأفريقي.

ربما تكون هذه الفقرات هي الأسباب الظاهرة وراء اندلاع الحرب في نهاية الأمر بين الصومال وأثيوبيا وخوض جيشهما معركة مصيرية، ولكن يجوز للمرء أن يسأل نفسه:

لماذا القوات النظامية الصومالية دخلت هذه المعركة؟

وهل الأسباب المذكورة تكفي للدلالة أو هناك أسباب أخرى خفيت عن المراقبين أو لم تظهر بعد للشعب الصومالي نفسه؟!!!. وإذا كان هناك ما يدل على وجود أسباب أخرى فما هي يا ترى؟!!!.

أحاول أن أجيب عن بعض الأسئلة في مباحث لاحقة بإذن الله تعالى لكي نقف سوياً على بعض الملحوظات التي يستحق الوقوف عندها مهما تكن الظروف.

---

(١) إن لفظة «أبو» المقرونة «بجبهة أبو» لا تعبِّر عن واقع الشعب المجاهد الذي قاتل، وجاهد المحتلين زمناً طويلاً. لأن تركيز تلك الجبهة كان على محافظة بالي ومحافظة سيدامو، وهما من المحافظات الإسلامية التي عرفت الإمارات الإسلامية، فهذا الإسم «أبو» لا يعبِّر عن الحضارة الإسلامية في المنطقة ولا يرضي شعوب المنطقة، كما أن التاريخ قديمه وحديثه لم يدون هذا الإسم كشعب أو كقبيلة، أو كمكان، وهذا أمر غريب، إن ذلك من عجائب ومنكرات النظام البائد الذي لم يقدِّر الأمور حق قدرها يوماً من الأيام.

المواجهة المسلحة في القرن الإفريقي
بين الصومال وأثيوبيا

كانت المواجهة الأولى عام ١٩٦٤م عندما هاجمت أثيوبيا أراضي الجمهورية الصومالية بحجة أنها تساند مقاتلين صوماليين داخل أثيوبيا، وتوقفت الحرب بسبب وساطة أفريقية أدَّت إلى هدنة مؤقتة في المناطق الحدودية، وكانت دهشة الأثيوبيين كبيرة عندما واجهوا مقاومة شرسة في معظم المناطق الحدودية بل احتلال بعض المناطق التي كانت محتلة من قبل أثيوبيا أي أجزاء من أراضي الصومال الغربي كما أن الصوماليين خرجوا من الحرب بثقة أكبر من ذي قبل، ولعل تلك الحرب تركت ذكريات معينة لكل طرف.

كانت الحرب بالنسبة لأثيوبيا تجربة مريرة لأنها لم تحقق الأهداف الكامنة وراءها، أما الصّومال فقد خرجت من الحرب بمزيد من الثقة وبجانب ذلك تكونت لديها قناعة بأنها في حاجة ماسة إلى بناء قوة تحمي الوطن من الأطماع الأثيوبية وتكون ردفاً للشعب الصومالي المضطهد في الدول المجاورة عند الضرورة والنتيجة العامة لتلك الحرب هو تنامي القوة العسكرية للدولتين وشراء مزيد من الأسلحة مما أدخل منطقة القرن الأفريقي في نطاق الحرب الباردة بين الشرق والغرب، والتنافس الحاد بين الدول الكبرى، إذ حاولت كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي تحقيق مكاسب معينة في المنطقة كما أن الحكومة الأثيوبية مارست الضغوط المتزايدة والإذلال للشعوب التي تستعمرها بعد الحرب الأولى في القرن الأفريقي وهذا بدوره أوقد الحماس لدى تلك الشعوب ولم تنطف جذوة الكفاح المسلح على العموم، فإن خفَّت حدتها في منطقة اشتعلت في أخرى.

فهذه العوامل المتشابكة والمصالح المتعارضة محلياً وعالمياً مهدت السبيل إلى وقوع الحرب عام ١٩٧٧م.

إن الحرب الحقيقية بين الصومال وأثيوبيا قد بدأت عام ١٩٧٦م عندما شنَّت جبهة التحرير للصومال الغربي هجمات مركزة على الجيش الأثيوبي كما سبقت الإشارة إليه وخاصة في المناطق الشرقية، كما شنَّت جبهة «أبو» هجماتها في المناطق الجنوبية.

أما الحرب بين الجيش الصومالي والجيش الأثيوبي فقد بدأت بصورة رسمية منذ شهر يوليو عام ١٩٧٧م، فمنذ ذلك الوقت دخلت الآلة الحربية الصومالية في العمليات القتالية مباشرة بالتعاون مع الجبهات التي حققت قبل ذلك انتصارات مهمة ضد الجيش الأثيوبي.

إن الحرب التي دار رحاها بين الطرفين كانت شرسة للغاية استخدمت فيها أسلحة متطورة من بينها الطائرات والدبابات والمدافع الثقيلة وكافة أنواع الأسلحة مما جعل المراقبين يقولون أنها أسوأ حرب حدثت حتى ذلك الوقت وأشدها شراسة وعنفاً.

ففي شهر أغسطس ١٩٧٧م شنَّت القوات الصومالية هجوماً كاسحاً على مدينة «دير داوا» المهمة وبهذا تمكنت من قطع طرق الإمدادات للقوات الأثيوبية المتمركزة في معظم أجزاء الصومال الغربي حتى أصبحت معزولة تماماً وكانت خطوة أذهلت الخبراء الأثيوبيين والعالمين، وفي شهر سبتمبر ١٩٧٧ خاضت القوات الصومالية أكبر معركة في تاريخها ضد القوات الأثيوبية لتحرير مدينة جكجكا الاستراتيجية والتي تفصل بين المناطق الجبلية والسهول في الصومال الغربي، وحققت انتصاراً مهماً وانهزمت القوات الأثيوبية وانسحبت فلولها إلى الغرب بعد أن خسرت معظم المعدات الحربية وآلافاً من جنودها، أما القوات الأثيوبية في المناطق الحدودية أو القواعد العسكرية في الصومال الغربي فسرعان ما أعلنت هزيمتها أو استسلامها للمقاتلين الصوماليين ولم تصمد هذه القوات أمام الزحف الصومالي طويلاً.

فخلال الشهور الثلاثة الأولى من بداية الحرب الفعلية بين الجيشين تمكن الصوماليون من تحرير معظم مناطق الصومال الغربي. كما أن القوات الصومالية اندفعت من المناطق الحدودية إلى إقليمي «بالي وسيداما» والتي كانت تقاتل جبهة «أبو» قبل تدخل الجيش الصومالي، وهي الأقاليم الجنوبية للحدود الأثيوبية الواقعة بين أثيوبيا وكينيا.

وكسبت الموقف بدون مقاومة تُذكر في معظم المناطق وانتصر الجيش الصومالي في المناطق الجنوبية كما انتصر في المناطق الشرقية بسرعة خاطفة، إن الجيش الصومالي والشعوب الإسلامية التي رفعت لواء التحرير حققوا حلماً طال انتظاره، وأثبتوا للعالم أنهم قادرون على استرداد حقوقهم من الغاصبين وأنهم هزموا الإمبراطورية التي اشتركت في استعمار مناطق واسعة من أفريقيا مع الاستعمار الأوروبي، وأن الذي تحقق خلال تلك الحقبة من تاريخ شعبنا أكد مرة أخرى أن الشعوب المسلمة في القرن الأفريقي تملك طاقة هائلة وعزيمة وقوة تستطيع أن تواجه أعداءها.

الحرب في القرن الإفريقي
وموقف الدول الكبرى منها

أولاً: موقف السوفيات وحلفائه من الحرب:

منذ شهر يوليو ١٩٧٧م وهو الشهر الذي بدأت فيه حرب القرن بين أثيوبيا والصومال قرَّر الاتحاد السوفياتي وقف كافة الأسلحة عن الصومال، فلم يزود أي سلاح للجيش الصومالي بعد ذلك، علماً بأن الصومال لم يكن له مصدر آخر للسلاح منذ استقلاله غير السوفيات، وتلك الخطوة كانت بداية أزمة للصومال من حيث مصادر السلاح، فبينما تأزمت العلاقات بين الصومال والاتحاد السوفياتي كان من الواضح في الصومال أن السوفيات يتحول بصورة تدريجية إلى أثيوبيا في الصراع الذي بدأ بين الدولتين.

* فمنذ شهر مايو ١٩٧٧م تدفقت الأسلحة السوفياتية على أثيوبيا بكميات هائلة وتذكر بعض المصادر الصومالية بأن قادة الجيش الصومالي قد أغضبهم الموقف السوفياتي مما جعل المسؤولين الصوماليين يحتجون لدى الاتحاد السوفياتي شفهياً إعراباً عن انزعاجهم من الموقف الجديد لصديقهم القديم.

* أما بعد بداية الحرب فكان موقف السوفيات واضحاً أكثر من ذي قبل. فبالرغم من أنه لم يعلن عداءه السافر للصومال في الشهور الأولى من الحرب خوفاً من أن يرتمي الصومال في أحضان خصوم السوفيات ويذهب بعيداً عنه إلا أنه وضع ثقته مع منغستو الذي استولى على القيادات الأثيوبية في فبراير ١٩٧٧م بعد مذبحة مروعة كان أصدقاؤه ورفاق السلاح هم الضحية فيها بالمقام الأول.

* ففي ٢٨ سبتمبر ١٩٧٧م ألقى سكرتير الحزب الشيوعي ليونيد بريجنيف

خطبة يدور فحوها حول الصراع القائم في القرن الأفريقي ومما جاء في خطبته: «هناك مخاطر عديدة ناتجة عن الصراعات المسلحة في العالم بما في ذلك بعض الصراعات القائمة حالياً، والتي يحاول البعض فيها تغيير الحدود الدولية الحالية والمثال الحي على ذلك هو القتال الدائر رحاه بين الصومال وأثيوبيا، علماً بأن الحدود القائمة بين الدول الأفريقية لم ترسم من قبل دولها وشعوبها، وإنما الذي حدد هذه الحدود هو الاستعمار والقوى الأجنبية.

ولا شك أن حل المشكلات القائمة بين الأطراف المتصارعة لن يأتي إلا عن طريق الثقة المتبادلة والصداقة وحسن الجوار، وفي رأينا أن القواعد الأساسية التي يجب أن تحل مشاكل الحدود بموجبها لا بد وأن تراعي الأنظمة العالمية والسلام العالمي وأن تهتم وتراعي بأمن وتقدُّم شعوب المنطقة»[1].

كان خطاب بريجنيف تعبيراً دقيقاً للسياسة السوفياتية في المرحلة المقبلة، تلك السياسة التي ظهرت بعد الخطاب مباشرة، كما كان تهديداً مبطناً موجهاً إلى الصومال وإلى الشعوب التي تكافح لأجل الحرية والاستقلال عن الاستعمار الأثيوبي، فالخطاب بطوله وبكل كلمة أو جملة فيه كان إرضاء للأثيوبيين، ومباركة استعبادهم للشعوب الأخرى، وباختصار فإن بريجنيف قد أشعر حلفاء السوفيات في العالم وقوفهم ضد الصومال في الحرب الدائرة، وكان ذلك الخطاب بمثابة الضوء الأخضر للتدخل السوفياتي عسكرياً في القرن الأفريقي.

* وخلال شهر واحد من خطاب بريجنيف تدفقت القوات السوفياتية والكوبية وقوات اليمن الديمقراطية سابقاً وقوات من ألمانيا الشرقية ــ سابقاً.

* ففي شهر نوفمبر ١٩٧٧م كانت السفن العملاقة السوفياتية وطائرات النقل العسكرية والمدنية على حد سواء شرعت بنقل الأسلحة الثقيلة من الاتحاد السوفياتي مباشرة، ومن قواعده العسكرية المنتشرة في العالم، ونقلت الأسلحة السوفياتية من ليبيا واليمن الديمقراطية وكانت أضخم عملية قام بها السوفيات في

---

(١) أذاعت نص الخطاب الإذاعة البريطانية (B. B. C.) يوم ٣٠ سبتمبر ١٩٧٧م.

تاريخه، وكانت بمثابة تجربة للقدرات العسكرية من حيث سرعة نقل المعدات الثقيلة والجنود إلى منطقة من أبعد المناطق عن الاتحاد السوفياتي في العالم.

* ففي شهر نوفمبر بلغت العلاقة بين الصومال والسوفيات أسوء مرحلة منذ تأسيسها إذ تم في هذا الشهر طرد الخبراء السوفيات البالغ عددهم ـ ٤٠٠٠ ـ خبيراً حسب التقديرات الصادرة عن الخبراء الغربيين ـ من الصومال كتعبير للسخط من المواقف السوفياتية في الحرب، ومع ذلك لم تذهب الحكومة الصومالية إلى مرحلة قطع العلاقات الدبلوماسية من جانبها، بل حاولت التودد إليه بدون جدوى.

* وبعد الاستعداد الضخم كان اشتراك القوات السوفياتية والكوبية وغيرها في الحرب مباشرة أمراً لا يحتاج إلى دليل، كان من الواضح أن هدف الحلفاء هو خوض حرب مصيرية ضد الصومال وضد الشعوب التي تحارب أثيوبيا نيابة عن النظام الأثيوبي الذي مُنِيَ بخسارة فادحة في كل من أرتيريا والصومال الغربي.

ويقدر عدد القوات الكوبية وحدها ٢٥٠٠٠ مقاتل اتخذت مواقعها في القتال وكانت مهماتها متعددة.

(أ) قيادة الطائرات الحربية السوفياتية.

(ب) استخدام المدافع الثقيلة والدبابات في القوات البرية.

(ج) كانت أيضاً تشترك في مهمات التدريب للجيش الأثيوبي.

ومما يدل على حجم التورط السوفياتي في تلك الحرب ما يلي:

* أرسلت موسكو إلى أثيوبيا نائب قائد القوات البرية السوفياتية الجنرال (Vasiby I. Petrov) ليشرف على القتال ضد الصومال.

* كما أرسلت خبراءها الذين طُردوا من الصومال إلى أثيوبيا وعلى رأسهم رئيس البعثة العسكرية السوفياتية في الصومال الجنرال (Grigory Barisov) وبوجود خبيرين آخرين.

* بالإضافة إلى ما سبق فإن السفن الحربية السوفياتية قامت بدوريات منتظمة

في البحر الأحمر الذي يستخدم كواحد من طرق إمدادات الأسلحة والتموين لعملياتهم الحربية»[1].

* في ١٩ أكتوبر ١٩٧٧م أعلن السفير السوفياتي (Anatoly Ratanov) في أديس أبابا أن الاتحاد السوفياتي قد أوقف تزويد الأسلحة للجيش الصومالي وكان مثل هذا الإعلان في وقتٍ تدور فيه أشرس معركة بين الصومال وأثيوبيا إحراجاً كبيراً للثورة الصومالية في مقديشو التي سلمت نفسها للسوفيات مما جعل قيادة الثورة في حيرة من أمرها وخاصة لدى الرأي العام الصومالي الذي أظهر عداوته للشيوعية العالمية في وقت مبكر فلم يعد وجود السوفيات في الصومال بعد انحيازه للجانب الأثيوبي أمراً مقبولاً، مما سبب طردهم لسلامة أرواحهم وممتلكاتهم فقد تم طرد الخبراء وإغلاق القواعد العسكرية والتسهيلات الأخرى وترحيل عائلاتهم يوم ١٣ نوفمبر ١٩٧٧م.

وذلك من أبرز نتائج الحرب لأنها أنهت الوجود السوفياتي في الصومال بعد أن بلغت العلاقات والروابط في مختلف المجالات على أوجها.

ومما يلفت النظر أن النظام الصومالي رغم كل الذي حدث ويحدث بينه وبين الكتلة الشيوعية ورغم عدوان تلك الكتلة على حقوق الشعب الصومالي فإنه في تصرفاته وتعليقاته كان ودوداً وقلما وجهت أي تهمة أو شنت حملة ضد الاتحاد السوفياتي مما يحتاج إلى تفسير منطقي يتمشى مع سير الأحداث، وسوف أعود إلى هذه النقطة في المباحث الآتية إن شاء الله تعالى.

ثانياً: موقف الولايات المتحدة وحلفائها من الحرب:

إن سياسة الولايات المتحدة في القرن الأفريقي لم تتغير أثناء الحرب كثيراً ولم تبدل الثوابت عندها أبداً بل ظلّت كما كانت قبل اندلاع الحرب في المنطقة.

* فالعلاقة بين أمريكا وأثيوبيا بعد الانقلاب العسكري ما زالت قائمة حيث

---

(١) راجع: جريدة «التايمز» اللندنية (The Times London 12 February 1978 P9.) ولمزيد من المعلومات راجع: «صراع القوى العظمى في القرن الأفريقي» للمؤلف حافظ.

استمرت الولايات المتحدة في تزويد أثيوبيا ما تحتاج إليها من الأسلحة رغم ميل الثورة الأثيوبية نحو الاتحاد السوفياتي.

فالقواعد العسكرية والتسهيلات الأمريكية في أثيوبيا وأرتيريا وخاصة مركز الاتصالات الأمريكية ظلّت تعمل بطريقة طبيعية حتى شهر إبريل ١٩٧٧م.

أما المبيعات العسكرية فلم تتوقف حتى أثناء الحرب، «فقد أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية في أواخر فبراير ١٩٧٨م أنها تقوم بتزويد أثيوبيا ببعض سيارات الجيب وقطع الغيار كجزء من صفقة مبيعات عسكرية قيمتها ٤٠ «أربعون مليون دولار»[١].

ولقد حصلت أثيوبيا على هذا السلاح الفعّال في وقت كانت الحرب على أشدها بقيادة الاتحاد السوفياتي الذي وقف بجانب أثيوبيا.

فما هو تفسير السلوك الأمريكي في مثل هذه الخطوة؟!!!.

لقد أوضح السياسة الأمريكية قبل ذلك بقليل «فان وليم شوفيل» مساعد وزير الخارجية الأمريكي للشؤون الأفريقية ومن جملة ما قاله «نعتقد أننا نواجه انتقاداً كبيراً يوجهه إلينا أصدقاؤنا في أفريقيا وفي مناطق أخرى لو أوقفنا الدعم عن الحكومة الأثيوبية في مثل هذا الوقت العصيب ــ وأردف قائلاً ــ إن النظام الأثيوبي ورغم محاولاته إقامة نوع من النظام اليساري أو الاشتراكي في أثيوبيا فإنه ليس معادياً للولايات المتحدة بشكل منظم أو أساسي»[٢].

وباختصار فإن الموقف الأمريكي رغم كل شيء يؤكد مدى الحرص على الاحتفاظ بعلاقة قوية مع أثيوبيا من الناحية العملية حيث استمر التعاون الاقتصادي عن طريق «وكالة التنمية الدولية» (AID) والبنك الدولي وهذا الدعم الاقتصادي هو الذي مكّن النظام الأثيوبي من البقاء والصمود في حروبه ومشاكله العديدة إلى درجة كبيرة.

---

(١) بيركيت هابتي سيلاسي ــ الصراع في القرن الأفريقي، ص ١٥١.

(٢) المرجع السابق بتصرف ــ الصراع في القرن الأفريقي.

* ومن الناحية الثانية كانت تُظهر غضبها تجاه التيار الاشتراكي في أثيوبيا وتوسع نفوذ الاتحاد السوفياتي في القرن الأفريقي على حساب الدول الغربية.

* أما موقف الدول الغربية من الصومال أثناء الحرب، فقد كانت هناك مراحل أربع:

المرحلة الأولى:

لقد شعرت أمريكا منذ الانقلاب الأثيوبي أن القرن الأفريقي تحوّل إلى مظلة سوفياتية خطيرة فكانت تعمل منذ عام ١٩٧٥م لإحداث تغيير ما في المنطقة، وكانت تستخدم في هذا أطرافاً أخرى علَّها تقنع الحكومة الصومالية بطريقة أو بأخرى بأن تقلل اعتمادها على السوفيات وهذا كان نتيجة المخاوف الغربية من القواعد العسكرية المنتشرة في المحيط الهندي والبحر الأحمر، فعندما بدأت الحرب بين الصومال وأثيوبيا وجدوا أن الفرصة متاحة لهم الآن لمواجهة الاتحاد السوفياتي بأسلوب ما.

ومما تجدر الإشارة إليه أن العلاقات الصومالية السوفياتية لم تكن ممتازة منذ الشهور الأولى عام ١٩٧٧م، وأمكن للغرب أن يجد مداخل سهلة في هذا الجو، فكان من بين أهدافهم في هذه المرحلة إحداث قطيعة بين الصومال والسوفيات فكانوا يعطون النظام الصومالي وعوداً شفهية تتم عن طريق وفود سرية بدون إعلان رسمي بالتزام شيء حول الأسلحة للصومال والمعونات الأخرى فكان من هذه الاتصالات ما نشرته مجلة تايم (TIME) «بأن كارتر الرئيس الأمريكي أمر نائبه ليبلغ وزير الخارجية الأمريكي ومستشاره للتحرك سريعاً واستخدام كل الوسائل الممكنة لجعل الصومال صديقاً للولايات المتحدة الأمريكية»[1].

كما أن بعض التقارير ذكرت وعوداً أمريكية بتزويد الصومال بالسلاح قبيل اندلاع الحرب، يقول أحد التقارير: «لقد تسلم الرئيس الصومالي سياد بري في شهر يونيو ١٩٧٧م رسالة من الخارجية الأمريكية بواسطة طبيبه الخاص

---

(١) TIME 18 April 1977 P 35.

(KEVINCAHILL) مفادها بأن الولايات المتحدة سوف تزود الصومال حاجته من السلاح»[1] وكانت خطبة وزير الخارجية الأمريكي «سيروس فانس» والتي ألقاها في أول يوليو ١٩٧٧م تعطي انطباعاً قوياً بأنهم بجانب الصومال ومما قاله: «سنسعى إلى إقامة الصداقة مع الأنظمة الإقليمية. ونمد مساعدتنا إلى كل الدول المهددة بوجود القوات الأجنبية والمعدات والمستشارين عند حدودها، وخاصة في القرن الأفريقي، وأماكن أخرى في أفريقيا»[2].

وتصاعدت التصريحات الأمريكية ورغم أنها كانت غامضة بعض الشيء إلا أنها كانت في ظاهرها لصالح الصومال، وكانت مواقف الدول الغربية تشبه موقف الولايات المتحدة بصفة عامة، وبعد إجراء مشاورات بين الدول الغربية أصدرت بياناً رسمياً بشأن تزويد الصومال ما تحتاج إليه من الأسلحة الدفاعية.

* ففي ٢٦ يوليو ١٩٧٧م أعلن الناطق الرسمي للخارجية الأمريكية اتفاق الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا على تزويد الصومال بحاجتها من السلاح وبالتعاون مع أطراف أخرى».

إن هدف الدول الغربية في هذه المرحلة كان يرمي إلى توجيه ضربة سياسية ضد السوفيات ولهذا يشجعون الصومال على الابتعاد عن السوفيات، ويظهرون لها التودد بدون أن تلزم على نفسها شيئاً، وكل التصريحات كان الهدف منها توريط الصومال في الحرب وطرد خبراء السوفيات وإغلاق قواعده العسكرية وجميع منشآته. أما ما يلحق بالصومال بعد ذلك من أضرار فهذا شأنها. بل هذا هدف من أهداف الدول النصرانية حتى تبقى أثيوبيا قوية تفرض هيمنتها على بقية الشعوب في القرن الإفريقي، ولعل تدمير الصومال جزء من سياسة تلك الدول.

---

(١) News Week 26 September 1977 PP 42–43.

(٢) Samvel M. makinda. Super Power Diplomacy in the Horn of Africa pp. 116 — 117.

المرحلة الثانية :

إن بداية الحرب في القرن الأفريقي شهد تغيراً في المواقف المعلنة لدى الغرب وأظهرت موقفهم الحقيقي من القضية.

* ففي أغسطس ١٩٧٧م زار وفد صومالي واشنطن لمناقشة موضوع السلاح مع المسؤولين ولكنه فشل في تحقيق أي شيء يمكن الاعتماد عليه بل لم يجد أي تأكيدات قاطعة من الإدارة الأمريكية.

* وفي أثناء الحرب أدلى بعض المسؤولين الأمريكيين البارزين بيانات تدل على الموقف الرسمي والسياسة الثابتة تجاه الصومال وتقول بعضها أن الصومال لن يحصل على الأسلحة الأمريكية التي يطلبها إلا بعد نهاية الحرب، ففي ٤ أغسطس أبلغ مساعد وزير الخارجية الأمريكية السفير الصومالي في واشنطن أن القرار الأمريكي بشأن تزويد الصومال بأسلحة دفاعية ما زال قيد الدرس حتى الآن.

* وبعد ذلك بأسبوعين أبلغ السفير الصومالي رسمياً بأن واشنطن لن تشحن أي سلاح إلى الصومال مباشرة أو عن طريق طرف ثالث ما دامت الصومال متورطة في الحرب»[1].

وكان هذا بمثابة تأييد للمواقف السوفياتية ودعم معنوي للحكومة الأثيوبية وأصدقائها في أفريقيا.

وهكذا أصبح الموقف الغربي لصالح أثيوبيا كما أن الدول التي أعلنت تأييدها للصومال مثل إيران قد تراجعت بتراجع الموقف الغربي.

---

(١) المرجع السابق 124 — 123 PP .

Vance Cyrus. Hard Choices. critical Years in American Foreign Policy P 74 .

المرحلة الثالثة :

ففي هذه المرحلة أعلنت الدول الغربية سياسة عدائية ضد الصومال ونسَّقت مع السياسة السوفياتية، وأصبح الهدف الغربي إخراج الصومال من الأراضي المحررة والحفاظ على وحدة الأراضي الأثيوبية.

«لقد شعرت الدول الغربية بالارتياح واقتنعت كل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا والولايات المتحدة من أن التدخل السوفياتي والجنود الكوبيين سيؤدي حتماً إلى طرد القوات الصومالية من الأراضي الأثيوبية» .

وبدأوا ينددون بالسياسة الصومالية، واعتبروها عدواناً على الأثيوبيين وعلى أراضيهم، وطلبوا من الصومال أن تنسحب من الأراضي التي سيطرت عليها، وعلى هذا التقت أهداف الحلفين «وارسو وناتو» في القرن الأفريقي وانسجمت وصار لهما سياسة واحدة وهدف بعينه حول نصرة الاستعمار الأثيوبي ومحاربة الصوماليين والأرتيريين وإخضاع الشعوب التي تقاتل لأجل التحرير والاستقلال.

ورغم أن الزعامة الصومالية ارتكبت أخطاء كبيرة في مجال السياسة الداخلية والخارجية ــ سوف نذكرها إن شاء الله تعالى. ولكن المواقف الغربية والشرقية التي اتحدت ضد الصومال بهذه الطريقة المكشوفة جديرة بالتفكر وتفهم الأسباب التي أدَّت إلى ذلك مع وجود الحرب الباردة بين الكتلتين الشيوعية والرأسمالية.

وفي الصراع بين الدول والشعوب أيام الحرب الباردة لا نجد موقفاً مشابهاً بالذي حدث في القرن الأفريقي.

ويفهم من خلال التصريحات الغربية التي صدرت أثناء الحرب أن الدول الغربية سعيدة كل السعادة بالتدخل السوفياتي المباشر في القرن الإفريقي، وأن السوفيات قاموا بواجبٍ كبيرٍ نيابة عن الدول الغربية، ولو لم يحدث هذا التدخل من قبله لأسرعت الدول الغربية بالتدخل لمساندة النظام الأثيوبي ومقاتلة الجيش الصومالي، لأنهم يعتبرون أثيوبيا جزيرة مسيحية في بحر من المسلمين يجب حمايتها من أعدائها تحت أي ظرف من الظروف.

وبهـذا المفهوم وحـده يمكن أن نستوعب العـوامل التي وحـدت الخصوم في القـرن الأفريقي حتى وقفـوا على أرضية مشتـركة في وقت كـانت العداوة والشكـوك بينهم على أشدها.

المرحلة الرابعة:

ففي هذه المرحلة كانت سياسة الغرب وخاصة الولايات المتحـدة سياسـة مد الجسور مع النظام الأثيوبـي، وتـزويده بـأنواع من الأسلحـة الأمريكيـة، ففي صفقة واحدة زودت أمريكـا أثيوبيـا ما قيمتـه أربعون مليـون دولار هذا مـا أُعلن، وتسلَّمت أثيـوبيا تلك الصفقـة في وقت تتدفق عليهـا أحدث الأسلحـة السـوفيـاتيـة والقـوات السوفياتية والكوبية وحلفاؤهما والحرب في أسوء مرحلة لها ومن هنا اتضـح أن نظرة الـدول الغربيـة المسيحية لأثيـوبيا لم تتغيـر أبداً بـل ظلَّت كما كـانت أيام الحـروب الصليبية في القرن الإفـريقي قبل خمسـة قرون وأثنـاء الاستعمار الغـربـي الصليبـي الحديث من القرن التاسع عشر وحتى القرن العشرين فكلَّما تعرَّضت لهزيمـة منكرة هرعت إليها دولة نصرانية لإنقاذها، فكون النظام رفع راية الشيوعية الحمراء لم يغير من الـواقـع شيئـاً لـدى الغـرب إذ أن الصـراع الـذي يتجـدد هنـا صـراع ديني بين حضـارتين وإن تشوهت معـالمه في نفـوس المسلمين وإن تنكرت لـه القيـادات في الجانب الإسلامي.

التدخل العسكري المباشر . . لماذا؟

إن الجمهورية الصومالية منذ ميلادها عام ١٩٦٠م كانت تساند حركات التحرير سواء تلك التي تقاتل في المناطق الصومالية لأجل التحرر من الاستعمار الأثيوبي أو تلك التي تقاتل ضد الإمبراطورية الأثيوبية في مناطق أخرى، وهذا أمر له أهميته لأنها ساندت حقاً مشروعاً كما تفعل كثير من الدول في العالم فلا لوم على الصومال في مساندتها ودعمها الذي قدَّمته إلى الشعوب المضطهدة.

ولكن الأمر الذي يشد الانتباه هو الطريق الذي سارت عليه الأمور، والأساليب التي اتبعت منذ ظهور أمارات الحرب في القرن الأفريقي، والتطورات المفاجئة أثناء سير المعارك في السياسة الصومالية، والسياسة المتبعة في الأراضي المحررة، والنهاية المحزنة للحرب، وكيفية اتخاذ القرارات السياسية والعسكرية، والوسائل المتبعة في تنفيذها كما أن توقيت بدء الحرب يضع علامة استفهام كبيرة؟

أولاً: علاقة الصومال مع التكتلات العالمية قبيل بدء الحرب؟

(أ) كانت الصومال مع السوفيات مصنفة مع الكتلة الاشتراكية منذ الانقلاب العسكري عام ١٩٦٩م ولكن تلك العلاقة الممتازة أصابها نوع من الفتور منذ الانقلاب العسكري الأثيوبي وازداد ذلك على مرِّ السنوات لأن السوفيات كانوا يوازنون بين الصومال وأثيوبيا، فأصبحوا في نهاية المطاف ضد الصومال، كما أصبحوا ضد الشعب الأرتيري في كفاحه لأجل التحرير، وكان هذا تغيراً واضحاً من جانب السوفيات الذين بذلوا جهداً كبيراً للحيلولة دون حدوث مواجهة بين الطرفين. ففي اليوم الثاني والثالث من شهر إبريل ١٩٧٧م قام رئيس الاتحاد السوفياتي نيكولي بودجورني بزيارة رسمية للصومال، وقدَّم إنذاراً للحكومة الصومالية وحذَّر

من مغبة التدخل في الشؤون الأثيوبية، أو الهجوم على أراضيها ويبدو أن سياد بري قد وافق على طلب الاتحاد السوفياتي، وفهم هذا من جولة بودجورني «الذي أبلغ الحكومة الأثيوبية أثناء زيارته لها في الشهر نفسه أن الصومال لن يهاجم أثيوبيا بأي حال من الأحوال»[1].

بالإضافة إلى ما سبق فإن السوفيات بدأ يزوِّد أثيوبيا بأحدث الأسلحة، وتم توقيع اتفاقية بين أثيوبيا والسوفيات بشأن الأسلحة.

وانطلاقاً من هذه التوترات بين الصومال والسوفيات لم يكن هناك أدنى شك بأن السوفيات سوف يقفون ضد الصومال إذا خالفت رغبته أو تحدَّت سياسته في القرن الأفريقي، ومن المعلوم أن الجيش الصومالي كان مزوداً بالأسلحة السوفياتية وحدها ولم يكن له أي مصدر آخر للسلاح، ويعني معارضة السياسة السوفياتية فقْد الصومال المصدر الوحيد للسلاح، وأكثر من ذلك كان التدخل السوفياتي والوقوف بجانب الصومال احتمالاً غير وارد قبل بداية الحرب كما يفهم من المباحثات الصومالية السوفياتية أثناء زيارة رئيس الاتحاد السوفياتي في الصومال.

فالصومال بموقفها من السوفيات انفصلت من الناحية العملية عن الكتلة السوفياتية.

(ب) أمّا علاقة الصومال مع الدول الغربية فلم تكن علاقة مودة، فموقف الدول الغربية من الصومال منذ الأيام الأولى للاستقلال لم يتغير، فنظرة الدول الغربية للصومال كانت مثل نظرة أثيوبيا لها، إذ يجب أن تبقى مقسمة ضعيفة حتى تكون لقمة سائغة لأعدائها، هذا الوضع كان قبل الانقلاب العسكري في الصومال.

أما بعد الانقلاب الشيوعي في الصومال وإعلان النظام الصومالي الاشتراكية العلمية منهجاً للبلاد، والتأييد شبه المطلق للسياسة السوفياتية العالمية أثناء الحرب الباردة فإن الدول الغربية قد وجدت فرصة نادرة لتضييق الخناق على الصومال،

---

(١) راجع جريدة واشنطن بوست.

Washington Post 5 March 1978 PA 10.

والتشهير بها عالمياً بسبب السياسات الخرقاء التي تبنّتها الثورة الصومالية، وبسبب وجود القواعد العسكرية السوفياتية في الأراضي الصومالية مما اعتبره الغرب تهديداً مباشراً لأمنه الاستراتيجي وإضعاف نفوذه في الساحة الأفريقية ففي مثل تلك الخلفيات السياسية والمواقف الغربية الداعمة للإمبراطورية الأثيوبية الواضحة في السياسة الخارجية الصومالية لم يكن من المتوقع حصول الصومال على دعم عسكري أو اقتصادي لصراعها مع أثيوبيا من الدول الغربية بأي حال من الأحوال.

(ج) أما الدول الإفريقية فمعروف موقفها من الصراع الصومالي الأثيوبي أو الصراع الأرتيري الأثيوبي فهي بدون استثناء مع أثيوبيا بحجة واهية تقول: إن الحدود بين الدول الأفريقية يجب أن تظل قائمة كما تركها وحددها الاستعمار الغربي، كما أن عدداً كبيراً من هذه الدول ضد السياسة الاشتراكية التي تدعو إليها الصومال بعد الانقلاب العسكري ١٩٦٩م.

(د) المجموعة الرابعة والمهمة في المقام الأول بالنسبة للصومال هي الدول العربية لأن الصومال عضو في الجامعة العربية بالإضافة إلى الروابط التاريخية والمصالح المشتركة فكيف كانت علاقة النظام الصومالي بالدول العربية المؤثرة؟!!!. إن الدول العربية التي تملك القدرة العسكرية أو الإمكانات المادية مثل جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى لم تنجح في إقناع النظام الصومالي بالتخلي عن سياساته الرعناء ورغم ما بذلت في هذا المجال إلا أن النظام استمر في تحالفه مع السوفيات وتحويل القرن الأفريقي إلى وضعٍ معقدٍ أدّى إلى صراع دولي خطير بعد منح الصومال قواعد عسكرية للسوفيات في كل من بربرا على البحر الأحمر وكسمايو على المحيط الهندي ورغم انضمام الصومال إلى الجامعة العربية إلا أن العلاقات بين مقديشو ومعظم العواصم العربية لم تتحسن، بل ظلَّ الجمود قائماً، بل بإمكان المرء أن يقول أنها كانت شبه مقطوعة فلم يكن بين الصومال وبين هذه الدول أي تعاون في المجالات الاقتصادية والتعليمية والعسكرية منذ الاتفاقية الصومالية السوفياتية عام ١٩٧٤م وحتى اندلاع الحرب في القرن الأفريقي عام ١٩٧٧م إلا في إطار ضيق يُقصد منه الحفاظ على

علاقات ما مع الصومال مهما تكن الظروف وتلك المحاولات كانت من جانب بعض الدول العربية التي بذلت جهوداً معينة لإنقاذ الصومال من الكابوس الشيوعي.

وتلك الدول هي الدول العربية التي كانت تعادي الشيوعية العالمية والسياسة السوفياتية التوسعية في منطقة البحر الأحمر. فهل كان النظام الصومالي الذي لم يحاول ترميم العلاقات بينه وبين هذه الدول قبل أزمته هذه، ولم يتقدَّم بأي مبادرة تدل على تغير جذري في مواقفه المعهودة يتوقع من هذه الدول أن تقدِّم المساعدات اللازمة وما تتطلبه مثل هذه الحرب من تكاليف مادية باهظة ودعم معنوي في الساحة العالمية؟ ما كان له أن ينتظر مثل هذا الدعم.

ومع هذا لا ننكر أن الصومال بعد بداية الحرب وجد دعماً مادياً من هذه الدول وعلى رأسها جمهورية مصر العربية التي كانت تملك الأسلحة الروسية بسبب روابطها القديمة معه والمملكة العربية السعودية التي موَّلت صفقات من تلك الأسلحة وتلك المساعدات هي التي مكَّنت النظام الصومالي من تجاوز بعض العقبات التي واجهته ذلك العام.

ولكن هذا الدعم لا بدَّ وأنه كان محدوداً وما كان له أن يبلغ الحد الذي يسد حاجة الصومال من الناحية العسكرية والاقتصادية في ظل الوفاق بين القوى العالمية بقيادة الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي.

أما الدول العربية الأخرى فمواقفها متباينة ما بين اللامبالاة وبين الوقوف بجانب الاتحاد السوفياتي، فعلى رأس الدول العربية التي وقفت بجانب العدوان السوفياتي الجمهورية اليمنية الديمقراطية التي كانت أخطر قاعدة للسوفيات في شرق البحر الأحمر والمطلة على باب المندب، فقد أرسلت عدة آلاف من جيشها إلى أثيوبيا واشتركوا في الحرب بصورة مباشرة، ووقع عدد كبير من هؤلاء الذين أجبروا على القتال ضد إخوانهم في الأسر[1] كما استخدمت أراضيها وبحارها

---

(١) ومن غرائب الأمور في هذا الأمر أن عدداً كبيراً من هؤلاء كانوا ضمن الألوف الذين تم تهجيرهم من أثيوبيا في بداية السبعينات ١٩٧١م ـ ١٩٧٢م بسبب إسلامهم وعروبتهم عندما شن الإمبراطور الأثيوبي الراحل هيلا سلاسي أكبر حملة تصفية للجالية العربية في =

ومطاراتها في العمليات الحربية على أوسع نطاق مما ساعد السوفيات في مهمته الصعبة في القرن الإفريقي.

ومن بين الدول العربية التي تورطت في الحرب ضد الصومال: ليبيا والتي كانت بدورها مركزاً مهماً للسوفيات آنذاك ونظاماً يعتمد عليه في ظل الصراع بين الشرق والغرب.

نقلت الدبابات الليبية التي استخدمتها القوات الكوبية من ليبيا إلى أثيوبيا في المراحل الأولى من الحرب تيسيراً للعملية وضماناً لسرعة وصول الأسلحة إلى ساحة الحرب.

كما أن ليبيا تبرعت بسخاء عجيب لأثيوبيا ما يحتاج إليه من الوقود في حربه ضد الصومال، إن المواقف العربية أثناء الحرب بين الصومال وأثيوبيا دلّت على ضعف السياسة العربية في الساحة الدولية، ودلّت على أنها لا تنطلق من منطق واحد، وإنما العشوائية والمواقف الخاصة هي التي تسود في ساحتها، أو قل إن شئت أن الانقسام العالمي والصراعات الدولية انعكست على الدول العربية بشكل واضح وهذا تصرف يظهر ويتكرر مع المستجدات.

والذي يهمنا هنا أن النظام الصومالي ما كان يأمل بأن يحصل على المساعدات التي تمكنه من مواصلة الحرب من حيث الدعم المالي والدعم

أثيوبيا واتضح هذا عندما كشف أن بعض هؤلاء الجنود ينطقون باللغة الصومالية لأنهم ولدوا في المناطق الصومالية المحتلة أو عاشوا مع إخوانهم في القرى، ولكن عذر هؤلاء أنهم لم يكونوا على علم الوجهة الحقيقية حتى وجدوا أنفسهم في أتون الحرب، وليست تلك التصرفات نابعة من الشعب اليمني، وأنما الزمرة الشيوعية هي التي أوجدت هذا الوضع انقياداً للرغبة الروسية.

ومن المعلوم أن النظامين الشيوعيين في اليمن الديمقراطي والصومال تعاونا لتدمير الشعبين وإثارة التوتر في المنطقة، أما العلاقة بين الشعبين فهي أكبر وأعمق من أن تفسدها ثلة من المغامرين الذين ظنوا يوماً أنهم آلهة تعبد من دون الله ولكنهم سرعان ما ذهبوا واللعنات تلازمهم، وبقيت الشعوب تجاهد لإصلاح ما أفسدوه، والمهم ألاّ تتكرر مثل هذه التجارب المريرة.

المعنوي من الدول العربية بسبب مواقفه السابقة من ناحية وبسبب تباين النظرة العربية حول السياسات التي كان ينتهجها النظام في السبعينات. والنتيجة أن الجيش الصومالي تدخل في الحرب بجانب الجبهات المقاتلة في وقت كان يعلم سياد بري ورفقاؤه موقف الشرق والغرب من حربه هذه وموقف الدول الأفريقية والدول العربية.

وبمعنى آخر اتخذ الرئيس الصومالي هذا القرار الخطير في وقت لم يكن ينتظر أي عون أو دعم من مختلف التكتلات العالمية.

فهل كانت الزعامة الصومالية مستعدة لخوض حرب التحرير وحدها ضد الصديق القديم ــ الاتحاد السوفياتي ــ ؟!!!.

لكي نتلمس الإجابة لهذا السؤال يمكننا بسهولة إلقاء نظرة سريعة على بعض التصرفات الصادرة من النظام الصومالي:

* **أولاً**: لقد قام سياد بري رئيس النظام العسكري الصومالي بزيارة رسمية إلى موسكو بعد أن اشتعلت الحرب في القرن الإفريقي، فلقد تمت هذه الزيارة في شهر أغسطس ١٩٧٧م والجيش الصومالي يخوض معركة التحرير ضد القوات الأثيوبية المدعمة من السوفيات، وفي الوقت الذي أوقف السوفيات تصدير الأسلحة إلى الصومال مما أثار دهشة المجتمع الصومالي والجيش الصومالي بصفة خاصة كما أنها كانت ضربة سياسية للدول التي أبدت تعاطفها مع الصوماليين في هذه القضية، وسببت إحراجاً كبيراً لها، كما أن الزيارة أصبحت مبرراً قوياً لدى الدول الغربية لرفضها القاطع لتزويد الصومال أسلحة دفاعية لأن الزيارة جاءت بعد أن أعلنت الدول الغربية استعدادها لتزويد الصومال ما تحتاج إليه من السلاح مباشرة.

فهل مثل هذا التصرف يدل على أن النظام دخل الحرب مباشرة لأجل التحرير ضد أثيوبيا والسوفيات وحلفائه؟

إن الزيارة تؤكد حقيقة مرة ألا وهي أن النظام إما أنه لم يكن يدرك مغزى ما يفعله وما يترتب عليه من عواقب خطيرة في الساحة الدولية، وإما أنه لم يكن جاداً

في هذه القضية وكان يخفي من وراء التدخل المباشر أمراً آخر، وكلاهما يؤدي إلى نتيجة واحدة.

* ثانياً: مما أوجد استغراباً لدى المواطن الصومالي العادي أن الحكومة الصومالية لم تُظهر أي عداوة تجاه الاتحاد السوفياتي أثناء عدوانه أو الحرب بسبب تدخله الذي أدّى إلى انسحاب القوات الصومالية من المناطق المحررة. بل معظم الاتهامات التي صدرت من المسؤولين كانت موجهة إلى الإمبريالية العالمية والاستعمار الذي منع الصومال من تزويد السلاح، وهي اتهامات لم يستصغها الشعب الصومالي، وتلك إشارة أخرى إلى أن النظام لم يكن جاداً في هذه الحرب وهمه الأول أن تظل علاقاته مع السوفيات رغم كل الذي حصل.

الحرب والجبهة الداخلية الصومالية

كيف كانت الجبهة الداخلية وهل كانت مهيأة لخوض الحرب؟ وماذا فعلت الحكومة الاشتراكية لأجل الحرب في الجبهة الداخلية؟

غني عن التعريف أن الثورة الصومالية ومنذ انقلابها عام ١٩٦٩ اتخذت نهجاً بالغ السوء والقسوة تجاه الشعب الصومالي، حيث اتخذت قرارات تعسفية، أو طبّقت على المجتمع أنظمة جاهزة مستوردة من الدول الشيوعية كما أنها مارست كل شكل من أشكال الإرهاب لكي تضمن استمرار سياستها مع سرعة التنفيذ في غياب الحرية، فالثورة كانت في وادٍ والشعب الصومالي في وادٍ آخر، ومن المعلوم أن النظام قد أعلن ردته عن الإسلام قبل بدء المعركة بسنة واحدة كما مرَّ بنا في المباحث السابقة، وفقد الثقة بصفة نهائية بالإضافة إلى ذلك فإن النظام قد صعَّد عمليات القمع المتواصلة واستئصال جذور الثقة بين أفراد المجتمع وطبقاته وليس أدل على ذلك من وجود آلاف من السجناء، حتى أصبحت السجون والمعتقلات مكتظة بالأبرياء والشرفاء.

ومعظم هؤلاء يتعرضون للتعذيب ومصادرة حرياتهم بسبب إسلامهم ورفضهم الشيوعية الإلحادية أو بسبب مواقفهم الوطنية.

إن المجتمع الصومالي كان مثقلاً بالجراحات التي تنزف الدم لأنه كان يقاوم نظاماً شيوعياً عاتياً، وحكماً شمولياً استبدادياً من الدرجة الأولى.

ولم يكن الاقتصاد يتحمل عبء الحرب لأنه كان منهاراً بسبب التصرفات والسياسات الشاذة.

فهل من المعقول أن النظام الذي يخوض أكبر معركة لتدمير القيم الأخلاقية

وأركـان الفضائـل وهدم الإسـلام من أساسـه والذي حـاصـر المجتمـع بـالتجـويـع والتخويف وحرمانه من أبسط حرياتـه، هل من المعقـول أنه يحـارب ويأمـر الجيش الصومالي بالزحف لتحرير الأراضي المحتلة؟

إن الأوضاع الداخلية لم تكن مهيأة لهذا التدخل المباشر وخوض حرب مكلفة وطويلة الأمد ــ كما هو المفترض ــ لا من الناحية المادية ولا من الناحية المعنويـة. والذي يؤكد هذا الأمر أن الثورة الصومالية لم تتقدم بأي برامج لإصـلاح ما فسـد في عهدها أو أبدت حسن نية تجاه الشعب الصومالي على الأقل أو خفَّفت الضغوط عنه ولم ترجع عن الردَّة التي نتجت عن إنكارها القرآن الكـريم عام ١٩٧٥م والقـرارات التعسفية الناتجة عنها.

فهل مثل هذه الظروف والأوضاع هي الظروف المناسبة لإعـلان الحرب ضـد أثيـوبيا بتـدخلٍ واسـعٍ من الجيش الصومـالي ومشاركـة الشعب الصومـالي بأمـواله وأبنائه وكل ما يملك من نفس ونفيس؟ لا أعتقد أنه الوقت المناسب.

إذاً من الممكن جداً أن العملية بـرمتها كـانت تمهيداً لتحقيق أهـداف خاصـة بالنظام الحاكم وهي أسرار في جعبة الرئيس الصومالي في نهاية الأمر.

بـدايـة الحـرب

الشعب الصومالي رغم الظروف القاسيـة في الداخـل والمضايقـات المتزايـدة والتي أرهقت كاهله، والحصار الدولي ضده كان توّاقـاً لتحريـر بلاده من الاستعمـار وتوحيد أجزائه أرضاً وشعباً، فالجيش الصومالي كان يحمل روحاً عـالية وكـان ينتظر اليوم المناسب لأداء واجبه، فعندما جاء القرار السياسي لمسـاعـدة الجبهات لحسم المعركة لم يتردد لحظة بل أبدى استعـداداً لا مثيل لـه لأن ذلك كـان هدفـاً للشعب الصومالي.

ولكن الغـريب في الأمر أن القيـادة العليا للجيش تلقت الأوامـر لبدء الـزحف بدون أسلحتها الفعالة في بداية الأمـر فخاض الجيش هـذه الحرب بـأسلحة خفيفـة لا تتناسب وحجم المعارك، فعلى سبيـل المثال كـانت مدينـة «جودي» (GODAY) تضم عدداً كبيراً من المنشآت العسكرية المهمة وكانت من أكبر القـواعد العسكـرية للجيش الأثيـوبـي في مختلف أسلحته بمـا فيهـا القـوات الجـويـة، وكـان الخبـراء يسمونها «بارليف أفريقيا»[1] بما عندها من التحصينات، ومع كـل ذلك أمـرت قيادة الحرب وعلى رأسها وزير الدفاع محمد علي سنمتر لواء من الحرس الذي لا يملك

---

(١) خط بـارليف هو الخط الـذي بناه الإسـرائيليون على الأراضي التي احتلوهـا من مصـر عـام ١٩٦٩م وكان سداً عظيماً بين قـواتهم والقوات المصـرية وقـد بني على ضفة قنـاة السويس وهذا اسم وزير الدفاع الإسرائيلي، ومع خطورته استطاعت القوات المصرية عبوره بسهولـة عام ١٩٧٣م ودمرت القـوة الإسرائيليـة في تلك المنطقـة خلال ثـلاث ساعـات كما أفـادت التقارير الصحفية يومئذ.

وشبهت القاعدة الأثيوبية في مدينة جودي بخط بارليف لخـطورتها وبمـا كانت تتمتـع به من مرافق عسكرية لا مثيل لها في القرن الأفريقي.

المعدات الثقيلة أن يقتحم هذه المدينة ورغم الاعتراضات من الجيش والحرس.

ورغم أن ذلك يخالف أبسط القواعد الحربية في مثل ذلك الجو إلا أنهم خضعوا للأوامر العسكرية وتمت المحاولة رغم الأخطاء الواضحة والتحذيرات المتكررة بهذا الشأن حيث أسفرت عن نتائج وخيمة وحصدت أسلحة العدو عشرات من خيرة الشباب الصومالي، وتكررت تلك التجربة الفاشلة عشرات المرات أثناء محاولة فتح المدن وتحريرها بما لم يجد المقاتلون يومها أي تفسير معقول، لأن الأراضي التي كان القتال يدور فيها معروفة للمقاتلين بصورة ممتازة لأنها أرضهم، كما أن الأسلحة الفعالة لمثل هذه الحرب كانت متوافرة آنذاك وفي أيدي حسنة التدريب، إن وضع نهاية سريعة للحرب يجب أن يكون هدف المخططين للحرب لأنها تقلل الخسائر البشرية، والمادية، وترفع معنويات المقاتلين وتجعل العدو أمام الأمر الواقع، وكانت الصومال في أمس الحاجة إلى تحقيق ذلك كله في ظروف صعبة كهذه فأي لحظة تضيعها أو قطرة دم تراق بدون حاجة أمر باهظ الثمن فما الحكمة من وراء ذلك التصرف يا ترى؟!!!.

سؤال ما زال يتردد على ألسنة أفراد الجيش والمتطوعين وعامة الشعب إلى يومنا هذا رغم مرور أكثر من عقد على حدوثه.

نماذج من التصرفات الشاذة أثناء الحرب

(أ) إن القادة الميدانيين في عدد من جبهات الحرب :

أدلوا بشهادات مهمة تتعلق بسير المعارك، والأخلاقيات التي هيمنت على الأجواء ومن إفادتهم ما يتعلق بأمر الذخائر.

قال لي ضابط في سلاح المدفعية وكان واحداً من الفرقة التي حررت مدينة «ديردوا» كان من النادر جداً أن نحصل على مطلوبنا من الذخائر. إما أنها تتأخر عن وقتها المناسب أو تأتي أنواع أخرى من الذخائر غير التي طلبناها، وكنا نضطر إلى أن يذهب شخص منا، وتكاد تكون شهاداتهم متفقة على أن الطريقة التي كانت تتم بها عملية إيصال الذخائر إلى المقاتلين لم تكن طبيعية أبداً في حال من الأحوال مما سبب خسائر كبيرة في الأرواح والمعدات بسبب تأخيرها عن وقت الحاجة أو المماطلة، ولم يكن ذلك بسبب قلة الذخائر كما أكّد لي أكثر من واحد. وأدلى عدد كبير من الضباط إفادات تؤكد وجود إهمال في الواجبات المنوطة على إدارة الحرب، وحدوث خلل خطير وأخطاء مقصودة على ما يبدو بكثرة تكرارها في المجالات التموينية بصفة خاصة، وفي العمليات الحربية المباشرة بصفة أعم.

(ب) حدثت تجاوزات في ساحات الحرب وجرائم لا مبرر لها :

فظاهرة الإعدام والتصفية الجسدية كانت ملفتة للنظر حيث يقتل الضابط أو الجندي بدون ارتكاب مخالفات توجب عليه عقوبة الإعدام، حتى سادت الشكوك بين المقاتلين وحل الحذر واليقظة الدائمين محل الثقة المتبادلة بين القادة والجنود في ساحات القتال.

وفي حالات أخرى ثبت أن بعض القواد الميدانيين كانوا يتركون الجرحى

بـدون أدنى مشكلة يتعرضهـا الجنود لحـظة الانسحاب وإخـلاء مكان معين يتـركون الجرحى وهم بكامل قواهم، والملفت للنظر أن هؤلاء الذين يرتكبون تلك الجـرائم المكشـوفـة كـانـوا يتـرقـون إلى أعلى الـدرجـات ويجـدون الحـظوة والتقــرب إلى المسؤولين الكبـار، بـل أصبحـوا فيمـا بعـد من أقـرب المقـربين إلى رئيس الثـورة الصومالية حيث كافأهم برتب وعلاواتٍ وإجازاتٍ نادرة الحصول في البلاد.

ولا نجد تفسيراً مناسباً لمثل هذه الجرائم إلا أن عدداً من الضبـاط المرمـوقين والمسؤولين كـانت عندهم خـطط ينفذونهـا أثنـاء الحـرب، وبـالتـالي فـإن الهـدف الأساسي للتدخل ربما كان عكس الظاهر. لأن الممارسـات الممقوتـة التي تكررت مئات المرات خلال تسعة أشهر لا تعطينا الطمأنينة النفسية بأن ما حدث وقـع بحسن نية وحده.

(ج) العـلاقة بـين الجبهات المتقـاتلة وبين الشعب كـانت علاقـة ممتازة ومتميزة:

لأن الشعب في المناطق المحتلة تعاون مع المقاتلين بصدقٍ وتفانٍ وكان يقدم إليهم كـل ما يحتـاجون إليـه كما أن قـادة الجبهات يهتمـون بـالـرعيـة وتكـونت بين الـطرفين علاقـات متميزة أدت إلى عـزل الجيش الأثيوبـي عن الـرعية واستمـر هذا التعاون على خير ما يرام.

أما بعد تدخل الجيش الصومالي لحسم الحرب فقد تغيـرت الصورة لأنـه كان من بين الضبـاط الذين يـديرون المعـارك عدد من القيـادات الميدانيـة قد أفسـدتهم الشيوعية ولم يكونوا يتحلّون بـالصفات الـلازمة للجنـدي المسلم، أو الإلتزام العـام والانضباط الضروري لأي جندي في العالم.

فقد كثرت حوادث الاعتداء على الأعراض والممتلكات والأنفس ضد الرعيـة التي صبرت على الاحتلال الأثيوبـي فترة طويلة، كانت تلك الحـوادث ضد الشعب الذي جاءت القوات الصومالية لتحـريره من الاستعمـار لكي تمنح لـه الحريـة. لقد تعرَّضت المدن للنهب وتفريغها من محتواها بشكل رهيب، إن الممارسات الوحشية

والاعتداءات المستمرة والتي كان ينفذها الجيش بمرأى ومسمع من الضباط والقادة كانت خدمة كبيرة للاستعمار من ناحية وهدم جسور الثقة بين المقاتلين وبين الشعب من الناحية الثانية، ومن ناحية ثالثة تتنافى والأهداف التي تعلنها القيادة الصومالية والغايات التي جاءت هذه القوات لأجلها، وفي جميع الموازين فإن ما قامت به القوات الصومالية، وخاصة بعض الضباط والقادة الميدانيين المشهورين في المناطق المحررة في الصومال الغربي كان تخريباً واسع النطاق لم تشهد المنطقة مثيلاً له خاصة في المجالات الأخلاقية وفي ميادين الفضائل والآداب العامة وفي غرس العداوة بين المسلمين في القرن الإفريقي فلمصلحة من تحدث هذه الأمور، ولماذا؟

إن هذا يذكرنا ما فعلته الاشتراكية والثورية التي انتهجتها الثورة الصومالية منذ الانقلاب وكيف أنها دمرت الفضائل والقيم والأخلاق داخل الجمهورية.

فلا شك أن القادة الشيوعيين كانوا جادين على أي حال في تنفيذ مخططاتهم الهدّامة في أي منطقة وطئت أقدامهم، ولكن ما نفذوه في الأراضي المحررة كان أكبر من ذلك، لأنهم اعتبروها أرضاً مستباحة الحرمات بمن فيها وما فيها. إن سياسة الإفساد في ساحات الحرب كانت منهجاً متبعاً فالفنانون والفنانات كانوا يمثلون دوراً خطيراً في إفساد المقاتلين في جبهات القتال بعرض المسرحية الداعرة والأغنية الماجنة على المقاتلين لاستمرار نهج الإفساد والتخريب حتى في تلك الساحات التي تنبعث فيها رائحة القتلى وتتناثر الجثث في كل زاوية منها، إن الذي دار في ساحات القتال أو في المدن المحررة كان ضد الشعب وأفراد الجيش المغاوير، والقيم والممتلكات، ويبدو أنها كانت سياسة ثابتة وعبثاً بمصير هذا الشعب ومقدراته. وأما النتائج فكلها كانت لصالح أثيوبيا وحلفائها، وكأن الذين رسموا سياسة الحرب لم يكن من أهدافهم الانتصار في هذه الحرب وتحرير الأراضي المحتلة وهزيمة العدو بصورة نهائية، أو كسب ثقة هذا الشعب المغلوب على أمره، ولعل من أهدافهم تحقيق مكاسب أخرى لا علاقة لها بهذه الحرب.

(د) ومع أن الشعب الصومالي شعب مسلم ١٠٠٪ وكل الذين يقاتلون

مسلمون سواء من الصوماليين أو من غيرهم، ويعتقدون أنهم يخوضون جهاداً مقدساً إلا أن القيادة الصومالية وعدد كبير من الضباط الذين يديرون الحرب مباشرة أو يتولون شؤون المقاتلين كانوا بعيدين كل البعد عن روح الشعب وما يأمر به الإسلام من الآداب والأخلاق في ساحات الحرب فشرب الخمر ومعاقرتها كان ظاهر للعيان من قبل عدد كبير من قيادات الحرب، وكانت الخمر ترسل إلى جبهات الحرب كجزء من التموين.

أضرب مثلاً في نموذجين اثنين:

النموذج الأول: معاقرة الخمر في جبهات القتال:

كانت جمهورية جيبوتي قد استقلت عن الاستعمار الفرنسي عام ١٩٧٧م وكان الشعب الجيبوتي مهتماً بما يدور حوله وكانت العاطفة والحماس الشديد في القمة تأييداً للصومال في الحرب الدائرة بين الطرفين، وانطلاقاً من هذا فإن الشعب الجيبوتي تبرع بمبالغ طائلة كمساعدة للمقاتلين والجيش الصومالي، وكانت السفارة الصومالية تتسلم تلك التبرعات مباشرة.

فهل تدري أين ذهبت تلك التبرعات والهدية القيمة التي قدَّمها أهل جيبوتي الأفاضل إلى إخوانهم؟

إن المبالغ كان يشتري بها أطنان من الخمر تشحن عن طريق السفارة الصومالية في جيبوتي إلى جبهات القتال وخاصة إلى المناطق القريبة من جيبوتي وهناك يتم توزيعها بين مجموعات من الضباط البارزين هذا نموذج واحد من النماذج الكثيرة التي كانت تحدث في ساحات القتال، فبدل أن يتوب هؤلاء إلى الله عز وجل ويسألوا الله النصر والثبات وهزيمة عدوهم والتمكين في الأرض يحادون الله ورسوله، ويجاهرون بالفسق والفجور والعصيان في ساحات الموت، ويسعون في الأرض فساداً:

﴿وإذا تولّى سعى في الأرض ليفسدَ فيها ويهلكَ الحرثَ والنسلَ واللهُ لا يحبُ الفسادَ﴾[1].

---

(١) سورة البقرة: الآية ٢٠٥.

إن جيشاً من المسلمين يقوده أناس همهم الأكبر إشاعة الفواحش والمنكرات لا يستحق النصر، لأن الله سبحانه وتعالى لا يمنح هذا النصر إلا لمن يستحق من عباده الصالحين وهؤلاء هم الذين يصفهم القرآن الكريم في مواطن كثيرة مثل قوله تعالى:

﴿وما كان قولهم إلا أن قالوا ربَّنا اغفرْ لنا ذنوبنا وإسرافنا في أمرنا وثبتْ أقدامنا وانصرنا على القوم الكافرينَ * فأتاهم اللهُ ثوابَ الدنيا وحسنَ ثوابِ الآخرةِ واللهُ يحب المحسنين﴾[1].

ولو افترضنا أن القيادة الصومالية كانت جادة في حربها وهو افتراض بعيد فإن أفعالهم وتصرفاتهم لم تكن تؤهلهم للنصر في هذه الحرب من حيث بُعدهم عن الإسلام وافتقارهم إلى المقومات الضرورية للنصر والتمكين في الأرض.

النموذج الثاني: الاستهزاء بالله:

كانت الحرب على أشدها وتحولت من حرب محدودة تدور بين دولتين أو شعبين أفريقيين إلى حرب واسعة تدور بين الصومال من جانب وبين الاتحاد السوفياتي وحلفائه الذين انتصروا لأثيوبيا من الجانب الآخر، كانت الصومال وحيدة في الحرب وبدأ الجيش الصومالي يحس ضغطاً قوياً، وإحباطاً خطيراً بسبب التردد الفاضح والخطوات السياسية السيئة لدى قيادته، وكانت بداية سنة ١٩٧٨م في أواخر شهر يناير في تلك الأيام ألقى نائب الرئيس الصومالي الجنرال «حسين كلميه أفرح» خطاباً مهماً أمام جمع غفير في الحدود في (مدينة بور عوكور) الواقعة على الحدود ووجه بعض الحاضرين إليه سؤالاً جاء محتواه: «إذا لم تجدوا أي مساعدة من الغرب خاصة السلاح واستمر التدخل الروسي والكوبي وحلفائهم في الحرب ضدكم فهل ينسحب الجيش الصومالي؟ وأجاب قائلاً دع عنكم هذا. فلو قال الله وأمرنا أن نخرج من هذه الأرض ما خرجنا منها» **﴿كبرت كلمة تخرج من أفواههم إن يقولون إلا كذباً﴾**.

---

(١) سورة آل عمران: الآيتان ١٤٧، ١٤٨.

(هـ) الحرب ومراكز القيادة العليا المباشرة:

من الأمور الملفتة للنظر إلى أن النظام الحاكم عندما قرَّر إرسال الجيش الصومالي إلى الأراضي المحتلة أخرج من سجونه ومعتقلاته عدداً من الضباط الذين قضوا هناك قرابة عشر سنوات، ليس هذا أمر يدعو إلى الدهشة، ولكن الغريب في الأمر، أن النظام أسند أخطر المراكز القيادية للحرب إلى ضباط من هؤلاء الذين أفرج عنهم قبيل اندلاع الحرب وهو يعلم أنهم ليسوا راضين عن مجمل تصرفات النظام وعن الكيفية التي تدار فيها سياسة البلاد أو أنهم مستاؤون عن النظام لأنهم تعرضوا الظلم من قبله بعد الانقلاب مباشرة، ومن المعلوم أن هؤلاء الضباط غابوا عن الساحة العسكرية كل تلك المدة الطويلة فما هو التفسير لهذه الخطوة؟!!!.

لم تكن الخطوة ناتجة عن نقص الكفاءات في الجيش أو الخبراء في فن القيادة. يبقى احتمال وحيد في هذا الأمر، ويتمثل في أن النظام يهدف من وراء سياسته تلك إلى إظهار حسن النية وكسب أقارب هؤلاء وعشائرهم من ناحية، وهو أسلوب درج عليه النظام خلال حكمه كله.

ومن الناحية الثانية يريد معرفة نفسيات الضباط بعد خروجهم من السجن هل استسلموا للضغوط فيستخدمهم عندها، ويستوعبهم في سياساته العامة أو أنهم ما زالوا عند رفضهم حيث بقيت عندهم المقاومة فيكشف نواياهم وخططهم أثناء الحرب الواسعة بعد أن أحاط بهم جيشاً من مؤيديه لمراقبة تصرفاتهم واتصالاتهم، ومن هم أقرب المقربين إليهم، وماذا ينوون فعله إذا نجوا من الموت أثناء الحرب، ومقدار التأييد الذي يلقونه من أفراد القوات المسلحة، وهذا يعكس على المدى البعيد الخوف الشديد الذي ينتاب النظام الحاكم وعدم ثقته بالجيش الوطني وبالتالي فإن الخطوة تعطي النظام فرصة التعرف على قوة المعارضة داخل الجيش والعلاقات بينها وبين المعارضة المدنية.

الخـلاصـة

إن الجمهورية الصومالية كانت في عزلة تـامة في السـاحة الـدولية، ولم تكن دولـة من الدول الكبيـرة بجانبهـا في الحرب، فـالسوفيـات كـانـوا ضـدهـا والحلف الغربـي كان ضد الصومال أيضاً.

* والكتلة الأفـريقية تضـامنت مع أثيـوبيا ضـد الصومـال وأرتيريـا على حـد سواء.

* والـدول العربيـة لم تكن على علاقـات طيبة مـع الصـومـال ولم تكن تثق بـالمواقف السيـاسية لسيـاد بري، كمـا أن الدول العـربيـة الاشتـراكيـة وقفت ضـد الصومال في حربها التحريرية، هذه هي الحقيقة المرَّة وبمقتضى هذه المواقف فـإن الصومال كانت على علم بأنها تقف وحيدة في السـاحة العـالمية وهـو فشل سيـاسي ذريع.

* إنّ الشعب الصومالي كان ضد الاشتراكية العلمية وسياسـات الثورة بصفـة عامة.

* وإن النظام الحاكم لم يتنازل عن مواقفه الشاذة تجـاه الشعب ولم يتراجـع عن القرارات التي كان آخرها وأسوأها الطعن في القرآن الكريم ورفضه التشـريعات الربّانية، وعندما قرَّر النظام بعث الوحـدات العسكريـة إلى ساحـات القتال لم يتبـع الأساليب العسكرية المعتادة في مثل هذه المعارك، وإن ذلك أدّى إلى خسـارة كبيرة في الأرواح والمعدات.

* إن الأسـاليب التي اتبعت والسياسـات المستخدمـة في الأراضي المحررة وضـد الشعب المسلم هناك وضـد أفراد الجيش الصـومالي والتصفيـات الكبيـرة في

ساحات الحرب والاعتداءات المتكررة على الأعراض والأنفس والممتلكات لأمر يندى له الجبين ويترك الحليم حيراناً، مما أفقد الثقة بين الجمهورية الصومالية وعموم المسلمين في الأراضي المحتلة.

* كما أن روح الجهاد التي يجب أن تسود في ساحات الحرب بين المسلمين وغير المسلمين، والتي يجب أن يتصف به المقاتلون المسلمون دائماً وأبداً لأجل إعلاء كلمة الله ورفع راية الإسلام خفاقة عالية كانت غائبة عن النظام الصومالي، وعن عدد كبير من قيادات الحرب بل جميع التصرفات الصادرة عنهم كانت تؤكد موقفهم العدائي من الإسلام سواء داخل جمهورية الصومال أو في المناطق المحتلة التي خضعت لحكمهم سبعة أشهر تقريباً.

* والطريقة التي تم فيها تعيين القيادات والاختيار الانتقائي الواضح في هذا المجال يلقي ظلالاً من الشكوك على النوايا الحقيقية وراء التدخل المباشر للحرب.

* إن الخطوات السياسية أثناء الحرب مثل زيارة سياد بري إلى الاتحاد السوفياتي أو المؤتمرات التي اشتركت فيها الدولة لحل المشكلة كانت صعبة وعنيفة هزَّت ثقة الشعب الصومالي، ويبدو أنها كانت تمهيداً للخطوات التي تمت بعدها.

* إن الأسلوب الذي اتخذ فيه قرار الانسحاب وكيفية تنفيذ هذا القرار والمبالغة الكبيرة التي رافقت قرار الانسحاب وإلقاء الرعب في نفوس المقاتلين والشعب على حد سواء لها دلالات معينة، لأن القيادات العسكرية تخلت عن أفراد الجيش فجأة، وحتى في المناطق القربية من الحدود لم تتم عملية الانسحاب بصورة منظمة مع عدم وجود أي خطر في معظم المناطق المحررة.

* بالإضافة إلى ما سبق فإن التدخل المباشر أمر غير منطقي فكما أن الظروف السياسية آنذاك جعلته غير مناسب بل جعلته مجازفة خطرة للغاية، فكذلك من الناحية العسكرية فإننا لم نكن بحاجة إلى مثل ذلك التدخل المباشر.

أولاً:

إن حرب العصابات التي بدأت في المناطق المحتلة قبل تدخل الجيش بسنة شلَّت فاعلية القوات الأثيوبية في كثير من المناطق وقطعت طرق الإمدادات وهي

عمليات مؤثرة وقليلة التكاليف من الناحية المادية. كما أن الخسائر البشرية للثوار أمر لا يكاد يُذكر بجانب الخسائر الكبيرة التي يتكبدها الجيش الأثيوبي.

ثانياً:

إن خوض الجيش الصومالي لحرب واسعة النطاق أمر باهظ الثمن فالاقتصاد الصومالي المتضعضع، ما كان بإمكانه أن يتحمل مثل تلك الحرب، لأنّ الحرب تستنزف موارد البلاد المحدودة بشكل خطير.

كما أن المواجهة العسكرية المباشرة والهجمات السريعة التي يقوم بها الجيش الصومالي يضاعف الخسائر البشرية لأنها حرب تدور بين جيشين نظاميين قويين، فالقضية لم تكن بحاجة إلى كل الجهود الجبارة، وإلى المغامرات العسكرية والسياسية وإنما كنا نحتاج إلى أن نقدِّم دعماً للجبهات المقاتلة بصورة مستمرة كما حدث عام ١٩٧٦م عندما بدأت حرب العصابات بنجاح ضد القوات الأثيوبية ويكون الجيش الصومالي على أهبة الاستعداد للدفاع عن حدود الجمهورية إذا تعرضت للاعتداء من قبل القوات الأثيوبية، وهذ الاعتداء لم يكن وارداً يومها بسبب ما كانت تتعرض له القوات الأثيوبية من ضغوط شديدة وتمزُّق داخلي كما أن التدخل السوفياتي الكوبي المباشر لم يكن يحدث بالطريقة التي حدثت لأن تدخل القوات الصومالية أعطى النظام الأثيوبي دعماً عالمياً لم يكن يحلم به أبداً في تلك الظروف السياسية.

فهل غابت هذه الحقائق والمعطيات عن سياد بري ونظامه؟!!!.

إنني لا أعتقد ذلك، فإن غابت عنهم بعض الجوانب السياسية للقضية وما يترتب عليها فإنهم عسكريون فمن المفترض أنهم كانوا يدركون حقيقة ما أقدموا عليه من الناحية العسكرية.

إذاً لماذا أقدموا على تلك الخطوة الطائشة؟!!!. ولماذا أرسلوا القوات المسلحة بدون حاجة إلى ذلك إلى الأراضي المحتلة؟ بكل ثقة وبكل اطمئنان نستنتج مما تقدَّم في هذا المبحث الأمور الآتية:

أولاً:

لم يكن الهدف الحقيقي من التدخل المباشر في الحرب تحرير الأراضي التي تستعمرها أثيوبيا.

ثانياً:

الهدف النهائي للمغامرة العسكرية هو تدمير القوات المسلحة الصومالية لأن الجيش الصومالي كان يتمتع بكفاءة عالية من حيث الروح المعنوية العالية والتدريب وكانت مؤسسة وطنية تضم خيرة الشباب الصومالي كما أن الجندي الصومالي كان يدرك أهدافه جيداً نحو بلده وشعبه الممزق.

فمنذ قيام الثورة والانقلاب العسكري عام ١٩٦٩م كان الجيش الصومالي يمثل هاجساً مخيفاً للانقلابيين، ولا يفارقهم لحظة من حياتهم.

ولكي يطمئنوا من ناحية الجيش فإنهم بذلوا جهداً جباراً استهدف تفتيته من الداخل، عن طريق إحداث تغيير جذري من حيث تركيبه، ومقاصده وأهدافه، فكانوا يحولون أعداداً كبيرة من الضباط إلى الوظائف المدنية في الداخل وفي الخارج بدون سبب منطقي يدعو إلى ذلك.

كما أن قيادة الثورة كانت تتدخل في شؤون الجيش بصورة غير مناسبة فالترقية لأي ضابط كانت تخضع لقرار سياسي في معظم الأحيان، وكثيراً ما تكون تلك العناصر التي تترقى برغبة المسؤولين غير مؤهلة للمناصب المسندة إليها.

ومن المعلوم أن عدداً من الضباط كان يتم التخلص منهم باسم التدريب والدورات داخل الاتحاد السوفياتي.

كل هذا كان يحدث داخل الجيش الصومالي قبل الحرب التي دارت في القرن الأفريقي عام ١٩٧٧م ـ ١٩٧٨م.

ومع كل تلك المحاولات الشريرة ضد القوات المسلحة فإن المسؤولين لم يحققوا أغراضهم بعد، لأن محاولات التدمير والتفكيك وإن أدَّت إلى خلخلة صفوف الجيش وإفساد جانب من مقوماته، فإنها لم تدمر البنية الأساسية لهذا

الجيش وأصبحت كتائب الجيش وقوته تؤرق النظام الحاكم، وكان لزاماً عليه أن يتخذ خطوات أخرى لتدمير هذا الجيش.

وحتى يضمن النظام استمراره في التلاعب بمصير الشعب الصومالي فإنه أقحم القوات الصومالية في حرب القرن الأفريقي بدون ضرورة تلجئه إلى ذلك من الناحية الفعلية. وبهذه الخطوة تمكن النظام الاشتراكي في الصومال تدمير القوة الصومالية باسم التحرير، ومزق الشعب الصومالي شر ممزق باسم توحيد صفوفه وأجزائه.

النهاية المؤلمة للحرب

ففي شهر مارس عام ١٩٧٨م قرّرت الحكومة الصومالية سحب القوات المسلحة من جميع الأراضي المحررة تاركة وراءها المعدات الثقيلة في عدد من جبهات الحرب بعد تسعة أشهر وبعد أن أظهرت القوات النظامية والجبهات شجاعة فائقة، وقدّمت تضحيات هائلة مما أذهل المراقبين بسرعة الانتصارات ضد القوات الأثيوبية وحلفائها.

إن ما تحقق لهذا الشعب برهن مرة أخرى على أن لديه استعداداً كبيراً لمقاومة المحتلين، وأن القوة العسكرية والترسانة لدى المحتلين لن تنقذهم من الهزائم المتكررة والدمار، وإن الظلم وإن طال أمده فإن عاقبته وخيمة، وسوف يذكر المحتلون هذه الحقيقة دوماً، ولن ينسوها مهما تجاهلوا الحقائق التاريخية والحقوق الطبيعية. ولكننا نجد أمامنا حقيقة أخرى يجب أن يتذكرها هذا الشعب باستمرار، ألا وهي: أن القيادة الفاسدة التي لا تمثل الأمة الإسلامية خير تمثيل ولا تستمد قوتها من الإسلام والقيم العليا للشعوب الإسلامية لا ينبغي أن يعتمد عليها ولا يجوز أن تعطى الثقة المطلقة في مسيرة الشعوب.

إن القيادة الفاسدة ليست أهلاً للنصر لأنها تحارب الله ورسوله سراً وعلانية، وأن الشعب الصومالي بتجاهله الحقائق الموضوعية والسنن الربّانية وشروط النصر للمسلمين فإنه ارتكب أخطاء فادحة، كان لها أسوء الأثر في حياته السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية، ومما لا شك فيه أن الظروف التي وقعت فيها الحرب لم تكن مناسبة محلياً وعالمياً، ولكن الذي هو أخطر من ذلك هو: موقفنا من الإسلام قيادةً وشعباً، فالقيادة الصومالية التي أعلنت تحدِّيها ضد للإسلام بقرارات جريئة ما كان لها أن تنتصر في هذه الحرب في نهاية المطاف وأن الشعب

الذي سكت عن هذا والذي لم يقف بجانب الدعاة الذين نطقوا بالحق، ودافعوا عن عقيدتهم حتى قدَّموا أرواحهم قرباناً لله دفاعاً عن دين الله الذي انتهكت حرماته ليس أهلاً للنصر في ساحات الحرب، وأن ما حدث قبل الحرب وأثناء الحرب كان تمهيداً للهزيمة بجميع المقاييس، المقاييس البشرية التي تعتمد على القوة وحسن التدريب والتنظيم وغير ذلك.

وفي ميزان الله للنصر لعباده الصالحين، فالمسلم الذي يقاتل أعداء الإسلام يجب أن تتوافر فيه شروط معينة منها القوة المادية والقوة الروحية على حد سواء.

فالله سبحانه أمر المسلمين الإعداد الكامل بقول الله تعالى:

﴿وأعدّوا لهم ما استطعتم من قوةٍ ومن رباط الخيلِ ترهبونَ به عدو اللهِ وعدوكم وآخرين من دونهم لا تعلمونهم اللَّهُ يعلمهم وما تنفقوا من شيء في سبيل اللهِ يوفَّ إليكم وأنتم لا تظلمون﴾[1].

وكما أسلفنا فإن الجو الذي أحاط بالحرب وبقراراتها كان بداية الهزيمة للصومال كما أن ما حدث كان انتكاسة مدمرة لجسور الثقة بين الصومال كشعب وبين الشعوب الإسلامية في القرن الأفريقي.

وباختصار كانت الحرب تدميراً هائلاً للمنطقة وبداية منعطف تاريخي لشعوبها.

---

(١) سورة الأنفال: الآية ٦٠.

من نتائج الحرب

أولاً : تدمير القوة العسكرية الصومالية :

لقد انسحبت القوات من ساحات الحرب بعد أن خسرت أحسن المعدات وخسرت الأراضي التي حررتها بدماء غزيرة، وأدّى ذلك إلى فقدِ الثقة والروح المعنوية العالية فبالرغم أنها انتصرت في ساحات الحرب ولكنها هُزمت بسبب القرارات السياسية التي اتخذت كلها بعيداً عن المشورة العسكرية الضرورية، والخبرات السياسية المتوفرة محلياً وعالمياً في البداية والنهاية.

إن الجيش الصومالي فقد عدداً كبيراً من ضباطه وجنوده إلا أن الخسارة البشرية لم تكن قاصمة الظهر بمعنى آخر، ولكن نتائج الحرب العامة، وما حدث أيام الانسحاب من تصفية أعداد من الضباط، وما واجهوه من معاملات سيئة للغاية من قبل المسؤولين الصوماليين أكدت النوايا العدوانية تجاه القوات المسلحة، فعلى سبيل المثال نفذت عملية إعدام وقتل جماعي في الثكنات العسكرية القريبة من جككجكتا قبيل الانسحاب، وتؤكد المعلومات الصادرة عن ضباط الجيش أن عددهم كان يتراوح ما بين ٨٠ و ٨٣ ضابطاً كما أن ستة آخرين تم إعدامهم في مدينة هرجيسا العاصمة الشمالية للصومال في الأيام نفسها.

أما بعد اكتمال الانسحاب فقد تغيرت صورة الجيش، لأن معظم من تبَّقى من الكفاءات القديمة قد تم تحويلهم من الجيش إلى وظائف مدنية. والأمر الواضح أن النظام وجد فرصة نادرة للتصرف في الجيش بدون أن يخشى من أحد، مما عجَّل التفكك والتحلل، فلم يعد الجيش ذلك الذي عرفه الصومال، وإنما ظهرت فيه كل الأمراض الاجتماعية المنتشرة في المجتمع وعلى هذا فإن تدمير القوة العسكرية وما أصاب الجيش الوطني من التمزق الداخلي وانعدام الثقة في صفوفه بسبب السياسة

الثابتة للنظام التي أوجدت الفرقة والتعصب القبلي في فصائل القوات المسلحة بصورة مزرية كان بداية لانفراط العقد الذي كان الكيان الصومالي ينتظم حوله.

* **أُسر العسكريين الذين ماتوا في الحرب:**

مما ضاعف عمق الجراح والأسى والحرقة في صفوف أفراد القوات الصومالية الأسلوب الذي اتبعه النظام الحاكم تجاه الأسر التي فقدت مسؤوليها الذين كانوا يتولّون إعاشتها وإعالتها.

فقد طويت ملفات هؤلاء وأهمل الورثة إهمالاً كاملاً، فبينما القانون يفرض على الدولة استمرار رواتب العسكريين بعد موتهم وصرفه لأولادهم أو لمن كانوا يعتمدون عليه من الناحية القانونية فإن النظام الحاكم أوقف الرواتب جملة وترك الأيتام والأرامل عرضة للضياع.

وفي أحسن الحالات حدث وأن صرفت الحكومة لكل أسرة فقدت عائلها في الحرب خمسة آلاف شلن صومالي مرة واحدة كتعويض للأسرة مما كان له أسوأ الأثر في نفوس العسكريين الذين ما زالوا في الخدمة وأدّت تلك السياسة إلى تشرد آلاف من الأسر لحظة واحدة مما شكل أعباء جديدة على كاهل أقربائهم إن وجدوا، كما أصبح ذلك وبالاً على المجتمع من الناحية الأخلاقية والأمنية على حد سواء.

* أما الجرحى فإن حالتهم لم تكن أفضل من حالة الأيتام والأرامل، فقد تُركوا وشأنهم في الأعم الأغلب يواجهون المصير القاتم، وبالتالي أصبحوا عبئاً ثقيلاً على عائلاتهم وذويهم أو واجهوا البؤس وحدهم، إلاّ قلة قليلة جداً وجدت العناية الطبية والرعاية الصحية بسبب وجود أسباب غير موضوعية تتصل بالفساد الاجتماعي مثل المحسوبية والعصبية القبلية أو وجود حظوة لدى المسؤولين أياً كان ذلك، وتلك حالة نادرة لا يمكن أن تتوافر لدى الغالبية العظمى.

* لقد أهملت أسر القتلى والجرحى فانعكست هذه التصرفات على أفراد الجيش والشرطة والدراويش سلباً، فتحولت فصائل الجيش من الثقة والانضباط إلى التذمر والفوضى، فمن استطاع أن يستقيل من المؤسسة العسكرية فقد فعل ذلك،

ومن استطاع أن يندس في أوساط المدنيين في المدن فقد فعل ذلك، كما أن مئات من هؤلاء ذهبوا إلى قراهم وعاشوا مع أهاليهم. أما سياسة النظام تجاه الأوضاع المتردية في البلاد بصفة عامة والمؤسسة العسكرية بصفة خاصة، فسوف يأتي الحديث إن شاء الله تعالى في القسم الثاني من هذا الكتاب.

ثانياً: محاولة انقلابية ضد حكم سياد بري عام ١٩٧٨م:

نتيجة لما حدث وللامتعاض الذي أظهره الجيش الصومالي من تصرفات النظام فقد وقعت محاولة انقلابية ضد النظام، ولكنها فشلت وتمكن أتباع سياد بري من إفشال المحاولة بعد عدة ساعات من وقوعها، ورغم أنها كانت تعبِّر عن الغضب الذي يعم الشعب الصومالي وأفراد القوات المسلحة إلا أنها لم تكن تمثل شرائح القوات المسلحة والشخصيات القيادية في الجيش كما اتضح فيما بعد، كما اتصفت بسوء التخطيط والتنظيم والاستعجال المخل.

إن هذه المحاولة مكنت لنظام سياد بري من إطلاق يده في الجيش والقيام بتصفيات نهائية معه والتخلص من كل العناصر التي يراها النظام بأنها غير مرغوب بها وكانت المحاولة بالنسبة للنظام تصفية الحسابات مع الجيش، واستغل النظام هذه المحاولة حتى صوَّر قادة الانقلاب بأنهم كانوا وراء الهزيمة ليشغل بها الرأي العام الصومالي، لقد جاءت المحاولة في الوقت المناسب وكان لها نتائج خطيرة ولم ينته أمرها بقتل قادة الانقلاب، وإنما امتدت آثارها إلى نهاية العهد كله وكانت الشرارة التي أشعلت الفتيل.

ثالثاً: هجرة جماعية إلى جمهورية الصومال:

إن الشعوب الإسلامية التي شاركت في القتال إلى جانب القوات المسلحة الصومالية وجدت نفسها وحيدة أمام القوة العالمية الرهيبة بقيادة روسيا وكان الانتقام منها أمراً متوقعاً حدوثه، وأمام هذا الواقع والفزع الذي خلفته القوات الصومالية اضطرت أفواج من سكان المنطقة المحتلة للهجرة إلى جمهورية الصومال كملجأ آمن، وفراراً من المذابح الجماعية، والمصير القاتم الذي ينتظر تلك الأفواج بأيدي أعدائهم.

إن انسحاب الجيش الصومالي ترك فراغاً كبيراً ومصاعب جمة لسكان المنطقة.

إن عدد المهاجرين الذين لجأوا إلى الصومال بعد الحرب قد تجاوز المليون في أقل التقديرات الصادرة عن الجهات الحيادية وترتبت على ذلك أخطاء جسيمة على المنطقة وعلى الجمهورية الصومالية بصفة خاصة.

رابعاً: الهيئات التنصيرية في مخيمات اللاجئين:

فنظراً للأعداد الضخمة التي دخلت الصومال والأوضاع الاقتصادية المتردية في الصومال، وخلو الساحة من هيئات إسلامية للإغاثة في مثل هذه الظروف الصعبة، فإن الهيئات الكنسية بدأت تنشط في مراكز اللاجئين ووفدت على الصومال بعد الحرب مباشرة ثلاثة وثلاثون هيئة نصرانية باسم إغاثة اللاجئين في الصومال، ولقد وجدت الهيئات النصرانية كل دعم وتعاون من الحكومة الصومالية مما جعل وجودها في الصومال أمراً بالغ الخطورة، حيث الخوف والخشية من تنصير أطفالنا المحتاجين الذين لا يجدون الهيئات الإسلامية التي تقدِّم إليهم الإغاثة اللازمة في الوقت المناسب.

خامساً: تفريغ الأراضي المحتلة من سكانها:

إن هجرة مئات الآلاف من سكان الأراضي المحتلة كانت ضربة موجهة إلى صميم القضية التي كافح المجتمع لأجلها، لأن خروج نسبة كبيرة من سكانها قد لا تقل عن ٥٠ ٪ من السكان في كثير من المناطق أوجد وضعاً مأساوياً لأن الحكومة الأثيوبية استغلت هذا الوضع حيث نقلت آلافاً من الأثيوبيين ومعظمهم من النصارى إلى المناطق الإسلامية القريبة للحدود كدرع بشري، وأسست مستوطنات لهؤلاء وأسكنتهم المدن الأساسية خاصة في الصومال الغربي وعلى ضفاف نهر شبيلي، وهي مشكلة موقوتة ومرهونة حتى الآن.

ومما لا شك فيه أن الخبرة السوفياتية هي التي ساهمت في خلق تلك الأجواء في أراضينا المحتلة، وهذا ما تستغله روسيا ضد الجمهوريات الأخرى حتى يومنا هذا.

سادساً: خروج المستشارين السوفيات من الصومال:

كان من النتائج الهامة للحرب خروج آلاف من الخبراء العسكريين والمدنيين من الصومال، وأهمية هذا الموضوع تكمن في أن الشعب الصومالي ومنذ الانقلاب العسكري المشؤوم كان يخوض حرباً ضد الشيوعية العالمية، ووجود هذا العدد الكبير كان الركيزة الأساسية للنظام القائم واتجاهه، فذهاب هؤلاء أحيا الأمل في نفوس هذا الشعب بأن بلادهم لن تكون ولاية للاتحاد السوفياتي، وتنفَّس الناس الصعداء، وحينما أُعلن قرار الطرد خرج الناس إلى الشوارع وبدأ البعض ينظف شوارع مقديشو من آثار أقدامهم تعبيراً عن الفرحة الغامرة.

سابعاً: تغير السياسة الخارجية الصومالية

وبعد أن وضعت الحرب أوزارها أدار النظام وجهه من الشرق إلى الغرب مباشرة، ولم يكن من الأمور المهمة أي ثمن يكلفه ذلك، وإنما المهم ملء الفراغ السياسي وتعويض النقص الذي يشعره النظام في السياسة العالمية.

وسرعان ما حلَّت الولايات المتحدة الأمريكية محل الاتحاد السوفياتي ووضعت يدها على المنشآت والتسهيلات العسكرية التي أوجدها السوفيات في الأراضي الصومالية وبحارها بأجور رمزية لا تذكر.

ثامناً: التنازل عن الأراضي الصومالية المحتلة:

«كان من بين الشروط الأساسية التي تم بموجبها التعاون بين النظام الصومالي والولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية بعد الحرب أن تتنازل الصومال عن مطالبتها بالأراضي الواقعة على الحدود الدولية مع الدول المجاورة»[1] ورغم أن إعلان النظام عن هذا التنازل تأخر بعض الوقت إلا أنه قد تخلى عن الأراضي الصومالية فيما بعد، وهذه من الجرائم التاريخية التي سجلها النظام الاشتراكي،

---

(١) Reprograming Of Militry Aid To Somalia. Hearing Befor the Subcommittee On Africa U.S. House Of Representatives 26 August 1978 P.14.

وهذا حق للشعب الصومالي، فلا يملك أي شخص أن يتنازل أو يهدي إلى طرف آخر، وأن الذين يتاجرون في هذه القضية خاسرون أياً كان مركزهم.

لأن القضية أكبر من كرسي الحكم وعمر نظام حاكم، إنها قضية الأجيال القادمة وقضية المسلمين، فضعف حاكم معين وتنازله لن يغير من الواقع شيئاً.

تاسعاً: انهيار اقتصادي رهيب:

إنه لأمر طبيعي أن يضعف الاقتصاد في مثل هذه الظروف القاسية حتى لدى الشعوب التي تملك الإمكانات الواسعة والإنتاج الوفير، أما بالنسبة للصومال فقد كان اقتصادها ضعيفاً قبل الحرب بسبب وجود عوامل كثيرة ساهمت في إضعافه وعلى رأسها النظام الاشتراكي والحكم الدكتاتوري وسوء الإدارة وغياب الحرية في الإنتاج والاستهلاك وعندما خرج الشعب من الحرب المدمرة لم يكن هناك أي اتجاه لتغيير الوضع الداخلي وإعادة بناء الهياكل الاقتصادية، واستخدام الخبرات الوطنية والعالمية لإنقاذ البلاد من كارثة محققة، فبدلاً من ذلك ضاعف النظام جهوده لتشديد قبضته التي تمكنه من جمع الثروات كلها في أيديه مما أفقد العملة الصومالية قيمتها وقوتها الشرائية حتى وصل التضخم إلى مستوى خيالي وحدث فقر قاتل لم يعرف الصوماليين مثله في تاريخهم.

عاشراً: هبوط مستوى الأخلاق:

فنظراً لما أسفرت عنه الحرب من تحطيم الأسر ووجود الأيتام والأرامل بدون عائل يتحمل مسؤولياتهم، ونزوح كم هائل من اللاجئين الذين تركوا ديارهم وممتلكاتهم، وأصبحوا عالة على المجتمع، وعدم وجود وظائف يمكن الاعتماد عليها في معايش الناس، وازدياد الفقر بصورة مطردة كل هذه العوامل وغيرها مما أوجده النظام الدكتاتوري خلال سنينه الماضية قد أحدثت هبوطاً عاماً في المستوى الأخلاقي، لقد كان النظام حريصاً كل الحرص على تسديد السهام المسمومة ضد الأخلاق منذ أيامه الأولى كما مر بنا في مباحث سابقة.

ولكن الذي حدث نتيجة للحرب كان بمثابة زلزال في المجالات الأخلاقية

تغير بموجبها المفهوم الحقيقي للشرف والأخلاق، والفضائل العامة، فالاحتيال والرشوة وأكل الحرام أصبح من المظاهر المألوفة في المجتمع كما أن شرب الخمر وأنواع الكحول والبغاء والمجاهرة بأنواع الفسق ازدادت بشكل ملحوظ، وخاصة لدى صغار السن العاطلين عن العمل، المتسكعين في الشوارع وكان المسؤولون الكبار قدوة في هذا المجال، كما قال سياد بري يوماً في جمع حاشد: «إن ما تسمونه رشوة نسميها بدل الخدمة لتسهيل المهمة».

الخـــاتـــمة

أحسب أن الصفحات الماضية قد ألقت بعض الأضواء على نماذج من الأحداث الجسام التي وقعت في القطر الصومالي خلال حقبة من تاريخه، وهي الحقبة التي تلت العصر الاستعماري ابتداء من استقلال جمهورية الصومال عام ١٩٦٠م.

إن تسلسل الأحداث والطرائق التي اتبعها الحكام والمسؤولون عن هذا الشعب كان لها أسوأ النتائج، وكل مرحلة من مراحل هذا التاريخ كان لها ما بعدها بل كانت انحرافاً واضحاً عما يفترض أن يكون خط السير لمثل هذا الشعب.

إن قراءة سريعة للأحداث تثبت لنا بصورة جلية أن الأسس التي قامت عليها جمهورية الصومال لم تكن أسساً منطقية لأنها نابعة من أفكار الغزاة وهم الذين وضعوها لتكون دستور حياتنا، كما أنها تجاهلت تجاهلاً تاماً الإسلام ومبادئه في الحكم والتوجيه، والأخلاق والفضائل، والمال والاقتصاد، إن التشبث بالتقاليد والأنظمة والدساتير الغربية في الساحة الصومالية جنت على شعبنا، وسببت أضراراً بالغة قوضت مقومات حياتنا، لأنها لم تكن من وحي السماء ولا راعت رغبة هذا الشعب، وعلى هذا فإنها كانت ضد الإسلام، والمبادىء التي يدعو إليها والتي فيها صلاحنا في الدنيا والآخرة.

إن النظام الاشتراكي الذي ساد، وحكم الصومال باسمه خلال العقدين المنصرمين كان نموذجاً آخر حلَّ بساحة هذا الشعب إثر الفشل الواضح الذي منيَ بالنظام الديمقراطي الذي ورثته البلاد عن الاستعمار الغربي، وكان تخبطاً جديداً تاهت فيه هذه البلاد في المذهب الشيوعي والاستبداد العسكري، والتبعية المطلقة للقوى الأجنبية في جميع شؤون الصومال.

لقد رأيت كيف أن المذاهب والأفكار والقوانين، والأنظمة المستوردة من الغرب والشرق لم تستطع أن تقدِّم الحلول الناجحة لمشكلاتنا، بل سببت ضياعاً وتشرداً وخراباً واسعاً شمل جميع مجالات حياتنا بدون استثناء. إن المذاهب والأيدلوجيات الغربية والشرقية تناوبت في أرض الصومال خلال الثلاثين سنة الماضية، وبرهنت على فشلها، فلم يبقَ عذر لأحد لإعادة التجربة مرة أخرى، «لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين» كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم.

إن الشعب الصومالي توّاق إلى الحرية والحياة الكريمة على أساس سليم مستمد من عقيدته وشريعته لكي يعيد بناء كيانه الذي تهدم ومجده الذي ضاع وليس هذا على الله بعزيز.

وإن العصبية القبلية التي أجج نارها الطاغية السابق حتى أحرقت الأخضر واليابس لن تكون حلاً للمشكلات الراهنة. إن الذين يوقدون نيرانها اليوم هم عقبة في سبيل البناء، بل يخدمون أغراضاً غير إسلامية وغير وطنية ترضي أعداء الإسلام المتربصين بنا الدوائر.. فعلى الشعب الصومالي أن يتخذ القرار المناسب قبل فوات الأوان لعدم تكرار الأخطاء الماضية.

ولن يجد أفضل من المصالحة والسلام كما كان حاله قبل الكارثة التي حلَّت عليه من جراء الأنظمة الجاهلية وحكم الجبابرة المترفين، وعدم تصديهم في الوقت المناسب، ولّن يجد أفضل من الإسلام وخاصة بعد فشل المذاهب الأخرى في أرضه خلال ثلاثين عاماً متتالية.

والله سبحانه وتعالى يقول في محكم آياته:

﴿وأن احكمْ بينهم بما أنزل اللَّهُ ولا تتبع أهواءهم واحذرهم أن يفتنوكَ عن بعض ما أنزلَ اللَّهُ إليك فإن تولوا فاعلم أنما يريدُ اللَّهُ أن يصيبهم ببعض ذنوبهم وإن كثيراً من الناس لفاسقون * أفحكم الجاهليةِ يبغونَ ومن أحسنُ من اللَّهِ حكماً لقومٍ يوقنون﴾[1].

---

(١) فق‌سورة المائدة: الآيتين ٤٩، ٥٠.

أسأل الله رب العرش العظيم أن يلهمنا الرشد وأن يسد خطانا وأن يوفقنا لما فيه صلاح دنيانا وديننا إنه نعم المولى ونعم النصير.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

لقد تم الكتاب الأول من سلسلة:

«الصومال وجذور المأساة الراهنة»

اليوم الخامس من جمادى الأولى عام ١٤١٢هـ
ويليه بإذن الله تعالى الكتاب الثاني

المُلحَقات

الملحـق (أ)

معاهدة الصداقة والتعاون بين الاتحاد السوفياتي وجمهورية الصومال الديمقراطية

١ ــ يتعهد الطرفان المتعاقدان على أن السلام المستقر والصداقة ستكون موجودة بين كلا البلدين وشعبيهما. وسوف يستمر الجانبان في تطوير وتقوية علاقتهما على أساس مبادىء الاحترام للسيادة، والوحدة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضهما البعض والمساواة. وسوف يتعاونان بكل الطرق في المحافظة على الأوضاع، وتعميق الانجازات الاجتماعية والاقتصادية لشعبيهما.

٢ ــ وسوف يستمر الاتحاد السوفياتي وجمهورية الصومال الديمقراطية في توسيع وتعميق من كل الوجوه وتبادل الخبرة في المجالات الاقتصادية والعلمية والفنية ــ في الصناعة والزراعة وتربية المواشي، والري، وموارد المياه، وتطوير الموارد الطبيعية وتطوير مصادر الطاقة، وتدريب الكوادر الوطنية، وفي المجالات المقابلة الأخرى في الاقتصاد، الجانبان سوف يتوسَّعان في التجارة والتجارة البحرية بينهما على أساس مبادىء المنفعة المشتركة لحالة الدولة الأكثر رعاية وذلك وفقاً لنصوص وشروط اتفاقية الدفاع والتجارة بين كلا البلدين والتي تم التوصل إليها في موسكو يوم ٢ يونيو ١٩٦١م.

٣ ــ يساهم الطرفان الساميان المتعاقدان في مزيد من تطوير التعاون بينهما في مجال العلوم، والفنون، والأدب، والتعليم، والصحة، والصحافة، والإذاعة، والسينما، والتلفزيون، والسياحة، والرياضة، وفي المجالات الأخرى. وسوف يساهم الجانبان في توسيع التعاون والروابط المباشرة بين المنظمات

العامة والسياسية للعمال والمؤسسات والمؤسسات الثقافية والعلمية بهدف الإلمام المشترك الأعمق بحياة وعمل وإنجازات الشعب في البلدين.

٤ ــ ولمصلحة تقوية المقدرة الدفاعية لجمهورية الصومال الديمقراطية سوف يستمر الطرفان الساميان المتعاقدان في تطوير التعاون في المجال العسكري على أساس الاتفاقيات المتعادلة، مثل هذا التعاون سوف ينهض على وجه الخصوص بالتعاون في تدريب الأفراد العسكريين في الصومال وفي السيطرة على الأسلحة والمعدات التي يتم توريدها إلى جمهورية الصومال الديمقراطية لغرض تعزيز الإمكانيات الدفاعية.

٥ ــ باتباع سياسة خارجية محبة للسلام فإن الاتحاد السوفياتي وجمهورية الصومال الديمقراطية سوف تستمران بكل الوسائل في المحافظة على السلام والدعوة على تخفيف حدة التوتر العالمية، وتسوية المشاكل الدولية بالوسائل السلمية وتحقيق نزع السلاح العام والشامل وبصورة رئيسية نزع السلاح النووي.

٦ ــ يحترم الاتحاد السوفياتي سياسة عدم الانحياز التي تتبعها جمهورية الصومال الديمقراطية والتي تشكّل عاملاً هاماً في المحافظة على السلام والأمن العالمي. وتحترم جمهورية الصومال الديمقراطية السياسة المحبة للسلام والتي ينتهجها الاتحاد السوفياتي والهادفة إلى تقوية الصداقة والتعاون مع جميع الشعوب.

٧ ــ مسترشدين مثل الحرية والمساواة لجميع الشعوب، فإن الطرفان الساميان المتعاقدان يدينان الأمبريالية والاستعمار في جميع أشكاله وقوالبه. وسوف يستمران في مواجهة قوى الأمبريالية والاستعمار ويتعاونان مع بعضهما البعض ومع الدول الأخرى في تأييد كفاح الشعوب من أجل الحرية والاستقلال والتقدم الاجتماعي على أساس مبدأ المساواة وتقرير المصير للشعوب كما هو موضح في ميثاق الأمم المتحدة.

٨ ــ تعبيراً عن الاهتمام العميق في حماية السلامة والأمن العالمي وإضفاء أهمية كبرى على التعاون بينهما في الساحة العالمية لأجل تحقيق هذه الأهداف،

فإن الطرفين الساميين المتعاقدين سوف يستمران في الاتصالات المنتظمة بهما ويتبادلان وجهات النظر مع بعضهما البعض حول الشؤون الدولية الهامة. مثل هذه الاتصالات والتبادل سوف تشمل الشؤون الدولية بما في ذلك المواقف التي تسبب التوتر في الأجزاء المختلفة من العالم بهدف المساهمة في تخفيف حدة التوتر وتطوير التعاون وتقوية الأمن، الأمور التي تكون موضوع مفاوضات ثنائية متعددة، بما في ذلك تلك الأمور التي يتم دراستها من قبل المنظمات الدولية وفي المؤتمرات الدولية والأمور ذات الصبغة السياسية والاقتصادية والثقافية، والأمور الأخرى التي تؤثر على العلاقات بين البلدين، مثل هذه الاتصالات وتبادل وجهات النظر سوف تتم عن طريق الاجتماعات بين القادة السياسيين من الجانبين وزيارات الوفود الرسمية والمندوبين الخصوصيين وأيضاً بالطرق الدبلوماسية.

٩ ــ في حالة حدوث أوضاع طارئة مما يؤدي إلى خلق تهديد أو إخلال بالسلامة يتصل الطرفان الساميان المتعاقدان دون أدنى تأخير ويتصلان ببعضهما البعض بهدف الحد من التهديد الذي طرأ أو استعادة السلامة.

١٠ ــ كل من الطرفين الساميين المتعاقدين يؤكد أنه لن يكون طرفاً في معاهدة عسكرية أو تجمعات لدول أو أعمال أو تعهدات تكون موجهة ضد الطرف السامي المتعاقد الآخر.

١١ ــ يؤكد كل من الطرفين المتعاقدين أن التزاماته بموجب المعاهدات الدولية السارية لا تتعارض مع نصوص المعاهدة الحالية ويتعهد بأنه لن يصبح طرفاً في أي اتفاقيات دولية لا تتماشى معهما.

١٢ ــ تكون هذه المعاهدة سارية المفعول لمدة عشرين عاماً من تاريخ التصديق عليها، ما لم يعبر أي من الطرفين الساميين المتعاهدين عن رغبته لإنهاء المعاهدة خلال فترة عام قبل انتهاء هذه الفترة. سوف تظل هذه المعاهدة سارية المفعول لفترة الخمس السنوات القادمة، وحتى يأتي الوقت الذي يعطي واحد من الطرفين الساميين المتعاقدين إنذاراً مكتوباً قبل عام من

انتهاء فترة الخمسة السنوات بعزمه على إنهاء المعاهدة.

١٣ ــ هذه المعاهدة خاضعة للتصديق وسوف تكون نافذة المفعول في اليوم الذي فيه يتم تبادل وثائق التصديق والتي ستكون في أقرب فرصة ممكنة في موسكو. لقد تم صياغة هذه المعاهدة من نسختين واحدة باللغة الروسية والأخرى باللغة الصومالية والصيغتان شرعيتهما متساوية.

الملحـق (ب)

المعاهدة السوفياتية الأثيوبية للصداقة والتعاون

١ ــ يقدم الطرفـان الساميـان المتعاقـدان بتطويـر وتعميق علاقـات الصداقـة التي لا تنفصم والتعـاون الشامـل في المجالات الاقتصـادية والسيـاسية والتجـارية والعلمية والفنية والثقـافية والمجـالات الأخرى على أسـاس عدم التـدخل في السياسة الـداخلية لبعضهم البعض واحتـرام السيادة والـوحدة الإقليميـة وعدم انتهاك حرمة الحدود.

٢ ــ يعد الطرفان الساميان المتعاقدان أنهما سوف يتعاونان تعاوناً وثيقاً بكـل السبل لتـأكد الأحـوال للمحافـظة على مزيـد من التـطور لـلإنجـازات الاجتمـاعيـة والاقتصادية لشعبيهما واحترام السيادة لكل منهما على جميع موارده الطبيعية.

٣ ــ يحترم إتحاد الجمهوريات السوفياتيـة الاشتراكيـة السياسـة التي تتبعها أثيـوبيا الاشتراكية والمبنية على أهداف ومبادىء منظمة الوحدة الإفريقية وحركـة عدم الانحيـاز والتي تشكِّل عـامـلاً هـامـاً في تـطويـر التعـاون الـدولي والتعـايش السلمي. وتحترم أثيوبيا الاشتراكيـة السياسـة الخارجيـة المحبة للسـلام التي تنتهجها الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية والهادفة إلىٰ توثيق عرى الصـداقة والتعاون مع جميع البلدان والشعوب.

٤ ــ يبذل الطرفان الساميان المتعاقدان قصارى جهـدهما لحمـاية السـلام العالمي والأمن للشعـوب، ويعتمدان أسلوب الانفـراج الدولي من التعـاون المشتـرك المفيد بين الدول وتسوية المشاكل الـدولية بـالوسـائل السلميـة دون المساس بـالحقوق الشـرعية للدول للدفـاع عن نفسها أفـراداً أو مجتمعة ضـد التعسـف

وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، ويساهمان بجدية ونشاط لهدف نزع السلام العام والشامل بما في ذلك نزع السلاح النووي تحت الرقابة الفعّالة.

٥ ــ يستمر الطرفان الساميان المتعاقدان في العمل بجدية للتخلص الكامل من الاستعمار، والاستعمار الجديد والعنصرية والتفريق العنصري والتنفيذ الكامل لإعلان الأمم المتحدة حول منح الاستقلال للبلدان المستعمرة وشعوبها.

٦ ــ يتصل الطرفان الساميان المتفقان ببعضهم البعض حول المسائل العالمية الهامة مباشرة والتي لها صلة بمصالح البلدين.

٧ ــ في حالة حدوث مواقف تشكّل تهديداً أو خوفاً على السلام الدولي يحاول الطرفان الساميان المتعاقدان الاتصال فوراً ببعضهما البعض بهدف تنسيق الجهود بما يزيح التهديد الذي طرأ أو استعادة السلام.

٨ ــ الطرفان الساميان المتعاقدان يوليان أهمية كبرى للتعاون الاقتصادي والتجاري والعلمي بينهما يجب أن يوسعا ويعمّقا التعاون. ويتبادلان الخبرات في هذه المجالات. ويجب على الطرفين الساميين المتعاقدين أن يوسّعا التعاون بينهما في جميع النواحي على أساس مبادىء المساواة، والمنفعة المشتركة والمعاملة للدولة الأكثر رعاية.

٩ ــ يجب على الطرفين الساميين المتعاقدين أن ينميا مزيداً من التطور للروابط والتعاون بينهما في مجال العلوم، والثقافة، والفنون، والأدب والتعليم، والصحة، والصحافة، والإذاعة، والسينما، والتلفزيون، والسياحة، والرياضة، وفي المجالات الأخرى لغرض الإلمام المشترك بحياة وخبرة وإنجازات شعبي البلدين.

١٠ ــ لمصلحة تأكد المقدرة الدفاعية للطرفين الساميين المتعاقدين سوف يستمران في التعاون في المجال العسكري.

١١ ــ يعلن كل من الطرفين الساميين المتعاقدين أنه سوف لا يدخل في أي حلف أو يشترك في تحالفات دولية، أو إجراءات توجه ضد الطرف السامي المتعاقد الآخر.

١٢ ــ يعلن الطرفان الساميان المتعاقدان أن نصوص المعاهدة الحالية لا تتعارض مع التزاماتهم بموجب المعاهدات الدولية السارية المفعول ويتعهدان ألاَّ يدخلا في اتفاقات دولية لا تتماشى مع هذه المعاهدة.

١٣ ــ أي مشاكل قد تطرأ بين الطرفين الساميين المتعاقدين فيما يتعلق بشرح وتفسير أو تطبيق أو نص أو شرط في هذه المعاهدة يجب أن يتم حلها على أسس ثنائية بروح الصداقة والاحترام والفهم المشترك.

١٤ ــ تظل هذه الاتفاقية أو المعاهدة سارية المفعول لمدة ٢٠ سنة بعد دخولها في حيِّز التنفيذ ما لم يعلن أحد الطرفين الساميين المتعاقدين قبل عام من انتهاء الفترة المذكورة عن رغبته لإنهاء المعاهدة، تظل سارية المفعول لفترة قادمة مدتها خمس سنوات حتى يقوم أحد الطرفين الساميين المتعاقدين قبل عام من انتهاء فترة الخمس السنوات الحالية بإشعار خطي بعزمه على إنهائها.

١٥ ــ تخضع هذه المعاهدة للتصديق وتدخل في حيِّز التنفيذ في اليوم الذي يتم فيه تبادل وثائق التصديق والذي سيكون في أديس أبابا في أقرب وقت ممكن.

الملحق (ج)

١ – صورة من الجريدة الرسمية (نجمة أكتوبر) باللغة الصومالية والمتضمنة لخطاب الرئيس الصومالي السابق في المساواة بين الرجل والمرأة في الميراث.

٢ – صورة من الجريدة الرسمية المذكورة أعلاه توضح إنكار الرئيس السابق للقرآن الكريم وأحكامه وعدم تمشّيه مع العصر.

AXAD
12ka
Janaayo
1976

XIDDIGTA OKTOOBAR

waxaanu lagu daabacaa Madbacadda Qaranka — Qiimihiisuna waa 20 senti · Tel: 3057 - 3012 - S.B: 1175

Madaxweynaha GSK oo khudbad qaayo leh ka jeediyay gegida Kuns oo ku saabbsan xuskii dadkii u goortii xornimada waddanka iyo dabbaaldeggii sannadka haweenka ee adduunka

Jaalle Siyaad: GSK waxay go'aan ku gaareen in [illegible] iyo wiilka Soomaaliyeed isku xaq yihiin

MUQDISHO, 11 Jen. (WXO): — Shalay galabtii waqtiga gegida ciyaartaha ee Kubbadda Cagta lagu dhigay dabbaaldeggii lagu xusayey sannadguuradii 27aad ee [illegible] maalintii geesiyaashe nallood-bursiyaashe ahaa ee u dagaallamayey gobannimada dalkooda, maalintaas oo ay ku [illegible] dad badan oo Soomaali ah iyma ka mid ahayd geesiyaddii Xaawo Cusmaan «Taako», Isla markaana waxaa kuskas ku soo hagaagay sannadkii haweenka.

Dabaaldeggaas taariikhda dheer u leh ummadda Soomaaliyeed waxaa ahaa inuu qalinga dadweynihii farahe hadnaa ee ka soo qayb galay ku ahuuray farxad iyo xamaasad [illegible] illoobi karin. Dhammaan ururrada kala duwan ee ka soo qayb galay xuskaa wejigooda waxa lagu garaabay xiisaha iyo nuxadda ay u hayaan inay had iyo jeer heegan u ahaadaan la dagaallanka arrinsaha foosha xun ee dib u dhigista noloshe ummadda Soomaaliyeed. Isla markaana ay diyaar u yihiin dhinnaha dalka, tacab kordhinta iyo korsadhigida dhaqaalaha dalka. Dabaaldeggaasu waxa ka soo qayb galay kumanyaal qof ee ka kooban Ururrada ijtimaa'iga ah ee Gobolka Banaadir sida: Haweenka, Shaqaalaha, Guulwadayaasha, Dhalliyarada, Ubaxa Kacaanka, Ardayda iyo Cudurnimada Qaranka Sida. Ururradaasi waxay waxeen tabcelleyaal ay ku qoran yihiin crayo ka-hadlayey kaalinta haweenka Soomaaliyeed ay kaga jiraan dhismaha bulshada cusub iyo halgan-nadii dheeraa ee ay soo mareen.

Dabbaaldeggaasi waxa guub joog ka ahaa dhammaan Xildhibaannada ka tirsan GSK, iyo Xoghayaasha Dawlad da. Waxaa khudbad qaayo leh dadweynaha u jeediyey Madaxweynaha GSK, Jaalle Siyaad Barre, intuusan Madaxweynuhu khudbaddaa bilaabin waxa ladel gashan oo soo dhoweyn ah jeediyey, Jaalle Gole Dheeq Cabdulqaadir Xasji Mazamed, Xoghayaha Xafiska Siyaasadda Midaatooyada GSK, wax ka khudbaddii Madaxweynaha oo dhan:

Marka waxaynu si gaar ah ugu xusaynaa awalan gabdhaha Soomaaliyeed inay ka qayb qaataan dagaalka ay halyanka dheer u galeyaan xornimada ummaddooda.

Waxay barnay kuwii aan garan karayay gabdhaha Soomaaliyeed inay dhinacan xaqiiqo inay ka qayb geli karto wax ullu wiisii loo qabanayo ummaddaa iyo waddankaba.

Waxay fadhiisiisay taariikh awal xabaalnayd, innagoona dhammaanteen waajib innagu ah inaynu taariikhdaas xusuusanno, innagoo ulajeedna, Allaha u naxariistee XAAWO aysa dhimatay, dhalliyaradii badnayd ee macshaas lagu dilay was dhinteen, laakiin waxaynu ulajeednaa inteenna nool iyo inta dambe ee soo socota ee geduallkeen noolaandoonsaba inay gartaan xornimadu qiimaha ay leedahay, inay gartaan xornimadu inay ka [illegible] faa'iido roon tahay dooniddeedu nolol fool xun, markaas ay ka filcan tahay in loo dhinto waddanka intii sarrir dushood lagu dhiman lahaa.

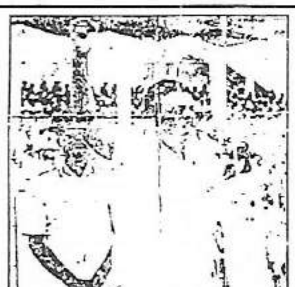

Midda kale no aynu xuskaas [illegible] xamaynayno maanta, oo ku soo addoay iyadoo hagaagsan, waxa weye in adduunku iska raacay in Sannadka 1975ka lagu dhigo sannadkii horey loo dhigaayey HAWEENKA ADDUUNKA.

Markaas, baqdamaa aynu innagu Kacaan nahay, baqdamaa [illegible] usoocid ah, aan taagnaan ogsoon-yahay gaflaadsan [illegible] adyaf sucod ugcolayin, waxaynu haddaba nibqonaynna kuwa ugu horreeya ee hirgeliya ujeeddadaas hallaysan ee sadsmiga ah.

Baqdamaa awalba innagu aynu ku tashaynay in dadka sadsmiga ahi uu laku [illegible] yahay, barbar kastoo uu leeyahayna mid horuukellaa lagu shaqeeyo. waxay soo shayd Ummadaha Midoohay markii ay ku dhawaa qayeen wax mabda'ii innagu aynu hayaannay ku soo dhecay qo kale.

Waxaan sad ugu rayraynayaa, xaaso dibusocodka caalamiga ah ama hanaqqoosadka caalamiga ahi inuu maalin walba soo garaaqyo inuu dadka sadsmiga

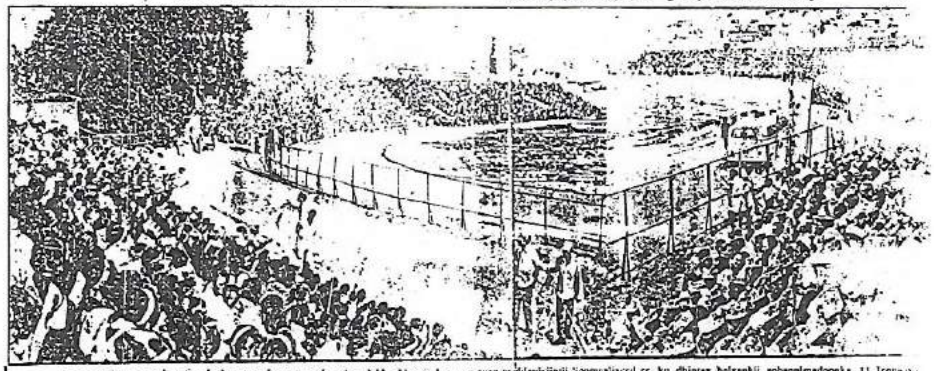

Shalay dadweync sad u tirsan badan ayaa ka soo qayb galay dabbaaldeggii [illegible] xusayey wadaniyiintii Soomaaliyeed ee ku dhintay halgankii gobannimadoonka. 11 Jennay waxaa ku buuxsannay sannadguuradii 27aad oo la soo curbuuneysiiyey dagaalkii ku [illegible] siya Kacaankii Saddexaad ee xornimadoonka Soomaaliyeed. Isla shalay waxaga lagu xusayey sannadkii haweenka ee adduunka. Maxaa[illegible]ad ka [illegible] dadweynihii farahe badnaa ee dhegeysanayey khudbaddii Madaxweynaha GSK, Jaalle

تابع الملحق (ج)

(الصورة رقم واحد) راجع فصل عام المرأة العالمي

«Dadka aadamiga ahi waa inay isku xaq noqdaan iyadoo xabaalayo hantigoosadka kala-sarraynta iyo gumeysiga

(Ka yimid bogga 1aad)

maulce Soomaalida ah.

Taasu isla markii waxay fa- riisan ayaan in labada qof oo raga iyo hawcenka ah ee isqa- baa inay isku xaq yihiin, wa- jibbi uu inuu u siman yahay, aan, inuu u siman yahay ayo ...dulayneysaa.

Si kastaba, bal hadda aynu iaa- ... qotomiino horudhiigga ... ka loo yaqaan hawcenka ... fog, oo aynu innagu ... ugu horreeyey saas ku ...

... rajeynaynaa kuwa ... dambeeya oo maskaxdu ... fullaysan tahay inay aa- ... ee oo dadka aadamiga ... simaan. Taa iyo ... inay simaan baannu ka ...eynaynaa.

... waxa jiri doona waan ... aayaa, laakiin waxaan je- ... inaan halkaas waa ka ta- ... Gunuuhuca jiri doonaa ... wixii weeye kii aan sinigu ugu ... jirey «WADAAD- XU- ...

... uumuci doona jaa- ... a gunuuhuca doona ... waan garanayn qiimaha ... ugu uu leeyahay; waxa gu- uumuci doona midka sin- ... ka hor jooda; waxa gu- uumuci doona dibuusocodkii Soomaaliya joogey iyo gumeysi- giasi gadaal ka joogay oo iyaga ... oodu sy fashalka ahayd ... dibuusocodkaas iyo kala qaybin- ... Waxay ku hadli doonaan, wa- ... ee ... doonaan «sase Dhiirta ... qabso, Islaamkuna ma qa- ...

Laakiin, haddaan horey ugu ... jawaabayaa, waxaanna rajey- naya inaanna waxgaradka ah ee oggol tannaasta, xuquuqda iyo shaqafka aadamiga ah inaad ugu jawaabtaan sida aan halkan ka soo shoogi doono.

Diinta Islaamku markii ay dhalatay, waxa dadka aadamiga ah ama dalkii ay ka dhalatay dillay dhibaato balaaran. Dhi- baatadaas ballaaran waxay ahayd nin/ fool xun oo gumeysi ku ... fadhida.

Waxay ahayd addoonsi; wa- xay ahayd kala xaq-darraan; waxay ahayd jawrfal; waxay ahayd xayawaannimo. Waxay ku dhaqaaqday, baadarus Tawrad ay ahayd, nin xaq ahna ay ahayd, belaayadil jirtey inay qaarna iala markii baabi'iso oo dagaal ku baabi'iso, qaarna inaftamaciil ku xirnaa ee aan wayaar lagu baabi'in karinna inay xad u yeesho oo marba lallaabo-ay soo qaaddo.

Haddaan ka soo qaado ma- maicl Wadaad-xumaha la shee- geyaa, bal Kiisaska beenta ka ... ga tzallo ha iga tuso addoon- nimo waa xaq meesha uu ... hay ku yiri. Addoonnimo ha la baabi'sho yyuu yiri, maxaa wa- ... addoonnimo ayaa jirtey. Addoonnimadii jirtey si loo baabaa'sho, addoonnimada ha la baaba'sho ayey Diinta uu- ... Had- daam addoonnimo jiri lahayn, addoonnimo la-dagaalka kama muuqaateen Kitaabkeenna.

Haddaan horey u soo soodo- wcbbe, haweenka iyo raggu ta- lus iyo rubuc maxaa keenay? Waa fuddudahay waxa keenay, Cabdhaha markay dhaqaan- ... waa la xabaali jirey, god baa la ...

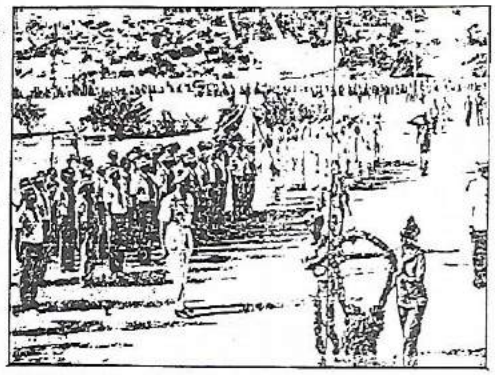

Xutkii dadkii u dhinacy halgankii gobanninta...waxa ka mid ahaa iyadoo la dhigay xire- mooyin ubax ah isalkooyinka ku yaalla Magaalada ...

gelin jirey.

Wuxuu ninka badowga ahaa ee waagaa joogey ku fekeri ji- rey intay ceeb kuu keeni lahayd ha dhimato. Caqligoodu sidaas buu ku socon jirey.

Way xabaali jireen, waana dili jireen. Si aan loo dilin ee noloshia loogu ogvolaado baadi- maas xaajo muujemoca ku arrin- sani sy ahayd, waxa la bilaabay in la yiraahdo xaq kula yeelan mayno, adaa ka khaye roon, ka- sta xaq badnaanaya ee nimka xoogaagaas yarka ah ha loo daayo.

Mlcnuhu wuxuu ku dhaqaa in Diinta Islaamka ahi ay xoray- so ummadda oo u xorayso tal- laabo tallaabo ama midkii la xorayn karaba, tartiib tartiib loo xoreeyo. Maalinba tallaabo la qaado, ilaa sidaad u garanay- saan Qurxunka aad ka heleysaan 30-aad nasakhaan uu ay ina- xkheen ama baaba'sheen. Aayo- do kaddib soo degey markii dadkii fikraddiisii ama garaad- kiisii siyaasiga ahaa iyo aqoon- sigii aadaminnimadii uu horey u kacay. Maxaa keenay markii Aaya..du inay Aayaa nasakhda haddii ayaan mabla... ku tadhi- yin ? Waxaan rajaynayaa in qo- ladiinna I hor fadhiida iyo Soo- maalida iga maqla dunida mak- sfoonka hadda aan hor tagi- nahay ama Haadiyaha iga imaa- doonta Inay waa ... cilmi yaraha. Qurxunka dulle- yaha, Islaamka-hallooyaha sidaas u sheegaan.

Waxaan aad iyo aad uhimku anahadin doonaa, haddii waynu soconnaa waqtigii kala-soocanka horuscodka iyo dibuusocodka ama waddamiga iyo dibuusocodka waqtigii la geari jirey tallaabo- doodii baynu lugta saarnay, wa- saaan rajeynayaa maaxi si fiican u kala muujisaan. Inaas mar- kaan iraahdo, waxaan u gudbay- yaa inugu nimid waxaan lu sheqo lahayn, laakiin ay tahay xaraan haddii aynu ka tegno.

Waxa weeye inaynu ka war- ramno dhibka aburtu xagee buu maanta marayaa ? Wuxuu marayaa meel aad u qurmuun. Ilabcenkii xalay waxa xero ku jirtey oo Soomaali ah 136.700 oo qof. Micnaheedu waxa weey- e in maalinlii walba dadka za- rayaamayaa, oo dhibaatadaas darteed la xerayaamayaa, ay ... 5.000 ama 4.500 oo qof Micna- heedu waxaad mooddaa in aba- artu ay tahey mid aad u fool xun, mid aad u ballaaran, mid dhibaatadeedu ay dhici karso heddii aynaan saxtiibbo badaa u helin inaynaan xaina kaabi ka- raynin.

Bal haddu qof waiioo idinka ahi ha xisaabo 136.700 oo qof oo cunno doonayaa, dawo doo- nayaa, jiif doonayaa, martiin doonayaa, cabbid doonayaa, kha- saaliha ay la ... Wa- xaad u fiirsataan 136.700 oo qof inta ay cudur la imaanayaan ama dhibaato badan ka soo be- naya, una baahan in la kafaa- lo qaado. Iftiiday maanta ama xalay ay taas jeqrey, maanlaas ayuu mclayaynu marka ay ugu yaraato 5.000 oo qof inay xq- raystami duunaan ayna ina hoc yaalliin 6 bilood ama 5 bilood ama 4 bilood oo kale inta roob laga helayo, inta roob da'ay cunno laga bcerney ay ka soo ... sigto 7 bilood. Bal haddu u fiirsada dad- ka ay abaartaasu ama ceyrayn doonto ama ay dhibaato u gey- saan doonto inta ay ballaar le'eg tahay.

Haddaba, ... aan u shee- k.y hadda ka hor, haddaynu ... u eegno waxay ugaasadda- yadu tahay haddaanu qaybsano 700.000 oo qof inay xoolo bc- layso markaas ayaynu ku tashā- neynaa markaas. Micnaheedu waxa weeye in xoolihii badnaa ... ay tahayd ay dhammaanayaan Isla markaas taasi waxay ahi u dhigayaan xoolihii ayaa ugu tala galney inaynu ku kacnino dhaqaalahe- enna waina u fiirsan doonnaan ummaddaas ku xiis fool leh bal ...

Haddaba, hadd ay halkaa- joogto, waxa lagan ... maarmaan ah inaynu indhah... ku hayno waxtarka bannaan- ... innooga imanayaa inta uu le'eg yahay. Way jirtaa dawlad ... saaxiib ahi waxuun inay inno- keeneen ilaa haddii ... Laakiin ... umisa bilood kaddib ayaa was ... ahi laa soo gaareen? Waxay i... soo gaareen iyadoo bishii wal ... aynu bixi- naynay 10.000.000 oo shilin oo dadkaas dartii ay ... ku bixinay- nay. Waxay in soo ga- rtaaay ugu yara... bu iyo innagoo innagu ... inocii- dahhay oo dadkaa... na ceshanay- nay.

Marka waxa ... eeye dad ki- dani ku addoonsi ... ah shaki ku ... me yuu si aadan ... imo ah ga- rab-qabadka aada ugu xaqa isu- gu leeyahay ayey ... ma wax inoo- gu tareen ama ... ogu tari doo- naan, laakiin ku ... badan wa- xay ka ahayd «... US WEYNA, WAXNA KU ... UURa laakiin laaga iyo dhib ... adiisa laaga dhex baz. Waxa... helkaas u- gol leeyahay waa weeye ta ... weyni sidii aynu ... gu guntan la- hayn inaynu la- ... or tagno dhi- baatadaas oo ay ... ka dhowmo ama ka hanan ... dadkoonnu inay baabi'kan.

Micnaynu taas abaaloo, waxa lagama maarmaan ... dh- dhaam- maanteen inaynu ... gaynno waa- jibka ballaaran ... e aida gaarka ah ineo fuulaya inaynnu fakir- no ummaddeen ... Sokeedy.

Waxa lagama maarmaan ah qof kastoo inn... shi. ... joogaba, ama ha joogo wadi... ka meelaha wel ... abaartu ay ... roon tahay, em ... dibed ha jiro ama meel kaldi ... ha jiro, inay tahay lagama maarmaan inuu waxa uu hayo ... le qaybsad- dadka Soomaali eed ee dhibaa- jada badani ... saaran tahay. Hadduusan la ... aybsannin, wa- xa ay ahaanay- ... qof waddeen- kiisa, ummadd sa iyo qeensi- yaddiisa ka dhi- imay waqti da- gaal ay tahay.

Marka kale ,waxa lagama maarmaan ah in degaalk... saan sheegayo e... aynu ku ilu... nayno ummad ceena noloshee- da in qof kast aba uu u gunta- do, oo biidhi-... ate iyo dhiig-ya- qab la waayi maayo, dhibka su- u taagan oo ynu diyaar ula nahay kuman- salkii mushahar- ka loo qaadi jirey inaynu ku bixinno si ... dcshoodu ay ku fakaan kuwo adaya ajaad se- kaysaa.

Waxa lagama maarmaan ku ah qofka So maaliga ah ee waddaniga ah una qiimi- maha xadami nimo, wad... mo, ama Soo- uallinnimo ... tq us- marka. ...uahilaa u qaate oo gaar ka ... bio.

Haddaan ... atal ka ... dp, waxa ay Jawladda ka soo taartey khas- addeeda 140.000. 000 ugu yar... n oo ay dul taar- tay cunnada addoonka qaaliga- ee noqo... ee aynu ka soo gadonney si ... ynu dadkeenna u ... nimo, si ay ... kharashka cun- nadu kor u ... idin si dadka ... qaaliska ah dadweynti ... maseakiinta ... waxaad ... karrin inay qataan ...

Waxa ... lo badan ka ... qaya oo aa... ku eilmi leed ... nugu marka oo barxy ...

Baaqa dalalka adduunka saddexaad

KARAATI Jan. 11 (Reu- ter) — Shirkii dalalka ad- duunka Saddexaad ee inula- ta lixda maalinood ah ka socday magaalada «Kuwait», wuxu ku baaqey-iskaashi dhexmara dalalkaas iyo ku- we soo saaro Baroodka.

Warqaad-murti ka soo baxa- day shirkaas waxa lagu she- egay in tellaabadii ay dalal- ka ku jira wnurku (OPEC) qaadeen si ay u kordhiyaan qiimaha batroolka ay la so- cuso halganka addunka Saddexaad ay doonayaan in ay ku wannaajiyaan beayaa- muthtarigooda amba ay alu- obiooda qiima u qaliia ku gadaan.

Shirkaa iyuga wuxu had- lay dhawr urrimood oo ku lug leh xalu loo haggaajin lo haa duruufta dhaqaale ee di- latka kasoo qaybi galay. Arrimahuu iyagu ka mi- ahaa in loo dhiso addoonka Saddexaad, Bankii-horumari-

need, iyo urur ... ayaa wax soo saaro ah ... ayaaya, ummadda la ... dalal- kaas.

Nimaan ... u leh, arrimaha istimaaciga iyo dha- qaalaha ayaa shirkaas ku soo qaybi galay, oo xa tirtay Qaarradaha Afrika Aasiye iyo Laatiin Ameerika, si ay uga doodaan laab- ...aab oo dhaqaale oo ... ka dhi- ... quuto ... ay- ... cay Octobia laa dhanjahay ee Ummaddaas Wadaday 1974ka.

Shirku wuxu ku talinay in la isugu yimaado ladhi ka shia lagaga gacin- sida laa Nixinaya Dagaal- gaboobe dalalkaa ... la baabi'iyo dechinayada aan xuga ku dhimayin ee dhaf- moreye dalalkaas iyo kuna- kare u nimay ee ... ka sabbaai soo saaridda ... ka- ... dilicigs ah ee ... ka- ... Asaa lu ...

تابع الملحق (ج)

(الصورة رقم ٢) راجع فصل عام المرأة العالمي

قائمة المراجع

المراجع العربية:

١ ــ **أبو الحسن الندوي**: الصراع بين الفكرة الإسلامية والفكرة الغربية في الأقطار الإسلامية، الطبعة الرابعة ١٤٠٣هـ الموافق ١٩٨٣م، دار القلم، الكويت.

٢ ــ **بركيت سيلاسي**: الصراع في القرن الإفريقي، ترجمة عفيف الدزاز، الطبعة الأولى، ١٩٠٨م، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، لبنان.

٣ ــ **حافظ**: صراع القوى العظمى في القرن الإفريقي.

٤ ــ **دكتور عبد الرحمن النجار**: الإسلام في الصومال.

٥ ــ **دكتور علي الشيخ أحمد أبو بكر**: الدعوة الإسلامية المعاصرة في القرن الإفريقي، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م، دار أمية للطباعة والنشر، الرياض.

٦ ــ **لويجي بستالوزا**: الثورة الصومالية، ترجمة إبراهيم العويس، الطبعة الأولى، ١٩٧٥م، دار ابن خلدون للطباعة والنشر، بيروت.

٧ ــ **محمد سياد بري**: بلادي وشعبي «خطبه»، الطبعة الأولى، مقديشو.

٨ ــ وزارة العدل والشؤون الدينية الصومالية: قانون الأحوال الشخصية، الطبعة الأولى في مقديشو، ١٩٧٥م، الصومال.

٩ ــ وزارة العدل والشؤون الدينية الصومالية: مرسوم وزاري ١٩٨٥/٨/٥م.

١٠ ــ وزارة الإعلام والإرشاد القومي: كتابة اللغة الصومالية معلم حضاري، الطبعة الأولى، عام ١٩٧٥م، مقديشو ــ الصومال.

١١ ــ مجلة المجتمع الكويتية.

١٢ ــ مجلة الدعوة السعودية.

١٣ ــ مجلة الاعتصام المصرية.

١٤ ــ مجلة رابطة العالم الإسلامي.

١٥ ــ مجلة البلاغ الكويتية.

١٦ ــ جريدة نجمة أكتوبر الصومالية.

١٧ ــ جريدة البرافدا السوفياتية.

١٨ ــ إذاعة مقديشو.

١٩ ــ إذاعة لندن B. B. C. London.

المراجع الأجنبية:

1 — B. W. Andrezejewesk an I. M. Lewis: **Somalia Poetry and Introduction,** Oxford, at the Clarendon Press, 1964.

2 — Samuel M. Makinda: **Super Power Diplomacy in the Horn of Africa,** p. 116-117.

3 — Cyrus Vance: **Hard Choices Critical years in American Foreign policy.**

4 — **United State Security Agrement.**

5 — **Reprograming of Military Aid to Somalia**, Hearing before the subcommitte on Africa U. S. House of representatives, 26 August 1978.

6 — TIME 18 April 1977.

7 — NEWS WEEK 26 September 1977.

8 — THE TIMES LONDON 12 February 1978.

9 — WASHINGTON POST 5 March 1978.

محتويات الكتاب

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٧
التمهيد	١٥
مولد الجمهورية الصومالية	١٧
الانتخابات الأخيرة نافذة على الجحيم	١٩
اغتيال رئيس الجمهورية	٢٢
النهج الاشتراكي وبداية الانزلاق الخطير	٢٦
الانقلابيون ووأد الحريات	٢٩
السياسة الجديدة وتعطيل النمو الاقتصادي	٣٣
أزمة الثقة في المجتمع	٣٧
الصراع الثقافي في الصومال	٤٤
منظمة اليونسكو وكتابة اللغة الصومالية	٥٩
ما هي الأهداف وراء كتابة اللغة الصومالية	٦٢
النتائج المترتبة على القرار	٧١
الصومال وجامعة الدول العربية	٧٩
ثورة على الفضائل والأخلاق	٨١
معركة الحجاب	٩٥
العنف الاشتراكي وتعاظم ظاهرة الحجاب	٩٨
محاولة تشويه العلماء	١٠٦
الهيمنة على المساجد	١٠٩

الموضوع	الصفحة

التفسير الشيوعي للإسلام ١١٣
الاستهزاء بالإسلام ١١٨
الاستهزاء بالرسول ﷺ ١١٩
علم الحسم وسلاح تحرير المرأة ١٢١
قانون إلغاء الشريعة وأبرز نتائجه ١٣٣
(أ) أبرز نتائجه في الساحة الصومالية ١٣٣
١ ــ رفض شعبي للقرار ١٣٣
٢ ــ وقوف العلماء ضد القرار ١٣٤
٣ ــ حملة اعتقالات شاملة ١٣٤
٤ ــ المجزرة البشعة والقتل الوحشي للعلماء ١٣٤
كيفية تنفيذ حكم القتل على شهدائنا ١٣٨
(ب) أبرز نتائجه في الساحة العالمية ١٥٤
١ ــ استنكار شعبي للقانون الجائر والمجزرة ١٥٤
٢ ــ الفتاوي الصادرة بهذه المناسبة ١٥٥
٣ ــ موقف المفكرين من الأحداث ١٥٦
٤ ــ موقف الأدباء والشعراء ١٥٧
النظام الصومالي والعزلة السياسية ١٦٩
الوفود إلى الدول العربية بعد الأحداث ١٧٢
الوجه الحقيقي في السياسة الخارجية ١٧٥
تطور العلاقات السوفياتية الصومالية ١٧٦
الاتحاد السوفياتي في الصومال ١٧٩
معاهدة الصداقة بين الصومال والاتحاد السوفياتي ١٨١
الحرب في القرن الأفريقي بين الصومال وأثيوبيا وأثرها على الأوضاع الصومالية .. ١٨٦
القتال ضد المعتدين أمر مشروع ١٨٩
مقدمات الحرب في القرن الإفريقي ١٩٠
المواجهة المسلحة في القرن الإفريقي بين الصومال وأثيوبيا ١٩٧

الموضوع	الصفحة

الحرب في القرن الإفريقي وموقف الدول الكبرى منها ٢٠٠
التدخل العسكري المباشر لماذا؟ ٢١٠
الحرب والجبهة الداخلية الصومالية ٢١٧
بداية الحرب ٢١٩
نماذج من التصرفات الشاذة أثناء الحرب ٢٢١
الخلاصة ٢٢٧
النهاية المؤلمة للحرب ٢٣٢
ملخص من نتائج الحرب ٢٣٤
الخاتمة ٢٤١
الملاحق ٢٤٥
قائمة المراجع ٢٥٧
محتويات الكتاب ٢٥٩

● ● ●